

المناسبات في القرآن

دراسة لغوية أسلوبية
للعلاقة بين اللفظ والسياق اللغوي



دكتور

مصطفى شعبان عبد الحميد

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية



2007



المناسبة في القرآن

دراسة لغوية أسلوبية للعلاقة بين اللفظ والسياق اللغوي

تأليف

د . مصطفى شعبان عبد الحميد

١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م



عبد الحميد/ مصطفى شعبان
المناسبة في القرآن : دراسة لغوية أسلوبية للعلاقة بين
اللفظ والسياق القرآني

مصطفى شعبان عبد الحميد - ط ١
الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث ٢٠٠٧
٥٠٠ ص ، ٢٤ سم

تدمك: ١ - ٩٨٨ - ٥١٥ - ٩٧٧

رقم الإيداع: ١١١٥١ / ٢٠٠٦

الترقيم الدولي / ١ - ٩٨٨ - ٥١٥ - ٩٧٧

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه واستن بسنته إلى يوم الدين .

ثم أما بعد ، فإن الله عز وجل قد أنزل القرآن الكريم ، بلسان عربي مبين ، وجعله محكما ، فقال عز من قائل : ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ (هود : ١) ، وجعله معجزا ، تحدى به العرب أن يأتيوا بمثله ولو بسورة من مثله ، فقال سبحانه وتعالى : ﴿ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (البقرة : ٢٣) . وحكم عليهم بالعجز أن يفعلوا ذلك في الماضي أو الحاضر أو المستقبل ، فقال : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ (البقرة : ٢٤) ، ولم يكن هذا التحدي للعرب الذين اشتهروا بالفصاحة وهدم ، بل كان للإنس والجن قاطبة . يقول تعالى : ﴿ قُلْ لِيُنزِلَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ (الإسراء : ٨٨) .

ولا شك أن من مقومات هذا الإعجاز تمكن اللفظ في موضعه وفصاحته وبلاغته ، سواء أكان مفردا أم مركبا . فاللفظ في النظم القرآني يأتي مستقرا في موضعه ، مرتبطا بما قبله أو ما بعده من الكلام ، أو ما يعرف بالسياق اللغوي ارتباطا وثيقا دلاليا أو غير دلالي . هذا الارتباط يمكن أن نسميه بالمناسبة . وهذا البحث يتناول هذه المناسبة بين اللفظ والسياق اللغوي الوارد فيه في النص القرآني ، وذلك على مستوى اللفظ المفرد لا المركب (الجملة) .

وما أعنيه بالمناسبة هنا أن يفضي السياق إلى استخدام لفظ بعينه دون غيره ؛ لوجود علاقة ما بين هذا اللفظ وذلك السياق . وقد عبر أحد البلاغيين ، وهو ابن أبي الإصبع المصري عن هذه العلاقة عند تعليقه على لفظة (مُظْلَمُونَ) في قوله تعالى :

﴿وَأَيُّهُمْ آلِيلٌ نَسَلَخُ مِنْهُ الْهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلَمُونَ﴾ (يس : ٣٧) . قائلاً : ” فإنه من كان حافظاً لهذه السورة ، متطناً إلى أن مقاطع فواصلها النون المردفة ، وسمع في صدر هذه الآية : ﴿وَأَيُّهُمْ آلِيلٌ نَسَلَخُ مِنْهُ الْهَارَ﴾ علم أن الفاصلة (مُظْلَمُونَ) فإن من انسلك النهار عن ليله أظلم ما دامت تلك الحال .. (١) .

هذا ما أعنيه بالمناسبة بين اللفظ والسياق اللغوي . وقد دعاني إلى اختيار هذا الموضوع أسباب عدة منها:

(١) الرغبة في التعمق في دراسة القرآن ومعانيه ، والتعرف على بعض أسرار إعجازه من خلال العلاقة بين اللفظ ومدلول السياق .

(٢) الوقوف على الأشكال المختلفة للمناسبة بين اللفظ والسياق اللغوي في النظم القرآني ، إما من جهة اللفظ ، من حيث معناه المعجمي أو صفته أو معناه الوظيفي الصرفي أو النحوي أو العدول به عن الأصل التركيبي أو مغاييرته لغيره من الألفاظ ، وإما من جهة السياق ، من حيث مدلوله أو نسقه أو تركيب الجملة فيه .

(٣) الرغبة في الربط بين مستويات اللغة المختلفة ، الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية أو الدلالية من جهة ، وعلم البلاغة من خلال ما يقدمه أحد فروعها ، وهو علم المعاني من إبراز المناسبة بين اللفظ والسياق اللغوي من جهة أخرى ، سيراً على نهج إمام البلغاء عبد القاهر الجرجاني ، في كتابه التقيم (دلائل الإعجاز)، الذي حاول فيه

(١) تحرير التحرير ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

محاولة لم يسبق إليها الربط بين المعاني الصرفية والنحوية للألفاظ في بعض الجوانب وعلم المعاني ؛ لإبراز إعجاز القرآن من خلال نظمه .

(٤) وضع إطار علمي منهجي لأشكال المناسبة المختلفة بين اللفظ والسياق اللغوي ، وتقسيم هذه الأشكال تبعاً لطبيعة اللفظ أو موضعه في التركيب ، وتحليل الشواهد المذكورة تحليلاً دلاليًا أو غير دلالي ، يبرز العلاقة أو أوجه المناسبة بين اللفظ والسياق ، وذكر آراء العلماء المختلفة التي قيلت في هذه الشواهد ، ومقارنة بعضها ببعض ، ونقد ما يستحق منها النقد وترجيح ما يرى للبحث أنه أولى أن يؤخذ به .

(٥) إضافة ما يمكن إضافته لأشكال المناسبة بين اللفظ والسياق اللغوي من صور لم يذكرها علماء التفسير والبلاغة والمتشابه وغيرهم ، ويرى البحث أنها يمكن وضعها في هذا الإطار ، مستعيناً بكتب التفسير والبلاغة والنحو وغيرها ، لإبراز وجه المناسبة فيها بين اللفظ والسياق الولد فيه .

وقد اتبع البحث في تناوله لهذه الدراسة منهجاً اتسم بالوصف والتحليل والمعيارية ، فلم يكتف بسرد شواهد المناسبة وعرض ما قاله العلماء فيها وترجيح رأي على آخر ونقد ما رآه مستحقاً لذلك دون تدخل ، بل حاول في كثير من الأحيان أن يضيف أشكالاً لم يذكرها العلماء ، أو يبرز أوجهها من المناسبة في الأشكال المذكورة لم تبرزها الآراء التي ذكرت فيها .

كما جاءت دراسة الألفاظ التي تحتمل أكثر من قراءة وفقاً للرواية المشهورة ، وهي رواية حفص عن عاصم ، مع الحرص على تخريج هذه القراءة من مصادرها الأساسية وذكر من قرأ بها ، وكذلك الحال عند ذكر قراءة أخرى للفظ نفسه .

وقد جاء اختيار الألفاظ ودراستها في هذا البحث على أساس أن اللفظ الذي جاء في موضع معين يحتمل في الظاهر وجهًا آخر غير الذي جاء عليه ، ثم كانت المزية والفضيلة في الوجه الذي جاء عليه لا في الوجه الآخر المحتمل ، فإن ورد الكلام على

هذا الوجه الثاني ، فإنه يعدم ما عليه من حسن وقبول ، بحيث نرى اللفظ قلماً في موضعه غير متماسك أو مترابط مع سياقه الوارد فيه على المستويين الشكلي والدلالي أو أحدهما . فإن لم يحتمل الكلام إلا الوجه الذي جاء عليه اللفظ ، فإنه يخلو في هذه الحالة من المزية والفضيلة ، ومن ثم لم يتعرض له البحث بالتناول والدراسة .

وقد جاء تقسيم هذا البحث تبعاً لأحوال اللفظ المختلفة ، سواء المتعلقة به في ذاته أو المتعلقة بوضعه في التركيب على النحو الآتي :

(أ) من حيث معناه المعجمي المذكور في المعاجم ، أو من حيث صفاته التي اكتسبها عن طريق العرف أو الصيغة أو الدلالة أو الخصائص الصوتية التي يتميز بها ، وهما أمران يتعلقان باللفظ في نفسه ، بقطع النظر عن وجوده في تركيب معين .

(ب) من حيث معناه الوظيفي ، وهو معنى نو شقين ، يتعلق أولهما باللفظ في ذاته ، من حيث بنيته أو صيغته ، وهو المعنى الصرفي ، ويتعلق الثاني بموقع اللفظ في التركيب ، وهو المعنى النحوي .

(ج) من حيث العدول باللفظ عن الأصل التركيبي ، وهو كالمشق الثاني من النقطة السابقة ، إذ لا تتعلق النظرة فيه باللفظ في ذاته إلا في مواضع قليلة، وإنما تتعلق بوضعه في التركيب ، كالتقديم والتأخير والحذف والزيادة ووضع لفظ موضع غيره ونقله عن وظيفته إلى أخرى والالتفات .

(د) من حيث المغايرة بين لفظين ، وهي نظرة تتعلق باختلاف الألفاظ أو المغايرة بينها في سياقات متشابهة ، كالمغايرة بين لفظين تقديمًا وتأخيرًا ، أو نكرًا وتركًا ، أو إظهارًا وإضمارًا ، أو غير ذلك .

وعلى ضوء هذه النظرة إلى اللفظ بأحواله المختلفة وعلاقة ذلك بالسياق اللغوي ، جاء تقسيم البحث وفقاً لذلك إلى خمسة فصول ، سبقها مقممة وتمهيد ، وتزيلتها خاتمة وقائمة للمصادر والمراجع .

فأما المقدمة فتتناول فكرة هذا البحث ودواعي اختياره والهدف من دراسته والمنهج الذي يسير عليه والخطوط العامة التي يتضمنها .

وأما التمهيد فيتناول مفردات عنوان هذا البحث بالشرح والتفصيل ، فيتناول أولاً السياق بنوعيه : اللغوي والحالي أو الاجتماعي مفرقاً بينهما ، ثم يتناول فصاحة اللفظ وعلاقة تلك الفصاحة بالسياق اللغوي ، وهل تكون في اللفظ المفرد ، أي خارج التركيب أم هل تكون في اللفظ بوصفه وحدة لا تنفصل عن سياقها ؟ ثم يتناول أخيراً أنواع المناسبة المختلفة في القرآن الكريم ، وصولاً إلى الشكل الذي هو مناط هذا البحث ، وهو المناسبة بين اللفظ والسياق اللغوي .

وأما الفصل الأول ، وعنوانه : المناسبة بين معنى اللفظ المعجمي والسياق اللغوي فيتناول اللفظ من حيث معناه المعجمي المذكور في المعاجم ، وعلاقة هذا المعنى بالسياق الوارد فيه . وينقسم تبعاً لذلك إلى مباحث ثلاثة : يتضمن الأول الألفاظ المتقاربة المعاني ، ويتضمن الثاني الألفاظ التي تبدو مترادفة في الظاهر ، ويتضمن الثالث الألفاظ المتباعدة المعاني ، وإن لم يخلُ الأمر من وجود قدر مشترك بينها في المعنى .

وأما الفصل الثاني ، وعنوانه : المناسبة بين صفة اللفظ والسياق اللغوي ، فيتناول اللفظ من حيث صفاته المختلفة عرفية أو صوتية ، وينقسم تبعاً لهذا إلى مبحثين ، يتناول الأول الصفات العرفية ، كالغرابية والمبالغة والدونية والشرف ، ويتناول الثاني الصفات الصوتية ، كزيادة صوت ، أو تكرار صوت معين ، أو المغايرة بين صوتين في لفظين متشابهين ، أو تعاقب السواكن والحركات في لفظ معين .

وأما الفصل الثالث ، وعنوانه : المناسبة بين معنى اللفظ الوظيفي والسياق اللغوي ، فيتناول اللفظ من حيث المعنى الوظيفي الذي يدل عليه ، سواء أكان هذا المعنى صرفياً أم نحوياً ، وينقسم إلى مباحث ثلاثة وفقاً لتقسيم النحاة الكلام إلى اسم وفعل وحرف ، فيتناول الأول المعنى الوظيفي للاسم بادئاً بالمعنى الصرفي ، ويتضمن الأسماء من حيث التعريف والتكثير ، التذكير والتأنيث ، الإفراد والتنثية والجمع ، الاشتقاق ، ثم يتناول الأسماء التي لا اشتقاق لها ، كالأسماء الموصولة وأسماء الإشارة والضمائر والظروف ، ثم يتناول المعنى النحوي للاسم أو موقعه الوظيفي ، كالأسماء الواقعة موقع المبتدأ أو الخبر أو الفاعل أو المفعول أو النعت أو الحال وغير ذلك .

أما المبحث الثاني ، فيتناول الأفعال بادئاً بما تدل عليه من زمن : ماضٍ أو حال أو مستقبل ، ثم يتناولها من حيث الصيغة : مجردة أو مزيدة ، واختلاف الزيادة بين صيغتين من أصل واحد .

أما المبحث الثالث ، فيتناول حروف المعاني ، كحروف العطف وحروف الجر وحروف النفي وغير ذلك .

وأما الفصل الرابع ، وعنوانه : المناسبة بين عدول اللفظ عن الأصل التركيبي والسياق اللغوي ، فيتناول اللفظ من حيث العدول به عن أصل التركيب ، وينقسم إلى ستة مباحث ، يتضمن الأول الألفاظ من حيث التقديم والتأخير ، ويتضمن الثاني الحذف ، والثالث الزيادة ، والرابع وضع لفظ موضع غيره ، والخامس نقل اللفظ من وظيفته إلى وظيفة أخرى داخل التركيب ، ثم يأتي المبحث السادس والأخير ليتناول الالتفات .

وأما الفصل الخامس ، وعنوانه : المناسبة بين المغايرة اللفظية والسياق اللغوي ، فيتناول المغايرة بين لفظين في سياقين متشابهين ، من حيث الترتيب ، أو الترك والذكر أو الإظهار والإضمار . وينقسم وفقاً لهذا إلى ثلاثة مباحث : يتناول الأول المناسبة بين

المغايرة في الترتيب والسياق اللغوي ، ويتناول الثاني المغايرة بينهما تركاً ونكراً ، ثم يتناول الثالث المغايرة من حيث إظهار اللفظ في موضع وإضماره في آخر .

ثم تأتي بعد ذلك الخاتمة التي تشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في فصولها المختلفة . ثم تعقب ذلك كله قائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث في تناول هذا الموضوع .

ويعد ، فأرجو أن يكون هذا البحث خطوة على طريق الدراسات اللغوية والبلاغية والدراسات القرآنية ، وإضافة للمكتبة العربية ، وإثراء للفكر اللغوي ، وإن كنت قد أصبت فهو فضل من لدن حكيم حميد ، وإن كانت الأخرى فحسبي لني قد اجتهدت وحاولت ، وسبحان من له الكمال وحده ، عليه توكلت وإليه أنيب ، وعليه سبحانه وتعالى قصد السبيل ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المؤلف

د . مصطفى شعبان عبد الحميد المصري

الإسكندرية ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م



رابطہ بدیل
lisanerab.com

مکتبۃ لسان العرب

أ. علاء الدین شوقی

www.lisanarb.com

السياق وأنواعه :

يعد السياق (CONTEXT) أهم وسائل الكشف عن المعنى وفهم النصوص ، ويقصد به "الأصوات والكلمات أو العبارات التي تسبق أو تلي عنصراً لغوياً معيناً في قول أو نص" (١) . كما أن "العناصر غير اللغوية المتعلقة بالمقام الذي تنطق فيه للكلمة لها هي الأخرى أهميتها البالغة في هذا الشأن" (٢) ، ويتكون من عناصر ثلاثة وهي (٣) :-

- (١) المحيط الزماني والمكاني للحدث (SETTING) ، ويشمل الموقعين الزماني والمكاني للحدث الكلامي الناتج عن المتكلم والمخاطب والظروف المحيطة .
- (٢) العالم المتحدث عنه (THE WORLD SPOKEN OF) ، وهو موضوع الحديث أو مجاله .

(٣) سياق النص أو بيئته (TEXTUAL INVIROMENT) وهو مجموعة المقولات والتعبيرات اللغوية ، ويمثل اللفظ فيها أحد أجزائها ، وتكون معاً وحدة دلالية متمسكة .

ويمثل العنصر الأول من العناصر السابقة السياق الاجتماعي للحدث الكلامي ، أي الظروف غير اللغوية المحيطة به ، ويمثل الثالث السياق اللغوي لهذا الحدث ، ويوجه الأول والثاني معاً سياق الحديث ، ويصبغانه بالصبغة اللغوية المناسبة له .

(١) Hartmann and Stork : Dictionary of Language and Linguistics , P. 51.

(٢) ستيفن أولمان : دور للكلمة في اللغة - ترجمة د . كمال محمد بتر ص ٦٢ .

(٣) Keith Allan : Linguistic Meaning , p. 36-37.

وعلى ضوء هذه العناصر وما سبقها من تعريف للسياق يمكن تقسيمه إلى نوعين :

سياق اجتماعي وآخر لغوي :

(1) السياق الاجتماعي أو سياق الحال (CONTEXT OF SITUATION)

وهو "تلك المعالم التي تميز العالم الخارجي والتي تعطي معنى للكلمة المنطوقة أو النص" (١) . أو هو "كل ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات،" (٢) . وتتمثل في الظروف الاجتماعية والنفسية والثقافية للمتكلم والمشاركين في الكلام أيضًا .

وهذا المصطلح "قد استخدمه لأول مرة في إنجلترا (مالينوفسكي) الذي عدَّ سياق الحال جزءًا من العملية الاجتماعية التي يتمركز فيها الحدث الخطابي ، ويستطيع التأثير فيها تأثيرًا جزئيًا" (٣) .

ولقد وصل العالم البولندي (مالينوفسكي) إلى "أن اللغة ليست كما يرى التعريف التقليدي وسيلة من وسائل توصيل الأفكار والانفعالات أو التعبير عنها ، أو نقلها ، فمثل هذا لا يعدو أن يكون وظيفة واحدة من وظائف اللغة ، ورأى أن اللغة كما يمارسها المتكلمون في أي جماعة من الجماعات إنما هي نوع من السلوك ، ضرب من العمل ، إنها تؤدي وظائف كثيرة غير التوصيل" (٤) .

ثم تطور هذا المصطلح تطورًا آخر باستعمال الأستاذ (فيرث) له في دراسته اللغوية ، إذ رأى "أن الاستخدام الأمثل لسياق الحال أن يكون أحد المكونات الفكرية

(١) Hartmann and Stork , OP.CIT , p 52 .

(٢) ستيفن أولمان : دور الكلمة في اللغة - ترجمة د. كمال محمد بشر ص ٦٢ ..

(٣) Spencer and Gregory : Linguistics and Style , P. 99 .

(٤) د . محمود السمران : علم للغة ص ٣١٠ .

القابلة للتطبيق على أحداث اللغة ، وأنه يشتمل على فئات مترابطة عند مستويات مختلفة من الفئات النحوية لها الطبيعة المجردة نفسها. (١).

ويربط هذا السياق - كما يرى فيرث - بين الفئات الآتية للدراسة اللغوية (٢) :-

(أ) الخصائص ذات الصلة بالمشاركين والأشخاص والشخصيات ، وتنقسم إلى :

١- الفعل الكلامي للمشاركين .

٢- للفعل غير الكلامي للمشاركين .

(ب) العوامل ذات الصلة باللغة وبالسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي ، كحالة الجو إن كان لها دخل ، وكالوضع السياسي ، ومكان الكلام .

(ج) أثر الفعل الكلامي (الوظيفي) في المشاركين ، كالاتّباع أو الأكل أو الإغراء أو الضحك .

وهكذا نرى أن نظرية اللغة التي تقوم على التصور الخاص بسياق الحال تشمل جميع أنواع الوظائف الكلامية ، وليست مقصورة - كأكثر النظريات القديمة - على إبراز نوع أو أكثر من الوظائف الكلامية (٣) .

إن المعنى عند الأستاذ (فيرث) في ضوء هذه النظرية كلُّ مركب من مجموعة من الوظائف اللغوية ، وأهم عناصر هذا الكل هو الوظيفة الصوتية ، ثم المورفولوجية ، والنحوية ، والمعجمية ، والوظيفة الدلالية لـ (سياق الحال) . والتحليلات اللغوية على

Spencer and Gregory , OP.CIT , P. 99.

(١)

(٢) د . محمود السمران : علم اللغة ص ٣١١ .

Spencer and Gregory . OP.CIT , P. 99 .

(٣) د . محمود السمران : علم اللغة ص ٣١١ ، ٣١٢ .

هذه المستويات المختلفة ليست المعنى ولا هي دراسة المعنى ، فلا بد للوصول إليه من الربط بين النتائج التي توصل إليها هذه التحليلات جميعاً ربطاً يدخل في حساباته سائر عناصر سياق الحال ^(١) . فهو يري - على هذا - أن الوصول إلى معنى أي نص لغوي يستلزم ^(٢) :-

- (١) أن يحلل النص اللغوي على المستويات اللغوية المختلفة (الصوتية والمورفولوجية والنظمية والمعجمية) .
- (٢) أن يبين سياق الحال شخصية المتكلم ، وشخصية السامع ، وجميع الظروف المحيطة بالكلام .
- (٣) أن يبين نوع الوظيفة الكلامية : تمن ، إغراء ... الخ .
- (٤) بيان الأثر الذي يتركه الكلام ، ضحك ، تصديق ، سخريه ... الخ .

ومعنى هذا أن السياق عنده ينقسم في الحقيقة إلى نوعين ^(٣) :-

- (١) السياق الداخلي للحدث اللغوي ، ويتمثل في العلاقات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية بين الكلمات داخل تركيب معين .
- (٢) السياق الخارجي ، ويتمثل في السياق الاجتماعي، أو سياق الحال بما يحتويه ، وهو يشكل الإطار الخارجي للحدث الكلامي .

وعلى هذا ينبغي أن نستخدم الطرق التحليلية التي تقدمها لنا فروع علم اللغة المختلفة من جوانب صوتية وصرفية ونحوية ومعجمية ؛ لكي نصل إلى معنى الحدث الكلامي ، غير أن تحليل هذه الفروع لا يؤدي بنا إلى معرفة المعنى الكامل المراد الوصول إليه "لأن التحليل اللغوي للنص أو الكلام لا يعطينا إلا المعنى الحرفي ، أو معنى ظاهر النص ، وهو معنى فارغ تماماً من محتواه الاجتماعي والتاريخي ومنعزل

(١) السابق ص ٣١٢ .

(٢) السابق ص ٣١٢ .

(٣) د . حلمي خليل : لكلمة دراسة لغوية معجمية ص ١٦١ .

عن كل ما يحيط به النص من القرائن التي تحدد المعنى^(١) . وتبقى بعد ذلك الدلالة الكاملة لهذا الحدث ؛ لأن مجرد وضوح هذه الوظائف والعلاقات لا يؤدي إلى معرفة هذه الدلالة ، فلا بد إذاً من السياق الاجتماعي الذي يصل بنا إلى هذه الدلالة الكاملة .

وقد التفت علماء العربية من مفسرين وبلاغيين ولغويين إلى هذا السياق الاجتماعي ، وأطلقوا عليه المقام أو مقتضى الحال ، مفرقين بينه وبين السياق اللغوي بعبارتهم الشهيرة ” لكل مقام مقال ” فاطنين بذلك إلى ” أن اللغة ظاهرة اجتماعية وأنها شديدة الارتباط بتقافة الشعب الذي يتكلمها وأن هذه الثقافة في جملتها يمكن تحليلها

بواسطة حصر أنواع المواقف الاجتماعية المختلفة التي يسمون كلاً منها مقاماً^(٢) .

فراهم في تحليلاتهم اللغوية يركزون على وجوب مراعاة هذا الجانب من جانبي المعنى ؛ كي يتناسب مع ما يساق له . يقول صاحب منهاج البلغاء : ” وأحسن مواقع التخيل أن يناط بالمعاني المناسبة للغرض الذي فيه القول ؛ كتخييل الأمور السارة في التهاني ، والأمور المفجعة في المراثي . فإن مناسبة المعنى للحال التي فيها القول وشدة التباسه بها يعاون التخيل على ما يراد من تأثر النفس لمقتضاه . ويحسن موقع التخيل من النفس أن يتراعى بالكلام إلى أنحاء من التعجب فيقوى بذلك تأثر النفس لمقتضى الكلام^(٣) .

فمقامات الكلام — كما يرون — مختلفة وما يمكن أن يقال في أحدها ربما لا يصلح في غيره ، وهو ما يوضحه السكاكي بقوله : ” لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة ، فمقام التشكر يباين مقام الشكاية ، ومقام التهنة يباين مقام التعزية ، ومقام المدح يباين

(١) السابق ص ١٦٢ .

(٢) د . تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٣٣٧ .

(٣) حازم القرطاجني : منهاج البلغاء ص ٩٠ .

مقام الذم ، ومقام الترغيب يباين مقام التهريب ، ومقام الجذ في جميع ذلك يباين مقام الهزل ، وكذا مقام الكلام ابتداءً يغاير مقام الكلام بناءً على الاستخبار أو الإنكار ، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار ، جميع ذلك معلوم لكل لبيب ، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي ، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر^(١) .

ومن خلال ذلك يتضح لنا إدراكهم لأثر سياق الحال في إجلاء المعنى ، وتوضيحه ، وكيف يتغير معنى العبارة الواحدة بتغير المقام . ففي قوله تعالى : ﴿ وَسَأَلَ الْقَرْيَةَ ﴾ (يوسف : ٨٢) ، يرى النحاة أن معنى العبارة هنا يقتضي محضاً مراعى بذلك دلالة الفعل أو المفارقة المعجمية بينه وبين ما يقع عليه ؛ إذ السؤال لا يقع على الجمادات فكان تقديرهم له : واسأل أهل القرية على نحو الحذف في قول العرب : بنو فلان يطوهم الطريق ، أي أهل الطريق ، لكن هذه العبارة في مقام آخر لا تحتمل الحذف - كما يرى عبد القاهر - وذلك إذا كانت في "كلام رجل من بقرية قد خربت وباد أهلها، فأراد أن يقول لصاحبه واعظاً ومذكراً ، أو لنفسه متعظاً ومعتبراً : سل القرية عن أهلها ، وقل لها ما صنعوا على حد قولهم : سل الأرض من شق أنهارك ، وغرس أشجارك وجني ثمارك ، فإنها إن لم تجبك حواراً أجابتك اعتباراً" ^(٢) .

ولا يبن جني قبل ذلك كلام يكشف للنقاب عن معنى آخر من معاني هذه الآية يمكن أن يفهم منها إذا روعي أحد جوانب المقام الذي سبقت فيه ، وهو السياق النفسي للمتكلمين إخوة يوسف ، إذ يتحدثون بلسان الصدق بخلاف ما سبق منهم عند تخلصهم من يوسف ، فأرادوا من أبيهم لصدقهم أن يسأل كل شيء حتى للجمادات إن لم يكن مصدقاً

(١) مفتاح العلوم ص ١٦٨ .

(٢) عبد القاهر الجرجاني : سرر البلاغة ص ٤٢١ ، ٤٢٢ .

لهم ، فستشهد لهم بذلك ، يقول : ”فكانهم تضمنوا لأبيهم عليه السلام أنه إن سأل الجمادات والجبال أنبأته بصحة قولهم . وهذا تناه في تصحيح الخبر . أي لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا ، فكيف لو سألت من من عادت الجواب؟“ (١) .

وهكذا نرى أن البلاغيين واللغويين وغيرهم من علماء العربية قد فطنوا إلى أهمية سياق الحال ودوره في الكشف عن بعض جوانب المعنى ، وإن كان بعضهم قد خلط بينه وبين السياق اللغوي أو اللفظي _ على ما سيوضح فيما يأتي_ ولكن يبقى اهتمامهم الأكبر بالجانب اللغوي من النص لأهميته في تحديد الدلالة والكشف عنها .

(٢) السياق اللغوي LINGUISTIC CONTEXT

وهو ”البيئة اللغوية المحيطة بالفونيم أو المورفيم أو الكلمة أو الجملة“ (٢) . أو هو ”النظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم“ (٣) . فهو يشمل على هذه الألفاظ التي تتتابع في حدث كلامي ، وتربطها وحدة دلالية متماسكة . ويمثل له الدكتور أحمد مختار عمر بكلمة (GOOD) الإنجليزية ومثلها كلمة (حَسَن) العربية أو (زين) العامية التي تقع في سياقات لغوية متنوعة وصفاً لـ :

(أ) أشخاص : رجل – امرأة – ولد ...

(ب) أشياء مؤقتة : وقت – يوم – حفلة – رحلة ...

(ج) مقادير : ملح – نقيق – هواء – ماء ...

(١) الخصائص ٢ / ٤٤٧ .

(٢) د . محمد علي الخولي : معجم علم للغة النظري ص ٥٧ .

(٣) ستيفن أولمان : دور الكلمة في اللغة – ترجمة د . كمال محمد بشر ص ٦٢ .

فإذا وردت في سياق لغوي مع كلمة (رجل) كانت تعني الناحية الخلقية ، وإذا وردت وصفاً لطبيب مثلاً كنت تعني التفوق في الأداء (وليس الناحية الخلقية) ، وإذا أردت وصفاً لمقادير كان معناها الصفاء والنقاء ... (١) وهكذا .

غير أن ما يذهب إليه دكتور أحمد مختار عمر هنا من تمثيله لهذا السياق "أقرب إلى تعريف المعنى الدلالي للكلمة ، على حين يعني السياق اللغوي تلك العلاقة التي تربط الكلمة بما قبلها وما بعدها من الكلمات" (٢) .

وما يجعل هذا السياق مترابطاً بعض الظواهر التي تعمل على وجود علاقات بين الألفاظ المتجاورة ، كالإسناد والتعدية والتبعية ، وهي ظواهر معنوية ، وكالتعريف والتكثير والإفراد والتنثية والجمع وغيرها ، وهي ظواهر شكلية . وتنقسم هذه الظواهر أو وسائل الربط في السياق - كما يرى دكتور تمام حسان - إلى ثلاث (٣) :-

(١) وسائل التماسك السياقي TRANSITIVITY

وهي ذلك الترتيب الذي تأتي عليه الكلمات في السياق والذي ينشأ عن العلاقات التي تقوم بينها ، فتجعل بعضها مبنياً على بعض ومتعلقاً به ، كوقوع الفاعل بعد الفعل ثم المفعول بعدهما ، أو الصفة بعد الموصوف والبدل بعد المبدل منه أو الاسم المنصوب ثم الخبر المرفوع بعد الحروف الناسخة، والعكس بعد الأفعال الناسخة ... الخ .

(٢) وسائل التوافق السياقي CONCORD

وهي الموافقة بين أجزاء معينة في السياق في بعض النواحي الآتية أو كلها :

(أ) الشخص : التكلم والحضور والغيبة .

(١) د . أحمد مختار عمر : علم الدلالة ص ٦٩ ، ٧٠ .

(٢) عبد النعيم عبد السلام خليل : نظرية السياق بين القماء والمحدثين ص ٢٠ .

(٣) د . تمام حسان : مناهج البحث في اللغة ص ٢٢٧ وما بعدها .

- (ب) العدد : الإفراد والتنثية والجمع .
 (ج) النوع : للتذكير والتأنيث .
 (د) التعيين : للتعريف والتكثير .
 (هـ) الحالة الإعرابية : الرفع ، النصب ، الجر ، الجزم .

(٣) التأثير السياقي REGIMEN أو GOVERNANCE

وهي التيم الخلفية التي ينشأ عنها اختلاف في حركات الإعراب نتيجة لاختلاف الوظائف. فالاختلاف – على سبيل المثال – بين وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول في الجملة أدى إلى رفع الأول ونصب الثاني .

ويرى أحد الباحثين المحدثين ^(١) أنه ليس ثمة فرق بين وسائل التماسك ووسائل التوافق التي ذكرها الدكتور تمام حسان ، والحق أن الفرق بينهما كبير ، إذ تتعلق الأولى بتلك العلاقات المعنوية التي تعطي للألفاظ وظائفها داخل السياق ، وتتعلق الثانية بالعلاقات الشكلية بين بعض الألفاظ . ولعل ما يذكره دكتور تمام حسان في وسائل التأثير متضمن في النوع الأول ، إذ تحدد المواقع الوظيفية للعناصر اللغوية علامات الإعراب المختلفة ، وهذه العلامات ربما لا يكون لها دخل في وسائل الربط السياقي ، إذ تختفي في بعض الأحيان من بعض العناصر ، كما يحدث في الأسماء المبنية والمقصورة ، يضاف إلى هذا بعض العناصر الواقعة في وظائف لغوية معينة قد تشترك في علامات إعرابية واحدة كالحال والتمييز وجميع المفعولات ، إذ تأتي جميعها منصوبة . فالعلامة الإعرابية في هذه الحالات لا تعد قرينة .

وكما اهتم علماء العربية – ولاسيما البلاغيين – بسياق الحال اهتموا اهتماماً عظيماً بالسياق اللغوي أو اللفظي وأولوه عناية خاصة . ونستطيع القول إن عنايتهم بهذا

^(١) عبد النعميم خليل : نظرية السياق بين القدماء و المحدثين ص ٢٧٤ .

الأخير ” تبدو أوضح وأغلب على عملهم من العناية بالجانب المقامي وبيان أثره وتفصيل عناصره ، وتتمثل عنايتهم بالسياق اللفظي في دراسة التراكيب أو (النظم) على النحو الذي بينه عبد القاهر في كتابيه (أسرار البلاغة) و(دلائل الإعجاز) وهي دراسة تبيين في الغالب لثمر السياق أو النظم في تحديد قيمة الكلمة ودلالاتها ، وبيان الأنسب والأصلح من طرق النظم ووسائله في الدلالة على المعاني التي ينشدها البلغاء في المقامات التي ينظمون فيها.. (١) .

فكرة للنظم التي قال بها عبد القاهر ، أو بعبارة أدق ، طورها تكاد تكون هي عينها فكرة السياق اللغوي كما يراه المحدثون . فإذا كان هذا السياق يعني ” الأصوات والكلمات والجمل كما تتتابع في حدث كلامي معين ، أو نص لغوي.. (٢) . فإن النظم لا يختلف مفهومه عن هذا . إذ يقصد به عبد القاهر ترتيب الألفاظ وتعلق بعضها ببعض في نسق واحد . يقول موضحاً الفكرة : ” واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك ، علمت علماً لا يعترضه الشك ، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب ، حتى يعلق بعضها ببعض ، ويبني بعضها على بعض ، وتجعل هذه بسبب من تلك . هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس . وإذا كان كذلك ، فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء ، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتهما ، ما معناه وما محصوله ؟ و إذا نظرنا في ذلك ، علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً ، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول ، أو تأكيداً له ، أو بدلاً منه ، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون صفة أو حالاً أو تمييزاً أو تتوخى في كلام . هو لإثبات معنى أن يصير نفيًا أو استهتامًا أو تمنياً ، فتدخل عليه الحروف الموضوعية لذلك ، أو تزيد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر ،

(١) د . طاهر سليمان حمودة : دراسة للمعنى عند الأصوليين ص ١٨٧ .

(٢) د . حلمي خليل : الكلمة دراسة لغوية معجمية ص ١٦١ .

فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى ، أو بعد اسم من الأسماء التي ضُمَّنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس..^(١) .

وإذا كان ما يذكره عبد القاهر هنا موضعاً به فكرة النظم — كما يراها — متفقاً إلى حد بعيد مع مفهوم المحدثين للسياق اللغوي فإن ثمة فرقاً جوهرياً بين مفهومهم عن هذا السياق وما قصده بفكرة النظم ، إذ العلاقة بين الوحدات اللغوية في السياق اللغوي أساسها البحث عن الدلالة . فالسياق عامل أساسي في توضيح الدلالة إذا ما كان هناك لبس أو غموض في المعنى المعجمي لكلمة ما ، أما النظم عند عبد القاهر فهو إبراز لقيمة المعاني النحوية التي تنشأ نتيجة للعلاقات القائمة بين الألفاظ في السياق وما لهذه المعاني من لبعاد بلاغية .

وإذا كان البلاغيون قد فرقوا بين الشقين اللغوي والاجتماعي أو المقامي من شقي السياق، فإننا نرى بعضهم قد جعل لفظ (مقام) معبراً عن الأمرين على الرغم من تمييزهم بينهما في عبارتهم الشهيرة (لكل مقام مقال) ، فقد اتجهوا في نظرهم إليه ناحية السياق اللغوي ، وهو بالطبع يختلف عن السياق الاجتماعي أو سياق الحال ، فقد ارتبط المقام عندهم ارتباطاً يكاد يكون كاملاً بتركيب العبارة أو الجملة . يقول القزويني :
”والبلاغة في الكلام مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحته . وهو مختلف ، فإن مقامات الكلام متفاوتة فمقام كل من التكرير ، والإطلاق ، والتقديم ، والذكر يبين مقام خلافه ، ومقام الفصل يبين مقام الوصل ، ومقام الإيجاز يبين مقام خلافه ، وكذا خطاب النكبي مع خطاب الغبي ، ولكل كلمة مع صاحبها مقام ، وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقتها للاعتبار المناسب وانحطاطه بعدمها..^(٢) .

فالتقديم والتأخير والحذف والوصل والفصل وغير ذلك جميعاً ، ظواهر تتعلق بالجانب اللغوي من جانبي السياق . ومع ذلك نرى القزويني يجعلها خاصة بالمقام ، بل

(١) دلائل الإعجاز ص ٥٥ .

(٢) تلخيص المفتاح في المعاني والبديع ص ١٨ ، ١٩ .

نراه يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك فيجعل مطابقة الكلام للمقام أو مقتضى الحال هي نفسها النظم عند عبد القاهر ، يقول : ' وهذا - أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال - هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم' (١) .

والأمران مختلفان كل الاختلاف ، فالنظم يعني ببناء الألفاظ بعضها على بعض في سياق ما ، وأما مطابقة الكلام للمقام فتعني مجيئه مناسباً للطرف الذي يقال فيه .

ولعل هذا الخلط يرجع إلى الارتباط الشديد بين السياقين ، فإننا لا نستطيع تحليل النصوص تحليلاً لغوياً دون التطرق إلى السياق الاجتماعي أو على الأقل مراعاة بعض جوانبه في أثناء التحليل . ومن ذلك ما ذكره القزويني تحليلاً لقوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى ﴾ (يس : ٢٠) . يقول : ' قدم فيه المجرور لاشتمال ما قبله على سوء معاملة أصحاب القرية الرسل من إصرارهم على تكذيبهم ، فكان مظنة أن يلعن السامع - على مجرى العادة - تلك القرية ، ويبقى مجيلاً في فكره : أكانت كلها كذلك أم كان فيها قطر دان أم قاصٍ منبت خير ؟ منتظراً لإمام الحديث به ..' (٢) .

فالاهتمام هنا بتقديم المجرور مراعاة لما قبله من دلالات هو من قبيل الاهتمام بلجنب اللغوي ، وإن كان قد روعي فيه أيضاً عنصر من عناصر المقام ، كما ينادي به أصحاب النظرية السياقية ، وهو السامع أو المخاطب .

ومعنى هذا أننا لا نستطيع الفصل بين السياقين عند تحليل نص ما إذا أردنا الوصول إلى المعنى كاملاً فكل واحد منهما يمثل جانباً من جانبي المعنى لا يغنى عن

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ص ٣٢ .

(٢) السابق ص ١٤٨ .

الأخر . ومن هنا نرى دكتور تمام حسان يجعلهما شقي المعنى ، أو ما أسماه بالمعنى الدلالي . إذ يقسمه إلى قسمين مقالِي ومقامي مستعيراً هذه التسمية من عبارة البلاغيين (لكل مقام مقال) . ويشمل الأول المعنيين الوظيفي والمعجمي للألفاظ ، ويشمل الثاني ظروف أداء المقال (١) .

فصاحة اللفظ وعلاقتها بالسياق اللغوي

لقيت قضية اللفظ والمعنى اهتماماً كبيراً من البلاغيين ، إذ اختلفوا فيما بينهم حول تفضيل أحدهما على الآخر . يقول ابن رشيق : ” وأكثر للناس على تفضيل اللفظ على المعنى ، سمعتُ بعض الحذائق يقول : قال للعلماء : للفظ أعلى من المعنى ثمنًا ، وأعظم قيمة ، وأعز مطلبًا ؛ فإن المعاني موجودة في طباع الناس ، يستوي الجاهل فيها والحاذق ، ولكن العمل على جودة الألفاظ ، وحسن السبك ، وصحة التأليف ، ألا ترى لو أن رجلاً أراد في المدح تشبيه رجل لما أخطأ أن يشبهه في الجود بالغيث والبحر ، وفي الإقدام بالأسد ، وفي المضاء بالسيف ، وفي العزم بالسيل ، وفي الحسن بالشمس ، فإن لم يحسن تركيب هذه المعاني في أحسن خلاها من اللفظ الجيد للجامع للرقّة والجزالة والعذوبة والطلاوة والسهولة والحلاوة لم يكن للمعنى قدرٌ . (٢) .

ويوضح ما ساقه صاحب العمدة هنا تلك النظرة الثنائية التي نظر بها كثير من البلاغيين إلى اللفظ والمعنى ، إذ فضل الأكثرون اللفظ وفضل آخرون المعنى ، وإنما تعود

(١) د . تمام حسان : اللغة العربية معناها ومناها من ٣٣٧ ، ٣٣٨ .

(٢) العمدة ١ / ١٢٧ .

هذه المفاضلة إلى الفصاحة (١) التي جعلوها صفة للألفاظ المفردة والمركبة معاً (٢) . فمنهم من ألحقها باللفظ ، ومنهم من جعلها قسماً للمعنى ، ومنهم من نسبها إليهما معاً . وقد حدد صاحب الطراز هذا الخلاف في مذاهب أربعة (٣) :-

المذهب الأول : أنها من عوارض الألفاظ مجردة دون النظر إلى دلالتها على المعاني . وهو ما ذهب إليه ابن سنان الخفاجي إذ يقول : ” إن الفصاحة نعت للألفاظ إذا وُجدت على شروط عدة ، ومتى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ . وبحسب الموجود منها تأخذ القسط من الوصف ، وبوجود أضعافها تستحق الإطراح والنم ، (٤) .

ويقسم تلك الشروط التي يشير إليها إلى قسمين (٥) : فالأول منها يوجد في اللفظة الواحدة على انفرادها من غير أن ينضم إليها شيء من الألفاظ ، والثاني يوجد في الألفاظ المضموم بعضها إلى بعض . ويكفي الإشارة هنا إلى القسم الأول منعاً للتكرار ؛ إذ يتشابه القسمان . وقد وضع له ثمانية شروط هي :-

(١) أن يكون تأليف تلك اللفظة من حروف متباعدة المخارج .

(١) أما البلاغة - كما يذكر صاحب الطراز ص ٦٣ - فلا خلاف بين أهل التحقيق من علماء البيان أن للكلام لا يوصف بكونه بليغاً إلا إذا حاز مع جزالة المعنى فصاحة الألفاظ ، ولا يكون بليغاً إلا بمجموع الأمرين معاً كليهما فقد صارت البلاغة وصفاً عارضاً للألفاظ والمعنى . ولرى أن للفصاحة والبلاغة ما هما إلا اسمان لمسمى واحد يتمثل في الكلام المؤلف لا المفرد إذا حسن نظمه وأصلب تعلم المعنى . وهو ما يشير إليه لقزويني في الإيضاح ص ٣٢ ونص كلامه ” فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إبلانته للمعنى عند التركيب وكثيراً ما يسمى ذلك فصاحة أيضاً . .

(٢) الطيبي : للتبيين في البيان ص ٥٥٢ .

(٣) العلوي : الطراز ص ٦٣ ، ٦٤ .

(٤) سر للفصاحة ص ٦٠ .

(٥) السابوق : ص ٦٠ وما بعدها .

- (٢) أن تجد لتأليف اللفظة في السمع حُسناً ومزية على غيرها ، وإن تساوتنا في التأليف من الحروف المتباعدة .
- (٣) أن تكون الكلمة غير متوعرة وحشية .
- (٤) أن تكون الكلمة غير ساقطة عامية .
- (٥) أن تكون جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذة .
- (٦) ألا تكون قد عبر بها عن أمر آخر يكره نكره .
- (٧) أن تكون معتلة غير كثيرة الحروف .
- (٨) أن تكون مصغرة في موضع عُبر بها فيه عن شيء لطيف أو خفي أو قليل أو ما يجري على ذلك .

هذه هي الشروط التي وضعها ابن سنان للفظ المفردة ، وعلى الرغم مما قد يكون فيها من فائدة وما يتعلق بحروف الكلمات من خصائص وما يكون بينها من انسجامات صوتية ، فإن كل ما أشار إليه من هذه الخصائص ”لا يتعدى الجانب الشكلي الخارجي فهي ملاحظات سلبية ، تتعلق بالجانب السلبي المرتبط بالكلمة ، من حيث تلازم حروفها وتناظرها ، أو من حيث وعورة الكلمة ووحشيتها ، أو نبذها وشنوذها ، أو خروجها عن المألوف إلى غير ذلك مما لا يرتبط ارتباطاً أساسياً بوظيفة للكلمة في الأداء الفني أو التعبير الأدبي” (١) .

وإذا كان ابن سنان قد جعل الفصاحة صفة للفظ دون تعليل مكثفياً بالشروط التي وضعها لتحقيق تلك الفصاحة ، فإن ابن الأثير قد علل تفضيله اللفظ على المعنى تعليلاً واضحاً . يقول : ”وإن ثبت أن الفصيح من الألفاظ هو الظاهر البين ، وإنما كان ظاهراً بيناً لأنه مألوف الإستعمال، وإنما كان مألوف الإستعمال لمكان حسنه ، وحسنه مُدرك

(١) د . محمد زكي العشماوي : قضايا لنقد الأبي ص ٢٢٥ .

بالسمع ، والذي يدرك بالسمع إنما هو اللفظ ؛ لأنه صوت يأتلف عن مخارج الحروف ،
فما استلذه السمع منه فهو الحسن ، وما كرهه فهو القبيح^(١) .

ولم يلقَ هذا الرأي صدى عند صاحب الطراز ، فرفضه قائلاً : ”فأما من زعم
أن الفصاحة متعلّقا للفظ لا غير ، فقد أبعد ؛ فإن الألفاظ لا نوق لها ولا يمكن الإصغاء
إلى سماعها إلا لأجل دلالتها على معانيها ، فأما إذا خلت عن الدلالة عليها فلا وقّع لها
بحال^(٢) .

المذهب الثاني : أن الفصاحة من عوارض المعاني دون الألفاظ ، وهذا هو الذي
يذهب إليه الفخر الرازي في كتابه (نهاية الإيجاز)^(٣) . فإنه زعم أن الفصاحة عبارة عن
الدلالات المعنوية لا غير ، من غير حاجة إلى اللفظ لا على جهة القصد ولا على جهة
التبعية ، ولا يعني بالدلالة المعنوية هنا الدلالة المعجمية أو الوضعية ، فقد فرق بينهما
ناسبًا الفصاحة إلى الأولى دون الثانية يقول : ”وأما وصف اللفظ بالفصاحة ، فذلك عند
دلالاته المعنوية ، لا عند دلالاته الوضعية^(٤) . وإنما يعني بالدلالة المعنوية تلك الدلالة
الفرعية التي من صورها الكناية والمجاز والاستعارة^(٥) ، وهي أمور تنشأ عن التركيب .

ورفض صاحب الطراز هذا المذهب أيضًا . قال : ”وأبعدُ من هذا من زعم أن
متعلق الفصاحة في المعاني فقط ، ... فإن المعاني إنما تُوصف بالبلاغة ، فأما الفصاحةُ
فإنها من صفات الألفاظ^(٦) .

(١) المثل السائر ١ / ٨٢ .

(٢) الطراز ص ٦٥ .

(٣) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ص ٦٨ ، ٦٩ .

(٤) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ص ٧٠ .

(٥) للسابق ص ٧٢ .

(٦) الطراز ص ٦٥ .

المذهب الثالث : أن الفصاحة عبارة عن الألفاظ على أساس دلالتها على مسمياتها المعنوية ، وهذا الرأي حكاه الرازي في كتابه النهاية ولم يَعْزُه إلى أحد من علماء البيان ^(١) . وحاصل مذهبهم أن الفصاحة عبارة عن الأمرين جميعًا فلا هي من أوصاف اللفظ على الخصوص ، ولا هي من أوصاف المعاني على الخصوص .

وهذا المذهب هو الذي يختاره صاحب الطراز ، فيقول مؤيدًا له : ”والمختار عندنا تقصيد نشير إليه ، وهو أن الفصاحة من عوارض الألفاظ ، لكن ليس بالإضافة إلى مطلق الألفاظ فقط ، ولكن بالإضافة إلى دلالتها على معانيها ، فتكون الفصاحة عبارة عن الأمرين جميعًا : مطلق الألفاظ ودلالتها على ما تدلُّ عليه من معانيها المفردة والمركبة..” ^(٢) .

المذهب الرابع : أن تكون الفصاحة للأمرين جميعًا ، ومفيدة لهما ، فيكون الأمران معًا ، المعاني والألفاظ من مسمى الفصاحة ، وهذا المذهب — كما ينكر صاحب الطراز — يخالف المذهب الثالث ، فإن هؤلاء جعلوا اللفظ والمعنى من مدلول لفظ الفصاحة . والذين قَبَلَهُم جعلوا اللفظ هو الموصوف بالفصاحة على أساس أن المعنى مضموم إليه بالتبعية لا غير .

هذه هي المذاهب التي ذكرها صاحب الطراز، وتلخص الخلاف حول اللفظ والمعنى من جهة الفصاحة ، وأيهما أولى بها من الآخر ، وهو خلاف يوضح تلك الثنائية التي تفرق بين اللفظ والمعنى . ولعل الفصاحة لا ترجع لأحدهما دون الآخر أو

^(١) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ص ٦٥ ، ونص كلامه ”اعلم أن الذين يجعلون الفصاحة صفة للفظ ، فالأظهر أنهم يجعلونها صفة للألفاظ ، لأجل دلالتها الوضعية على مسمياتها..” .

^(٢) الطراز ص ٦٤ .

لمجموعهما خارج السياق وإنما ترجع إلى حسن تأليف الكلام وجمال نظمه ، فقد تجتمع للألفاظ المفردة كل صفات الفصاحة ومع ذلك نجد بعضها يقبح في موضعه في الكلام ؛ لأنه غير ملائم للمعنى أو متنافر مع الألفاظ المجاورة له ، وبعضها الآخر يحسن لتمكنه في موضعه . ومن ذلك ما أورده ابن الأثير من لفظتي العسل والشهد ، إذ وردت الأولى غير حسنة في قول الأعرج :-

نَحْنُ بَنُو المَوْتِ إِذَا المَوْتُ نَزَلَ
لَا عَارَ بِالمَوْتِ إِذَا حُمَ الأَجَلُ
المَوْتُ أَهْلَى عِنْدَنَا مِن العَسَلِ (١)

ووردت الثانية حسنة فصيحة في قول المتنبى :

إِذَا شَبِتَ حَفَّتْ بِي عَلَى كُلِّ سَابِحٍ رَجَالُ كَأَنَّ المَوْتَ فِي فَمِهَا شَهْدٌ (٢)

يقول معلقاً على هاتين للفظتين في موضعهما : ”فهاتان لفظتان هما العسل والشهد ، كلتاهما حسن مستعمل لا يشك في حسنه واستعماله ، وقد وردت لفظة العسل في القرآن ، دون لفظة لشهد ؛ لأنها أحسن منها ، ومع هذا فإن لفظة الشهد وردت في بيت أبي الطيب فجاءت أحسن من لفظة العسل في بيت الأعرج،، (٣) .

•

(١) مشطور رجز للأعرج للمعنى ، ويقال إنه لعمر بن يثربى شرح حماسة لبي تمام للأعظم الشنتمري

١ / ٢٩١ .

(٢) لبييت من الطويل من قصيدة يمدح فيها محمد بن سيار بن مكرم التميمي ديوانه ١ / ٣٧٤ .

(٣) لمثل السائر ١ / ١٥٠ ، ١٥١ .

ولا شك أن المعيار الذي يقيم عليه ابن الأثير المفاضلة هنا معيار النظم أو السياق ، فإن اللفظة الأولى لم تتمكن في موضعها تمكن الثانية ، فالفضل عنده لا يرجع إلى اللفظ ذاته ، ولكن إلى الموضع الذي يعطي للفظ ذلك الحسن .

وقد أدرك الخطابي قيمة هذا النظم الذي يربط بين اللفظ والمعنى قائلاً : " وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة : لفظ حامل ، ومعنى به قائم ، ورباط لهما ناظم.. (١) .

ولا ريب أن ما يقصده بالرباط الناظم هو النظم أو السياق اللغوي الذي يربط بين الألفاظ بما تحويه من معانٍ في نظام متناسق يعطي للألفاظ ومعانيها رونقاً وجمالاً إذا حسن ذلك النظم .

إذا فالنظم هو الذي عليه المعول في بلاغة الكلام وفصاحته ، لا الألفاظ المفردة . وهو ما يذهب إليه القاضي عبد الجبار ، ويؤيده قائلاً : " اعلم ... أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام ، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة ، ولا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة ، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم ، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه ، وقد تكون بالموقع ، وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع ، لأنه إما أن تعتبر فيه الكلمة ، أو حركاتها ، أو موقعها ، ولا بد من هذا الاعتبار في كل كلمة ، ثم لا بد من اعتبار مثله في الكلمات ، إذا انضم بعضها إلى بعض ، لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة ، وكذلك لكيفية إعرابها ، وحركاتها ، وموقعها ، فعلى هذا الوجه الذي نكرناه إنما تظهر مزية الفصاحة بهذه الوجوه دون ما عداها.. (٢) .

(١) بيان إعجاز القرآن ص ٢٧ .

(٢) المعنى في أبواب التوحيد والمعدل ١٦ / ١٩٩ .

والواضح مما ساقه عبد الجبار هنا أنه ينظر إلى الكلمة على أساسين مختلفين :
نظرة في حال أفرادها ، ونظرة أخرى في حال نظمها مع غيرها من الكلام وهي في كلا
الحالين واقعة تحت أوضاع ثلاثة :-

الأول : مفهومها في ذاتها ، من حيث الوضع الذي لها عند أهلها .
الثاني : مفهومها حين تختلف عليها علامات الإعراب ، فتكون فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ
أو خبراً أو غير ذلك .
الثالث : مفهومها حين تأخذ مكاناً معيناً في الكلام فتتقدم أو تتأخر أو توضع موضع
غيرها ونحو ذلك .

وعلى هذا يثبت أن النظم أو السياق اللغوي الذي ترد فيه الألفاظ هو الذي ترجع
إليه الفصاحة أو البلاغة ، وهذا النظم يكون في ثلاثة أشياء : اختيار الكلمة في ذاتها ، ثم
اختيار الوظيفة التي تؤديها في ذلك النظم ، ثم اختيار الموقع المناسب لها لتقوم فيه بأداء
وظيفتها .

وقد ركز عبد القاهر الجرجاني على هاتين النقطتين الأخيرتين مبرزاً فضل
المعاني النحوية التي تكتسبها الألفاظ من خلال وضعها في سياق معين لتطوير فكرة النظم
التي أفاد فيها من مشكلة اللفظ والمعنى التي شغلت بال البلاغيين . يقول : "واعلم أن
الداء الدوي ، والذي أعيب أمره في هذا الباب، غلطٌ من قِدم الشعر بمعناه ، وأقل الاحتفال
باللفظ ، وجعل لا يُعطيه من المزية إن هو أعطى إلا ما فضل عن المعنى . يقول : ما في
اللفظ لولا المعنى ؟ و هل الكلام إلا بمعناه ؟ . فأنت تراه لا يَقدّم شعراً حتى يكون قد
أودع حكمةً وأدباً ، واشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر ، فإن مال إلى اللفظ شيئاً ،
ورأى أن ينحله بعض الفضيلة ، لم يعرف غير الاستعارة ، ثم لا ينظر في حال تلك
الاستعارة ؛ أحسنت بمجرد كونها استعارة ، أم من أجل فرقٍ ووجهٍ أم للأمرين ؟ . لا

يحفل بهذا وشبهه ، قد قنع بظواهر الأمور ، وبالجمل ، وبأن يكون كمن يجلب المتاع للبيع ، إنما همّه أن يُرَوج عنه . يرى أنه إذا تكلم في الأخذ والسرقة ، وأحسن أن يقول : أخذته من فلان ، وألمّ فيه بقول كذا، فقد استكمل الفضل ، وبلغ تَمسى ما يُراد .
واعلم أننا وإن كنا إذا اتبعنا العرف والعادة ؛ وما يهجس في الضمير ، وما عليه العامة ، أَرانا ذلك أن الصواب معهم ، وأن التعويل ينبغي أن يكون على المعنى ، وأنه الذي لا يسُوغ القول بخلافه ، فإن الأمر بالضد إذا جئنا إلى الحقائق ، وإلى ما عليه المحصلون ؛ لأننا لا نرى متقدماً في علم البلاغة ، مبرزاً في شأوها ، إلا وهو ينكر هذا الرأي ، ويعيبه ويزري على القائل به ويغضّ منه^(١) .

فعبد القاهر لم يرجع الفضل إلى اللفظ وحده ولا إلى المعنى بمفرده ، وإنما إلى النسبة القائمة بينهما داخل السياق اللغوي أو ما أسماه بالنظم ، ونسب إليه الفصاحة أو البلاغة دون الألفاظ المفردة ، فالفضل يرجع إلى تأليف تلك الألفاظ في نظم واحد رابط لها . يقول تحت عنوان : فصل في تحقيق القول على البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة :
’ وهل يقع في وهم ، وإن جهد ، أن تتفاضل الكلمتان المفردتان ، من غير أن يُتَظَر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم ، بأكثر من أن تكون هذه مألوفة مستعملة ، وتلك غريبة وحشية ، أو أن تكون حروف هذه أخف ، وامتزاجها أحسن ، ومما يكد للسان أبعده ؟ . وهل تجد أحداً يقول : هذه اللفظة فصيحة ، إلا وهو يعتبر مكانها من النظم ، وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها ، وفضل مؤانستها لأخواتها ؟ وهل قالوا : لفظة متمكنة ، ومقبولة ، وفي خلافه : قَلِقة ونابية ، ومُسَكَّرَه ، إلا وغرضهم أن يعبروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناها ، وبالقلق والنبو عن سوء التلاؤم . وأن الأولى لم تَلقْ بالثانية في معناها ، وأن السابقة لم تصلح أن تكون لفقاً للتالية في مؤداها ؟^(٢) .

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٢) السليق ص ٤٤ ، ٤٥ .

ويقول في موضع آخر مؤكداً هذه الفكرة : "وجملة الأمر أنا لا نوجب الفصاحة للفظه مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه ، لكننا نوجبها لها موصولة بغيرها ، ومعلقاً معناها بمعنى ما يليها. فإذا قلنا في لفظه (وَأَشْتَعَلَ) من قوله تعالى : ﴿ وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ (مریم : ٤) إنها في أعلى المرتبة من الفصاحة لم توجب تلك الفصاحة لها وحدها ولكن موصولاً بها (الرأس) معرفاً بالآلف واللام ، ومقروناً إليها الشيب منكرًا منصوبًا. (١) .

وهذه النصوص التي سبقنا لعبد القاهر توضيح اهتمامه البالغ بالسياق اللغوي أو النظم الذي يعطي الكلمة كل ما لها من جمال ، من خلال موقعها الذي تقع فيه في هذا النظم ، متأثرة ومؤثرة فيما قبلها وما بعدها من كلام ، "فمضمون الكلمة عنده يقل أو يكثر ينبسط أو ينكمش ، بحسب علاقتها بالموكب المتحرك الذي تسير فيه للكلمة مع ما تقدمها وما تلاها من ألفاظ ، فالكلمات عنده كالنلس إذا أقيمت بينها علاقة وثيقة فإنك لا تملك أن تحجب تأثير الواحدة في الأخرى. (٢) .

وهو بذلك للفكر الثاقب يتجاوز في دراسته للوحدات الجزئية التي لا تعطي للقيمة الدلالية الفعلية للألفاظ إلى ما هو أكبر من ذلك من دراسة النص أو السياق الذي يحوي تلك المفردات، ويعطيها قيمتها ، وهو ما يذهب إليه المحققون الآن "إذ يتضح في ضوء المفاهيم الكلية الحالية لبدءاً من نظرية (الجشطالت) التي أصبح مسلماً بها معرفياً لأن وجود للوحدات وفاعليتها الوظيفية مرهون بموقعها من النص ودرجة كثافته ، ودورها في

(١) دلائل الإعجاز ص ٤٠٢ ، ٤٠٣ .

(٢) د . محمد زكي المشموري : قضايا نقد الأبي ص ٣٣٦ .

مقتلياته ، وأن اتساقها في منظومات عريضة تشمل رقعة النص وما يتعالق معه هو الذي يحدد كفاءتها التعبيرية والجمالية الخاصة. (١) .

وليس معنى هذا أن نُغفل قيمة اللفظ في ذاته أو المعنى الذي ينقله إلينا ، فإننا "إذا نظرنا إلى النواحي المختلفة التي تُستخدَم الألفاظ فيها عن عمد وعن تدبر ، أدهشنا أننا في بعض الأحيان نجعلنا الألفاظ نفسها ، بقطع النظر عما قد تنقله إلينا من المعاني ، في حين لا نستطيع في حالات أخرى التفرقة بين إعجابنا بالمعنى الذي وصل إلينا وإعجابنا بالعبارة التي أوصلتها. (٢) . فالسجع والجناس والازدواج — على سبيل المثال — ينظر في حسنها إلى اللفظ قبل ما تحمله من معنى ، والمطابقة يرجع حسنها إلى معنى اللفظ قبل النظر إلى شكله ، والاتفات لا نستطيع فيه أن نفصل بين اللفظ ومعناه إذ بنية اللفظ تؤدي إلى معنى معين وإن كانت جميعاً لا يتجلى الحسن فيها خارج السياق اللغوي الذي يبرز ذلك الحسن .

ولكي يشار إلى الأمر إشارة أكثر وضوحاً ، نرى الأديب يلجأ إلى استخدام مختلف القوى التي تستطيع بها الألفاظ أن تؤثر في الأذهان ، سواء أكان هذا من ناحية المعنى أم من ناحية اللفظ والصوت ، فإين تكثير الألفاظ في الفكر ذو نواحي أربع (٣) :-

فمن حيث المعنى :-

(١) بناء المعنى كما يقتضيه سياق الألفاظ ، والمكس صحيح ، فتبنى الألفاظ ، وتؤلف وفقاً لدلالة السياق .

(١) د . صلاح فضل : بلاغة الخطب و علم النص ص ١٦٩ .

(٢) لاسل أبركرمي : قواعد النقد الأدبي — ترجمة د . محمد عوض محمد ص ١٩ ، ٢٠ .

(٣) السابق ص ٦٢ ، ٦٣ .

(ب) ثم المقدرة الإيحائية لبعض الألفاظ .

ومن حيث اللفظ :-

(ج) بناء اللفظ بناءً منسجماً موسيقياً .

(د) ثم ما لبعض المقاطع من محاكاة الموضوع .

فلكل من المعاني والألفاظ إذًا قيمتها التي تميزها ، ولكن لا تظهر هذه القيمة ، ويتجلى ما فيها من رونق وبهاء إلا إذا ارتبطت هذه الألفاظ في سياق واحد متماسك .
"فالسباق وحده هو القادر على أن يمنح اللفظة المفردة دلالتها المحددة ، وهو وحده كذلك القادر على أن يمنحها القدرة على الحركة والعمل ، فإن الذي يحدد قيمة الكلمة المفردة والذي يحكم عليها بالصلاح أو الفساد ، بالجودة أو الرداءة هو السياق الذي وردت فيه ؛ لأنه المجال الوحيد الذي يمكن للفظه أن تتحرك فيه ، وتعمل ، وطبيعي أن الكلمة لا تكتسب القيمة إلا وهي تتحرك وتعمل وتؤدي وظيفة ما ، فإن الوظيفة التي تؤديها والعمل الذي تعمله هو الذي يحكم لها أو عليها،" (١) .

كما أن جرس الكلمة وموسيقاها وخصائصها الصوتية لا تظهر إلا من خلال علاقتها بهذا السياق "فليس هناك كلمة توصف بأنها حسنة في موسيقاها إلا إذا أصابت مكانها اللائق بها من السياق . كما أنها لا تستمد قدرتها الموسيقية من ذاتها ، وإنما من جملة أمور أخرى ، بعضها يتصل بالسياق نفسه وما يضيفه على الكلمة من موسيقى ، وبعضها متصل بتاريخ الكلمة وارتباطاتها ، وما هو مخزون فيها من طاقات أنتجتها التجربة الإنسانية وبتتها في اللفظة فزادت بمعناها خصبًا وحياءً،" (٢) .

(١) د . محمد زكي العشماوي : قضايا النقد الأدبي ٢٧٨ .

(٢) لسابق ص ٣٠٤ .

وكلما ارتبط اللفظ بسياقه واتحد معه ، بحيث لا نستطيع أن نستبدل به غيره وصفناه بأنه فصيح ومناسب لذلك السياق اللغوي الذي يرد فيه ، وهو ما نراه متحققاً تحققاً لا مثيل له في النص القرآني في واحدة من بين صور متعددة من صور المناسبة التي تتحقق في ذلك النص المعجز . فما طبيعة تلك المناسبة وأشكالها المختلفة ؟ وما أنواع تلك المناسبات المتحققة في القرآن الكريم والفرق بينها ؟ هذا ما سيحاول البحث الإجابة عنه في الصفحات الآتية .

المناسبة وأنواعها في القرآن الكريم

مفهوم المناسبة وفائدتها

المناسبة في اللغة المُشاكلة ، كذا قال صاحب لسان العرب ^(١) ، وهو ما قاله أيضًا صاحب القاموس المحيط ^(٢) ، وزاد صاحب تاج العروس الأمر تفصيلاً قائلاً : ”من المجاز : المناسبة المشاكلة ؛ يقال : بين الشئين مناسبة وتناسب أي مشاكلة وتشاكل وكذا قولهم لا نسبة بينهما وبينهما نسبة قريبة،، ^(٣) .

ويعرّف الزركشي المناسبة بقوله : ”والمناسبة في اللغة : المقاربة ، وفلان يناسب فلاناً ، أي يقرّب منه ويشاكله ، ومنه النسب : الذي هو القريب المتصل ، كالأخوين ، وابن العم ، ونحوه ؛ وإن كانا متناسبين بمعنى رابطٍ بينهما ، وهو القرابة . ومنه المناسبةُ في العلة في باب القياس ، الوصفُ المقاربُ للحكم ، لأنه إذا حصلت مقاربتُه له ظن عند وجود ذلك الوصف وجود الحكم ، ولهذا قيل : المناسبة أمر معقول ، إذا عرض على العقول تلقته بالتقبل،، ^(٤) .

هذا هو المعنى اللغوي للمناسبة ، وهو ما يمكن أن يقال في المعنى الاصطلاحي ، فالمناسبة اصطلاحاً المقاربة ، أو المشاكلة أو الارتباط، ويكون ذلك بين الألفاظ من حيث البنية أو الدلالة ، أو بين المعاني الكلية الحاصلة من التأليف ، أو بين الألفاظ والسياقات التي ترد فيها من حيث الشكل أو المعنى ، وبتعبير آخر هي وضع الكلام موضعه الذي يليق به حتى يتم له الحسن والبلاغة ، وهو ما يشير إليه صاحب منهاج البلغاء بقوله :

^(١) ابن منظور : لسان العرب (نسب) .

^(٢) الفيروزبادي : القاموس المحيط (نسب) .

^(٣) الزبيدي : تاج العروس (نسب) .

^(٤) البرهان في علوم القرآن ١ / ٦١ .

”وإنما الوضع المؤثر وضع الشيء الموضع اللائق به ، وذلك يكون بالتوافق بين الألفاظ والمعاني والأغراض من جهة ما يكون بعضها في موضعه من الكلام متعلقاً ومقترناً بما بجانبه ويناسبه ويلائمه من ذلك . والوضع الذي لا يؤثر يكون بالتباين بين الألفاظ والمعاني والأغراض من جهة ما يكون بعضها في موضعه من الكلام متعلقاً ومقترناً بما يناقضه ويدافعه وينافره.. (١) .

وفائدة هذه المناسبة : ”جعل أجزاء الكلام بعضها آخذاً بأعناق بعض ؛ فيقوى بذلك الارتباط ، ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم ، المتلائم الأجزاء.. (٢) .

فالمناسبة إذاً تعمل على ربط الكلام بعضه ببعض من جهة الألفاظ أو المعاني ، أو من جهتهما جميعاً ، بحيث لا نستطيع أن نستبدل أجزاء أخرى من الكلام بأجزائه الموجودة فيه أو تغيير وضعه الذي جاء عليه ، وإن حدث ذلك تنافر الكلام شكلاً ومعنى .

أنواع المناسبة في القرآن الكريم

للمناسبة في القرآن الكريم أنواع عديدة، فمنها ما يتعلق بالدلالة المحضة للحاصلة من تأليف الكلام على مستوى السور والآيات ، ومنها ما يتعلق بالألفاظ مفردة أو مركبة ، من حيث الشكل أو المعنى داخل السياق . ويمكن تقسيم هذه الأنواع كما يلي:-

(أ) المناسبة المتعلقة بالدلالة الحاصلة من التأليف

تتقسم هذه المناسبة إلى نوعين : مناسبة بين السور ومناسبة بين الآيات .

(١) حازم القرطاجني : منهاج البلغاء ص ١٥٣ .

(٢) لزرکشي : للبرهان في علوم القرآن ١ / ٦٢ .

(١) المناسبة بين السور

أُلف في هذا الموضوع علماء عديدون ، كالبقاعي ، فقد وضع كتابًا أسماه (نظم الدرر في تناسب الآيات والسور) وهو في الأصل كتاب تفسير ضمّمه الكلام على بعض أنواع المناسبة كالتي تكون بين السور ، أو بين الآيات ، أو بين الألفاظ والسياق الذي ترد فيه . كما أُلّف أيضًا في هذا النوع من المناسبة السيوطي ، إذ أفرد له كتابًا خاصًا أسماه (أسرار ترتيب القرآن) لم يضمّمه نوعًا آخر من أنواع المناسبة .

ومن صور تلك المناسبة — على سبيل المثال — ما ذكره البقاعي من مناسبة سورة البقرة لفاتحة الكتاب . يقول : 'وأما مناسبة ما بعد ذلك للفتحة فهو أنه لما أُخبر سبحانه وتعالى أن عباده المخلصين سألوا في الفتحة هداية الصراط المستقيم الذي هو غير طريق الهالكين أرشدهم في أوّل التي تليها إلى أن الهدى المسؤول إنما هو في هذا الكتاب ، وبين لهم صفات الفريقين الممنوحين بالهداية حتّى على التخلّق بها والممنوعين منها زجرًا عن قربها . فكان ذلك من أعظم المناسبات لتعقيب الفتحة بالبقرة ، لأنها سبقت لنفي الريب عن هذا الكتاب ، ولأنه هدى للمتقين ، ولوصف المتقين وما يجازون به بما في الآيات الثلاث ، ولوصف الكافرين الذين لا يؤمنون لما وقع من الختم على حواسهم والحتم لعقابهم ليُعلم أن ما اتصف به المتّقون هو الصراط المستقيم فيلزم ، وما اتصف به من عذاهم هو طريق الهالكين فيترك ، وفي الوصف بالتقوى بعد ذكر المغضوب عليهم والضالين إشارة إلى أن المقام مقام الخوف،' (١) .

(٢) المناسبة بين الآيات

اهتمّ بهذه المناسبة بعض المفسرين ، كأبي حيان الأندلسي في تفسيره الكبير (البحر المحيط) إذ لم يكد يترك موضعًا يحتاج إلى توضيح هذه المناسبة إلا ووضّحه

(١) نظم الدرر في تناسب الآيات و السور ١ / ٣٢ .

وأظهر مناسبة الآية لما قبلها ، كما اهتم به أيضًا البقاعي في كتابه السالف ذكره وغيرهما من المفسرين .

ومن هذا النوع ما ذكره أبو حيان في قوله تعالى : ﴿ لَحِجُّ أَشْهُرٍ مَّعْلُومَاتٍ ﴾

(البقرة : ١٩٧) ، قال : ” لما أمر الله تعالى بإتمام الحج والعمرة — وكانت العمرة لا وقت لها معلومًا — بين أن الحج له وقت معلوم ، فهذه مناسبة هذه الآية لما قبلها ، (١) .

هذه إشارة موجزة إلى المناسبة المتعلقة بالسور والآيات ، وهي تأتي — كما نرى — على مستوى النص ، وتتضح من خلال ما يقوم به المفسرون من إيجاد العلاقة للدالية بين أجزاء النص القرآني سورة وآياته ، وتعتمد على ربط أجزائه ربطًا دلاليًا على مستوى الوحدات الكبرى المتمثلة في الجمل والسياقات لا الوحدات الصغرى المتمثلة في المفردات . وهو يشابه إلى حد بعيد ما ينادي به المحدثون من علماء النص من النظر إليه (أي النص) نظرة كلية تتناول جميع أجزائه وعلاقة تلك الأجزاء بعضها ببعض على المستويين الشكلي والدلالي ، ويظهر ذلك من خلال تعريفهم له بأنه ” جمل متتابعة يرتبط بعضها ببعض سياقياً ارتباطاً ملائماً . وينبغي أن يبرز النص الخصائص التي تربطه بوصفه وحدة كلية من حيث الشكل (COHESION) والمضمون (COHERENCE) ، (٢) . وبعبارة أخرى يمكن فهم النصوص على أنها ” تتابع منظم من قضايا يرتبط بعضها ببعض عن طريق تداخلها، حيث لا تقتصر العلاقات على القضايا المتجاورة فحسب ، بل يتم التوصل إلى إيجاد روابط موكبة أيضًا بين وحدات دلالية أكبر في النص ، (٣) .

(١) البحر المحيط ٩٣ / ٢ .

John Lyons : Linguistic Semantics P.262 - 263.

(٢)

(٣) فولفجاتج مانية من وديتر فوهنجر : مدخل إلى علم اللغة النصي - ترجمة فالح بن شبيب العجمي

ص ٤٨ .

وقد عني علم النص والمهتمون به بالترابط النصي ، وهو ما نراه عند المفسرين من خلال حديثهم عن المناسبة ، وبعد ذلك الترابط خاصة دلالية للخطاب تعتمد على فهم كل جملة مكونة للنص في علاقتها بما يفهم من الجمل الأخرى ، ويشمل هذا الترابط عندهم كلاً من الترابط النحوي أو الشكلي (COHESION) والترابط المعنوي أو التماسك الدلالي (COHERENCE) ويمكننا القول إن "نبات النص بوصفه نظاماً يتم من خلاله استمرارية الأحداث CONTINUITY OF OCCURENCE . وتقوم فكرة الاستمرارية هنا على أساس أن أحداث النص المختلفة واستخداماتها في المواقف المتغيرة يرتبط بعضها ببعض من وجهة النظر المعرفية COGNITIVE TERMS ؛ كل حدث بمثابة خطوة أساسية للوصول إلى الحدث الآخر . ومن أبرز الأمثلة على ذلك النظام التركيبي للغة SYSTEM OF SYNTAX الذي يفرض نماذج تنظيمية على البناء السطحي للنص SURFACETEXT ، واستخدام مصطلح الترابط الشكلي COHESION يهدف إلى تأكيد دور النظم SYNTAX في تحقيق التواصل اللغوي،^(١) وهو نفسه ما يهدف إليه استخدام مصطلح الترابط المعنوي COHERENCE الذي "يعنى بترابط محتوى النص أكثر من اعتناؤه بترابطه الشكلي ، ويظهر من خلال ارتباط وحدة النص بما سبقها وما يلحقها من وحدات،"^(٢) .

(ب) المناسبة المتعلقة بالألفاظ

يتأنق القرآن الكريم في اختيار ألفاظه ، فيضع كل كلمة في موضعها اللائق بها ، فتأتي مستقرة في مكانها غير قلقة متلائمة مع ما يجاورها من ألفاظ ومناسبة للسياق الذي ترد فيه . ومن خلال هذا الاختيار الدقيق للألفاظ تأتي كل آية حافلة بالفكرة العميقة والمعنى البعيد . ولما بين الكلمات من فروق، ولما يبعثه بعضها في النفس من إحصاءات

(١) Robert De Beaugrande and Wolfgang Dressler : Introduction to Text Linguistics P.48 .

John Lyons op . cit p . 264

(٢)

خاصة ، دعا القرآن ألا يستخدم لفظ مكان آخر ، فقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَعَيْنَا وَقُولُوا أَنْظُرْنَا ﴾ (البقرة : ١٠٤) .

وقد فطن الجاحظ إلى هذه الفكرة ، فقال : ”وقد يستخف الناس ألفاظًا ويستعملونها وغيرها أحقُّ بذلك منها . ألا ترى أن الله تبارك وتعالى لم يذكر في القرآن الجوع إلا في موضع العقاب ، أو في موضع الفقر المدقع والعجز الظاهر . والناس لا يذكرون السَّغْب ، ويذكرون الجوع في حالة القدرة والسلامة . وكذلك فكر المطر ، لأنك لا تجد القرآن يلفظ به إلا في موضع الانتقام . والعامَّة وأكثرُ الخاصَّة لا يفصلون بين ذكر المطر وبين ذكر الغيث . ولفظُ القرآن الذي عليه نَزَل أنه إذا ذَكَرَ الأبصار لم يقل الأسماح ، وإذا ذكر سبع سموات لم يقل الأرضين . ألا تراه لا يجمع الأرض أرضين ، ولا السمع أسماعا ، والجاري على أفواه العامة غير ذلك ، لا يتفقدون من الألفاظ ما هو أحقُّ بالذكر وأولى بالاستعمال..“ (١) .

فلا بد إذا في نظم القرآن من تخير الألفاظ التي تتلاءم مع الموضع الذي تأتي فيه ”ثم استعمال أمثها رحماً بالمعنى وأفصحها في الدلالة عليه ، وأبلغها في التصوير ، وأحسنها في النسق ، وأبدعها سناءً ، وأكثرها غناءً وأصفاها رونقاً وماءً ، ثم أطراد ذلك في جملة القرآن على اتساعه وما تضمن من أنواع الدلالة ووجوه التأويل ، ثم إحكامه على أن لا مراجعة فيه ولا تسامح ، وعلى العصمة من السهو والخطأ في الكلمة وفي الحرف من الكلمة حتى يجيء ما هو كأنه صيغ جملة واحدة في نفس واحد وقد أديرت معانيها على ألفاظ في لغات العرب المختلفة فليستها مرة واحدة..“ (٢) .

(١) البيان والتبيين ١ / ٢٠ .

(٢) مصطفى صادق الرافعي : إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ص ١٦٢ .

فالقُرآن يختار ألفاظه بعناية فائقة اختياراً تتنوع من خلاله المناسبة المتعلقة باللفظ ، وتتمثل هذه الأنواع فيما يلي :-

(١) المناسبة الصوتية

”تتأثر الأصوات للغوية بعضها ببعض في المتصل من الكلام . فعين ينطق المرء بلفته نطقاً طبيعياً لا تكلف فيه ، فإن أصوات للكلمة الواحدة قد يؤثر بعضها في البعض الآخر ، كما نلاحظ أن اتصال الكلمات في النطق المتواصل قد يخضع أيضاً لهذا التأثير..^(١) . ويؤدي هذا للتأثر إلى تغيير بعض الأصوات ، بحيث تتماثل مع غيرها ، ويمكن تعريف هذه المماثلة بأنها ”التعديلات للتكيفية للصوت بسبب مجاورته – ولا نقول ملاصقته – لأصوات أخرى وهي كما عرفها بعض آخر بتحول الفونيمات المتخالفة إلى مماثلة إما تماثلاً جزئياً أو كلياً..^(٢) . وهذه المماثلة هي نفسها ما يمكن تسميته بالمناسبة الصوتية ، فإن كانت بين أصوات متجاورة تسمى مماثلة تجاورية CONTACT ASSIMILATION ، وإن كانت بين أصوات غير متجاورة تسمى مماثلة تباعدية DISTANT ASSIMILATION^(٣) .

ومن تلك المناسبة التي تكون بين صوتين متباعدين ما ذكره السيوطي في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَجِرَاتٍ ﴾ (طه : ٦٣) ، بقول : ”وظهر لي وجه آخر ، وهو أن الإتيان بالألف لمناسبة ﴿ لَسَجِرَاتٍ بُرِيدَانِ ﴾ كما نَوَّن (سلاملاً) لمناسبة (أغلالاً) (الإتسان : ٤) و(من سبأ) لمناسبة (بنبأ) (القل : ٢٢) ..^(٤) .

(١) د . إبراهيم فليس : الأصوات للغوية ص ١٧٨ .

(٢) د . أحمد مختار عمر : دراسة للصوت اللغوي ص ٣٢٤ .

(٣) السابق ص ٣٢٥ .

(٤) الإتيان في علوم القرآن ٢ / ٢٧٢ ، ٢٧٤ وتكوين (سلاملاً) هو على قراءة اللغج وعاصم في رواية أبي بكر والقسائي . فنظر في ذلك كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٦٦٣ .

وتتعدد مظاهر هذه المناسبة في القرآن الكريم بين الألفاظ ، ولعل أشهر مظهر لها الفاصلة القرآنية ؛ لأن طبيعة الفاصلة أنها إتيان بخواتم الآيات طبقاً لاختيار أسلوبى مقصود ، بحيث يكون ثمة مناسبة صوتية بين رؤوس الآيات .

ومن أجل تحقيق المناسبة في هذه الفواصل القرآنية قد يعدل عن الأصل ، فيتقدم ما حقه التأخير، ويتأخر ما يجب أن يقدم ، ويحذف ما ينبغي أن يذكر والعكس أو يزداد حرف إلى آخر ذلك. يقول الزركشى : ”واعلم أن إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل حيث تطرد متأكدٌ جداً ، ومؤثر في اعتدال نسق الكلام وحسن موقعه من النفس تأثيراً عظيماً ، ولذلك خرج عن نظم الكلام لأجلها في مواضع : أحدها : زيادة حرف لأجلها ، ولهذا ألحقت الألف بـ (الظنون) في قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾ (الأحزاب : ١٠) ، لأن مقاطع فواصل هذه السورة ألفات منقلبة عن تنوين في الوقف ، فزيد على النون ألف لتساوي المقاطع ، وتناسب نهايات الفواصل” (١) .

وقد ذكر السيوطى في هذا الصدد أن شمس الدين ابن الصائغ قد ألف كتاباً اسماء (إحكام الراى فى أحكام الأى) تتبع فيه أحكام هذه المناسبة ، يقول ناقلاً عنه : ”اعلم أن المناسبة أمر مطلوب فى اللغة العربية ، يرتكب لها أمور من مخالفة الأصول . قال : وقد تتبعت الأحكام التى وقعت فى آخر الأى مراعاةً للمناسبة فعثرت منها على نيفٍ عن الأربعين حكماً” (٢) ثم أخذ يعدد هذه الأمور التى بلغت الأربعين موضعاً ، وكلها تمثل تلك المناسبة الصوتية التى يحرص عليها الأسلوب القرآنى لإيقاع لتتسق أو النغم الموسيقى بين الفواصل القرآنية .

(١) البرهان فى علوم القرآن ١ / ٩١ .

(٢) الإيقان فى علوم القرآن ٣ / ٢٩٦ .

ولعل هذا النسق الموسيقي الذي يعدل التعبير القرآني من أجله عن الأصل في بعض الأحيان أمر ضروري لما له من وقع شديد في النفس ، بل إنه ”يوشك أن يكون مناط الإعجاز الذي يتجه به القرآن إلى التأثير في نفوس سامعيه ، سواء أفهموا معانيه ، وأحاطوا بأسرارها و دقائقها لم يفهموا أو يحيطوا بشيء منها، (١) .

(١) المناسبة اللفظية

قسم ابن أبي الإصبع المصري المناسبة إلى لفظية ومعنوية (٢) ، ثم قسم الأولى التي يعني بها ”توخي الإتيان بكلمات مترنات، (٣) — إلى ضربين تامة وغير تامة (٤) . فالتامة أن تكون الكلمات مع الاتزان مقفاة، ومنها قوله تعالى : ﴿ وَالطُّورِ ۝ وَكُنْتُمْ مَسْطُورِينَ ۝ فِي رَقٍ مُّشْورٍ ۝ وَاللَّيْلِ الْمَعْمُورِ ۝ ﴾ (الطور : ١ - ٤) . وغير التامة هي التي ليست بمقفاة ، ومنها قوله تعالى : ﴿ ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ۝ بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ ۝ ﴾ (ق : ١ - ٢) .

أما ابن سنان فيجعلها شرطاً من شروط الفصاحة ، ويقسمها هو أيضاً إلى ضربين : مناسبة بين اللفظين من طريق الصيغة ، ومناسبة بينهما من طريق المعنى (٥) . فأما المناسبة بين الألفاظ في الصيغ فمنها لسجع والازدواج (٦) ، كقوله تعالى : ﴿ أَقْرَبَتْ

(١) د. محمود نحلة : لغة القرآن في جزء عم ص ٤٣٩ .

(٢) تحرير التحرير ص ٣٦٣ .

(٣) السابق ص ٣٦٧ .

(٤) السابق ص ٣٦٧ .

(٥) سر الفصاحة ص ١٦٢ .

(٦) سر الفصاحة ص ١٦٣ .

السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ ﴿١٧﴾ وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرَضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ﴿١٨﴾ (القمر : ١ - ٢) إذ

بين لفظتي القمر ومستمر سجع وازدواج معاً .

ولعل ابن أبي الإصبع أكثر دقة من ابن سنان ، إذ لم يحدد الأمر في السجع والازدواج كما فعل الأخير وإنما اكتفى بتحديد الصفة التي ينبغي أن تكون عليها هذه المناسبة من حيث مجيء الألفاظ على زنة معينة وكونها مقفاة أو غير مقفاة ، فترك بذلك مجالاً لإخال بعض أنواع الجناس التي يتحقق فيها ذلك الشرط ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْهَوْنَ عَنْهُ ﴾ (الأنعام : ٢٦) ، وقوله : ﴿ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبِيلٍ إِنبِئًا يَقِينٍ ﴾ (النمل : ٢٢) .

غير أن التعبير القرآني قد يترك هذه الناحية الشكلية بين الألفاظ تحقيقاً لدلالة معينة لا تتأتى بالمحافظة عليها ، كما نرى في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ (يوسف : ١٧) ؛ إذ المعنى وما أنت بمصدق لنا فعدل عن لفظ (مصدق) إلى لفظ (مؤمن) ، فيقال : ما الحكمة في العدول عن الجناس ، وهلا قيل : (وما أنت بمصدق لنا ولو كنا صادقين) فإنه يؤدي معنى الأول مع زيادة رعاية التجنيس اللفظي ؟ . يقول الزركشي مجيباً عن هذا التساؤل : ”والجواب : أن في (مؤمن لنا) من المعنى ما ليس في (مصدق) ، وذلك أنك إذا قلت : (مصدق لي) فمعناه . قال لي : صدقت ، ولما (مؤمن) فمعناه مع التصديق إعطاء الأمن ، ومقصودهم التصديق وزيادة ، وهو طلب الأمن ، فلهذا عدل إليه”^(١) .

(١) البرهان في علوم القرآن ٣ / ٥١٠ .

وأما المناسبة بين الألفاظ من طريق المعنى فإنها — كما يرى ابن سنان — تتناسب من وجهين: (١) أحدهما أن يكون معنى اللفظين متقاربًا ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (البقرة : ٢١٨) فالمغفرة والرحمة بينهما تقارب في المعنى .

والثاني أن يكون أحد المعنيين مضادًا للآخر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتَ هُوَ أَضْحَكٌ وَابْتُكِي ۗ ﴾ (النجم : ٤٣ — ٤٤) .

وقد يعدل التعبير القرآني عن هذه المناسبة الظاهرة بين الألفاظ في المعنى إلى مناسبة خفية لا تظهر إلا بالتدقيق والتدبر ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ۗ ﴾ (طه : ١١٨ — ١١٩) فالذي يقتضيه المعنى المناسب في الظاهر أن يقال : أن لك ألا تجوع فيها ولا تظمأ وأنك لا تعرى فيها ولا تضحى ، فيقرن الجوع بالظمأ ، والعري بالضحى . ولكن الأسلوب القرآني عدل عن ذلك إلى ما جاء في الآية لتحقيق مناسبة أخرى يبينها ابن القيم ، إذ يقول : " فقد تقدم في المناسبة أنها تارة يقصد فيها مناسبة اللفظ والمعنى ، وتارة يراعى فيها مناسبة اللفظ فقط ، وتارة يراعى فيها مناسبة المعنى ، وهذه الآية منه ، وهو الذي أريد لأن الجوع خلو الباطن عن الغذاء ، والتعري خلو الظاهر عن الثياب ، والظمأ احتراق الباطن بالحرارة ، والضحى احتراق الظاهر ، فظهرت المناسبة من حيث المعنى فيها، (٢) .

وقبل أن أدع الكلام عن المناسبة اللفظية ، أود أن أشير إلى ما أسماه بعض البلاغيين إيهام التناسب ، إذ يأتي لفظ نو معنيين مختلفين يتناسب أحدهما مع غيره .

(١) سر الفصاحة ص ١٨٨ .

(٢) لفوائد المشوق ص ١٧٤ .

والمراد المعنى الثاني ، ومن ذلك لفظ النجم في قوله تعالى : ﴿ أَلشَّمْسُ وَالْقَمَرُ خُسْبَانٍ

﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ (الرحمن : ٥ - ٦) . يقول البكي في توضيح سبب هذا الإيهام في تلك الآية : "وسمي إيهام التناسب لأنه لما ذكر لفظ الشمس والقمر ذكر النجم والمراد به على أحد القولين النبات ، فذكر النجم بعد ذكر الشمس والقمر يوم التناسب ، لأن النجم أكثر ما يطلق على نجم السماء المناسب للشمس والقمر بكونه في السماء فهو كما تقدم في إيهام التضاد لكونه مراعاة النظر في اللفظ لا المعنى" (١) .

(٣) المناسبة السياقية

وأعني بها المناسبة المتعلقة باللفظ من جهة السياق ، وتنقسم بحسب لتقسام السياق إلى حالي (اجتماعي) ومقالي (لغوي) إلى ما يلي :-

(أ) المناسبة بين اللفظ وسياق الحال

يتناسب اللفظ في بعض صورته في القرآن الكريم مع سياق الحال الذي يرد فيه ويكون ذلك على مستويين : مستوى الجملة أو اللفظ المركب ومستوى اللفظ المفرد .

أولاً : مستوى اللفظ المركب

قد تتناسب الجملة اسمية أو فعلية مع سياق الحال الذي ترد فيه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنُوا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِيَطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ (البقرة : ١٤) . يقول ابن الأثير في تعليقه على هذه الآية : "فإنهم إنما خاطبوا المؤمنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالجملة الاسمية المحققة بـ (إن) المشددة لأنهم في مخاطبة إخوانهم بما أخبروا به عن أنفسهم من الثبات على اعتقاد الكفر والبعد من أن يزلوا عنه على صدق ورغبة ووفور نشاط ، فكان ذلك متقبلاً منهم ، ورائجاً عند إخوانهم ، وأما الذي خاطبوا

(١) عروس الأفراح ٤ / ٣٠٥ .

به المؤمنين ، فإنما قالوا تكلفاً وإظهاراً للإيمان خوفاً ومداجاة ، وكانوا يعلمون لو قالوا بأوكد لفظ وأسده لما راج لهم عند المؤمنين إلا رواجاً ظاهراً لا باطناً ، ولأنهم ليس لهم في عقائدهم باعث قوي على النطق في خطاب المؤمنين بمثل ما خاطبوا به إخوانهم من العبارة المؤكدة ، فلذلك قالوا في خطاب المؤمنين (آمنا) وفي خطاب إخوانهم (إنّا معكم) (١) .

فمراعاة الحالة التي عليها المتكلمون والمخاطبون في هذه الآية هو من قبيل الاهتمام بسياق الحال أو السياق الاجتماعي الذي يناسبه مجيء الجملة الفعلية في الحالة الأولى والاسمية في الحالة الثانية .

ثانياً : مستوى اللفظ المفرد

وقد يتناسب اللفظ المفرد مع سياق الحال أو المقام الذي يرد فيه ، ومن ذلك استعمال القرآن للفظ (أكل) دون (افترس) في قوله تعالى : ﴿ فَأَكَلَهُ الذَّنْبُ ﴾ (يوسف : ١٧) . فالأصل أن يقال افترسه الذئب لأن الافتراس من فعل الذئب ، فعدل عنه التعبير القرآني إلى لفظ أكل ، ويعمل الخطابي هذا الأمر بقوله : ” فإن الافتراس معناه في فعل السبع القتل فحسب ، وأصل الفرس دق لعق ، والقوم إنما ادعوا على الذئب أنه أكله أكلاً وأتى على جميع أجزائه وأعضائه . فلم يترك مفصلاً ولا عظماً ، وذلك أنهم خافوا مطالبة أبيهم إياهم بأثر باق منه يشهد بصحة ما ذكروه ، فادعوا فيه الأكل ليزيلوا عن أنفسهم المطالبة ، والفرس لا يعطي تمام هذا المعنى ، فلم يصلح على هذا أن يعبر عنه إلا بالأكل ، على أن لفظ الأكل شائع الاستعمال في الذئب وغيره من السباع. ” (٢) .

(١) المثال لسائر ٥١ / ٢ .

(٢) بيان إعجاز القرآن ص ٤١ .

(ب) المناسبة بين اللفظ و السياق اللغوي

المقصود بهذه المناسبة أن يفضي السياق إلى استخدام لفظ بعينه أو تركيب ما ، دون غيره لوجود علاقة ما أو ارتباط معين دلالي أو غير دلالي بين هذا اللفظ مفردًا أو مركبًا وذلك السياق . وتأتي أيضًا على مستويين من جهة اللفظ المركب (الجملة) ، وهو قليل جدًا واللفظ المفرد ، وهو الأكثر انتشارًا .

أولاً : مستوى اللفظ المركب

من ذلك ما نكره السكاكي في قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ

وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ (البقرة : ٨) ، يقول : ”وما تسمع من تفاوت الجملتين

الفعلية والاسمية ، تجدداً وثبوتاً ، هو يطلعك على أنه حين ادعى المنافقون الإيمان

بقولهم : ﴿ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ جائين به جملة فعلية على معنى أحدثنا الدخول في

الإيمان وأعرضنا عن الكفر ليروج ذلك عنهم ، كيف طبق المفصل في رد دعوهم الكاذبة

قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ حيث جاء به جملة اسمية ومع الباء، وعلى الباء

وعلى تفاوت كلام المنافقين مع المؤمنين ومع شياطينهم فيما يحكيه جل وعلا عنهم وهو :

﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنُوا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا

مَعَكُمْ ﴾ (البقرة : ١٤) تفاوتاً إلى جملة فعلية وهي آمننا ، وإلى اسمية ومع إن ، وهي :

إننا معكم ؛ كيف أصاب شاكله الرمي !، (١) .

فحديث السكاكي هنا عن مقابلة للتعبير القرآني بين الجملة الفعلية (آمننا) في

الإخبار عن المنافقين ، والجملة نفسها في خطابهم للذين آمنوا ثم المقابلة بين الجملة

(١) مفتاح العلوم ص ٢١٨ .

الاسمية المؤكد نفيها بالباء في فاصلة الأولى ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ، والاسمية المؤكدة بـ (إن) (إِنَّا مَعَكُمْ) في الآية الثانية ، هو حديث عن السياق اللغوي وما يناسبه من تفاوت الجمل بين الاسمية والفعلية .

ثانياً: مستوى اللفظ المفرد

هذا النوع أكثر الأنواع شيوعاً في القرآن الكريم ، إذ قد يرتبط اللفظ بما قبله أو ما بعده من الكلام أو ما يُعرف بالسياق اللغوي ارتباطاً وثيقاً دلاليًا أو غير دلالي . هذا الارتباط يمكن أن نسميه بالمناسبة ، وتنقسم إلى قسمين ، وهما :-

(١) المناسبة بين اللفظ ودلالة السياق اللغوي

هذا القسم يرتبط فيه اللفظ بالسياق اللغوي ارتباطاً دلاليًا ، بحيث يتشابه في معناه أو بنيته أو الوضع الذي جاء عليه مع ذلك السياق ، ومن ذلك مجيء أحد الألفاظ مقدماً في موضع ومؤخراً في موضع آخر لعل دلالية يقتضيها السياق، كما نرى في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْرُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ (يونس : ٦١) ، إذ تقدّم لفظ الأرض على السماء على الرغم من مجيئه مؤخراً في مواضع أخرى . يقول الزمخشري معللاً ذلك التقديم : "فإن قلت : لم قُتِمَتِ الأرض على السماء، بخلاف قوله في سورة سبأ : ﴿ عَلَيْهِ الْغَيْبُ لَا يَعْرُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ؟ (سبأ : ٣) قلت : حق السماء أن تقدّم على الأرض ، ولكنه لما ذكر شهادته على شئون أهل الأرض وأحوالهم وأعمالهم ، ووصل بذلك قوله : ﴿ لَا يَعْرُبُ عَنْهُ ﴾ لاعمّ ذلك أن تقدّم الأرض على السماء،، (١) .

(١) للكشاف ٢ / ٣٥٥ .

ومن ذلك أيضا مجيء لفظ له دلالة معينة في موضع ، ثم مجيء آخر قريب منه في المعنى في موضع مشابه ، كما نرى في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا خَنَّا مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ آلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ آلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾ (البقرة : ١١-١٣) ، حيث جاءت فاصلة الأولى (يَشْعُرُونَ) والثانية (يَعْلَمُونَ) .

ويعمل أبو السعود ذلك الاختلاف في تفسيره للآية الأخيرة بقوله : ”وتفصيل هذه الآية للكرامة بـ (لَا يَعْلَمُونَ) لِمَا أَنَّهُ أَكْثَرُ طَبِيعًا لِدَكَرِ السُّفَهَاءِ الَّذِي هُوَ فَنٌّ مِنْ فَنُونِ الْجَهْلِ ، وَأَنَّ الْوُقُوفَ عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ ثَابِتُونَ عَلَى الْحَقِّ وَهُمْ عَلَى الْبَاطِلِ مَنْوُطٌ بِالْتَّمْيِيزِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ ، وَذَلِكَ مِمَّا لَا يَتَسَنَّى إِلَّا بِالنَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ . وَأَمَّا النِّفَاقُ وَمَا فِيهِ مِنَ الْفِتْنَةِ وَالْإِقْسَادِ وَمَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنْ كَوْنٍ مِنْ يَتَصَفَّ بِهٍ مَفْسُدًا . فَأَمْرٌ بِدِيهِ يَقِفُ عَلَيْهِ مِنْ لَهُ شُعُورٌ ، وَلِذَلِكَ فَصَلَّتْ الْآيَةُ الْكَرِيمَةَ بِـ ﴿ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ ، ، (١) . فناسب اللفظ الدال على الشعور معنى السياق الذي ورد فيه ، كما ناسب اللفظ الدال على العلم معنى السياق الذي جاء في خاتمته .

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود) ١ / ٤٥ ، ٤٦ .

(٢) المناسبة بين اللفظ وبنية السياق اللغوي

إنما أعني ببنية السياق هنا ذلك النظام أو النسق الذي يسير عليه السياق ، بحيث إذا اختلف نفر منه السمع والنوع السليم ، وغالبًا ما يحدث هذا النظام أو ما يمكن تسميته بالإيقاع المنتظم في القرآن الكريم بسبب الفواصل القرآنية . فقد يحدث فيها ما يخالف الأصل للمحافظة على هذا الإيقاع الذي له تأثيره البالغ في النفس . ونرى ذلك واضحًا في قوله تعالى : ﴿ قَالَ بَلْ أَلْقُوا ۗ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى ﴿٦٦﴾ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴿٦٧﴾ قَلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى ﴿٦٨﴾ .

فجاء التعبير القرآني بالفاعل (موسى) مؤخرًا في اللفظ ليحافظ على الإيقاع الذي تسير عليه الآيات ؛ إذ لو غير النظم ، فقال : (قال بل ألقوا فإذا حبالهم وعصيهم يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى فأوجس موسى خيفة في نفسه قلنا لا تخف إنك أنت الأعلى) . فلا شك أنه يتنافى مع النوع السليم ، ويحدث قلقًا في نفس السامع ، ولوقف أمامه من يسمعه موقف المتردد الذي يريد أن يتناوله ليعيده على النحو الذي نزل به .

ولست هذه الفواصل وما يحدث فيها من عدول محافظة على الإيقاع مجرد توافق ألفاظ وأوزان تحدث إيقاعًا معينًا ، بل لهذه الفواصل علاقة وثيقة بما قبلها من نص في الآية ، وقد أبرز ذلك العلماء لدى تعريفهم للفاصلة ، فقال الرماني : "الفواصل حروف متشاكلة في المطاع توجب حسن إفهام المعاني" (١) .

فلو رجعنا إلى قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾ (طه : ٦٧)

لوجدنا أن التعبير القرآني أثر تقديم شبه الجملة (في نفسه) ليجاور الفعل ، ثم تلاه (خيفة)

(١) النكت في إعجاز القرآن ص ٩٧ .

للإشارة إلى أن الشعور بالخوف ظل كامناً في النفس لم يتجاوزها إلى الظاهر ، وهو أمر في غاية المناسبة للمقام الذي كان فيه موسى ، فالمقام مقام تحدٍ يحتاج إلى الثقة التامة لا إلى إظهار الخوف، لاسيما أنه في جانب الحق، فاستوجب الأمر أن تكون لديه ثقة كالتى لدى خصومه ، و يظهر ذلك جلياً في تخييرهم إياه بين أن يلتقي أو أن يكونوا هم للملقين ، فالأمر لديهم سواء، إذ الواثق من نفسه لا يبالي إن كان هو البادئ أو المختتم ، بل إنهم أبدوا رغبة في أن يكونوا هم البادئين إمعاناً في ثقنتهم بأنفسهم ، وأن النصر حليفهم ، ويشير إلى ذلك قوله تعالى على لسانهم : ﴿ وَإِنَّمَا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى ﴾ (طه : ٦٥) ، فاستدعى ذلك كله أن يتقدم ما حقه التأخير ويتأخر ما حقه التقديم ليصبح فاصلة ، ويتناسب في موقعه المتأخر مع المعنى الذي يقتضيه المقام .

ويذهب الدكتور تمام حسان في حديثه عن الفواصل إلى أن الغرض منها جمالي صرف ، وإن توافقت في بعض الأحيان مع المعنى ، يقول بعد تحليله لبعض الفواصل : ”ومعنى هذا الذي تقدم أن الفاصلة القرآنية لا تدل بالضرورة على تمام المعنى ، ومن ثم تصبح وظيفتها في القرآن غير نحوية و لا دلالية ، فإذا لم يكن للفاصلة غرض نحوي ولا دلالي، فماذا يكون الغرض منها إذا ؟ أغلب الظن أن الغرض منها جمالي صرف وإن توافقت أحياناً مع تمام المعنى ؛ فالذي يبدو للوهلة الأولى عند النظر إلى الفاصلة أنها قيمة صوتية جمالية ترتبط أشد الارتباط بموسيقى النص القرآني كما يرتبط الإيقاع بذلك من قبلها.. (١) .

وهو على صواب في أن الفاصلة تلك القيمة الجمالية التي ترتبط أشد الارتباط بموسيقى النص القرآني ، ولكنه - كما لرى - جانبه الصواب عندما قصر قيمة الفاصلة على القيمة الجمالية ، وأن توافقت مع المعنى ربما لا يكون مقصوداً ، فالإيقاع الموسيقي أو الجمال الفني الذي تحققه الفاصلة ليس مقصوداً لذاته، بل إن ذلك يأتي متقفاً مع المعنى ، وإن خفي ذلك علينا في بعض الأحيان . وللقرآن لا يهتم بالصنعة اللفظية على

(١) البيان في روتع القرآن ص ٢٨٥ .

حساب المعنى، أو يأتي بالفواصل لمجرد تحقيق هذا الجمال أو الإيقاع الموسيقي . يقول الزمخشري : ” لا تحسن المحافظة على الفواصل لمجرد ما إلا مع بقاء المعاني على سردها ، على المنهج الذي يقتضيه حُسن النظم والتتامة ، فأما أن تهمل المعاني ويهتم بتحسين اللفظ وحده غير منظور فيه إلى مؤداه فليس من قبيل البلاغة .. (١) .

فهو بذلك الرأي على حد قول أحد الباحثين المحدثين ” قد خالف كل علماء البلاغة الذين نزهوا الفاصلة القرآنية عن السجع ، لأن السجع إما أن يأتي سهلاً وتابَعاً للمعاني ، وإما أن يكون متكلفاً يتبعه المعنى . والقرآن لم يرد فيه إلا ما هو من القسم الأول لعلوه في الفصاحة ، وعلى كلام أستاذنا الدكتور تمام أن الفاصلة لا تدل بالضرورة على تمام المعنى فهي مخالفة صريحة لما في القرآن من الفواصل لأنها – تبعاً لكلامه – يكون فيها تكلف والقرآن ليس فيه تكلف .. (٢) .

فالفواصل في القرآن الكريم ” لها قيمتها في إتمام المعنى ، وهي مرتبطة بآياتها تمام الارتباط ، ولها أثرها الموسيقي في نظم الكلام ، ولهذه الموسيقية أثرها في النفس ، وأسلوب القرآن فيه هذه الموسيقى المؤثرة ومن أجلها حدث في نظم الآي ما يجعل هذه المناسبة أمراً مرغوباً .. (٣) .

هذه هي أنواع المناسبة في القرآن الكريم وما تنقسم إليه ، وقد أثرت عرضها عرضاً موجزاً لتوضيح الفرق بينها ، وللوصول إلى ذلك النوع الأخير الذي يتمثل في المناسبة بين اللفظ المفرد والسياق اللغوي أو اللفظي والذي هو مناط هذا البحث .

•

(١) السيوطي : الإتقان في علوم القرآن ٣ / ٣١٣ ، ٣١٤ . وهذا الكلام ينقله السيوطي عن الزمخشري

كما ينكر من كشفه للقديم .

(٢) د . كمال الدين المرسي : فواصل الآيات للقرآنية ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٣) د . أحمد بنوي : من بلاغة القرآن ص ٨٧ .

الفصل الأول

المناسبة بين معنى اللفظ المعجمي والسياق اللغوي

يختار القرآن ألفاظه بعناية كبيرة ، ويضع كل كلمة موضعها للاتق بها الذي يتناسب مع معناها أشد التناسب ”ولمّا بين الألفاظ من فروق دقيقة في دلالتها يستخـدم كلاً حيث يؤدي معناه في دقة فائقة ، تكاد بها تؤمن بأن هذا المكان كأنما خلقت له تلك الكلمة بعينها ، وأن كلمة أخرى لا تستطيع توفية المعنى الذي وفّت به أختها ، لكل لفظة وضعت لتؤدي نصيبها من المعنى أقوى أداء ، ولذلك لا تجد في القرآن ترادفاً يربل فيه كل كلمة تحمل إليك معنى جديداً.. (١) .

ولمّا بين هذه الألفاظ من اختلافات دقيقة في المعاني دعا الأسلوب القرآني إلى عدم استخدام لفظ مكان غيره ، قال : ﴿ لَا تَقُولُوا رَعَيْنَا وَقُولُوا أَنْظَرْنَا ﴾ (البقرة : ١٠٤) ، وقال أيضاً : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَّا قُلٌّ لِّمَ تُؤْمِنُونَ وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾ (الحجرات : ١٤) .

وقد حاول بعض علماء اللغة والبلاغة توضيح أن الألفاظ لا تتساوى في دلالتها ، وأن لكل لفظ معناه الخاص الذي يميزه من غيره.. ويحول بينه وبين أن يأتي في موضعه ، وأن الكلام البليغ هو الذي يراعي تلك الفروق الدقيقة، فيستخدم كل لفظ في موضعه المناسب له . يقول الخطابي : ”ثم اعلم أن عمود هذه البلاغة التي تجمع لها هذه الصفات هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأمثل به ، الذي إذا أبدل مكانه غيره جاء منه : إما تبدل المعنى الذي يكون منه فساد للكلام ، وإما ذهب الرونق الذي يكون معه سقوط البلاغة ؛ ذلك أن في الكلام ألفاظاً متقاربة في المعاني بحسب أكثر الناس أنها متساوية في إفادة بيان مراد الخطاب ، كالعلم

(١) د. أحمد بدوي : من بلاغة القرآن ص ٥٧ .

والمعرفة ، والحمد والشكر ، والبخل والشح ، وكالنعوت والصفة ، وكقولك : اقعده واجلس ، وبلى ونعم ، وذلك وذاك ، ومن وعن ، ونحوهما من الأسماء والأفعال والحروف والصفات ، والأمر فيها وفي ترتيبها عند علماء أهل اللغة بخلاف ذلك ، لأن لكل لفظ منها خاصية تتميز بها عن صاحبها في بعض معانيها وإن كانا قد يشتركان في بعضها،^(١) .

فالألفاظ على هذا ليس بينها ترادف تام مهما بدا لنا في الظاهر أنها تتطابق في معانيها ، بل بينها فروق دقيقة تجعلها غير متطابقة ، وغاية ما يمكن أن توصف به أنها متقاربة المعاني ، وهو ما يذهب إليه علماء اللغة المحدثون ؛ إذ يرون "أن معنى كل لفظة يمكن أن يحلل إلى عناصر دلالية ، كل عنصر منها يمثل جزءاً من دلالة الكلمة ، وأطلقوا على هذه العناصر أو الوحدات الدلالية مصطلح SEMEME ، وهذه الوحدة الدلالية ترتبط مع وحدات أخرى لكي تكون معاً دلالة لفظ ما ، وهي تساوي الفونيم PHONEME على المستوى الصوتي في التحليل البنيوي للكلام ، وفي مقابل الوحدة الدلالية يستخدمون مصطلح الوحدة المعجمية LEXEME للدلالة على الكلمة ، فإذا أردنا أن نعبر مثلاً عن العلاقات الدلالية بين مجموعة الكلمات المترادفة لنفرد بينها ، قلنا أن الوحدات المعجمية LEXEMES يمكن أن ترتبط بوحدة دلالية واحدة ، وهنا نجد أنه من الصعب إثبات التطابق التام بين الكلمات المترادفة ؛ لأن ذلك يعني أن الوحدات المعجمية تتطابق تماماً مع الوحدات الدلالية ،"^(٢) .

فإذا ما التأم لفظ بجميع عناصره الدلالية مع السياق اللغوي الذي يرد فيه التأمًا يحول بينه وبين استبدال آخر به تحققت المناسبة بينهما ، وهي التي يسميها ابن أبي الإصبع (المناسبة المعنوية) ، ويفرق بينها وبين (الملاءمة) ، فيقول : "والفرق بين هذا

(١) بيان إعجاز القرآن ص ٢٩ .

(٢) د. حلمي خليل : العربية والغموض ص ٨٢ .

الضرب وبين الملاممة أن الملاممة تكون في مفردات الألفاظ ومعانيها ، وهذا الضرب من المناسبة بين الجمل المركبة ومعانيها ، (١) .

فإذا كانت الملاممة عنده بين مفردات الألفاظ ومعانيها — كما يذكر — فإنه أطلق على ذلك في موضع آخر مناسبة معنوية ، ففي تعليقه على قول ابن رشيق :

أصْحُ وَأَقْوَى ما رويناه في النُدى من الخبر المأثور منذ قديم
أحاديث تروِيها السيولُ عن الحيا عن البحرِ عن جود الأميرِ تميم (٢)

يقول ابن أبي الإصبع : ” وهذا أحسن شعر سمعته في المناسبة المعنوية ، لأنه ناسب فيه بين الصحة والقوة ، والرواية والخبر المأثور ، والتيم مناسبة معنوية إذ هذه الألفاظ يناسب بعضها بعضاً ، وكذلك ناسب في البيت الثاني بين الأحاديث والرواية والنعنة مناسبة معنوية أيضاً ، (٣) .

فالمناسبة بين الصحة والقوة ، وبين الرواية والخبر المأثور ، وبين الأحاديث والرواية والنعنة ، هي من قبيل ما أسماه الملاممة ؛ لأنها بين ألفاظ مفردة ومعانيها ، لا بين جمل مركبة ومعانيها وهذا يجعله خاصاً بالمناسبة المعنوية .

ولحق أنهما لفظان لمسمى واحد يطلقان أحياناً على الألفاظ المفردة ومعانيها ، وأحياناً على الجمل المركبة ومعانيها ، وأحياناً أخرى على العلاقة بين الألفاظ والسياق

(١) بديع القرآن ص ١٤٦ .

(٢) البيتان من الطويل — الطراز ٤٦٩ ، الإيضاح ٣٩١ ، الحياة للمطر ، و الأمير تميم هو ابن المعز باديس من لمرء الدولة الصنهاجية بأفريقيا (تونس) .

(٣) تحرير التحرير ص ٣٦٦ .

الذي ترد فيه ، إذ قد تسمى هذه العلاقة مناسبة معنوية كما يفعل ابن أبي الإصيص نفسه عند تحليله لبعض فواصل الآيات ومناسبتها لمعنى الآية (١) .

وقد يصفها بعضهم بالملاءمة ، وهو ما نراه عند قدامة في حديثه عن نعت لثلاث القافية ، إذ يقول في هذا النعت : ” هو مع ما يدل عليه سائر البيت أن تكون القافية متعلقة بما تقدم من معنى البيت تعلق نظم له وملاءمة لما مرّ فيه ، (٢) .

وجمع الزركشي بين التسميتين ، فجعلهما لمسمى واحد ، فقال في نهاية تعليقه على قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْعَظِيمُ الرَّشِيدُ ﴾ (هود : ٨٧) : ” فكان آخر الآية مناسبًا لأولها مناسبة معنوية ، ويسميه بعضهم ملاءمة ، (٣) ، ثم لم يعقب على هذا الكلام فيدل على أنهما عنده بمعنى واحد .

وغالبًا ما تتحقق هذه المناسبة بين المعاني الألفاظ والسياق اللغوي في الفواصل القرآنية ، إذ تتعلق معانيها بالمعنى الكلي للآية ، فتأتي متممة له غير زائدة على احتياج الكلام لها . يقول الزركشي : ” اعلم أن من المواضع التي يتأكد فيها إيقاع المناسبة مقاطع الكلام وأواخره ، وإيقاع الشيء فيها بما يشاكله ، فلا بد أن تكون مناسبة للمعنى المذكور ، أولاً وإلا خرج بعض الكلام عن بعض . وفواصل القرآن العظيم لا تخرج عن ذلك ، لكن منه ما يظهر ، ومنه ما يُستخرج بالتأمل للبيب ، (٤) .

(١) بديع القرآن ص ١٤٥ وما بعدها وتحريروا للتحرير ص ٣٦٢ وما بعدها .

(٢) نقد الشعر ص ١٦٧ .

(٣) البرهان في علوم القرآن ١ / ١٠٩ .

(٤) السابق ١ / ١٠٧ .

فالفاصلة تأتي لإتمام معنى الكلام متمكنة في موضعها تمكناً تاماً غير قلقة ومستقرة في مكانها مرتبطاً معناها بمعنى الكلام السابق عليها ، وكأنه تمهيد لها يفضي إليها إفضاءً ، حتى إن النوق السليم يدركها بطبعه وفطرته ، وهو ما أشار إليه الزركشي في تعريفه لتمكين الفاصلة ، إذ يقول : ” وهو أن يُمهَّدَ قَبْلَهَا ، تمهيداً تأتي به الفاصلة ممكنة في مكانها ، مستقرة في قرارها ، مطمئنة في موضعها ، غير نافرة ولا قلقة ، متعلقاً معناها بمعنى الكلام كلّه تعلقاً تاماً ، بحيث لو طُرِحَتْ اختل المعنى واضطرب الفهم ” (١) .

وقد تتحقق المناسبة المعنوية بين لفظ ليس بفاصلة والسياق اللغوي ، فيتعلق معنى اللفظ بمعنى الكلام كله ، بحيث يأتي متمكناً في موضعه ، نحو لفظ الرحمن في قوله تعالى : ﴿ مَنْ حَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ ﴾ (ق : ٣٣) ، إذ الخشية تكون للجبار ، فعدل عنه إلى اللفظ المذكور لمناسبة ، يشير إليها الزمخشري بقوله : ” فإن قلت : كيف قرن بالخشية اسمه الدال على سعة الرحمة ؟ قلت : للنشاء البليغ على الخاشي ، وهو خشيته ، مع علمه أنه الواسع الرحمة ، كما أتى عليه بأنه خاشٍ مع أن المخشي منه غائب ” (٢) .

وتظهر هذه المناسبة المعنوية جلية واضحة بمقارنة الألفاظ بعضها ببعض ، سواء أكان ذلك بما يقاربها في المعنى أم ما يبدو مرادفاً لها أم ما يباينها ، فقد يستخدم التعبير القرآني ألفاظاً متقاربة المعاني في مواضع متشابهة أو متتالية ، فتتضح تلك المناسبة بالنظر إلى كل لفظ في موضعه ، أو يأتي بالألفاظ مترتبة ، أو يظن فيها الترادف في مواضع مختلفة ، وقد يأتي بالألفاظ متباعدة المعاني فيوضعها في مواضع متشابهة أو متقاربة ، فيسأل السائل : لماذا جاء بهذا اللفظ هنا وذلك للفظ هناك ؟ وبالتدقيق والتدبر

(١) لسابق ١ / ١٠٨ .

(٢) للكشاف ٤ / ٣٩٠ .

والمقارنة بين المواضيع المختلفة ومعاني الألفاظ نستطيع أن نصل في كثير من الأحيان إلى تلك المناسبة المعنوية .

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقسيم الألفاظ التي يمكن إبراز المناسبة بينها وبين السياق اللغوي ، من حيث معناها المعجمي إلى ألفاظ متقاربة المعاني ، وأخرى يظن فيها للترادف ، وألفاظ متباعدة المعاني ، ونتناولها جميعاً بالتفصيل في المباحث الآتية .

المبحث الأول

المناسبة بين الألفاظ المتقاربة المعاني والسياق اللغوي

كثيراً ما يأتي القرآن بألفاظ متقاربة المعاني في الآيات المتشابهة أو المتقاربة الموضوع ، نحو (يعقلون) و(يتفكرون) ، (يعلمون) و(يشعرون) ، (يؤمنون) و(يقنون) ... الخ .

وتتبادر إلى الذهن أسئلة عديدة منها لم يأتي القرآن بهذه الألفاظ في أكثر من موضع ؟ وهل جاء بلفظ واحد يعبر عن المعنى المراد بدلاً من اختلاف الألفاظ ؟ وهل يجوز أن يأتي بأحدهما في موضع الآخر دون أن يخل المعنى أو يتغير ؟ وإلى أي مدى يتناسب كل لفظ منها في موضعه مع دلالة السياق الذي يأتي فيه ؟ . لاشك أن بين الألفاظ فروقاً دقيقة في معانيها تجعل كل لفظ ذا خصائص دلالية معينة لا تتحقق في غيره من الألفاظ ، فالعقل لا يتساوى مع التفكير ، والعلم يختلف عن الشعور ، والفعل يختلف عن الصنع..... الخ وإن كان كل لفظين منها يجمعهما معنى أساسي . والقرآن الكريم عندما يستخدم هذه الألفاظ فإنه يراعي ما بينها من فروق مراعاة شديدة بحيث يأتي بأقرب الألفاظ رحماً للمعنى وأسهل وأشدها تناسباً معه.

ومن دقة اختيار ألفاظ القرآن والتمييز بين معانيها ما نجده من التفرقة في الاستعمال بين ألفاظ (بصير - خبير - عليم) ، فقد وردت في آيات متعددة مختومة بها منها قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (البقرة : ٢٣٣) ، وقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ (البقرة : ٢٣٤) ، وقوله : ﴿ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ (البقرة : ٢٨٣) ، فجاء لفظ بصير في ختام الآية الأولى، و"البصير" : حاسة الرؤية

وَأَبْصَرْتُ الشَّيْءَ رَأَيْتَهُ ... وَالْبَصْرُ : الْعِلْمُ . وَبَصَرْتُ بِالشَّيْءِ : عَلِمْتُهُ ، (١) . و"أَبْصَرَ الشَّيْءَ : بَصُرَ بِهِ وَقَدْ بَصُرَ بِعَمَلِهِ إِذَا صَارَ عَالِمًا بِهِ" ، (٢) فَأَبْصَرَ يُقَالُ لِلْحَاسَةِ ، وَبَصَرَ يُقَالُ لِلْعَلَمِ "وَقَلَّمَا يُقَالُ بَصُرْتُ فِي الْحَاسَةِ إِذَا لَمْ يَضَامْهَا رُؤْيَا الْقَلْبِ" ، (٣) .

وبمقتضى هذا المعنى نلاحظ العلاقة بين اللفظ وسياقه في هذه الآية ، إذ سبقها الحديث عن أمر الله عز وجل للوالدات أن يرضعن أولادهن حولين كاملين ، وأن يقوم الزوج بالإتفاق على زوجته وأبنائه بالمعروف دون أن يتكلف ما فوق طاقته ، ثم يعلن الله عز وجل للزوجين برفع الإثم عنهما إن أرادا الانفصال عن رغبة منهما ورضا بذلك ، كذلك إذا أراد الأزواج أن يقوم الزوجات بإرضاع أولادهن بعد الانفصال فلا جناح في ذلك إذا أعطوهن ما يرضيهن . يقول عز وجل : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْوَالِدِ لَهُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَالِدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُم بِوَالِدَيْهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِعُوا فِصَالَهُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (البقرة : ٢٣٣) .

وهذه أمور تتعلق بما يكون بالقلب من رغبات ، فكان من المناسب أن يأتي في ختام الآية بلفظ (بصير) الدال على العلم بالبصر مضموناً إليه رؤية القلب ، وهو ما يشير إليه البقاعي قائلاً : "ولما كانت هذه الأحكام أدق مما في الآية التي بعدها ، وكثير منها

(١) الجوهري : الصحاح (بصر) .

(٢) لزمخشري : أساس البلاغة (بصر) .

(٣) الراغب الأصفهاني : مفردات ألفاظ القرآن (بصر) .

منوط بأفعال القلوب ختمها بما يدل على البصر والعلم ، فقال : (بصير) أي بالغ العلم به ، فاعملوا بحسب ذلك^(١) .

وعلى هذا النحو يأتي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (البقرة : ٢٣٧) ؛ إذ تقدمه الحديث عن عفو المطلقات أو تنازلهن عما فرض لهن من أزواجهن أو عفو وليهن ثم ترغيب الله عز وجل لهن في ذلك العفو ونهيه عن نسيان الفضل ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ۚ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ (البقرة : ٢٣٧) . والعفو والنسيان أمور تتعلق بالقلب وما يميل إليه . فناسب أن تنتهي الآية بلفظ (بصير) الدال على ذلك .

وقد نظر أبو حيان في هذا اللفظ إلى معناه المتعلق بحاسة العين أو المرئيات مغفلاً الجانب الدلالي المتعلق بالعلم القلبي ، وعلى هذا الأساس حاول إيجاد المناسبة بينه وبين السياق الوارد فيه . يقول : ” ختم هذه الآية بهذه الصفة الدالة على المبصرات لأن ما تقدمه من العفو من المطلقات والمطلقين ، وهو أن يدفع شطر ما قبضن أو يكملون لهن الصداق هو مشاهد مرئي ، فناسب ذلك المجيء بالصفة المتعلقة بالمبصرات^(٢) .

(١) نظم الدرر ١ / ٤٤٢ .

(٢) لبحر المحيط ٢ / ٢٤٧ .

وأما الآية الثانية فقد خُتِمت بلفظ (حَبِير) وَخَبَرَ الأَمْرَ : علمه ، ويقال "من أين خَبَرْتَ هذا الأمر؟ أي من أين علمت . والاسم (الخَبْرُ) بالضم ، وهو العلم بالشيء . و(الخَبِيرُ) العالم^(١) . وقوله : ﴿ وَاللَّهُ حَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (آل عمران : ١٥٣) "أي عالم بأخبار أعمالكم ، وقيل : أي عالم ببواطنِ أُمُورِكُمْ^(٢) .

وبمقتضى هذا المعنى يمكن أن تتضح لنا العلاقة بين هذا اللفظ والسياق اللغوي الذي ورد فيه ؛ إذ سبقه الحديث عما تفعله المتوفى عنها زوجها في نفسها وهو التعرض للخطاب بالمعروف بالوجه الذي لا يُنكره الشرع . والمعنى — كما يذكر الزمخشري — "أنهن لو فعلن ما هو منكّر كان على الأئمة أن يكفوهن وإن فرطوا كان عليهم الجناح^(٣) . يقول تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (البقرة : ٢٣٤) . وهذا الذي يفعله في أنفسهن قد لا تُعلم حقيقته ، إذ قد يُسرّ في النفس أو يكون في الخفاء ، فلا يعلمه إلا من يطّلع على بواطن الأمور ؛ ومن ثم خُتِمت الآية بلفظ (حَبِير) الدالّ على ذلك . وقد أشار أبو حيان إلى هذا الأمر بقوله : "ولما كان آخر قوله : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَلَّوْنَ مِنْكُمْ ﴾ (البقرة : ٢٣٤) الآية قوله ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ ﴾ مما يُدرك بلطف وخفاء ختم ذلك بقوله ﴿ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ (البقرة : ٢٣٤)^(٤) .

(١) الجوهري : الصّحاح (خبر).

(٢) الراغب الأصفهاني : مفردات لفظ القرآن (خبر) .

(٣) للكشاف ١ / ٢٨٢ .

(٤) البحر المحيط ٢ / ٢٤٧ .

ونحو هذا جاء قوله تعالى في موضع آخر : ﴿ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ (البقرة : ٢٧١) ، إذ سبقه حَتَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ الناس على إخفاء الصدقات، وأن ذلك خير من يبدئها : ﴿ إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَبِعِمَّا هِيَ ^ط وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ^ع وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ (البقرة : ٢٧١) وإخفاء أمرٍ إن فعله الإنسان لا يعلمه إلا من له القدرة على معرفة بواطن الأمور وما يخفي منها ، فناسب أن يأتي هنا بلفظ (خَيْرٍ) الدال على ذلك . يقول أبو حيان : ”ختم الله بهذه الصفة لأنها تدل على العلم بما لطف من الأشياء وخفي، فناسب الإخفاء ختمها بالصفة المتعلقة بما خفي..“ (١) .

وأما الآية الثالثة فقد ختمها – عز وجل – بلفظ (عَلِيمٍ) ، والعلم ”إدراك الشيء بحقيقته، وذلك ضربان : أحدهما إدراك ذات الشيء . والثاني : الحُكْمُ على الشيء بوجود شيء هو موجود له أو نفي شيء هو منفي عنه..“ (٢) . والعلم : نقيض الجهل (٣) . ”وَعَلِمْتُ الشَّيْءَ أَعْلَمُهُ عِلْمًا : عرفته..“ (٤) .

ومن خلال هذا المعنى المعجمي للفظ (عَلِيمٍ) يمكننا أن نلتمس العلاقة بين لفظ (عليم) وسياقه اللغوي ، حيث جاء في إطار الحديث عن أمر الله عزَّ وجلَّ لمن أوْتَمِنَ على شيء أن يؤدي هذه الأمانة إذا طُلبت منه والنهي عن كتمان الشهادة . ﴿ فَإِنْ أَمَرَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنُ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ ^{هـ} وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ^ع وَمَنْ

(١) السابق ٢ / ٣٣٩ .

(٢) الراغب الأصفهاني : مفردات لفاظ القرآن (علم) .

(٣) ابن منظور : لسان العرب (علم) .

(٤) الجوهري : الصحاح (علم) .

يَكْتُمُهَا فَإِنَّهُمْ ءَاتِيَهُمْ قَلْبُهُمْ ﴿ (البقرة ٢٨٣) . ومن يخالف ذلك فإن الله لا شك شاهد عليه وعالم بما خالف ؛ لأنه عز وجل مدرك لكل شيء عارف به . فناسب الختم باللفظ الدال على ذلك .

ومن الألفاظ المتقاربة المعاني كذلك الألفاظ للدالة على الكفر والظلم والفسق ، إذ تأتي في آيات متتابعة ومتشابهة . كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ (المائدة : ٤٤) ؛ وقوله : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ، (المائدة : ٤٥) وقوله : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (المائدة : ٤٧) . وهي ألفاظ متقاربة للمعاني ، إذ يجمع بينها أصل واحد وهو الكفر بالله أو الخروج عن الدين ، ولكن إذا رجعنا إلى معانيها الدقيقة نجد أن كل واحد منها له خاصية دلالية تميزه من الآخر . فالكفر "أصلهُ التَّنَطُّبَةُ والسُّتْرُ ، وسُمِّيَ الكافرُ الشرعيُّ كافرًا لأنه سَتَرَ الحقَّ ، وغطَّى عليه ، وسُمِّيَ اللَّيْلُ كافرًا لِسْتِرِهِ الأشياءَ بظلامه" (١) .

وأما الظلم عند أهل اللغة فهو "وضع الشيء في غير موضعيهِ الْمُخْتَصِّ به : إمَّا بِنُقْصَانِ أو بزيادة" (٢) . وأما للفسق فهو "الخروج ، يقال فسقت للرتبة إذا خرجت عن قسرها . والفسق الشرعي : الخروج عن الطاعة ، وهي امتثال الأوامر واجتناب للنواهي" (٣) .

(١) السمين الحلبي : عدة الحفاظ (ك . ف . ر) .

(٢) الراغب الأصفهاني : مفردات ألفاظ القرآن (ظلم) .

(٣) السمين الحلبي : عدة الحفاظ (ف س ق) .

ومن المعاني الدقيقة لكل لفظ يتضح لنا إذا رجعنا إلى سياق الآيات سبب ختم كل واحدة منها باللفظ الذي خُتمت به . فالآية الأولى خُتمت بلفظ (الْكَافِرُونَ) وقد سبقها قوله تعالى : ﴿ وَكَيْفَ تُحْكِمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ مَحْكُمٌ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّيُّونَ وَالْأَحْبَابُ بِمَا اسْتَحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ ﴿ (المائدة : ٤٣ - ٤٤) . فالحديث هنا عن اليهود الذين يعرضون عن الحكم بما أنزل الله في التوراة وهي هدى ونور يحكم بها النبيون والذين أسلموا والربانيون والأحبار . فوصفهم الله عز وجل حين أعرضوا عن الحكم بما فيها بعدم الإيمان ﴿ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴾ مؤكداً ذلك بالباء الزائدة والجملة الاسمية ، وعدم إيمانهم هو الكفر ، ومن ثم جاءت الآية مختومة باللفظ الدال على ذلك وهو الكافرون .

وأما الآية الثانية فقد سبقها قوله تعالى : ﴿ وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ (المائدة : ٤٥) . فالحديث هنا عن القصاص وهو يقتضي العدل في الحكم أولاً ، وتنفيذ هذا الحكم ثانيًا ، ولا يجوز الظلم في أحد منهما . ومن تعدى هذا فإنما هو ظالم ، ومن ثم ختمت الآية باللفظ الدال على ذلك وهو (الظالمون) .

وأما الآية الثالثة فقد سبقها قوله تعالى : ﴿ وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْأَنْبِيَاءِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ ﴾ (المائدة : ٤٧) . ومن لم يحكم بما جاء فيه فقد خرج عن شرع الله وحكمه ، والخروج عن ذلك إنما هو فسوق ؛ لذلك جاء في ختام الآية لفظ (الْفَاسِقُونَ) .

وقد أشار أبو حيان إلى ختم كل آية بما يناسبها قائلاً في تعقيبه على الآية الثانية : ”ناسب فيما تقدم ذكر الكافرين ؛ لأنه جاء عقيب قوله : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا الْقُرْآنَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ﴾ (المائدة : ٤٤) ، ففي ذلك إشارة إلى أنه لا يحكم بجميعها ، بل يخالف رُسُلًا ، ولذلك جاء ﴿ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ (المائدة : ٤٤) وهذا كفر ، فناسب ذكر الكافرين ، وهنا جاء عقيب أشياء مخصوصة من أمر القتل والجروح ، فناسب ذكر الظلم المنافي للقصاص ، وعدم التسوية ، وإشارة إلى ما كانوا قرروه من عدم التساوي بين بني النضير وبني قريظة، (١) .

ثم يقول في الآية الثالثة : ”ناسب هنا نكر الفسق ؛ لأنه خرج عن أمر الله تعالى ، إذ تقدم قوله ﴿ وَلِيَحْكُمَ ﴾ وهو لمر ، كما قل تعالى : ﴿ أَسْجُدُوا لِأَدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ﴾ (الكهف : ٥٠) ، أي :خرج عن طاعة أمره تعالى ، فقد اتضح مناسبة ختم الجملة الأولى بالكافرين ، والثانية بالظالمين ، والثالثة بالفاستقين، (٢) .

(١) البحر المحيط ٣ / ٥٠٩ .

(٢) البحر المحيط ٣ / ٥١٢ .

وقد يقارن لفظ الظلم بألفاظ أخرى في القرآن الكريم كالجرم . والأول كما سبق أن ذكرنا ”وضع الشيء في غير موضعه المختص به : إما بنقصان أو بزيادة ، وإما بعديل عن وقته أو مكانه ، ومن هذا يقال : ظلمت السماء إذا تناولته في غير وقته ... والظلم يُقالُ في مُجاوِزَةِ الحقِّ الذي يَجري مجزى نُقْطَةَ الدَّائِرَةِ ويُقالُ فيما يكثرُ وفيما يقبلُ من التَّجاوُزِ ، ولهذا يُستعملُ في الذَّنْبِ الكبيرِ وفي الذَّنْبِ الصَّغِيرِ.. (١) .

وأما الثاني فمن جَرَمِ جُرْمًا و” الجُرْمُ : الذنب والجريمة مثله تقول منه (جَرَمَ) و(أَجْرَمَ) و(اجْتَرَمَ).. (٢) . وأصل الجرم ” قَطْعُ الثَّمَرِ عَنِ الشَّجَرِ وَالثَّمَرُ جَرِيمٌ وَالجُرَامَةُ الرَّدِيءُ مِنْهُ أُتِيَ بِهِ عَلَى بِنَاءِ النَّفَايَةِ ، وَأَجْرَمَ صَارَ إِذَا جَرَمَ ، وَاسْتَعِيرَ لِكُلِّ اِكْتِسَابٍ إِلَّا أَنَّهُ غَلَبَ فِي الْمَكْرُوهِ وَمَصْدَرُهُ الْجَرْمُ .. (٣) .

فالظلم هو الذنب عظيمًا أو صغيرًا وهو أيضًا مجاوزة الحق إلى الباطل ، أما الجرم فهو اكتساب المكروه أو فعله ، فهو بذلك دون الظلم ، وعلى ضوء هذين المعنيين نرى دورانهما في القرآن الكريم معبرًا كل لفظ منهما عن معناه الأصلي ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴾ (الأنعام : ٢١) وقوله : ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ (يونس : ١٧) .

وقد حاول الكرمانى تحليل اختلاف الآيتين في هذين اللفظين مع ما بينهما من تشابه ، فذهب إلى أن الآية الأولى خُصَّتْ باللفظ المعبر عن الظلم ”لأن الآيات التي

(١) الراغب الأصفهاني : مفردات لفظ القرآن (ظلم) .

(٢) الجوهري : الصحاح (جرم) .

(٣) التميمي الحلبي : عمدة الحفاظ (جرم) .

تقدمت في هذه السورة عطف بعضها على بعض بالواو ، وهي قوله : ﴿ وَأَوْحِيَ لِلَّهِ هَذَا الْقُرْآنُ لِأَنْذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ أَيْنَكُم مِّنْكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ إِلَهَةً أُخْرَىٰ قُلْ لَا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ (الأنعام : ١٩) . ثم قال : (وَمَنْ أَظْلَمُ) ، ختم الآية بقوله (الظَّالِمُونَ) ليكون آخر الآية لفتحة لأول الأولى . وأما سورة يونس فالآيات التي تقدمت عطف بعضها على بعض بالفاء ، وهو قوله : ﴿ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ (يونس : ١٦) ، ثم قال : (فَمَنْ أَظْلَمُ) بالفاء ، وختم الآية بقوله : (الْمُجْرِمُونَ) أيضا ، موافقة لما قبلها ، وهو : ﴿ كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (يونس : ١٣) ، (١) .

وهو تعليل وإد اعتمد فيه على لتوافق اللفظي بين (الظَّالِمُونَ) و(أَظْلَمُ) في الأولى ، وبين (الْمُجْرِمُونَ) و(الْمُجْرِمِينَ) السابق عليه في الآية الثانية ، فإن كانت الآية الأولى انتهت بلفظ (الظَّالِمُونَ) وفقا للفظ (أَظْلَمُ) الذي ورد في أولها فلماذا لم تنته الآية الثانية بالأمر نفسه إذ بدنت هي أيضا بلفظ (أَظْلَمُ) ؟ .

إن الأمر يتعدى ما ذهب إليه الكرمانى من المناسبة اللفظية إلى المناسبة المعنوية أو السياقية ؛ إذ تقدم الأولى قوله تعالى : ﴿ أَيْنَكُم مِّنْكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ إِلَهَةً أُخْرَىٰ ﴾

(١) لسرور لتكرار في القرآن ص ١٠٦ .

(الأنعام : ١٩) ، وقوله : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ
الَّذِينَ خَيْرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (الأعلم : ٢٠) ، فصرح بشركهم وعدم إيمانهم وهو
ذنب عظيم ، بل هو أعظم الذنوب ، فجاء باللفظ الدال على الظلم ليتناسب مع هذا الإثم
الكبير ، إذ الشرك بنص القرآن ظلم عظيم ، كما قال الله عز وجل على لسان لقمان :
﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ (لقمان ١٣) .

وأما الآية الثانية فقد سبقها قوله : ﴿ وَإِذَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا
يَرْجُونَ لِقَاءَنَا آتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ ﴾ (يونس : ١٥) ، فلم يكن فيها تصريح
بالشرك ، بل أظهرت مجرد رغبتهم في تغيير القرآن أو تبديله ، وهو أمر وإن كان يؤدي
إلى الكفر فإنه دونه أو دون الشرك في درجته ، فكان ختام الآية بلفظ (المجرمون) الذي
يدل على اكتساب المكروه ، وهو دون الظلم في الذنب .

ومن الألفاظ المتقاربة المعاني كذلك (الخلق) و(اليفعل) ، فالأول " أصله : التقدير
المستقيم ، ويستعمل في إبداع الشيء من غير أصل ولا احتذاء ، قال : ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضَ ﴾ (الأنعام : ١) ، أي : أبداعهما ، بدلالة قوله : ﴿ بَدِيعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾
(البقرة : ١١٧) ، ويستعمل في إيجاد الشيء من الشيء نحو ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾
(النساء : ١) ، ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ ﴾ (النحل : ٤) ، ﴿ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ ﴾
(المؤمنون : ١٢) ، ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ﴾ (الأعراف : ١١) ، ﴿ وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَارِجٍ ﴾
(الرحمن : ١٥) ، وليس الخلق الذي هو الإبداع إلا لله تعالى ، ولهذا قال في الفصل الذي

بَيْنَهُ تَعَالَى وَبَيْنَ غَيْرِهِ : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ (النحل : ١٧) ، (١) .

وأما الفعل فهو ”التأثير من جهة مؤثر ، وهو عامٌ لما كان بإجادة أو غير إجادة ، ولما كان بعلم أو غير علم ، وقصد أو غير قصد ، ولما كان من الإنسان والحيوان والجمادات” ، (٢) .

فالخلق على هذا هو إبداع الشيء من أصل أو إيجاد الشيء من الشيء ، ولا يكون هذا إلا من الله عز وجل ، والفعل تأثير من جهة مؤثرة ، أي نتيجة لسبب ما ، ويكون من الله ومن غيره ممن خلق . ومن خلال هذا الفرق بينهما يأتي استعمال لفظ (يَفْعَل) في قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ لِنَى يَكُونُ لِي غُلْمٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ وَأَمْرَاتِي عَائِرٌ ط قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ﴾ (آل عمران : ٤٠) ولفظ (يَخْلُق) في قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ رَبِّ لِنَى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ط قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ﴾ (آل عمران : ٤٧) ، فجاء باللفظين مختلفين مع أن الآيتين تبشير بالولد لذكرى في الأولى ومريم في الثانية .

ويعل ابن أبي الإصبع هذا الاختلاف قائلاً : ”والانفصال عن ذلك أن استبعاد ذكرى لذلك استبعاد لأمر غير خارق للعادة ، وإنما وقوع مثله نادر بعيد ، فحسُن أن يعبر عنه بلفظة (يَفْعَل) ، لأن صيغة الفعل يُخْبِرَ بها عن تكرر منه مثل ذلك الفعل ، واستبعاد مريم — عليها السلام — استبعاد أمر لا يقع مثله إلا خارقاً غير معتاد ، فكان الإخبار عنه

(١) الراغب الأصفهاني : مفردات لفظ القرآن (خلق) .

(٢) السابق (فعل) .

سبحانه ، بوقوعه بلفظة الخلق أنسب ، لأن الخلق في اللغة هو التقدير ، والتقدير مقم على التصوير ، وهو في اصطلاح الشرع الاختراع ، وفعل ما لا يقع مثله أولى بالاختراع ، فناسب الإخبار عنه بلفظة الخلق .. (١) ، كما أن الغلام الذي بشر به زكريا سببه موجود وهو الأبوان على الرغم من تعطل خاصية الولادة فيها ، أما السبب عند مريم فغير موجود أصلاً ، ومن هنا كان استعمال كل لفظ في موضعه .

وقد أرجع الدكتور تمام حسان هذا الاختلاف في الألفاظ إلى أمر آخر لا يتعلق بالدلالة المعجمية لكلا اللفظين ، بل يرجع إلى الدلالة الاجتماعية التي أكسبها المجتمع لهما ، فرأى أن " التعبير بلفظ (يَفْعَل) في حالة زكريا لا يثير خواطر سيئة ؛ لأن زكريا وامرأته زوجان فلا شبهة إن حملت المرأة لأن زوجها بجانبها ، وقد كان إخصابها بواسطة تسخير زوجها لذلك ، والتسخير والإخصاب من فعل الله ، أما في حالة مريم فإن التعبير بلفظ (يَفْعَل) ربما أثار خواطر سيئة ، فاللفظ لهذا غير مناسب ومن هنا جاء الفعل (يَخْلُق) .. (٢) .

فهو بذلك يخضع الألفاظ في هذه الحالة إلى تفكير مجتمعنا المعاصر ، وهو تفكير يختلف تماماً عن المجتمع العربي القديم الذي عاصر نزول القرآن والذي كان يقدر قيمة اللفظ وما يوحي به من دلالات تختلف عن دلالات غيره من الألفاظ مهما كانت درجة التقارب أو التشابه بينها ، ولعل ما ذهب إليه لم يطرأ على ذهن هؤلاء الذين استقبلوا القرآن وكانوا يتمتعون بفطرة لغوية سليمة ، والأولى أن يعتد بالفرق الدلالي بين اللفظين ومناسبة دلالة كل منهما لمندلول السياق اللغوي ، وذلك ما فعله ابن أبي الإصبع في تعليقه الذي سقته لتوضيح هذا الاختلاف .

(١) بديع القرآن ص ٣٣٦ ، ٣٣٧ .

(٢) البيان في روتع القرآن ص ٢٩٧ .

وقد يأتي في بعض المواضع بلفظين متقاربين ومعهما لفظ ثالث بعيد عنهما في المعنى في آيات متتابعة كالألفاظ (مؤمنين، يوقنون، يعقلون) نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٠﴾ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٦١﴾ وَأَخْطَفِ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٦٢﴾ تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٣﴾﴾ (الجنانية : ٣ - ٦) .

فختمت الآيات الثلاث بالألفاظ مختلفة ، بين الأولى والثاني منها تقارب في المعنى ، ويرجع هذا الاختلاف إلى المعنى الدقيق لكل لفظ منها وما سبقه في صدر الآية ، وهو مختلف الدلالة في الآيات الثلاث ، فلفظ (مؤمنين) من آمن إيماناً ، ”والإيمان : ضدُّ الكفر ، والإيمان : بمعنى التصديق ، وضدهُ التَّكْذِيبُ . يقال : آمنَ به قومٌ وكذَّبَ به قومٌ، (١) . وأما (يوقنون) فأصله من ، يَقِنُ يَقِينًا ، و”البيِّين : العِلْمُ وإزاحةُ الشكِّ تحقيقُ الأمر ، وَقَدْ أَيَقَنُ يُوقِنُ أَيَقَانًا ، فَهُوَ مُوقِنٌ ، وَيَقِينُ يَقِينٌ يَقِينًا ، فَهُوَ يَقِينٌ ، وَالْبَيِّينُ : نَقِيضُ الشُّكِّ ، وَالْعِلْمُ نَقِيضُ الْجَهْلِ، (٢) . وأما (يعقلون) فمن عقل ، والعقل ”مأخوذٌ من عَقَلْتُ الْبَعِيرَ إِذَا جَمَعْتُ قَوْلَيْهِ ، وَقِيلَ : الْعَاقِلُ الَّذِي يَحْبِسُ نَفْسَهُ وَيَرُدُّهَا عَنْ هَوَاهَا ... وَالْعَقْلُ : التَّنَبُّهُ فِي الْأُمُورِ ... وَسُمِّيَ الْعَقْلُ عَقْلًا لِأَنَّهُ يَعْقِلُ صَاحِبِيَهُ عَنِ التَّوَرُّطِ فِي الْمَهَالِكِ ، أَيْ يَحْبِسُهُ ، وَقِيلَ : الْعَقْلُ هُوَ التَّمْيِيزُ الَّذِي بِهِ يَتَمَيَّزُ الْإِنْسَانُ مِنْ سَائِرِ الْحَيَوَانَ، (٣) .

(١) ابن منظور : لسان للعرب (لمن) .

(٢) لسابق (يقن) .

(٣) لسابق (عقل) .

وعلى ضوء هذه المعاني الدقيقة لتلك الألفاظ الثلاثة والسياق الذي وردت فيه ندرك مجيء كل منها في موضعه ، فالآية الأولى اقتضت أن تحرن فاصلتها (مُؤْمِنِينَ) وذلك على - حد قول ابن أبي الإصبع - ”لأنه سبحانه نكر العالم بجملته ، حيث قال : السموات والأرض ، ومعرفة ما في العالم من الآيات الدالة على أن المخترع له قادر عليم حكيم ، وإن دل على وجود صانع مختار فدلالته على صفاته مرتبة على دلالته على ذاته ، فلا بد أولاً من التصديق بذاته حتى تكون هذه الآيات دالة على صفاته ، لتقدم الموصوف وجوداً واعتقاداً على الصفات،، (١) .

كذلك تدل الآيات الموجودة في السماوات والأرض على وجود الله ، ومن ثم الإيمان به لمن له نظر و عقل يتدبر به ، ومن تلك الآيات كما يذكر الإسكافي ” أنه لا شيء أعظم في الموجودات منها، ثم اتساق النجوم فيها وتسخيرها على انتظام مما يدل على مدبرها ، ثم وقوفها مع عظمها وثقل جرمها بغير دعامة من تحتها ولا علاقة من فوقها تدل على قدرة قادر لا يشبهه قادر ، فمن وفى النظر في ذلك وفي سائر ما فيها من الآيات الأخر حقه أداه إلى الإيمان بالله تعالى ، فلذلك قال : ﴿لَا يَتْلُوا آيَاتِ اللَّهِ وَمَا رُفِعَ لَهُمْ كَذِبًا﴾ (٢) .

وأما ختم الآية الثانية بلفظ (يُوقِنُونَ) الدال على العلم وطرح الشك، فذلك - على حد قول الإسكافي أيضاً - لأن ”العجائب في خلق الحيوان وماله من الأعضاء والحواس التي بها يدرك المحسوسات ، ثم في باطنه من جوانب المواد التي بها قوام الحياة، ثم

(١) تحرير للتحرير ص ٥٢٨ .

(٢) برة للتزليل ص ٢٤٧ .

الروح التي بها ثبات الأجساد أكثر من أن تُحصَى وتُعد ، فإن عَرَضَتْ شُبْهَةً لِمُتَّجِدٍ بِأَنْ
 كَوْنَ الْوَلَدَ بِإِحْبَالِ الْوَالِدِ أُمَّهُ وَمِنْ نَطْفَتِهِ بِأَخْذِ شَبِيهِ ، فَإِنَّهُ يَطْرَحُ ذَلِكَ وَيُرْتَاحُ بِالْآيَاتِ الَّتِي
 لَيْسَ إِلَى الْوَالِدِ فَعْلُهَا وَلَا جَارِحَةٌ مِنْ جَوَارِحِهِ بِحَيْطِ عِلْمِهِ بِنَشْأَتِهَا وَالْحِكْمَةِ فِي
 تَرْكِيبِهَا ، فَكَيْفَ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى مِنْ صَنْعِهَا وَزِينِهَا بِالْعَقْلِ الَّذِي هُوَ أَكْبَرُ
 نِعْمَةٍ . فَهَذَا هُوَ لِلْمُتَّفَكِّرِ فِي ذَلِكَ يَنْتَقِلُ مِنْ ظَنِّ إِلَى عِلْمٍ ، وَتَيَقِّنُ بَعْدَ شَكِّ ، وَالْيَقِينُ عِلْمٌ
 يَحْدُثُ بَعْدَ شَكِّكَ ، وَلِذَلِكَ لَا يُوَصَفُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ مُوقِنٌ ، وَيُوصَفُ بِأَنَّهُ عَالِمٌ ، فَهَذَا قَالِ
 ﴿لَا يَتْلُو الْقَوْمَ يُوقِنُونَ﴾ (١) .

وأما اختصاص الآية الثالثة بلفظ (يَعْقِلُونَ) الدال على الحَبْسِ والتَثَبُّتِ فِي الْأُمُورِ
 فَذَلِكَ لِأَنَّهَا تَحْدُثُ عَنْ جِزْئِيَّاتٍ مَتَضَمِّنَةٍ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَهِيَ اخْتِلَافُ
 اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَإِنْزَالِ الْمَاءِ مِنَ السَّحَابِ وَإِحْيَاءِ الْأَرْضِ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ ، فَكُلُّ
 هَذِهِ أُمُورٍ جِزْئِيَّةٍ خَصَّصَهَا الْمُتَدَبِّرُ فِيهَا بِالْفِكْرِ وَالنَّظَرِ دُونَ غَيْرِهَا مِمَّا يَوْجَدُ مِنْ آيَاتِ فِي
 السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَفِي هَذَا التَّخْصِيسِ قَصْرُ الْعَقْلِ عَلَيْهَا وَحَبْسُ لَهُ فِي التَّدَبُّرِ فِيهَا
 دُونَ مَا سِوَاهَا . يَقُولُ ابْنُ أَبِي الْإِصْبَعِ فِي إِبْرَازِ وَجْهِ الْمُنَاسِبَةِ هُنَا : ” وَكَذَلِكَ مَعْرِفَةُ
 جِزْئِيَّاتِ الْعَالَمِ مِنْ اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَإِنْزَالِ الرِّزْقِ مِنَ السَّمَاءِ ، وَإِحْيَاءِ الْأَرْضِ بَعْدَ
 مَوْتِهَا ، وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ تَقْتَضِي رِجَاحَةَ الْعَقْلِ وَرِصَانَتَهُ ، لِيَعْلَمَ أَنَّ مَنْ صَنَعَ هَذِهِ
 الْجِزْئِيَّاتِ هُوَ الَّذِي صَنَعَ الْعَالَمَ الْكُلِّيَّ الَّذِي هِيَ أَحْسَنُ مِنْهُ ، وَعَوَارِضُ عَنْهُ ، وَلَا يَجُوزُ
 أَنْ يَكُونَ بَعْضُهَا صَنْعَ بَعْضًا بَعْدَ قِيَامِ الْبِرْهَانِ عَلَى أَنَّ لِلْعَالَمِ الْكُلِّيِّ صَانِعًا مُخْتَارًا ، فَذَلِكَ
 اقْتَضَتْ الْبَلَاغَةَ أَنْ تَكُونَ فَاصِلَةَ الْآيَةِ الثَّلَاثَةِ ﴿لَيَقَوْمٌ يَعْقِلُونَ﴾ وَإِنْ اِحْتِيجَ لِلْعَقْلِ فِي
 الْجَمِيعِ ، إِلَّا أَنْ نَذَكِرَهُ هَهُنَا أَمْسًا بِالْمَعْنَى مِنَ الْأَوَّلِ ، إِذْ بَعْضُ مَنْ يَعْتَقِدُ صَانِعًا لِلْعَالَمِ رَبِّمَا



(١) درة للتزليل ص ٢٤٧ .

قال : إن بعض هذه الآثار يصنع بعضاً ، فلا بد إذا من التدبر بدقيق الفكر وراجع العقل .. (١) .

ومن هنا اقتضى كل موضع من المواضع الثلاثة اللفظ الذي ورد فيه بمعناه الدال عليه ، ولو تبادلت الألفاظ مواقعها وجيء بالألفاظ أخرى في موضع هذه الألفاظ لما انتظم المعنى ، وهذا بخلاف ما يراه دكتور تمام حسان في هذه الآيات وفواصلها الثلاث ، إذ يرى أنها جميعاً تكاد تتحد في معناها لا فرق بينها يستدعي تغيرها . يقول : ” ولقد تتوالى الفواصل في آيات متتابعة ومعناها مع تواليها واحد أو متشابه وإيضا توالى على رغم وحدة المعنى لغرض لولاه لأجزاء عن التوالي فاصلة واحدة . من ذلك أن المؤمنين هم بالضرورة موقنون ، لأنهم لا يؤمنون إلا مع رسوخ اليقين بما آمنوا به وهم بالضرورة يعقلون ما أيقنوا به ، لأن يقينهم لا يأتي إلا نتيجة تدبر ودلالة عقلية أي (المؤمنون) (يوقنون) و(يعقلون) ، ومعنى هذه الألفاظ كما يتضح متشابه إلى درجة قرب دلالتها من التوحيد .. (٢) .

ثم يقول بعد عرضه لهذه الآيات ومحاولة إثبات أنه لا فرق بين فواصلها في معانيها : ” لا بد أن يثور في أذهاننا سؤال عن السبب الذي دعا إلى إيراد هذه الكلمات بهذا التتابع مع شدة الترابط في المعنى بينها، ولست أدري لذلك جواباً أقرب من رعاية الفاصلة .. (٣) .

وهذا الذي يذهب إليه يجافي الحقيقة، فالإيمان غير اليقين ، وهما يختلفان كل الاختلاف عن العقل فلا تتحد في المعنى أو تتشابه ، وقد أوضح ما سقته من كلام

(١) تحرير التحرير ص ٥٢٨ و ٥٢٩ .

(٢) البيان في رواقع القرآن ص ٢٨٤ .

(٣) السابق ص ٢٨٥ .

الإسكافي وابن أبي الإصبع أن كل آية استدعت كل لفظ ختمت به دون غيره ؛ لأنه يرتبط في معناه ارتباطاً وثيقاً بدلالة الآية التي ورد فيها ، فهو أمسّ الألفاظ بها معنى وأقرب لها رحماً ، لا يمكن تغييره أو تبديله ، ومن هنا يسقط الاستدلال بما ذكره نكتور تمام من أن هذه الألفاظ متحدة في المعنى يمكن أن يجزيء أحدها عما سواه .

المبحث الثاني

المناسبة بين الألفاظ التي يظن فيها الترادف والسياق اللغوي

رأينا في المبحث السابق أن ثمة ألفاظاً تتقارب في معانيها تقارباً شديداً ، كألفاظ الكفر والفسق والظلم ، أو خبير وبصير وعليم ، أو فعل وخلق وغير ذلك . وإنما يرجع التقارب في المعنى بين كل مجموعة من هذه الألفاظ إلى أنها تدل على مدلول واحد ، أو تقع في مجال دلالي واحد ، ولكننا إذا رجعنا إلى معانيها المعجمية الدقيقة وحللنا كل وحدة معجمية منها إلى وحداتها الدلالية الصغرى وجدنا أن ثمة فروقاً ظاهرة تجعل من التيسير علينا معرفة الفرق بينها ؛ فالكفر يختلف في بعض وحداته الدلالية عن الظلم ، وهكذا الحال في سائر الوحدات المعجمية التي مرت بنا ويضمها مجال دلالي واحد .

وهناك ألفاظ لها صلة وثيقة بالألفاظ السابق ذكرها ، ولكنها أشد تقارباً في معانيها إلى درجة تكاد تصل بها إلى حد التطابق ، بحيث يصعب على كثير من اللغويين للتفريق بينها، فيجعلونها بمعنى واحد ، وهذه الألفاظ هي ما يعرف بالألفاظ المترادفة ويعرفها السيوطي قائلاً ”والمترادفة هي التي يقام لفظ مقام لفظ ؛ لمعانٍ متقاربة، يجمعها معنى واحد،^(١) ، فالمترادفات على هذا ”هي ألفاظ متحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق ، والترادف التام على الرغم من عدم استحالة نادر الوقوع إلى درجة كبيرة ، فهو نوع من الكماليات التي لا تستطيع اللغة أن تجود بها في سهولة ويسر ، فإذا ما وقع هذا الترادف التام فالعادة أن يكون ذلك لفترة قصيرة محدودة حيث إن الغموض الذي يعتري المدلول، والألوان أو الظلال المعنوية ذات الصبغة العاطفية أو الانفعالية التي تحيط بهذا المدلول لا تثبت أن تعمل على تحطيمه وتقويض أركانه ، وكذلك سرعان ما

(١) المزهر ١ / ٣٧ .

تظهر بالتدرج فروق معنوية دقيقة بين الألفاظ المترادفة ، بحيث يصبح كل لفظ منها مناسباً وملائماً للتعبير عن جانب واحد فقط من الجوانب المختلفة للمدلول الواحد^(١) .

فالترادف إذاً بين الألفاظ – إن وقع – ترادف جزئي، أما للترادف التام أو المطلق إذا حدث على ندرته فإنما يكون ذلك بشروط إذا تحقق واحد منها تحقق هذا للترادف، وهي:-^(٢)

١- إذا كانت كل معاني الألفاظ متطابقة، أي تتطابق جميع وحداتها للدلالة .

٢- إذا كانت مترادفة في السياقات كافة .

٣- إذا كانت متطابقة في كل مجالات المعنى التي ترتبط بعلاقة ما .

وهذه الشروط يصعب تحققها أو تحقق واحد منها ، لهذا فإن للترادف المطلق يصعب وقوعه في اللغة ، ومن هنا يمكن القول إن للترادف الذي يبدو بين بعض الألفاظ ترادف جزئي ، وهو ما يتحقق في الألفاظ التي يتضمنها هذا المبحث .

ومن تلك الألفاظ : (الإعراض) و(الصنّف) أو (الصدوف) ، إذ يأتيان في أكثر من موضع في القرآن الكريم ، فالأول منهما قد وردت مادته بصورها المختلفة فيه ثلاثاً وخمسين مرة ، وهو من أعراض إعراضاً ”وأعرضَ : أظهرَ عُرْضَهُ أي : ناحيته . فإذا قيلَ أَعْرَضَ لي كذا . أي بدا عُرْضُهُ . فأمكَنَ تَلَوُّهُ . وإذا قيلَ : أَعْرَضَ عَنِّي فمعناه : ولّى مبدئياً عُرْضَهُ قال : ﴿ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا ﴾ (السجدة : ٢٢) ﴿ فَأَعْرَضَ عَنْهُمْ وَعِظَهُمْ

﴿(النساء : ٦٣)﴾^(٣) . ولما للفظ الثاني فقد وردت مادته دالة على الإعراض أربع مرات

”وصنّف الرجل عن الشيء يصدّف ويصنّف ، وللكر على (صدوفاً) إذا مل عن

^(١) ستيفن أولمان : دور للكلمة في اللغة ، ترجمة د . كمال بشر ص ١٠٩ .

^(٢) جون لاينز : اللغة والمعنى والسياق ، ترجمة د . عباس صادق الوهاب ص ٥٤ .

^(٣) الراغب الأصفهاني : مفردات لفظ القرآن (عرض) .

الشيء ، فهو صادق وأصدفت أنا إصدافاً. (١) ، و”صَتَفَ عنه : أعرض إعراضاً شديداً بجزري مَجْرَى الصَّنْفِ ، أي : الميل في أَرْجَلِ البَعِيرِ ، أو في الصَّلَابَةِ كصَتَفَ الجَبَلِ أي : جانبه. (٢)

وإذا تأملنا المعنى الدقيق لكلا للفظين اتضح لنا سبب مجيء كل منهما في موضعه في القرآن الكريم ، فعندما يقتضي المعنى الإعراض الشديد والصلابة في هذا الإعراض يأتي اللفظ الثاني ، نحو قوله : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَحَمَّ عَلَى قُلُوبِكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ ۗ أَنْظَرُ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ ﴾ (الأنعام : ٤٦) . فالله عز وجل قد سدَّ عليهم جميع المنافذ التي يستقبلون بها الهدى بما قَتَمُوا من صدق عن سبيل الله وإعراض عنه ، فلم يبق لهم شيء يستقبلون به هذا الهدى إذ لا سبيل له إليهم ، فكان إعراضهم إعراضاً شديداً، فناسب أن يأتي بلفظ (يَصْدِفُونَ) الدال على ذلك .

وعلى هذا النحو يأتي قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيْنَهُ مِنَ رَبِّكُمْ وَهْدًى وَرَحْمَةً ۖ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا ۗ سَنَجْزِي الَّذِينَ الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ ﴾ (الأنعام : ١٥٧) ، إذ نفى الله عز وجل أن يكون هناك من هو أظلم ممن جاءته بينة من ربه وهدى ورحمة ثم ترك كل هذا مما يؤدي إلى الفلاح في الدنيا والآخرة والفوز بهما وبما عند الله من نعيم مقيم ، فمن ترك كل هذا فإنما تركه لإعراضه الشديد عنه ، ذلك الإعراض الذي جعل بينه وبين هدى الله

(١) ابن دريد : جمهرة للغة (ذ ص ف) ٢٧٢/٢ .

(٢) الراغب الأصفهاني : مفردات لفاظ القرآن (صدق) .

ورحمته وبيّناته حاجزًا شديدًا لم يسمح له أن يرى ما في هذه الأمور من خير ، فناسب أن يأتي بلفظ (صدف) الدال على ذلك .

وأما عندما يخلو السياق من مثل هذه الأمور التي تنشأ عن الإعراض الشديد ، أو تكون سببًا له فإن التعبير يكون باللفظ الأول الذي ليس له دلالة الثاني في الشدة ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾ (الأنعام : ٤) وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ ﴾ (الأنبياء : ٣٢) وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ (النور : ٤٨) .

ومن الألفاظ التي يبدو فيها الترادف أيضًا (بذر) و(بدع) ، وقد وردت مادة الأول منهما في النظم الحكيم خمسًا وأربعين مرة ”وَنَزَهُ أَي دَعَهُ ، وَيَنَزَّهُ أَي يَدَعُهُ . والأصل ونزرة يذره مثال : وَسَبْعَةٌ يَسْعُهُ ، ولكن قد أميت مصدره (والفعل الماضي) ، فلا يقال : ونزرة ولا وانزرت استغنوا عنها بتركه وتاركه..^(١) . قال الراغب : ”يقال فلان يذر الشيء أي : يقذفه لقلّة اعتداده به ولم يستعمل ماضيه . والوئزرة : قطعة من اللحم ، وتسميتها بذلك لقلّة الاعتدال بها نحو قولهم فيما لا يعدّ به : هو لَحْمٌ عَلَى وَضْمٍ..^(٢) .

وأما (بدع) فقد وردت مادته بالمعنى المشار إليه هنا مرتين^(٣) ، وهي ”تدل على الترك والتخلية . ودع الرجل فهو وديعٌ ووديعٌ ، أي ساكنٌ ، مثل حَمُضٍ فهو حَامِضٌ ، يقال نال المكارم وادعًا ، أي من غير كُفْةٍ ومشقة . وعليك بالمودوع أي بالسكينة

(١) الفيروز أبادي : بصائر ذوي التمييز ، بصيرة في (ودي ووزر) .

(٢) مفردات ألفاظ القرآن (وزر) .

(٣) وذلك في آيتي الأحزاب ٤٨ ، للضحى ٣ .

والوقار . وودعت فلاناً توديعاً من وداع السلام، والدعة : للخفضُ والرلحة ، والهاءُ عوضٌ من الواو، (١) . قل لراغب : ”الدعة : لخفضُ . يقال : ودَعْتُ كذا لدَعَّةٍ ودَعَا . نحو : تركته وداعاً ، وقال بعض العلماء : لا يستعمل ملضيه ولم فاعله وإنما يقال : يَدْعُ ودَعَّ، (٢)

وإذا ما تأملنا المعنى الدقيق لكل لفظ منهما يمكننا أن نلاحظ العلاقة بينهما وبين السياق الذي وردا فيه ، فعندما يراد ترك الشيء لقلّة الاعتداد به يؤتى باللفظ الأول ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ﴾ (البقرة : ٢٧٨) ، وقوله : ﴿ فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾ (الأنعام : ١١٢)، وقوله : ﴿ قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحَدَهُ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤَنَا ﴾ (الأعراف : ٧٠) ، وقوله : ﴿ أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ﴾ (الصافات : ١٢٥) .

فالآية الأولى أمر من الله عز وجل لترك الربا ، وهو من المحرمات التي ينبغي على المسلم اجتنابها ، والآية الثانية أمر للرسول صلى الله عليه وسلم – لترك ما يقوله الكافرون من كذب على الله غير معتدٍّ ولا مبالٍ بما يزعمون ، والآية الثالثة استنكار من الكافرين أن يتركوا ما كان يعبد آباؤهم غير معتكّنين به . وكل هذه المعاني تستدعي مجيء اللفظ الدال على الترك الناشئ عن قلة الاعتداد ، فناسب أن يأتي التعبير القرآني بمادة (وذر) دون (ودع) .

أما الآية الرابعة فعدل التعبير القرآني فيها عن لفظ (تَدْعُونَ) المجانس لـ (تَذَرُونَ) إلى (تَذَرُونَ) غير المجانس ، وذلك – على حد قول السيوطي فيما ينقله عن

(١) الفيروز لبّادي : بصائر نوي للتمييز ، بصيرة في (ودع) .

(٢) مفردات لفظ القرآن (ودع) .

الخويّ - لأن ”(يدع) أخص من (ينز)؛ لأنه بمعنى ترك الشيء مع اعتناؤه بشهادة الاستتاق ، نحو الإيداع ، فإنه عبارة عن ترك الوديعة مع الاعتناء بحالها. ولهذا يختار لها من هو مؤتمن عليها ، ومن ذلك الدّعة بمعنى الراحة ، وأما (تنز) فمعناه الترك مطلقاً ، أو الترك مع الإعراض والرفض الكلي . قال الراغب : يقال : فلان يَنزُرُ الشيء ، أي يقنفه لقلّة الاعتداد به ومنه الوَنزُ : قطعة من اللحم لقلّة الاعتداد به ، ولا شك أن السياق إنما يناسب هذا دون الأول ، فأريد هنا بتشبع حالهم في الإعراض عن ربهم ، ولأنهم بلغوا الغاية في الإعراض.. (١) .

ولعل ما يذكره السيوطي هنا لا يوضح وجه المناسبة توضيحاً تاماً ، بخلاف البقاعي الذي كان تعليقه لاختيار لفظ (وَتَذَرُونَ) دون (تَدْعُونَ) أكثر إبرازاً لوجه هذه المناسبة ، يقول : ”ولما كان دعاؤهم إياه للعبادة بيّنه بقوله : (تَذَرُونَ) ومادة (ونز) تدور على ما يكره ، فالمعنى : وتتركون ترك المهمل الذي من شأنه أن يزهد فيه ، ولو قيل : و (تَدْعُونَ) تهافتاً على الجناس لم يند هذا وتقلب المراد.. (٢) .

وأما إذا أريد الترك مع لطف ووداعة وسلام جيء بمادة (وَدَعَ) الدالة على هذه المعاني ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ (الضحى : ٣) ؛ لأن تأخير نزول الوحي على الرسول - صلى الله عليه وسلم - ليس لتركه وقلة الاعتداد أو الاعتناء به ، وإنما لراحته وتشويقه إليه ، فإله عز وجل ما كان ليذعته أو يتركه . يقول البقاعي : ”ولما أقسم بهذا القسم المناسب لحاله - صلى الله عليه وسلم - أجابه بقوله تعالى : (مَا وَدَّعَكَ) أي تركك تركاً يحصل به فرقة كفرقة المودع ولو على أحسن

(١) الإتيان في علوم القرآن ٣ / ٢٧٤ .

(٢) نظم الدرر ٦ / ٣٣٨ .

الوجوه الذي هو مراد المودع (رَبِّكَ) أي الذي أحسن إليك بإيجادك أولاً ، وجعلك أكمل الخلق ثانيًا ، ورباك أحسن تربية ثالثًا ، كما أنه لا يمكن توديع الليل للنهار ، بل الضحى للنهار الذي هو أشد ضيائه ، ولا يمكن توديع الضحى للنهار ولا الليل وقت سجوه له،، (١) .

أما قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعِ أَذُنَهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ وَكَهَىٰ بِاللَّهِ وَكَيْلًا ﴿ (الأحزاب : ٤٨) ، فقد جاء فيه الأسلوب القرآني بلفظ (دع) دون (ذر) ؛ لأن السياق في هذا الموضع خطاب من الله لرسوله الكريم ، يصفه فيه بالنبوة التي تقتضي اللين والتسامح في معاملة الناس ، ويخبره بأنه عز وجل قد أرسله مبشراً ونذيراً مقدماً التبشير على الإنذار ، يدعو الى الله بإذنه ليخرج الناس من الظلمات إلى النور ، يقول تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٥٦﴾ وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا ﴿ (الأحزاب : ٤٥ - ٤٦) . ومن كان كذلك ينبغي أن يتصف بالدعة والرفق ؛ لتلقى دعوته لقبول لدى الناس ، ومن ثم جاء التعبير القرآني في هذا الموضع بلفظ (دع) ؛ لبتفق في معناه المعجمي مع مدلول السياق .

ومن هذا القبيل لفظا (الشح) و(البخل) فأما أولهما فقد جاء بصوره المختلفة في النظم الحكيم خمس مرات ، والشح : ” بخلٌ مع حرص ، وذلك فيما كان عادة،، (٢) ، والشح ” أشدُّ البخلِ يقال شَحَّ يَشْحُ وَيَشْحُ وَيَشْحُ مَثَلْتُ عَيْنَ الْمُضَارِعِ ، وَرَجُلٌ شَحِيحٌ

(١) نظم للدرر ٨ / ٤٥٣ .

(٢) تراغب الأصفهاني : مفردات لفظ القرآن (شح) .

وَشَحَّاحٌ ، ومنه استعير زَنْدٌ شَحَّاحٌ ، أي لا يُورِي . والجمع أشِحَّةٌ ، (١) . وأما البخل فقد وردت مادته في اثني عشر موضعاً من القرآن الكريم ، وهو "إمساك المُقْتَنِيَاتِ عَمَّا لَا يَحِقُّ حَبْسَهَا عَنْهُ ، ويقابله الجُودُ ، يقال : بَخِلَ فهو باخل ، وأما البخيلُ فالذي يَكْتَسِرُ مِنْهُ البُخْلُ ، كالرَّحِيمِ مِنَ الرَّاحِمِ . والبُخْلُ ضَرْبَانِ : بَخْلٌ بِقُنْيَاتِ نَفْسِهِ ، وبخْلٌ بِقُنْيَاتِ غَيْرِهِ ، وهو أَكْثَرُهُمَا نَمًّا ، (٢) . والبخل كذلك "ثمرَةُ الشُّحِّ ، والشح يأمر بالبُخْلِ ... فالبخيل : مَنْ أَجَابَ دَاعِيَ الشُّحِّ ، والمؤثر من أَجَابَ دَاعِيَ الجُودِ ، والسخاء ، والإحسان ، (٣) .

وبمقتضى هذا المعنى المعجمي لكلا اللفظين نرى دورانهما في القرآن الكريم ؛ فعندما يراد شدة البخل أو الحرص على المال أو كونه عادة فُطِرَتْ عَلَيْهَا النَفْسُ يَأْتِي اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى الشُّحِّ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَحْضِرْتَ الْأَنْفُسَ الشُّحِّ ﴾ (النساء : ١٢٨) ، فالمقام هنا مقام حث لمن يقومون على أمر يتامى النساء ، ولا يؤتونهن ما كتب لهن ، أن يعطوهن حقهن بالمعروف ، وأن يقوموا لليتامى بالقسط ﴿ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَىٰ النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُوْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنْكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَن تَقُومُوا لِلْيَتَامَىٰ بِالْقِسْطِ ﴾ (النساء : ١٢٧) ، فمن يمنع الحق عن أصحابه ليس بخيلاً فحسب ، بل هو حريص على المال ؛ لأنه لا يكتفي أن يمنع ماله عن الآخرين ، وإنما يمنع الآخرين حقهم الذي يقوم عليه ، ومن هنا جاء القرآن بلفظ الشح الدال على شدة البخل والحرص .

(١) السمين للحلي : عمدة الحفاظ (ش . ح . ح) .

(٢) للراغب الأصفهاني : مفردات لُفَاظِ الْقُرْآنِ (بخل) .

(٣) الفيروز أبادي : بصائر نوي للتمييز (بصيرة في البخل) .

ثم يأتي السياق بعد ذلك ليتحدث عن الأزواج الذين يعرضون عن أزواجهم ،
ويحثهم على الصلح والإحسان ﴿ وَإِنَّ أُمَّرَأَةً حَافَتُ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ
عَلَيْهَا أَنْ يَصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا
وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ (النساء : ١٢٨) ، فمن أعرض عن
امراته وتركها فإنما يفعل ذلك لنفوره منها ورغبته عنها ، ومن كان شعوره كذلك نقل
على نفسه الإتفاق عليها ، وكره ذلك الأمر ، فيبخل عليها ، بل يشتد بخله ، ومن هنا كان
حث الله تعالى بالإحسان في قوله ﴿ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا ﴾ حتى لا يطاوع نفسه بالشح
على أهله ، فناسب أن يأتي بهذا اللفظ الدال على ذلك المعنى .

وعلى هذا النحو يأتي قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾
﴿الحشر : ٩﴾ ، إذ يأتي السياق قبل هذه الآية مخبراً عن الأنصار الذين أحبوا من هاجر
إليهم وآثروهم على أنفسهم . يقول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ
يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْتُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ
كَانَ مِنْهُمْ حَصَاصَةٌ ﴾ (الحشر : ٩) ، فمن آثر غيره على نفسه على الرغم من حاجته
الشديدة فإنما يستجيب لداعي الجود والسخاء ، ومن يفعل ذلك فالكرم عادة فطرت عليها
نفسه ، فناسب في هذا السياق أن يحث على اجتناب الشح الذي هو عادة في النفس مرغباً
— عز وجل — في ذلك ، بجعل الجزاء على تركه ووقاية النفس منه الفلاح في الدنيا
والآخرة .

وأما عندما يأتي السياق ليحث الناس على الإنفاق في سبيل الله والجود والإحسان وعدم إمساك المال عما لا يجوز حبسه عنه فإننا نجد التعبير القرآني يأتي بلفظ البخل الدال على تلك المعاني ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ هَاتَمَّتْ هَنُوزًا ۖ تَدْعُونَ لِنُتْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلُ ۗ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَن نَّفْسِهِ ۗ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ ﴾ (محمد : ٣٨) ، فالمال مال الله وإنما الناس قانمون عليه، فمن أمسكه ولم ينفقه في سبيل الله فإنما هو يحبس ما يقتنيه ، وهو ملك لله عما يجب أن يُنفق فيه ، ومن ثم أتى بلفظ البخل الدال على تلك المعاني .

وعلى هذا النحو يأتي قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ ۗ وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾ (الحديد : ٢٤) ، إذ وردت هذه الآية بعد عدة آيات تحضّ الناس على الإنفاق في سبيل الله ، وتحببهم فيه ، وهي قوله تعالى : ﴿ ءَامِنُوا بِاللَّهِ رُسُلِهِ ۖ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْفِينَ فِيهِ ۗ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا هُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ (الحديد : ٧) ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمٰوٰتِ وَالأَرْضِ ۗ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتَلَ ۗ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتَلُوا ۗ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَىٰ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٠﴾ ۗ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُمْ ۗ وَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾ (الحديد : ١٠- ١١) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضْعِفُ لَهُمْ ۗ وَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾ (الحديد : ١٨) . فكل هذه الآيات تحضّ على الإنفاق في سبيل الله ؛ لأن ما يملكه

الإيمان من مال ملك لله عز وجل ، وإمساكه هو إمساك له عما لا يحق حبسه عنه ،
فناسب أن يأتي بلفظ يبخلون الذي له هذا المعنى .

ومن هذا القبيل لفظا (الجَدَل) و(الامتراء) أو (المراء) ، فأما الجدل فقد ورد بصورة
المختلفة في القرآن تسعا وعشرين مرة ، "وأصله من جَدَلْتُ الحَبْل ، أي : أحكمتُ
فتله ، ومنه : الجديل ، وجدَلْتُ البناء : أحكمته ، ويرعُ مجدولة ، والأجدل : الصقُرُ
المحكم البنية ، والمُجَدَّل : القصر المحكم البناء ، ومنه : الجِدال ، فكانَ المتجادلين يفتل
كلُّ واحد الآخر عن رأيه ، وقيل : الأصل في الجِدال : الصراع وإسقاط الإنسان صاحبه
على الجِدالة ، وهي الأرض الصلبة" (١) . والمجادلة "المُخَاصَمة والمُقاوِحة على سبيل
المغالبة ، وهي مضمومة في الأشياء الظاهرة غير المحتملة للجدال" (٢) .

وأما الثاني فقد جاءت مادته في عشرين موضعا ثمانية نلاحظ فيها معنى الجدل (٣)
واثني عشر خلصت للشك (٤) وفقا لما ذكره المفسرون في معنى هذه المادة في مواضعها
المختلفة . وأصله من مَرَى مِرَاءً ومِرْيَةً و"المِرْيَةُ بالكسر وبالضم : التردد في الأمر .
وهو أخص من الشك" (٥) . قال صاحب اللسان : "المِرْيَةُ والمِرْيَةُ : الشكُّ والجَدْلُ ،
بالكسر والضم" ، وقرئ بهما قوله عز وجل : ﴿ فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ ﴾ (هود : ١٧) ،
والامتراء في الشيء : الشكُّ فيه ، وكذلك التماري . والمراء : المماراة ، والجَدْلُ ،

(١) الراغب الأصفهاني : مفردات لفاظ القرآن (جدل) .

(٢) السمين الحلبي : عمدة الحفاظ (ج دل) .

(٣) وذلك في آيات الأنعام ٢ ، الحجر ٦٣ ، الكهف ٢٢ ، مريم ٣٤ ، الشورى ١٨ ، الزخرف ٦١ ،

النجم ١٢ ..

(٤) وذلك في آيات البقرة ١٤٧ ، آل عمران ٦٠ ، الأنعام ١١٤ ، يونس ٩٤ ، هود ١٧ - ١٠٩ ، الحج

٥٥ ، السجدة ٢٣ ، فصلت ٥٤ ، الدخان ٥٠ ، النجم ٥٥ ، القمر ٣٦ .

(٥) الفيروز أبادي : بصائر ذوي التمييز (بصيرة في مري) .

والمراء أيضاً : من الامتراء والشك وفي التنزيل العزيز : ﴿ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَهيراً ﴾ (الكهف : ٢٢) ؛ قال : وأصله في اللغة الجدال ، وأن يستخرج الرجل من مناظره كلاماً ومعاني الخصومة وغيرها من مَرَيْتُ الشاة إذا حلبتها . واستخرجت لبنها ، وقد ماراه مارةً وميراءً ، (١) . أي إن المراء أو الامتراء الجدل الذي يتصف بالشك والتردد ، وهو ما يؤكد أبو حيان في تفسير لفظ (تَمَتُّونَ) في قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتُّونَ ﴾ (الأنعام : ٢) إذ يقول : ”و(تَمَتُّونَ) : معناه تشكون ، أو تجادلون جدال الشاكين ، والتمازي : المجادلة على مذهب الشك ، (٢) . أما الجدل فهو الصراع في الرأي وإحكام الحجة لنحضر رأي الخصم .

وبمقتضى هذا المعنى الدقيق لكلا اللفظين نرى ورودهما في القرآن الكريم ؛ فعندما يراد مغالبة الخصم في الرأي وإحكام الحجة وإبطال ما يذهب إليه يأتي لفظ الجدل ، نحو قوله تعالى : ﴿ آدَعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْ لَهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (النحل : ١٢٥) ، فالدعوة إلى الله تستلزم حجة قوية وحكمة في الرأي لإقناع من يشك في ذلك ، وقوله : ﴿ وَإِنْ جَدَلُوكَ فَقُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (الحج : ٦٨) ؛ فالمقلم هنا مقام دعوة إلى الله وهي تصاحج — كما نكرنا — إلى حجة قوية وقدره على الإقناع حتى لا يستطيع الكافرون للمنازعة في الأمر والمغالبة عليه . يقول تعالى : ﴿ فَلَا

(١) ابن منظور : لسان العرب (مرا) .

(٢) البحر المحيط ٤ / ٧٧ .

يُنَزِّعُكَ فِي الْأَمْرِ وَادْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَىٰ هُدًى مُّسْتَقِيمٍ ﴿ (الحج : ٦٧) ، فناسب أن يأتي بلفظ
(جَدْلُوك) الدال على إحكام الرأي والحجة .

وعلى هذا النحو تأتي آيات عديدة يتطلب سياقها لفظ الجدل دون غيره ، نحو
قوله تعالى : ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ (البقرة : ١٩٧) ، وقوله : ﴿ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي
آيَاتِ اللَّهِ ﴾ (غافر : ٣٥) ، وقوله : ﴿ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا ﴾ (الزخرف : ٥٨) .

وأما عندما يراد الجدل الذي ليس عن حجة قوية ، بل يكون فيه تردد وشك فإنه
يؤتى بالمراء أو الامتراء نحو قوله تعالى : ﴿ قَالُوا بَلْ جِئْتَنَا بِمَا كَانُوا فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾
(الحجر : ٦٣) ، وقوله : ﴿ فَلَا تُعَارِفِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَهِيْرًا ﴾ ، وقوله : ﴿ ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ
قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾ (مريم : ٣٤) ، وقوله : ﴿ أَفَتُتْمَرُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ﴾
(النجم : ١٢) . فالسياق الذي وردت فيه الآيات السابقة : إما يدل على الجدل في الشيء
بغير علم ، كما في الآيتين الثانية والرابعة ، وإما يدل على الجدل المجافي للحقائق ،
كما في الآيتين الأولى والثالثة ، وهذان النوعان من الجدل يتصفان بالشك والتردد في
الأمر وعدم وجود حجة قوية فيهما ؛ لأنهما يقومان على عدم العلم أو البعد عن الحق .

المبحث الثالث

انمناسبة بين الألفاظ المتباعدة المعاني والسياق اللغوي

إذا كانت هناك ألفاظ متقاربة المعاني تتعدّد بينها المقارنة لُتْرَى مناسبة كل لفظ من حيث معناه لسياقه اللغوي ، فإن ثمة ألفاظاً في القرآن لا نستطيع أن نعدّها متقاربة المعاني ، وإنما بين معانيها تباين واضح ، وإن كان لا يخلو الأمر من وجود قدر مشترك من المعنى بينها . وهذه الألفاظ يمكننا أن نعدّد بينها مقارنة من حيث مناسبة كل واحد منها لسياقه اللغوي الذي ورد فيه لنرى مدى التلاؤم بينه وبين هذا السياق، و هل كان من الممكن أن يأتي أحدها في موضع الآخر ؟ .

ومن هذه الألفاظ المتباعدة تلك الدالة على التقوى والشكر والرشد ، وجاءت جميعها في ختام آيات متباعدة ، وقد سبقها اللفظ الدال على الترجي ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَلكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَاأُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (البقرة : ١٧٩) ، وقوله تعالى : ﴿ كُيِّبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُيِّبَ عَلَى النَّبِيِّ مِنَ قِتْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (البقرة : ١٨٣) ، وقوله : ﴿ وَلِتُكْمِلُوا الْعِلْمَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (البقرة : ١٨٥) ، وقوله : ﴿ فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون ﴾ (البقرة : ١٨٦) ، فجاء اللفظ الدال على التقوى في ختام الآيتين الأوليين وجاء اللفظان الدلان على الشكر والرشد في ختام الآيتين الأخيرين، وذلك تبعاً لسياق كل آية والمعنى الدقيق لكل لفظ .

فلفظ (تتقون) من (وقى) ، و”وقاه الله وقياً ووقايةً وواقيةً : صانه ...، ووقيتُ الشيءَ أقيه إذا صنته وسترته عن الأذى ... والاسم التقوى ... وقوله تعالى : ﴿ هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ لِلْعَفْوَ ﴾ (المدثر : ٥٦) ، أي هو أهلٌ أن يتقي عقابهُ وأهلٌ أن يعمل بما يؤدي إلى مغفرته، (١) .

وأما الشكر فهو ”تصوُّرُ النعمة وإظهارها ، قيل : وهو مقلوب عن الكشر ، أي : الكشِب ، ويُضادُه الكُفر ، وهو : نسيانُ النعمة وسترُها ، ودابةٌ شعورٌ : مُظهِرَةٌ بِسِمَتِهَا إِسْدَاءَ صَاحِبِهَا إِلَيْهَا، (٢) . وهو أيضاً ”عِرْقَانِ الإِحْسَانِ وَنَشْرُهُ، (٣) ، و”شكرتُ لله تعالى نعمته وقد يقال : شكرت فلاناً ، يريدون نعمة فلان، (٤) .

وأما الرُّشدُ أو الرِّشَادُ فهو — على حد قول صاحب الصحاح — خلاف الغي (٥) ، و”رَشَدَ الإنسانُ ، بالفتح ... ، يَرشُدُ رَشْداً ورشاداً ، فهو رَاشِدٌ ورشيدٌ ، وهو نقيض الضلال ، إذا أصاب وجَّهَ الأمرِ والطريق، (٦) .

ولو رجعنا إلى المعنى الدقيق لكل لفظ من هذه الألفاظ والسياق الذي ورد فيه لَتَكشِفَ لنا سر وضع كل لفظ منها في موضعه . فلفظ (تَتَّقُونَ) يدل على الصون وحماية النفس من الأذى والتعرض لعقاب الله ، وقد ورد في الآية الأولى عقب الحديث عن

(١) ابن منظور : لسان العرب (وقى) .

(٢) للراغب الأصفهاني : مفردات ألفاظ القرآن (شكر) .

(٣) ابن منظور : لسان العرب (شكر) .

(٤) للزمخشري : أساس البلاغة (شكر) .

(٥) للجوهري : الصحاح (رشد) .

(٦) ابن منظور : لسان العرب (رشد) .

القصاص ، وأحرى بالإنسان أن يقي نفسه، ويصونها من التعرض لهذا العقاب الشديد ، وهو القتل . ثم نراه يرد في الآية الثانية عقب الحديث عن الصيام ، وهو فريضة تقى النفس من أهوائها وتمنعها عن الشهوات ، سواء أكان ذلك بالفعل أم بالقول، ومن هنا جاء أمر الرسول — صلى الله عليه وسلم — لمن يستطيع النفقة بالزواج ومن لم يستطع بالصوم ، قال : ” يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء،^(١) ، أي حماية ووقاية من للشهوات ، فناسب بذلك أن تختم الآية بترجي التقوى.

وقد ذهب أبو حيان إلى أن هذا الختام يرجع إلى أن التقوى تتناسب مع الأمور التي فيها مشقة، يقول : ” وجاء عقب قوله : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ وقوله : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ ﴾ ثم قال : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ لأن الصيام والقصاص من أشق التكاليف ، وكذا يجيء أسلوب القرآن فيما هو شاق^(٢) . وهو بذلك لا يوضح الصلة بين التقوى والآيات التي ورد فيها هذا اللفظ ، ولم يبين وجه المناسبة بينهما، وذلك لأنه لم يذكر المعنى المعجمي للفظ وصلة هذا المعنى بسياق الآيات التي ورد فيها مكتفياً بالقول : إنه يأتي بعد الأمور التي فيها مشقة .

ولعل الفخر الرازي كان أقرب إلى توضيح هذه الصلة ووجه المناسبة بينهما ، فيرى : ” أنه سبحانه وتعالى بين بهذا الكلام أن الصوم يورث التقوى لما فيه من انكسار الشهوة وانقماص الهوى ، فإنه يردع عن الأشر والبطر والفواحش ، ويُهَوِّنُ لَذَاتِ الدُّنْيَا ورياستها ، وذلك لأن الصوم يكسر شهوة البطن والفرج ، وإنما يسعى الناس لهذين ، كما قيل في المثل السائر : المرء يسعى لغارية بطنه وفرجه. فَمَنْ أَكْثَرَ الصَّوْمِ هَانَ عَلَيْهِ أَمْرٌ

(١) رواه البخاري : كتاب النكاح ، باب من لم يستطع الباءة فليصم .

(٢) البحر المحیط ٥٢ / ٢ .

هذين ، وخفت عليه مؤنتهما ، فكان ذلك رادعا له عن ارتكاب المحارم والفواحش ، ومهونا عليه أمر الرياسة في الدنيا ، وذلك جامع لأسباب التقوى ، فيكون معنى الآية : **فَرَضْتُ عَلَيْكُمْ الصِّيَامَ لِتَكُونُوا بِهِ مِنَ الْمُتَّقِينَ** الذين أثبت عليهم ذي كتابي ، وأعلمت أن هذا الكتاب هدى لهم . ولما اختص الصوم بهذه الخاصية حسن منه تعالى أن يقول عند إيجابها : **﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾** منبهاً بذلك على وجه وجوبه لأن ما يمنع النفس عن المعاصي لابد وأن يكون واجبا^(١) .

وأما الآية الثالثة من الآيات المذكورة سابقا فقد جاء في ختامها قوله : **﴿ وَلَعَلَّكُمْ**

تَشْكُرُونَ ﴾ أي باللفظ الدال على العرفان بالإحسان والنعم وعدم سترها ، وذلك لأن السياق السابق عليه يتحدث عن إنزال القرآن ، وهو هداية للناس يهديهم إلى الطريق المستقيم **﴿ شَهْرَ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ ﴾** (البقرة : ١٨٥) ، ثم يتحدث عن بعض التيسيرات التي أنعم الله بها على عباده في الصيام ، كالإسماح لهم بالفطر في حالتي المرض والسفر رغبة في التيسير وبعثا عن التعسير **﴿ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾** (البقرة : ١٨٥) . وهذه نعم توجب للشكر والعرفان بها ؛ لذلك كان من المناسب أن يأتي في ختام هذه الآية ترجي الشكر . ويشير إلى هذا أبو حيان بقوله : "وإذا كان للتكليف شاقا ناسب أن يعقب بترجي التقوى ، وإذا كان تيسيرا ورخصة ناسب أن يعقب بترجي الشكر ، فلذلك ختمت هذه الآية بقوله **﴿ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾**

(١) مفاتيح الغيب ٥ / ٦٠ ، ٦١ .

لأن قبله ترخيصاً للمريض والمسافر بالفطر وقوله ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ﴾^(١) . وهو في تعليقه هذا لم يوضح وجه المناسبة بذكر المعنى المعجمي للفظ الدال على الشكر ومدى مناسبة هذا المعنى للسياق الذي ورد فيه ، كما فعل في تعليقه السابق .

وإذا كان أبو حيان قد ذكر أحد الأمرين اللذين يستوجبان لشكر في هذه الآية ، وهو التيسير فإن الفخر للرازي قد ذكر الأمر الثاني ، وهو الهداية ، فيقول : ”إن الله تعالى لما أمر بالتكبير ، وهو أمر لا يتم إلا بأن يعلم العبد جلال الله وكبريائه وعزته وعظمته ، وكونه أكبر من أن تصل إليه عقول العقلاء ، وأوصاف الواصفين ، وذكر الذاكرين ، ثم يعلم أنه سبحانه مع جلاله وعزته واستغناؤه عن جميع المخلوقات ، فضلاً عن هذا المسكين خصه الله بهذه الهداية العظيمة لأبد وأن يصير ذلك داعياً للعبد إلى الاشتغال بشكره ، والمواظبة على الشاء عليه بمقدار قدرته وطاقته ، فهذا قال : ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(٢) .

وأما الآية الرابعة فقد ورد في ختامها لفظ ﴿يُرْشِدُونَ﴾ الدال على إصابة وجه الأمر ومعرفة الطريق المستقيم ، وذلك لأنه سبقه أمر الله عز وجل لعباده بالاستجابة لأوامره والإيمان به ، وفي الاستمساك بهذا و تحقيقه ما يؤدي إلى الرشد بإصابة الأمر والهداية إلى الطريق السليم . ويشير أبو حيان إلى وجه هذه المناسبة قائلاً : ”وختَمَ الآية برجاء الرشد من أحسن الأشياء ؛ لأنه تعالى لما أمرهم بالاستجابة له وبالإيمان به نبه على أن هذا التكليف ليس القصد منه إلا وصولك بامتثاله إلى رشادك في نفسك لا يصل إليه تعالى منه شيء من منفعه ، وإنما ذلك مختص بك ، ولما كان الإيمان شُبّه بالطريق المسلوک في القرآن ناسب ذكر الرشد وهو الهداية كما قال تعالى : ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ

(١) البحر المحيط ٥٢ / ٢ .

(٢) مفاتيح الغيب ٨٠ / ٥ .

﴿الْمُسْتَقِيمَ﴾ (الفاتحة : ٦) ، ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (الشورى : ٥٢) ،
 ﴿وَهَدَيْتَهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (الصفات : ١١٨) .. (١) .

ومن تلك الألفاظ المتباينة اللفظان الدالان على القرب والغنوي ، إذ جاء كل واحد
 منهما في موضع يشبهه الموضع الذي ورد فيه الآخر ، ومع ذلك لا نستطيع أن نستبدل
 أحدهما بالآخر ؛ لأن السياق الذي ورد فيه يتطلبه دون غيره، ومن ذلك قوله تعالى :
 ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ (البقرة : ١٨٧)، وقوله: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا
 تَعْتَدُوهَا﴾ (البقرة : ٢٢٩) .

وقد ركز المفسرون في تعليلهم اختلاف اللفظين في الآيتين على أن الآية الأولى قد
 تقدمها نواه، فناسب أن يأتي في ختامها قوله ﴿فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ ، وتقدم الثانية أوامر،
 فناسب أن يأتي في ختامها قوله: ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾. يقول أبو حيان في الآية الأولى :
 ”وجاء هنا ﴿فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ ، وفي مكان آخر ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ ، ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ
 اللَّهِ﴾ (البقرة : ٢٢٩) وقوله ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ﴾ (النساء : ١٤)
 لأنه غالب هنا جهة النهي ، إذ هو المعقَّب بقوله : ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ وما كان منها عن
 فعله كان النهي عن قربانه أبلغ.. (٢) . ويقول النيسابوري في الآيتين معا : ”وقيل الأحكام

(١) البحر المحيط ٥٤ / ٢ .

(٢) السابق ٦١ / ٢ .

المذكورة بعضها أمر وأكثرها نهي فغلب جانب التحريم ؛ أي : لا تقربوا تلك الأشياء التي
منعتم عنها . وأما في الأوامر فقال ﴿ فَلَا تَعْتَلُوهَا ﴾ : أي اثبتوا عليها ولا تتخطوها ،^(١) .

وإذا تتبعنا السياق السابق على الآيتين نجد أن العكس هو الصحيح، فالآية الأولى قد
كثرت قبلها الأوامر ، نحو : ﴿ فَمَنْ سَدَّ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ (البقرة : ١٨٥) و﴿ فَالَّذِينَ
بَشِّرُوهُمْ وَأَبْتغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ^٢ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ
الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ^٣ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ (البقرة : ١٨٧) ، ولم يسبقها إلا نهي واحد،
وهو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَبَشِّرُوهُمْ^٤ . وَأَتَمَّ عِبَادَتَهُ فِي الْمَسْجِدِ ﴾ (البقرة : ١٨٧) .

وأما الآية الثانية فنجد أن النواهي قد كثرت قبلها مع كثرة الأوامر أيضا نحو قوله
تعالى : ﴿ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ﴾ (البقرة : ٢٢١) ، وقوله : ﴿ وَلَا جَعَلُوا اللَّهَ
عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ﴾ (البقرة : ٢٢٤) . فالعلة في ختم كل آية بما ختمت به لا ترجع إلى
الأوامر أو النواهي، وإنما ترجع إلى المعنى الدقيق لكلا اللفظين للذين وردا في ختام
الآيتين و مناسبة هذا المعنى للسياق اللغوي السابق عليه ، فالقربُ ”نقيضُ البُعدِ . قُرْبَ
الشيء ، بالضم ، يَقْرُبُ قُرْبًا وَقُرْبَانًا وَقُرْبَانًا ، أي دنا ، فهو قريب ،^(٥) . وأما العنوا أو
التعدي فهو التجاوز ”يقال عدا يَعدُو عَدَاً وَعَدَوْنَا إِذَا تَجَاوَزَ مَا حَدُّ لَهُ . قال تعالى :

(١) غرائب القرآن ٢ / ١٣١ .

(٢) ابن منظور : لسان العرب (قرب) .

﴿ قَسِبُوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ (الأنعام : ١٠٨) أي ظلماً. وأصل العَدُوِّ التَّجَاوُزُ ومنافاة الالتئام^(١).

فالقرب الدنو من الشيء ، والعَدُوُّ أو العدوان تجاوز الحد ، ومن المعنيتين يتضح لنا سبب ختم الآية الأولى بقوله : ﴿ فَلَا تَقْرُبُوهَا ﴾ والثانية بقوله : ﴿ فَلَا تَعْتَدُوهَا ﴾ ، إذ تقدم الأولى الحديث عن بعض العبادات ، كالصوم والاعتكاف ، وهما عبادتان لا يحلّ فيهما للإنسان أن يقرب فيهما بعض الأشياء أو يدنو منها ، فيمتنع عليه في صيامه الطعام والشراب ومباشرة النساء ، ويحلّ له ذلك في أثناء الليل وكذلك الاعتكاف ، ويزيد على الصوم أن المعتكف يمتنع عن النساء حتى في أثناء الليل ، فهي أمور يجب ألا يقترّب منها ، لذا جاء في ختام الآية قوله ﴿ فَلَا تَقْرُبُوهَا ﴾ ، أي اللفظ الدال على الدنو والقرب من الشيء .

وأما الآية الثانية فقد تقدمها مجموعة من العادات لا العبادات ، كزواج المسلم من مشركة والعكس والأيمان التي تجري على أسنة الناس والإيلاء وعدة المطلقة وقتل الأجنة وعدد مرات الطلاق، وكل هذه الأمور لا ينهى عن الدنو منها ، ولكن يُنْهَى عن تجاوز الحد فيها، فلا يجوز للإنسان أن يزيد على عدد مرات الطلاق أو تنقص المطلقة من أيام عدتها أو ينقص الزوج عدد الأيام التي حددها الله إذا حدث منه إيلاء أو يزيد عليها ... إلى آخر ذلك ، فلا يجوز تجاوز الحد في مثل هذه الأشياء ، ومن هنا كان الأنسب الختم باللفظ الدال على تجاوز الحد والنهي عنه ﴿ فَلَا تَعْتَدُوهَا ﴾ .

(١) للسمين الحلبي : عدة الحفاظ (ع . د . و) .

وقد لمس أبو حيان هذا الأمر عند حديثه عن التعدي ، فأوضح أنه يأتي عقب أشياء لا يجوز تجاوز الحد فيها ، يقول : ” وأما حيث جاء ﴿ فَلَا تَعْتَدُوهَا ﴾ فجاء عقب بيان عند لطلاق ، ويذكر أحكام العدة ، والإيلاء ، والحيض ، فناسب أن يُنهي عن التعدي فيها ، وهو مجاوزة الحد الذي حده الله فيها ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ ﴾ (النساء : ١٤) جاء بعد أحكام الموارث ، وذكر أنصباء الوارث ، والنظر في أموال الأيتام ، وبيان عدد ما يحلّ من الزوجات ، فناسب أن يذكر عقيب هذا كله التعدي الذي هو مجاوزة ما شرعه الله من هذه الأحكام إلى ما لم يشرعه ، (١) .

ويلخص الإسكافي القضية بقوله : ” والحدود ضربان : حدّ هو منع من ارتكاب المحظور ، وحدّ هو فاصل بين الحلال والحرام ، فالأول ينهي عن مقاربتّه ، والثاني ينهي عن مجاوزته ، وهما المذكوران في هذه السورة ، وحد النهي عنهما ، (٢) .

ومن هذه الألفاظ أيضاً اللفظان الدالان على الكسب والكفر ، وقد ورد الأول في قوله تعالى : ﴿ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ ﴾ (الأعراف : ٣٩) ، وورد لثني في قوله ﴿ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ (الأنفال : ٣٥) ، و(الكسب) في معناه المعجمي من كسب ” وللکسب في الأصل ما يتحرّاه الإنسان مما فيه جلب نفع أو تفنّ ضرر ، وغلب استعماله في تحصيل الأموال وتوابعها ، (٣) . وأما الكفر فمن كفر و” الكفر أصله التغطية والستر ، وسُمّي الكافر شرعي كافرًا لأنه ستر الحق وغطى عليه ، (٤) .

(١) البحر المحيط ٦١ / ٢ .

(٢) درة التنزيل ص ٢٥ .

(٣) للسمين الحلبي : عمدة الحفاظ (ك س ب) .

(٤) الدايق (ك ف ر) .

ومن خلال هذا المعنى المعجمي لكلا للفظين والسياق اللغوي الذي وردا فيه ، يتضح لنا سبب مجيء كل منهما في موضعه ؛ إذ ورد الأول بعد قوله تعالى : ﴿ قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا حَتَّى إِذَا آذَرَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَيْنَاهُمْ لِأَوْلَانِهِمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَجَاءَ عَذَابًا ضِعْفًا مِنَ النَّارِ قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٍ وَلِيَكُنْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (الأعراف : ٣٨) . "فأخبر أن أخراهم تسأل الله أن يُضعفَ العذاب لولاهم لأنهم ضلُّوا و أضلُّوا ، فيستحقون العقاب على قدر الاكتساب ، فلذلك طلبوا أن يكون عذابهم ضعف عذاب هؤلاء لإثمهم فيما كسبوا بضلالهم في أنفسهم وإثمهم فيما اكتسبوا من إضلال غيرهم،^(١) . فاقترضى هذا الموضع أن يأتي باللفظ الدال على الكسب لما اقترفه هؤلاء من إضلال غيرهم ، فقال : ﴿ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ ﴾ .

و أما (يكفرون) فقد ورد بعد قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾^(٢) وَمَا لَهُمْ إِلَّا يَعْذِيبُهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ^٤ إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ وَلِيَكُنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥﴾ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً^٦ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ (الأنفال : ٣٣ - ٣٥) ، وهذه الآيات في كفار قريش الذين كفروا بآيات الله ، وجحدوا بها واستكبرتها أنفسهم وهؤلاء "لم تكن صلاتهم تسيحا وتمجيذا وخضوعا

(١) للخطيب الإسكافي : درة للتزويل ص ١٠٣ .

لله تعالى ، كما يفعل المؤمنون ، فيقال لهم في الآخرة (ذوقوا العذاب بكفركم) . ولم تتقدم هذه الآية ما يوجب قدرًا من العذاب دون قدر حتى يقال : ذوقوا من العذاب بقدر كسبكم له كما كان في الآية الأولى .. (١) ، وإنما نكر كفرهم من حيث ما ورد في الآيات السابقة من صدّهم عن المسجد الحرام وصلاتهم التي لم تكن إلا صغيرًا وتصفيقًا ، فناسب أن يأتي باللفظ الدال على الكفر في قوله : ﴿ فذوقوا العذاب بما كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ .

ومن هذا القبيل أيضًا اللفظان الدالان على الإهلاك والإملاء ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ فَكَايِنٌ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ (الحج : ٤٥) ، وقوله : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمَلَيْتُ هَا ﴾ (الحج : ٤٨) ، فقال في الأولى (أهْلَكْنَاهَا) وفي الثانية (أَمَلَيْتُ) .

والإهلاك في اللغة من هلك الشيء ، وله دلالات عدّة منها "بُطْلَانُ الشَّيْءِ مِنْ الْعَالَمِ وَعَدْمُهُ رَأْسًا وَذَلِكَ الْمُسَمَّى فَنَاءَ الْمَشَارُ إِلَى بَقُولِهِ : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ (القصص : ٨٨) ، ويقال للعذاب والخوف والفقر : الهلاك" (٢) . وبمقتضى هذا المعنى والسياق الذي ورد فيه هذا اللفظ نلحظ المناسبة بينهما ، إذ "جاء بعد قوله : ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ (الحج : ٤٢) إلى قوله : ﴿ وَكَذَّبَ مُوسَى فَأَمَلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتَهُمْ طُ كَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾ (الحج : ٤٤) ، فلما جاء عقيب ما وصف من إهلاكهم وصفهم بذلك" (٣) .

(١) السابق ص ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٢) الراغب الأصفهاني : مفردات لفظ القرآن (ملك) .

(٣) الخطيب الإسكافي : درة للتزويل ص ١٧٢ .

وأما إن أخذنا بالمعنى الآخر وهو العذاب فمتفق أيضا مع سياق الآيات ، إذ تحدثت عن تكذيب الكافرين رسلهم ، ونتيجة هذا للتكذيب هو تعذيبهم ، ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ ، أي كيف كان إنكاري وتعذبي لهم ، إذ النكير من نكر "وَنَكَرْتُ عَلَى فُلَانٍ وَأَنْكَرْتُ" : إِذَا فَعَلْتَ بِهِ فِعْلًا يَرُدُّعُهُ ... وَالنُّكْرُ : الذَّمُّ وَالْأَمْرُ الصُّعْبُ الَّذِي لَا يُعْرَفُ. (١) .

وأما الآية التثنية فقد ناسبها لفظ (أَمَلَيْتَ) ، و"الإملاء : الإمدادُ ، ومنه قيل للمدة الطويلة مَلَاوَةٌ مِنَ الذَّهْرِ، وَمَلَى مِنَ الذَّهْرِ. (٢) . وهو معنى متفق مع سياق الآية التي ورد فيها هذا اللفظ ، وذلك لأنها جاءت "بعد قوله : ﴿وَسْتَعْجِلُونَا بِالْعَذَابِ وَلَنْ نُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ ۗ وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ ۗ﴾ (الحج : ٤٧ — ٤٨) ، فنكر عقيب استعجالهم العذاب، والله يريد غيره من الإملاء لهم و تأكيد الحجة عليهم. (٣) .

كما أن قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ ۗ﴾ فيه إشعار بالتراخي وطول المدة التي يأتي بعدها للعذاب لمن كفر إذا قيست بحساب البشر ، لذلك جاء التعبير القرآني بلفظ (أَمَلَيْتَ) الدال على الإمداد وطول المدة .

(١) تراجم الأصفهاني : مفردات ألفاظ القرآن (نكر) .

(٢) السابق (ملا) .

(٣) للخطيب الإسكافي : درة للتزويل ص ١٧٢ .

ومن تلك الألفاظ المتباينة لفظاً (تَسْمَعُونَ) و(تُبْصِرُونَ) ، وذلك في قوله

تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ ﴿٧١﴾ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِاللَّيْلِ تَسْكُونُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٧٢﴾ (القصص :

٧١ - ٧٢) ، فجاء لفظ (تَسْمَعُونَ) في ختام الآية الأولى ، و"السمع : قُوَّةٌ في الأذن به يُذْرِكُ الأصواتِ" ،^(١) ، وذلك - على حد قول ابن أبي الإصبع - : "لما أَسْتَدَّ جَعَلَ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إلى يوم القيامة لنفسه ، وهو القادر الذي جعل الشيء ، لا يقدر غيره على مضادته ولا لغيره ، قال في فاصلة الآية : ﴿ أَفَلَا تَسْمَعُونَ ﴾ لمناسبة السماع للظرف المظلم من جهة صلاحية الليل للسمع دون الإبصار ، لعدم نفوذ البصر في الظلمة" ،^(٢) .

ويذهب ابن جماعة إلى تعليل آخر ، فيرى أن مجيء لفظ (تَسْمَعُونَ) في هذا الموضع

يرجع إلى أن "صوم للمسموعات في النهار لسبب كثرة لحركات والكلام والمخاطبات والمعاش أكثر من الليل ، فناسب نكر السمع" ،^(٣) . وما يذهب إليه هنا يقتضي أن تختتم الآية الثانية لا الأولى بلفظ السمع ، لأنها هي التي تفترض جعل النهار أبدياً ، ولعل ما يذهب إليه ابن أبي الإصبع هو الأولي ؛ لأنه يرى أن افتراض جعل الليل أبدياً في الآية الأولى يتناسب معه السمع ، إذ حاسة السمع هي الأولى أن تعمل في هذا الظلام لا حاسة البصر .

(١) الراغب الأصفهاني : مفردات ألفاظ القرآن (سمع) :

(٢) بديع القرآن ص ١٤٧ .

(٣) كشف المعاني ص ٢٨٧ .

أما الآية الثانية فقد جاء في ختامها بلفظ (تُبْصِرُونَ) ، والبَصْرُ "حاسة الرؤية ، وأبصرتُ الشيءَ رأيتهُ" (١) ، وذلك لأنه سبحانه وتعالى — كما يذكر ابن أبي الإصبع — : "لما أسند جعل النهار سرمدًا إلى يوم القيامة لنفسه ، كان الوجود كأن لم يُخلَق فيه ليلَ البتة ، قال في فاصلة هذه الآية : ﴿ أَفَلَا تَبْصِرُونَ ﴾ لمناسبة ما بين النهار والإبصار" (٢) .

أما ابن جماعة فقد ذهب إلى تعليل آخر يرجع بمقتضاه مجيء هذا اللفظ في موضعه هذا ، فيقول: "وقوله تعالى في الثانية: (تُبْصِرُونَ) لأن ظلام الليل يضيء الأبصار كلها فناسب ختمها بنكر البصر" (٣) . وهو تعليل واهٍ ؛ لأن صدر الآية يتحدث عن افتراض جعل النهار أبدًا إلى يوم القيامة ، أما الحديث عن الليل فيها فهو لنفي أن يستطيع أحد الإتيان بليل إن جعله الله سرمدًا .

وأكثر ضعفًا من هذا التعليل ما ذهب إليه الرازي في مسأله ، إذ يعلل الأمر بقوله : "السمع والإبصار المذكوران لا تعلق لهما بظلمة الليل ولا بضياء النهار ، فلذلك لم يقرن الإبصار بالضياء ، وبيانه أن معنى الآيتين : أفلا يسمعون القرآن سماع تأمل وتدبر ، فيستلوا بما فيه من الحجج على توحيد الله تعالى ، أفلا تبصرون ما أنتم عليه من الخطأ والضلالة" (٤) . فهو بذلك لم يزد على أن جعل للعلاقة الدلالية بين ما ختمت به كلتا الآيتين والسياق اللغوي لا وجود لها.

(١) لجوهري : الصحاح (بصر)

(٢) بديع القرآن ص ١٤٧ .

(٣) كشف المعاني ص ٢٨٧ .

(٤) مسائل الرازي ولجويتهما ، من غرائب آي التنزيل ص ٢٦٤ .

هذه نماذج للمناسبة بين معنى اللفظ المعجمي والسياق اللغوي في القرآن ، ولعلها تبرز بوضوح مدى الترابط والتناسب بين الطرفين ، وكيف يأتي القرآن بألفاظه مستقرة في موضعها غير قلقة ولا نائرة مرتبطة بعضها بعناق بعض ولو تركنا القلم يرصد ويحلل المزيد من الشواهد لملا مئات الصفحات ، بل يزيد ، ولنقد مداده على كثرته ، ثم لا يستخرج في النهاية جميع ما في هذا الشكل من أشكال المناسبة من درر ، ولكن لنذع هذا الجانب من جوانب اللفظ اكتفاءً بما ورد ، في محاولة لتسليط الضوء على جانب آخر من جوانبه ، وهو صفته ومناسبة هذا الجانب للسياق اللغوي ، وهذا ما نتحدث عنه في الفصل القادم .

الفصل الثاني

المناسبة بين صفة اللفظ والسياق اللغوي

إذا كانت هناك ألفاظ تتناسب مع السياق اللغوي من حيث معانيها المعجمية فإن ثمة ألفاظاً أخرى تختلف في مناسبتها عما سبق ؛ إذ لا تتعلق المناسبة فيها بمعنى اللفظ ولكن بصفته ، وإن كان المعنى قد يكون له دور في تلك المناسبة بشكل ما . وتتقسم هذه الصفات إلى نوعين : الأول منهما يتعلق بتلك الصفات التي يكتسبها اللفظ عن طريق العرف ، ويشير إليها عبد القاهر بقوله : ”واعلم أنك كلما نظرت وجدت سبب الفساد واحداً ، وهو ظنهم الذي ظنوه في (اللفظ) ، وجعلهم الأوصاف التي تجري عليه كلها أوصافاً له في نفسه ، ومن حيث هو لفظ ، وتركهم أن يميزوا بين ما كان وصفاً له في نفسه ، وبين ما كانوا قد كسبوه إياه من أجل أمرٍ عَرَضَ في معناه،^(١) .

ويمكن أن نطلق على هذه الصفات العرفية ، كالغرابية التي تنشأ عن قلة استعمال اللفظ أو الاستعارة أو اختلاف اللهجات ، وكالمبالغة والشرف والقبح وغير ذلك من الصفات التي قد تنشأ من طريق الطاقات الإيحائية للفظ نفسه أو تطوره السدلاي أو طريقة استعماله وغير ذلك من الأمور التي يمكن أن تعطي للفظ خصائص معينة يتميز بها من غيره .

فإذا ما روعيت هذه الصفات في السياق الذي ترد فيه ، فجاءت مطابقة لما يدل عليه ، كأن يؤتى بالألفاظ الغريبة في المقام الذي تتحقق فيه الغرابية أو بالألفاظ المتداولة في المقام الذي له دلالة ويكثر فيه استعمالها . إذا ما روعي هذا تحققت بلاغة للكلام ، وهو ما يشير إليه ابن أبي الإصبع بقوله : ”ومن اتتلاف للفظ مع المعنى أن يكون اللفظ جزلاً

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٩٩ .

إذا كان المعنى فخماً، ورقيقاً إذا كان المعنى رقيقاً ، وغريباً إذا كان المعنى غريباً بحتاً ،
ومستعملاً إذا كان المعنى مولداً محدثاً، كقول زهير:

أثافي سَفْعًا فِي مُعْرَسِ مِرْجَلٍ وَتُونِيَا كَجِذْمِ الْحَوْضِ لَمْ يَتَلَّمْ
فَلَمَّا عَرَفْتُ الدَّارَ قَلْتُ لِرَبِّعِهَا أَلَا أَنْعَمَ صَبَاخًا أَيُّهَا الرَّبِيعُ وَاسْتَمَّ

فإن زهيراً لما قصد إلى تركيب البيت الأول من ألفاظ تدلُّ على معنى عربيٍّ لكن
المعنى غير غريب ، ركَّبه من ألفاظ متوسطة بين الغرابة والاستعمال ، ولما قصد في
البيت الثاني إلى معنى أبين من الأول وأعرف وإن كان غريباً ركَّبه من ألفاظ مستعملة
معروفة، (١) .

وأما النوع الثاني من نوعي صفة اللفظ فهو ذلك النوع المتعلق بخصائصه
الصوتية ، فهناك ألفاظ لها خصائص صوتية معينة تُكسب اللفظ صفات خاصة ، كتكرار
الصوت الذي يجعل اللفظ يوحي بحدوث الأمر أكثر من مرة ، وتخميم بعض الأصوات
الذي يوحي بدلالة اللفظ على الفخامة أو العظمة أو المبالغة وغير ذلك ، وفيما يلي تفصيل
هذين النوعين .

(١) تحرير التحرير ص ١٩٥ ، ولبيتان من الطويل ديوان زهير بن أبي سلمى ، بشرح الأعلام للشنتمري ،
ص ٤ . والأثافي : جمع أثفية وهي ما توضع عليه القدر ، والمفع : السود ، والمرجل : للقدر يطبخ
فيها ، وللنزي : الحجارة ، جزم للحوض : أصله ، ويتلثم : يتكسر .

المبحث الأول

المناسبة بين صفة اللفظ العرفية والسياق اللغوي

تتعدد الصفات التي تشتهر بها الألفاظ أو تُعرف عنها نتيجة لاستعمالات معينة لها أو تطورات دلالية تلحق بها أو طاقات إيحائية تؤدي باللفظ إلى اكتساب صفات معينة تُعرف عنه ، ومن ذلك ما يلي:

(١) الغرابة

في القرآن الكريم ألفاظ اصطلاح العلماء على تسميتها الغرائب ، وليس المقصود هنا أنها شاذة أو غير فصيحة أو نادرة " وإنما اللفظة الغريبة ههنا هي التي تكون حسنة مستغربة في التأويل ، بحيث لا يتساوى في العلم بها أهلها وسائر الناس ،، (١) .

وإذا استتقنا المعاجم بحثاً وراء معنى الغريب وجدنا أنها تدور في تعريفها له حول معنى البعد عن المؤلف والتفرد في الجنس . يقول الراغب : "وقيل لكل متباعد : غريب ، ولكل شيء فيما بين جنسه عديم النظر : غريب،، (٢) ، وقال الزمخشري : "يقال : غريبه : أبعد ، وغرب : بعد ... وتكلم فأغرب إذا جاء بغرائب للكلام ونولده ، وتقول : فلان يُعرب كلامه ويُغرب فيه ، وفي كلامه غرابة ، وغرب كلامه ، وقد غرّبت هذه الكلمة أي غمضت فهي غريبة ، ومنه : مصنّف الغريب،، (٣) .

فالألفاظ الغريبة على هذا ما غمض معناها لبعدها عن الاستعمال وقلة دوراتها على الألسنة . فيحتاج لمعرفة معناها إلى البحث عنه في المعاجم ، وهو ما يذكره

(١) مصطفى صادق الرافعي : إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ص ٢٩ .

(٢) مفردات ألفاظ القرآن (غرب) .

(٣) أسس البلاغة (غرب) .

السيوطي في تعريفها قائلاً : ”والغرابية أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها ؛ فيحتاج في معرفتها إلى أن ينقر عنها في كتب اللغة المبسطة،، (١) .

وإذا طبقنا هذا المعنى على النص القرآني وجدنا أنه لا يحتوي من هذه الألفاظ إلا على القليل، فمعظم ألفاظه من الألفاظ الشائعة المتداولة في اللغة . وهو ما يوضحه الخطابي بقوله : ”إنا إذا تلونا القرآن وتأملناه وجدنا معظم كلامه مُبيناً ومؤلفاً من ألفاظ مبتذلة في مخاطبات العرب مستعملة في محاوراتهم ، وحظ الغريب المُشكّل منه بالإضافة إلى الكثير من واضحه قليل ، وعدد الفقر والغرر من ألفاظه بالقياس إلى مبادئه ومراسليه عدد يسير،، (٢) .

ويرجع سبب الغرابية التي تتصف بها بعض ألفاظ القرآن عند الإمام عبد القاهر إلى أمر واحد به تتحقق تلك الصفة، وهو نقل الألفاظ من الحقيقة إلى المجاز . أما أن تكون الألفاظ غريبة في ذاتها فذلك قليل عنده، يقول : ”وتأمل ما جمعه العلماء في غريب القرآن ، فترى الغريب منه — إلا في القليل — إما كن غريباً من أجل استعارة هي فيه ، كمثل ﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾ (البقرة : ٩٣) ، ومثل ﴿ حَلَّصُوا نَجِيًّا ﴾ (يوسف : ٨٠) ، ومثل ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ (الحجر : ٩٤) ، دون أن تكون اللفظة غريبة في نفسها ، إنما ترى ذلك في كلمات معدودة كمثل : ﴿ عِجْلٌ لَنَا قِطْنَا ﴾ (ص : ١٦) ، و﴿ ذَاتِ الْوَجِّ وَدُسْرٍ ﴾ (القمر : ١٣) ، و﴿ جَعَلَ رَبُّكَ تَحْتِكَ سَرِيًّا ﴾ (مريم : ٢٤)،، (٣) .

(١) للمزهر ١/١٨٦ .

(٢) بيان إعجاز القرآن ص ٣٥ .

(٣) دلائل الإعجاز ص ٣٩٧ .

وإنما ترجع قلة الغريب عنده في القرآن الكريم إلى أن الإكثار منه يخرج من باب الإعجاز والتحدّي ، وينأى به عن التفضيلة ؛ لأن العرب كانوا يرون أن تجنب الغريب في الكلام يعطي له الفضل على ما سواه ، يقول : "ثم إنه لو كان أكثر ألفاظ القرآن غريباً ، لكان مُحالاً أن يدخل ذلك في الإعجاز ، وأن يصحّ التحدّي به ؛ ذلك لأنه لا يخلو إذا وقع التحدّي به من أن يتحدّى من له علمٌ بأمثاله من الغريب ، أو من لا علم له بذلك ؛ فلو تُحدّى به من يعلم أمثاله لم يتعذر عليه أن يعارضه بمثله ، ألا ترى أنه لا يتعذر عليك إذا أنت عرفت ما جاء من الغريب في معنى (الطويل) أن تعارض من يقول : (الشوقب) ، بأن تقول أنت (الشونّب) ، وإذا قال (الأمق) (أن تقول (الأشق) ؟ ، وعلى هذا السبيل . ولو تُحدّى به من لا علم له بأمثال ما فيه من الغريب ، كان ذلك بمنزلة أن يتحدّى العرب إلى أن يتكلموا بلسان التُّرك . هذا وكيف بأن يدخل الغريب من باب التفضيلة ، وقد ثبت عنهم أنهم كانوا يرون التفضيلة في ترك استعماله وتجنبه ؟ أفلا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه في زهير : إنه كان لا يُعَاظِلُ بين القول ، ولا يتتبع حوشيّ الكلام ؟ ففَرَنَ تتبّع (الحوشيّ) وهو الغريب من غير شُبْهة إلى (المعاظلة) التي هي التعقيد، (١) .

وإذا كان سبب الغرابة عند الإمام عبد القاهر يرجع إلى الاستعارة ، فقد رأى غيره أسباباً أخرى ترجع إليها تلك الغرابة ، من هؤلاء الأستاذ مصطفى صادق الرافعي الذي يرى أن منشأ الغرابة فيما عدوه من الغريب "أن يكون ذلك من لغات متفرقة ، أو تكون مستعملة على وجه من وجوه الوضع يُخرجها مُخرج الغريب : كالظلم ، والكفر ، والإيمان ، ونحوها مما نُقِلَ عن مدلوله في لغة العرب إلى المعاني الإسلامية المحدثّة أو

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٩٧ ، ٣٩٨ .

يكون سياق الألفاظ ، قد دلَّ بالقريب على معنى معين غير الذي يُفهم من ذات الألفاظ
قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ (القيامة : ١٨) أي فإذا بيناه فاعمل به،، (١) .

وأرجعها غيره إلى سببين (٢) : أولهما : أن تكون الكلمة بحيث يحتاج في معرفة
معناها إلى بحث وتفسير في كتب اللغة ، والثاني : ألا تخرج الكلمة إلا على وجه بعيد ،
بل تخرج على وجه من الوجوه . ويضاف إلى هذا سبب آخر وهو ندرة استعمال اللفظ
في البيئة اللغوية التي من المفترض أن يستعمل فيها فيكون غريباً على المتلقي .

وعلى هذا إذا تأملنا القرآن الكريم وجدنا أن الألفاظ الغريبة فيه قليلة ”ولعل من
وجوه بلاغة استخدام هذه الألفاظ الأدبية التي لم تشع على الألسنة إلا قليلاً ، ما نراه من
اختيار ما حسنُ وقعه على الأذن ، وجريه على اللسان منها ثم في وضعه حيث لا يُغني
غيره من الألفاظ غناؤه ، لتناسب موسيقاه أو لأنه يؤدي المعنى الدقيق دون سواه ، وفي
نلك من براعة الاستعمال ما لا نجده في الألفاظ المستعملة الشائعة،، (٣) .

ومن هذه الألفاظ لفظ (حرض) الذي لم يرد إلا في قوله تعالى : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَوُأُ
تَذَكَّرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ ﴾ (يوسف : ٨٥) .
والحَرَضُ ”ما لا يُعتدُّ به ولا خير فيه ، ولذلك يقال لما أشرف على الهلاك :
حَرَضٌ،، (٤) ، ”والحرض ، الذي قد أذابه الحزن أو العشق،، (٥) ، ويفسره ابن عباس

(١) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ص ٥٩ .

(٢) عبد المتعال الصعيدي : للبلاغة المالية - علم المعاني ص ١٣ وما بعدها .

(٣) د . أحمد بدوي : من بلاغة القرآن ص ٩١ ، ٩٢ .

(٤) للراغب الأصفهاني : مفردات ألفاظ القرآن للكريم (حرض) .

(٥) أبو عبيدة : مجاز القرآن ١ / ٣١٦ .

بالتلف أو المرض الذي ما دون الموت ^(١) ، والحارصُ — كما يرى الفراء —: الفاسد في جسمه أو عقله ^(٢) ، أي إن الحرص هو الهلاك ، أو الإشراف عليه من الحزن أو العشق أو المرض ، أو هو الفساد في الجسم أو العقل ، أو هو التلف ، وهذه الألفاظ متداولة بخلاف لفظ الحرص الذي يندر استعماله ، ومع ذلك أثر التعبير القرآني أن يأتي به دون غيره من الألفاظ .

ويعلل ابن أبي الإصبع هذا الأمر قائلاً : ” فإنه سبحانه لما أتى بأغرب ألفاظ القسم بالنسبة إلى أخوتها فإن التاء أقل استعمالاً ، وأبعد من أفهام العامة ، والباء والواو أعرف عند الكافة ، وهي أكثر دوراناً على الألسنة ، واستعمالاً في الكلام ، أتى سبحانه بأغرب صيغ الأفعال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار بالنسبة إلى أخواتها ، فإن (كان) وما قاربها أعرف عند الكافة من (تقتا) وهم (لُكان) وما قاربها أكثر استعمالاً منها ، وكذلك لفظ (حرصاً) أغرب من جميع أخواتها من ألفاظ الهلاك ، فاقتضى حُسن الوضع في النظم أن تجاور كل لفظة بلفظة من جنسها في الغرابة أو الاستعمال توخيًا لحسن الجوار ، ورغبة في انتلاف المعاني بالألفاظ ولتتعادل الألفاظ في الوضع وتتناسب في النظم،، ^(٣) .

وما يذهب إليه هنا هو من قبيل المناسبة اللفظية ؛ إذ جاء لفظ (الحرص) مناسباً — كما يرى — للفظ (تقتا) في غرابته أو قلة استعماله ، وكذلك حرف القسم التاء ، وهو أقل حروف القسم استعمالاً ، مغفلاً بذلك العلاقة بين هذه الألفاظ وما لها من صفات ودلالة السياق اللغوي الواردة فيه .

(١) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ٦٢٤ / ٥

(٢) معاني القرآن ٥٤ / ٢ .

(٣) بديع القرآن ص ٧٧ ، ٧٨ .

ولعل الأمر أبعد مما يذهب إليه ، فلو تأملنا السياق الذي وردت فيه هذه الألفاظ لأدركنا سيرة مجيئها على الرغم من ندرة استعمالها ، فالسياق هنا يتحدث عن إخوة يوسف عندما أرادوا إخبار أبيهم أن ابنه (بنيامين) قد سرق وأنهم لم يقولوا إلا الحق ، يقول عز وجل على لسانهم : ﴿ أَرْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ فَقُولُوا يَا أَبَانَا إِنَّ أَيْتَانَكَ سَرَقَ وَمَا شَرِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ ﴾ (يوسف : ٨١) ، فلما رجعوا إليه ، وأخبروه بذلك كان رده عليهم رداً عجيباً وغريباً بالنسبة لهم ، فهم يخبرونه أن ابنه بنيامين لم يأت معهم لأنه سرق ، فإذا هو يُعرض عما يقولون ، ويتحسر على يوسف وما جرى له ، على الرغم من أنهم لم يذكره في حديثهم : ﴿ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ عَسَىٰ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ (٨٣ - ٨٤) ، فناسب أن يأتي التعبير القرآني بلفظ الحَرَضِ واللفظين الآخرين ليدل بها على غرابة موقفه وتعجبهم الشديد من هذا الموقف .

ومن هذا القبيل لفظ الإِذْ ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَنَخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ﴾ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئاً إِذَا ﴿ (مريم : ٨٨ - ٨٩) ، وهو لفظ وحيد المادة والصيغة في القرآن ، والإِذْ يفسره الفراء - بأنه الشيء العظيم - (١) ، ويفسره القرطبي - بالشدّة - (٢) ،

(١) معاني القرآن ٢ / ١٧٣ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٥٨٦ .

والإد عند الراغب : الأمر المنكر الفظيع الذي يقع فيه جلبه^(١) ، وعند ابن منظور هو "العَجَبُ والأمر الفظيع العظيم والذاهية"،^(٢) .

وهذه الألفاظ التي تدل على معنى الإدّ يكثر استعمالها ، وقد عدل عنها التعبير القرآني إلى هذا اللفظ القليل الاستعمال ؛ وذلك لأن السياق الذي ورد فيه يعرض لأمر في غاية الغرابة و العجب ؛ إذ زعم بعضهم أن الله عز وجل قد اتخذ ولداً ليكون ابناً له ، وهو أمر لا يقول به من له عقل، لأن الله منزّه عن ذلك ، فلا يجوز أن يتخذ صاحبة ولا ولداً ، فقد زعموا بذلك أمراً عظيماً منكراً فظيماً ، ولذلك يقول عز وجل في قولهم هذا : ﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَحَرُّ الْجِبَالِ هَدًّا ﴾ ﴿١﴾ أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ﴾ ﴿٢﴾ (مريم : ٩٠ - ٩١) ، فناسب أن يأتي بهذا اللفظ الغريب الذي يندر استعماله والذي يدل على كل المعاني السابقة ؛ ليتفق في صفته ومعناه مع ما ذهبوا إليه من زعم عظيم منكر ، فيه من الغرابة والعجب ما فيه .

. ويضاف إلى هذا أن لفظ (إدّا) يتناسب في جرسه الموسيقي مع فواصل الآيات السابقة عليه واللاحقة له ، نحو (عَدًّا / وَقَدًّا / وَرَدًّا / عَهْدًا / وَوَدًّا / هَدًّا / عَبْدًا / عَدًّا / فَرْدًا / وَوَدًّا / لُدًّا) . ولو أتى التعبير القرآني بلفظ آخر مكان هذا اللفظ ، فقال على - سبيل المثال - (لقد جنتم شيئاً عظيماً أو شيئاً منكراً لو شيئاً فظيماً) لاختل هذا النسق الموسيقي الذي تسير عليه الآيات .

وهناك لفظة أخرى وحيدة في مادتها وصيغتها، وهي من أغرب ألفاظ القرآن ، وهي لفظة (ضَيْرَى) ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى ﴾ ﴿١﴾ (النجم :

(١) مفردات ألفاظ القرآن (إد) .

(٢) لسان العرب (لد) .

٢٢) و”ضيزى أي : ناقصة ، ويقال جائرة ، ويقال : أضاره حقه إذا نقصه ، وضاز في الحكم إذا جار فيه،^(١) ، وقال الكسائي: ”يقال ضازَ بضيزَ ضيزًا ، وضازَ بضوزَ ضوزًا ، وضازَ بضازَ ضازًا إذا ظلم ، وتعدى وبخس وانتقص،،^(٢) . وقال الجوهري : ”ضاز في الحكم ، أي جار . يقال : ضازه حقه بضيزه ضيزًا ، وعن الأخفش أي بخسه ونقصه،،^(٣) .

وعلى هذا فإن لفظ (ضيزى) يعنى ناقصة أو جائرة أو ظالمة ، وهي ألفاظ يكثر

استعمالها تركها التعبير القرآني في هذا الموضع ، وأتى باللفظة المذكورة لتحقيق أمرين معًا ؛ أولهما متعلق ببنية السياق أو النسق الموسيقي الذي تسير عليه السورة بأكملها ؛ إذ تنتهى جميع فواصلها بالألف اللينة، فناسب أن تأتي هذه اللفظة دون أخواتها لتحقيق هذا الإيقاع. وأما الأمر الثاني فيتعلق بدلالة السياق الذي وردت فيه ، إذ يخبر عن قسمة عجيبة غريبة جعل فيها الكافرون الذكور لأنفسهم والإناث لله مع أن هؤلاء الإناث في نظرهم هم الجنس الأدنى ﴿الْكُمُ الذَّكَرُ وَالَهُ الْأُنثَى﴾ (النجم : ٢١) . فلو كانت هناك قسمة عادلة لجعلوا الجنس الأعلى للخالق ، والأدنى للمخلوق إن أرادوا التقسيم ، ولكن الله عز وجل منزه أن يكون له هذا أو ذاك .

وقد نظر ابن الأثير في توجيهه لهذه اللفظة إلى الجانب المتعلق ببنية السياق أو الإيقاع الذي تسير عليه الآيات دون أن يلقي بالآ إلى الجانب الآخر ، فيقول : ”وهذه اللفظة التي أنكرتها في القرآن ، وهي لفظة (ضيزى) فإنها في موضعها لا يسد غيرها مسدها ، ألا ترى أن السورة كلها التي هي سورة النجم مسجوعة على حرف الياء ، فقال

(١) السجستاني : تفسير غريب القرآن (ضيزى) ص ١٤٩ .

(٢) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ٤١٧ / ٩ .

(٣) الصداح (ضيز) .

تعالى : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ ﴾ (النجم : ١ - ٢) وكذلك إلى آخر السورة ، فلما ذكر الأصنام وقسمة الأولاد وما كان يزعمه الكفار قال : ﴿ أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ ﴿١﴾ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴿٢﴾ ﴾ (النجم : ٢١ - ٢٢) فجاءت اللفظة على الحرف المسجوع الذي جاءت السورة جميعها عليه ، وغيرها لا يسد مسدها في مكانها ، وإذا نزلنا معك أيها المعاند على ما تريد قلنا : إن غير هذه اللفظة أحسن منها ، ولكنها في هذا الموضع لا ترد ملائمة لأخواتها ولا مناسبة ، لأنها تكون خارجة عن حرف السورة ، وسأبين ذلك فأقول : إذا جئنا بلفظة في معنى هذه اللفظة قلنا قسمة جائرة لو ظالمة ولا شك أن جائرة أو ظالمة أحسن من ضيزى ، إلا أنا إذا نظمنا الكلام قلنا : ألكم الذكر وله الأنثى تلك إذا قسمة ظالمة لم يكن النظم كالنظم الأول وصار الكلام كالشيء المعوز الذي يحتاج إلى تمام، وهذا لا يخفى على من له نوق ومعرفة بنظم الكلام،^(١) .

وعلى الرغم من أن ابن الأثير قد أحسن في توجيه هذا اللفظ - كما يرى دكتور أحمد بدوي -^(٢) فإنه قد أغفل الجانب الدلالي للسياق ومناسبة اللفظ وما يتصف به من غرابة لهذا السياق، وهو ما راعاه الأستاذ مصطفى صادق الرافعي في تعليقه لمجيئه في هذا الموضع ، يقول محسناً التعليل و مراعيًا الجانبين البنيوي و الدلالي للسياق : ” وفي القرآن لفظة غريبة هي من أغرب ما فيه، وما حسنت في كلام قط إلا في موقعها منه وهي كلمة (ضِيزَى) من قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴿٢﴾ ﴾ ، ومع ذلك فإن حسنها في نظم الكلام من أغرب الحسن وأعجبه ، ولو أدت للغة عليها ما صلح لهذا الموضع غيرها ، فإن السورة التي هي منها وهي سورة النجم مفصلة كلها على الباء ، فجاءت الكلمة فاصلة من الفواصل ، ثم هي في معرض الإنكار على العرب ؛ إذ وردت في نكر

(١) لمثل السائر ١/ ١٦٢ والصولب أن يقال مسجوعة على حرف الألف .

(٢) من بلاغة القرآن ص ٨٧ .

الأصنام وزعمهم في قسمة الأولاد ، فإنهم جعلوا الملائكة والأصنام بنات لله مع أولادهم البنات ، فقال تعالى : ﴿ أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ ﴾ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴿ فكانت غرابة اللفظ أشد الأشياء ملاممة لغرابة هذه القسمة التي أنكرها ، وكانت الجملة كلها كأنها تصور في هيئة النطق بها الإنكار في الأولى والتهمك في الأخرى ، وكان هذا التصوير أبلغ ما في البلاغة وخاصة في اللفظة الغريبة التي تمكنت في موضعها من الفصل ، ووصفت حالة المتهم في إنكاره من إمالة اليد والرأس بهذين المدين فيها إلى الأسفل والأعلى ، وجمعت إلى كل ذلك غرابة الإنكار بغرابتها اللفظية . والعرب يعرفون هذا الضرب من الكلام ، وله نظائر في لغتهم ، وكم من لفظة غريبة عندهم لا تحسن إلا في موضعها ، ولا يكون حسنها على غرابتها إلا أنها تؤكد المعنى الذي سبقت له بلفظها وهيئة منطقتها ، فكان في تأليف حروفها معنى جسي وفي تألف أصواتها معنى مثله في النفس ،، (١) .

(٢) المبالغة (٢)

أعني بالمبالغة هنا أن يمتاز لفظ من غيره بزيادة في صفته ، كالقوة أو الشدة ، أو بزيادة في معناه تؤدي إلى زيادة في صفته ، كالعلم الذي هو أبلغ في دلالاته من العقل أو الضوء الذي يأتي النور لونه في الدلالة . ويمكن أن تتحقق هذه المبالغة في الألفاظ بأمر عديدة تتمثل فيما يلي:

(١) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ص ١٩٦ .

(٢) قد يستخدم بعض العلماء أفعال للتفضيل (أبلغ) وهم لا يقصدون أكثر بلاغة وإنما يعنون به أكثر مبالغة كأن يقولوا انفجر أبلغ من انجس ، أي إنه أكثر مبالغة منه في الدلالة على معناه أو أن يقولوا : للرحمن أبلغ من الرحيم ، أي إنه أكثر مبالغة منه في الدلالة على الرحمة .

(أ) استعمال صوت معين في اللفظ

من الأمور التي قد تُكسب اللفظ المبالغة استعمال أحد الأصوات التي توحى بتلك المبالغة فيه، كالتاء في (مقتدر) فيها يصير أبلغ أو أكثر مبالغة من قادر . والطاء في (يصطرخون) الذي هو أكثر مبالغة من يصرخون . والكاف والباء في (ككببوا) ، فتكرار هذين الصوتين في هذا اللفظ يوحي بالمبالغة . وسيأتي الحديث في هذا النوع من المبالغة في المبحث الثاني من هذا الفصل الخاص بالأصوات .

(ب) صيغة اللفظ

من الأمور التي قد تنشأ عنها المبالغة في اللفظ الصيغة التي يأتي عليها، ونرى ذلك متحققاً في صيغ المبالغة، كصيغة (فَعَالٌ)، وعليها لفظ (سَحَّارٌ) في قوله تعالى :

﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَبْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴿٣٦﴾ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ ﴿٣٧﴾ ﴾

(الشعراء : ٣٦ - ٣٧) ، فجاء التعبير القرآني بصيغة المبالغة في هذه الآية على الرغم من أنه قد جاء في آية أخرى مشابهة لها بصيغة اسم الفاعل (ساحر) التي لا تكل على المبالغة ؛ وذلك في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴿٣٦﴾ يَأْتُوكَ

بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ ﴿٣٧﴾ (الأعراف : ١١١ - ١١٢) .

وقد علل ابن جماعة هذا الأمر بأن الآية في سورة الشعراء قد سبقها قوله (بسحره) ، فناسب أن تأتي صيغة المبالغة في هذا الموضع ^(١) . وهو تعليل ضعيف إذ لم يقف فيه على السبب الحقيقي الذي جعل لفظ (ساحر) يأتي في آية الشعراء دون آية الأعراف .

(١) كشف المعاني ص ١٨٧ .

والناظر إلى سياق كلتا الآيتين يدرك سبب مجيء كل لفظ في موضعه، فالسياق في سورة الشعراء ورد فيه وصف فرعون موسى بأنه ساحر عليم ، ثم أكد ذلك بإضافة السحر إليه : ﴿ قَالَ لِلْمَلَأِ حَوْلَهُ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ (الشعراء : ٣٤ - ٣٥) ، فجاء الوصف من فرعون نفسه ، وكلامه عند قومه معظم لا يساويه كلام آخر، فعندما يصفه بالسحر والعلم به فمعنى هذا أنه قد بلغ الغاية في وصفه عند هؤلاء الملأ، فناسب أن يأتي التعبير القرآني في هذا الموضع بصيغة المبالغة المتفقة مع عظم ما قاله فرعون في نظر سامعيه .

وأما الآية الثانية فلم يكن الوصف قبلها لموسى بأنه ساحر عليم على لسان فرعون ، بل كان على لسان الملأ من قومه : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾ ﴾ (الأعراف : ١٠٩) ، وكلامهم هذا لا يصل في مكانته إلى ما قاله فرعون ، فلم يحتج الأمر منهم إلى المبالغة في وصف موسى ، فجاء التعبير القرآني في هذا الموضع بالوصف الخالي من المبالغة .

وقد تدل صيغة اللفظ على المبالغة من خلال وضعها في سياق معين ، وإن كانت في ذاتها لا تدل على ذلك . ومن هذا القبيل لفظ (كَلِمَت) في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴿٥١﴾ ﴾ (الكهف : ١٠٩) فجاء التعبير القرآني هنا بلفظ (كَلِمَت) . وهو جمع قلة ، ولم يأت بجمع الكثرة المناسب في ظاهره مع كثرة عجائب الله ، وهو ما يعمله الرازي قائلاً : ” فإين قيل : الكلمات جمع قلة ، والمقصود التفضيم والتعظيم ، فكان جمع الكثرة وهو الكَلِم لشد

مناسبة ؟ قلنا : جمع القلة هنا أبلغ فيما ذكرتم من المقصود ؛ لأن جمع القلة إذا لم يكن
بذلك الأقسام وذلك المداد ، فكيف يفنى جمع للكثرة، (١) .

(ج) الاستعارة

قد يكون للاستعارة دور كبير في تحقيق المبالغة للفظ، فاللفظ المستعار لمعنى
معين بطبيعة الحال أكثر مبالغة من اللفظ الحقيقي ، إذ يأتي بزيادة في المعنى لا تكون
له .

ومن هذا القبيل الاستعاري ما نراه في لفظ (طغى) عند إسناده للماء في قوله
تعالى ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَا كُرْحِي الْجَارِيَةِ ﴾ (الحاقة : ١١) . فمن المعروف أن "كل
كلمة مفردة منطوقة لها دلالة أولية وتنتمي إلى حقل دلالي أو مجال دلالي معين . هذه
الحقول الدلالية مصنفة في عقول أبناء اللغة المعينة بأسس مختلفة، (٢) . و"كل كلمة من
حقل دلالي معين قد تشترك معها كلمات من حقلها الدلالي، أو من حقول أخرى تكون
بينها صفات مشتركة من أي جانب تستجيب للدخول في علاقات نحوية من نوع ما ،
سواء أكان ذلك على سبيل الحقيقة لم على سبيل المجاز مع كلمات من حقول دلالية
أخرى ، ولا تستجيب بالضرورة لبعضها الأخرى، (٣) . وعلى هذا يجب أن يتم اختيار
الكلمات لإدخالها في تركيب ما من مجال دلالي معين يتناسب مع الكلمات الأخرى الداخلة
معها في علاقات نحوية داخل التركيب . "وبناء على هذا الاختيار الذي تتوقف عليه
الوظائف النحوية أيضاً ، إذ إنها لا تكون في فراغ ، تتحقق درجات الصحة النحوية
DEGREES OF GRAMMATICALNESS أي إن بعض الكلمات تكون أكثر
استجابة لكلمات أخرى من غيرها،، (٤) .

(١) مسائل الرزقي ولجوبتها ، من غرائب أي للتزويل ص ٢٧٣ .

(٢) د . محمد حماسة عبد اللطيف ، النحو والدلالة ص ٨٨ .

(٣) السابق ص ٨٩ .

(٤) السابق ص ٥٠ .

فإذا توافقت خصائص بعض الكلمات مع بعض ، كونت تركيبًا تتحقق فيه أعلى درجات الصحة النحوية ، وكلما قل هذا الاتفاق في الخصائص قلت بذلك درجة تلك الصحة النحوية المشار إليها ، وحدث ما يسمى بالانكسار أو التصادم أو الانتهاك أو ما يطلق عليه الدكتور تمام حسان المفارقة المعجمية (١) .

وإذا رجعنا إلى جملة (طغى الماء) في الآية السابقة ، نجد أنفسنا أمام هذا الانكسار أو تلك المفارقة المعجمية ، وذلك أن الفعل (طغى) قد استعير من مجال التكبير والتجبر والغطرسة والاستعلاء ، وهي معان لا تتناسب الفاعل (الماء) الذي تناسبه ألفاظ من مجال السلاسة والعنوبة والكثرة . ويعتمد جبر المفارقة الدلالية أو المعجمية في هذه الآية على أن "نحلل الفعل (طغى) إلى مكوناته الأساسية ، ثم نأخذ من هذه المكونات معنى الاستعلاء ، وهو معنى يناسب الماء إذا كثر وعلا ، غير أن معطيات السياق تجعل للتضام المجازي (طغى الماء) دلالة أبلغ من دلالة مقابله الحقيقي المفترض (علا الماء) ، وذلك لأن طغيان فرعون كان في حاجة إلى طغيان أكبر منه لينتصر عليه ويقهره،، (٢) . ولذلك يبين الزركشي في تعليقه على هذه الآية أن (طغى) يحمل معنى علا في شيء من القهر ، فهو أبلغ في هذا المقام من اللفظ الحقيقي . قال : "لأن حقيقة (طغى) علا ، والاستعارة أبلغ ، لأن (طغى) ، علا قاهرًا . وكذلك ﴿ بَرِيحٌ صَرَّصِرٌ عَاتِيَةٌ ﴾ (الحاقة : ٦) ، لأن حقيقة (عَاتِيَةٌ) شديدة ، والعنو أبلغ ، لأنه شدة فيها تمرد،، (٣) .

(١) الأصول دراسة إيمستولوجية ص ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

(٢) مصطفى عبد الرحمن نمر : قرينة للتضام ص ١٤٧ .

(٣) البرهان في علوم القرآن ٣ / ٤٩٦ .

ومن الاستعارة التي نرى فيها للمبالغة أيضاً استعارة لفظ (أذاق) لما يُلبَس ثم استعارة الثاني للجوع والخوف في قوله تعالى: ﴿ فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾ (النحل : ١١٢) ، فترى هنا مفارقة معجمية بين (أذاق) و(لباس) ، ثم مفارقة أخرى بين (لباس) ولفظي (الجوع) و(الخوف) ؛ إذ عدل التعبير القرآني عن أن يقول : كساها الله لباس الجوع وأذاقها الله طعم الجوع حتى يكون الكلام على حقيقته إلى تلك الاستعارة أو المفارقة المعجمية التي أضفت على الكلام مبالغة اقتضاها السياق ؛ لأن الله عز وجل في هذا الموضع يضرب مثلاً لقرية كانت تعيش مطمئنة يأتيها رزقها بغير عناء لا من مكان واحد ، بل من كل مكان فحق على أهلها أن يشكروا الله على ما وهبهم من النعم ، ولكنهم كفروا بنعمه عليهم جاحدين فضله ، يقول تعالى : ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعَمِ اللَّهِ ﴾ (النحل : ١١٢). وما فترفوه من إثم ليس ذنباً صغيراً وإنما هو ذنب عظيم ، فلم يكتفوا بعدم الشكر على نعم الله عليهم ، بل إنهم كفروا بتلك النعم ، فاستوجبوا بذلك أن يكون العقاب على ما فعلوه عظيماً يتناسب مع ذنبهم ، ومن هنا كانت الاستعارة التي توحى بالمبالغة حتى يتناسب الجزاء مع الفعل .

وقد أحسن صاحب الطراز في تعليقه على هذه الآية إظهار ما في هذه الاستعارة من المبالغة ، فيقول : ”ومن التجريد قوله تعالى : ﴿ فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ ﴾ ، ولو قال : كساها الله لباس الجوع والخوف ، لكان توشيحاً ، فبالغ في شدة ما أصابهم بقوله : (فَأَذَقَهَا) ؛ لأن للذوق أبلغ في الإحساس وأدخل في الإيلام من قوله : كساها . لا يقال فأراه لما قال : (أذاقها) فلم لم يقل : طعمَ الجوع والخوف ، ليلانتم قوله : (فَأَذَقَهَا) ولم قال : لباس الجوع وبين اللباس والطعام تتافروا؟ لأننا نقول إن الطعم وإن كان ملائماً

للإذاقة ، لكنه لو ذكره لما كان مقوياً لبيان اشتغال الجوع والخوف لهم ، وعموم أثرهما على جميع البدن ، كما تَعَمَّ الملابس وتغطي جميع البدن ، فلا جرم حصل من لفظ الإذاقة المبالغة في إدراك ألم الجوع والخوف بالإدراك بألة النوق ، وحصل من لفظ اللباس المبالغة في العموم والاشتغال ، فلأجل هذا كان الأولى ذكر اللباس ليحصل المعنيان جميعاً، (١) .

(د) دلالة اللفظ

قد يكون لدلالة اللفظ المعجمية أثر كبير في تحقيق المبالغة ؛ فقد تجعله يزيد في معناه على غيره من الألفاظ التي تقاربه في المعنى ، ومن ذلك لفظا (انفجر) و(انبجس) ، وهما كما يرى ابن منظور بمعنى واحد ؛ فانبجس أصله بجمس واللبجس عنده "أَنْشِقَاقُ فِي قَرْبِهِ أَوْ حَجَرٍ أَوْ أَرْضٍ يَنْبُغُ مِنْهُ الْمَاءُ ، فَإِنْ لَمْ يَنْبُغْ فَلَيْسَ بَانْبِجَاسٍ ... وَبَجَسْتُ الْمَاءَ فَإِنْ بَجَسَ أَيْ فَجَرْتُهُ فَانْفَجَرَ،" (٢) . ولكن الراغب يفرق بينهما بأن "الانبجاس أكثر ما يقال فيما يخرج من شيء ضيق، والانفجار يستعمل فيه وفيما يخرج من شيء واسع،" (٣) . كما يفرق بينهما ابن عطية : إذ الانفجار عنده "انصداع شيء عن شيء ، ومنه الفجر ، والانبجاس في الماء أقل من الانفجار،" (٤) ، أي إن الأول يزيد في معناه على الثاني، فهو أبلغ منه أو أكثر مبالغة .

وعلى ضوء ما في اللفظ الأول من زيادة في المعنى تؤدي إلى مبالغة ليست في الثاني كان وروده في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ

(١) الملوي : الطراز ص ١١٣ .

(٢) ابن منظور : لسان العرب : (بجس) .

(٣) مفردات ألفاظ القرآن : (بجس) .

(٤) المحرر للوجيز : ١ / ١٥٢ .

الْحَجَرِ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِبَهُمْ ﴿ (البقرة : ٦٠) ،
 وكان ورود الثاني في قوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَنَهُ قَوْمُهُ آبَٰبَ ضَرْبِ
 بِعَصَاكَ الْحَجَرِ فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِبَهُمْ ﴾ (الأعراف :
 ١٦٠) . ويعلل ابن جماعة هذا الاختلاف ويتبعه السيوطي ^(١) في الرأي نفسه بأن
 "الانفجار أبلغ في كثرة الماء، فعلى هذا أن سياق ذكر نعمته اقتضى ذكر الانفجار ،
 وناسبه،، ^(٢) .

وإنما كان اختلاف اللفظين في الآيتين على حد قول ابن الزبير لأن "الواقع في
 الأعراف طلب بني اسرائيل من موسى ، عليه السلام ، السقيا ، قال تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ
 مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَنَهُ قَوْمُهُ ﴾ ، والوارد في البقرة طلب موسى — عليه السلام — من ربه ،
 قال تعالى : ﴿ وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ﴾ ، فطلبهم ابتداء فناسبه الابتداء ، وطلب موسى
 — عليه السلام — غاية لطلبهم ، لأنه وقع بعده ومرتب عليه ، فناسب الابتداء الابتداء ،
 وللغاية الغاية ؛ فقيل جواباً لطلبهم : (فانبجست) ، وقيل إجابة لطلبه (فانفجرت) ،
 وتناسب ذلك، وجاء على ما يجب، ولم يكن ليناسب العكس،، ^(٣) .

ومن خلال ما قرره ابن الزبير يمكننا القول إنه لما كان طلب السقيا في الآية
 الأولى موجهاً من موسى لربه ، وفي الثانية موجهاً لموسى من قومه ، كان ذكر انفجر

(١) معترك الأقران في إعجاز القرآن : ١ / ٦٨ .

(٢) كشف المعاني : ص ٩٨ ، ٩٩ .

(٣) ملاك التأويل : ١ / ٢١٢ ، ٢١٣ .

الأبلغ في معناه أنسب لمعنى الآية الأولى ؛ إذ يتفق مع قدرة الله التي تلو على قدرة
البشر .

وقد يكتسب اللفظ المبالغة من خلال السياق الوارد فيه لا من دلالاته ، بل قد
يجعله السياق أكثر مبالغة من لفظ يزيد عليه في معناه ، نحو لفظ النور في قوله تعالى :
﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلْمَةٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ (البقرة : ١٧) ، وهو أنى في معناه
من الضوء ، بدليل نسبة الأخير إلى الشمس في قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ
ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا ﴾ (يونس : ٥) ، قال أبو حيان : "ولما كانت الشمس أعظم جرماً
خُصَّتْ بالضياء ؛ لأنه هو الذي له سطوع ولمعان، وهو أعظم من النور،، (١) .

وقد عدل التعبير القرآني في هذا الموضع عن لفظ الضوء الذي يدل على زيادة
ليست في لفظ النور المذكور على الرغم من أنه يتفق في مادته مع قوله في الآية الكريمة
نفسها ﴿ فَلَمَّا أَضَاءتْ مَا حَوْلَهُمْ ﴾ (البقرة : ١٧) ؛ وذلك — على حد قول الزمخشري —
"لأن الضوء فيه دلالة على الزيادة . فلو قيل : ذهب الله بضوئهم ، لأوهم الذهاب
بالزيادة وبقاء ما يسمى نوراً ، والغرض إزالة النور عنهم رأساً وطمسه أصلاً . ألا ترى
كيف ذكر عقيبه ﴿ وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلْمَةٍ ﴾ ، والظلمة عبارة عن عدم النور وانطماسه ،
وكيف جمعها ، وكيف نكرها ، وكيف أتبعها ما يدل على أنها ظلمة مبهمه لا يتراءى فيها
شبحان ، وهو قوله : ﴿ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ ،، (٢) . فاكنتسب لفظ النور المبالغة من السياق
الوارد فيه حتى صار أبلغ من الضوء الذي هو أشد منه .

(١) البحر المحيط ١٢٩ / ٥ .

(٢) لكشاف ٧٤ / ١ .

قد توصف بعض الألفاظ بالشرف من حيث كونها تطلق على شيء يستحق ذلك الوصف، كلفظ (نو) بمعنى صاحب الذي يتصف بهذا الوصف ؛ لأنه يأتي مضافاً دائماً . قال أبو حيان: "والوصف بذو أشرف عندهم من الوصف بصاحب ؛ لأنهم نكروا أن ذو أبداً لا تكون إلا مضافة لاسم، فمدلولها أشرف ، ولذلك جاء نو رُعَيْن ، وذو يَزِن ، وذو الكَلَاع ، ولم يستوا بصاحب رعين ، ولا صاحب يزن ، ونحوها ، وامتنع أن يقول : في صحابي أبي سعيد أو جابر نو رسول الله صلى الله عليه وسلم، وجاز أن يقول : صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ولذلك وصف الله تعالى نفسه بقوله (ذو الجلال) (نو الفضل)،، (١) .

وبمقتضى هذه الصفة نرى مجيء هذا اللفظ في قوله تعالى : ﴿وَدَا أَلْوَنٍ إِذْ ذَهَبَ مُغْضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (الأنبياء : ٨٧) ، وورود لفظ (صاحب) في قوله تعالى : ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ (القلم : ٤٨) ، فجاء التعبير القرآني في الآية الأولى باللفظ الأشرف ؛ لأن المقام مقام مدح ليونس عليه السلام ؛ لأنه وهو في هذا الضيق والغم والكرب العظيم أخذ يستغفر ربه معترفاً بخطئه ، إذ ذهب مغاضباً من قومه، فاستجاب له الله ، ونجاه من هذا الأمر ؛ لأنه من المؤمنين . يقول تعالى : ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَخَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُخَيِّضُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأنبياء : ٨٨) . وأما الآية الثانية فكانت في سياق نهى الرسول أن يكون مثل صاحب الحوت ، فيذهب مغاضباً قومه ، بل

(١) البحر المحيط ١ / ٥١٠ .

عليه بالصبر ، وهو مكان ليس فيه من المدح ما كان في الآية السابقة ، لذلك عبر القرآن في هذا الموضع بلفظ (صاحب) الذي هو أدنى في الشرف من لفظ (نو) .

وقد رأى السهيلي صفة الشرف في آية الأنبياء متحققة في لفظ آخر غير لفظ (نو) ، وهو لفظ (النون) ، يقول في كتابه الأعلام فيما ينقله عنه الزركشي : "فإنه حين نكره في موضع الثناء عليه ، قال : (ذا النون) ، ولم يقل (صاحب الحوت) ، ولفظ (النون) أشرف ، لوجود هذا الاسم في حروف الهجاء ، في أوائل السور ، نحو ﴿نُورٌ^ع وَالْقَلَمِ ﴿ (القلم : ١) . وقد قيل : إن هذا قسم بالنون والقلم ، وإن لم يكن قسماً ، فقد عظمه بعطف المقسم به عليه ، وهو القلم ، وهذا الاشتراك يشرف هذا الاسم وليس في الاسم ، وليس في اللفظ الآخر — وهو الحوت — ما يشرفه،،^(١) .

(٤) دونية اللفظ

إنما أعني بدونية اللفظ هنا أن بعض الألفاظ قد تكون أدنى من غيرها في أداء معنى معين أو في طبيعتها ، من حيث اتصافها بصفة معينة أو دلالتها على مسمى ما ، فمن النوع الأول قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فْتَمَسَّكُمْ النَّارُ﴾ (هود : ١١٣) ، وهو لفظ دون الإحراق في دلالاته على الإحساس بالنار ؛ لذا ورد في هذه الآية ، وذلك — كما يذكر ابن أبي الإصبع — لأنه "لما كان الركوب إلى الظالم دون فعل الظالم وجب أن يكون العقاب عليه دون عقاب الظالم ، ومبس النار في الحقيقة دون الإحراق ، ولما كان الإحراق عقاباً للظالم لوجب العدل أن يكون المسّ عقاب الراكن إلى الظالم ، فلهذا عدل عز وجل عن قوله : (وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) فتدخلوا النار ، لكون الدخول مظنة

(١) البرهان في علوم القرآن ٧٤ / ٤ .

الإحراق ، وخص المس ليشير به إلى ما يقتضي الركون من العقاب ، ويميز بين ما يستحق الظالم وبين ما يستحق الراكن له من العقاب، (١) .

ومن النوع الثانى لفظ (شِرْزِمَة) في قوله تعالى : ﴿ إِن هَؤُلَاءِ لَشِرْزِمَةٌ قَلِيلُونَ ﴾

وَأَيْهِمْ لَنَا لَعَابِظُونَ ﴿ (الشعراء : ٥٤ - ٥٥) . وهو وحيد للصيغة والمادة في القرآن ، و(شِرْزِمَة) — كما يفسرها ابن عطية — ”الجمع القليل المحنقر،“ (٢) ، ”وشِرْزِمَة كل شيء : بَقِيَّتِهِ الخسيسة،“ (٣) كذا ذكر أبو حيان ، فأثر التعبير القرآني المجيء بهذا اللفظ الذي نرى فيه الدلالة على التحقير دون لفظ (جماعة) ، وذلك لأن السياق هنا يتحدث عن قوم موسى الذين يراهم فرعون وقومه قوماً لا قيمة لهم، ومع ذلك فعلوا ما يزيد غضبه عليهم وغیظه منهم . قال أبو حيان : ”والمعنى أنهم لقلنتهم ، لا يبالي بهم ، ولا تتوقع غفلتهم ، ولكنهم يفعلون أفعالاً تغيظنا وتضيق صدورنا ، ونحن قوم من عادتنا التيقظ والحذر واستعمال الحزم في الأمور،“ (٤) .

ومن ذلك ما فعله موسى ، إذ انتصر على السحرة الذين جمعهم فرعون ، بل جعلهم يؤمنون بالله وحده كافرين بفرعون وسلطانة ، يقول تعالى : ﴿ فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴾ ﴿ فَأَلْقَى السَّحَرَةُ سَجْدِينَ ﴾ ﴿ قَالُوا ءَأَمْنَا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ﴿ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ﴾ ﴿ قَالَ ءَأَمِنْتُمْ لَهُمْ قَبْلَ أَنْ ءَأْذَنَ لَكُمْ إِنَّهُمْ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ

(١) بديع القرآن ص ٧٨ .

(٢) المحرر الوجيز ٤ / ٢٢٢ .

(٣) لبحر المحيط ٧ / ٥ .

(٤) للمسبق ٧ / ١٧ .

فَلَسَوْفَ تَعْمُونَ ﴿ (الشعراء : ٤٥ - ٤٩) ، ثم لم يكتفِ موسى بهذا، بل أخذ قومه هاربًا بهم من فرعون وهو يستتر بظلمة الليل ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِيٰ إِنَّكَ مُتَّبَعُونَ ﴾ (الشعراء : ٥٢) ، فأدى هذا كله إلى أن يزداد غضب فرعون وملئه عليهم وغيظهم منهم ، لاسيما وهم القلة المحترقة الخسيسة في نظرهم . والغاضب المغتاض تتصف لهجته بالحدة والعنف ومحاولة الاستهزاء والسخرية من خصمه وتحقير شأنه ، فناسب أن يأتي التعبير القرآني بلفظ (شرنمة) الذي فيه ملحظ التحقير متصفاً بالقلة زيادة في هذا التحقير ؛ ليتفق مع دلالة السياق اللغوي التي تبرز غضب فرعون وملئه من هؤلاء القوم بدليل قوله : ﴿ وَإِيَّاهُمْ لَنَا لَعَابِطُونَ ﴾ وهي مقولة توضح مدى هذا الغيظ بما فيها من أشكال التوكيد المختلفة ممثلة في (إن) و(اللام) واسم الفاعل (غائطون) والجملة الاسمية . كما يتفق مع سياق الحال الذي روعي فيه جانب المتكلم فرعون وملئه ، وما هم عليه من غضب وغيظ من هؤلاء القوم وما فعلوه ، فأدى إلى استخدام هذا اللفظ الدال على التحقير في ذلك الموضع ، ليعبر أصدق التعبير عن الحالة النفسية التي كانوا عليها .

ومن الألفاظ التي هي أدنى من غيرها لدونية المسمى لفظ (التراب) الوارد في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مِثْلُ عَيْسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمِثْلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُم مِّن تَرَابٍ ﴾ (آل عمران : ٥٩) ”فعدل سبحانه عن الطين الذي أخبر في كثير من مواضع الكتاب العزيز أنه خلق آدم منه ، منها قوله تعالى : ﴿ إِنِّي خَلِيقٌ بَشَرًا مِّن طِينٍ ﴾ (ص : ٧١) وقوله سبحانه حكاية عن إبليس : ﴿ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُم مِّن طِينٍ ﴾ (ص : ٧٦) ، فعدل عز وجل - وهو أعلم - عن ذكر الطين الذي هو مجموع التراب والماء إلى ذكر مجرد التراب ، لأنه أدنى العنصرين وأكثرهما لما كان المقصود مقابلة من ادعى في المسيح الألوهية بما يصغر

أمر خلقه عند من ادعى ذلك ، فهذا كان الإتيان بلفظة التراب أمتن بالمعنى من غيرها من العناصر ، ولو كان موضعه غيره لكان اللفظ غير مؤتلف بالمعنى المقصود ، ولما أراد سبحانه الامتنان على بني إسرائيل بعيسى - عليه السلام - ، أخبرهم عنه أنه يخلق لهم من الطين كهيئة الطير تعظيماً لأمر ما يخلقه بإنه ، إذ كان المعنى المطلوب الاعتداد عليهم بخلقه ليعظّموا قدر النعمة به،،^(١) .

•

(١) ابن أبي الإصبع : تحرير للتحرير ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

المبحث الثاني

المناسبة بين صفة اللفظ الصوتية والسياق اللغوي

يتكون أي لفظ من مجموعة من الأصوات ، تدل باجتماعها معاً على معنى معين . والصوت والمعنى كلاهما مرتبط بالآخر ارتباطاً لا يقبل التفرقة ، وكل لفظ تعبر عنه أصوات معينة ، وقد يكون لهذه الأصوات دلالتها الخاصة بها ، كالتفخيم أو الشدة أو اللين أو الهمس أو التكرار وغير ذلك ، ”كذلك قد يراعى في الألفاظ ناحية أدق وأخفى من هذه ، وهي أن يكون بين أصواتها والموضوع ملائمة بحيث يكون فيها تقليد للشيء الموصوف ، أو وحي إلى الخاطر يصعب تحديده ، ولكنه محسوس ، وهذه الخاصية للكلمات يُنظر فيها إلى كل كلمة على حدة ، وتأثير أصواتها ، ولكن هنالك ناحية أخرى لتأثير الكلمات ، وهي التي ينظر فيها إلى الكلمات متتالية متعاقبة . وهذا هو ما يعبر عنه بالانسجام أو موسيقى اللفظ (RYTHM) ، فهنا لا يُنظر إلى الأصوات المقطعية ونوعها ، بل إلى تموجات الأصوات ، وإلى مقدارها في عدة جمل ، وهذا الاختلاف في المقدار قد يكون راجعاً إلى الاختلاف في قوة الصوت وضعفه أو في طوله وقصره أو في ارتفاعه وانخفاضه ، والتموجات للموسيقية عبارة عن تعاقب كل هذه الاختلافات الصوتية أو بعضها بطريقة جلية واضحة،^(١) .

وليس معنى هذا أننا نستطيع أن نذهب إلى أن لمقاطع الكلمة الواحدة من حيث هي لفظ مفرد دلالات موسيقية لها تأثير معين في النفس أو إحياء محدد بشيء ما ”وإنما قد تنشأ هذه الدلالات من تلاقي بعض المقاطع والحروف في السياق كله أو في العبارة الواحدة ، عندئذ يمكن للأصوات أن تشبع في النفس إحساساً عاطفياً معيناً ، فليس هناك مقاطع أو حروف معينة يمكن أن تتصف في ذاتها بإحساس الحزن أو الفرح ، وإنما الذي يحدد العلاقة بين أصوات المقاطع والحروف وبين إحساس معين هو النغم الناشئ من

(١) أيركرومبي : قواعد النقد الأدبي ص ٤١ ، ٤٢ .

جملة كاملة ، ذلك أن الانفعال في داخل أي عمل أدبي لا يمكن تحقيقه من لفظة مفردة ،
إنه يتحقق من تداخل الكلمات صوتاً وإحساساً،^(١) .

وإذا نظرنا في القرآن الكريم نجد أنه يراعي تمام المراعاة ما للفظ من خصائص
صوتية تتفق مع السياق الوارد فيه ، فإذا كان السياق للتخيم أو للتحويل كان في ألفاظه
من المقاطع الصوتية ما يدل على ذلك كزيادة صوت أو تخيمه ، أو كان يدل على التردد
والحيرة كان في ألفاظه تكرر للصوت ، أو كان يدل على التمهّل والصبر أو التباطؤ
كانت الألفاظ فيه تتوالى فيها السواكن والحركات ، بحيث يعقب كل متحرك ساكن إلى
آخر ذلك ، وفيما يلي تفصيل لما سبق .

(١) زيادة الصوت

لا شك أن زيادة صوت في لفظ ما يجعل له طاقات إيحائية ودلالات لا توجد في
اللفظ نفسه قبل هذه الزيادة . قال ابن الأثير : ” اعلم أن اللفظ إذا كان على وزن من
الأوزان ، ثم نقل إلى وزن آخر أكثر منه ، فلا بد من أن يتضمن من المعنى أكثر مما
تضمنه أولاً ؛ لأن الألفاظ أدلة على المعاني ، وأمثلة للإبانة عنها ، فإذا زيد في الألفاظ
أوجبت القسمة زيادة المعاني ، وهذا لا نزاع فيه .، لبيانه ، وهذا النوع لا يستعمل إلا في
مقام المبالغة . فمن ذلك قولهم : ولهم خشنٌ واخشوشنٌ ، فمعنى خشن دون معنى
لخشوشنٌ ، لما فيه من تكرر العين وزيادة الواو نحو فَعَلَ وأَفْعُوْعَلَ ، وكذلك قولهم:
أَعْصَبَ المكان ، فإذا رأوا كثرة العشب قالوا : اعْصُوبَ،^(٢) .

(١) د . محمد زكي العشماوي : قضايا للنقد الأدبي ص ٣٠٨ .

(٢) للمثل للسائر ٢ / ٥٦ .

ومن هذه الألفاظ التي تتحقق فيها الزيادة لفظ (مقتدر) ، إذ زيد فيه صوت التاء ، فهو من افتعل ، وأصله (فعل) ، والتاء صوت في وصف سيئويه له شديد (١) ” لا فرق بينه وبين الدال سوى أن التاء مهموسة والدال نظيرها المجهور ، ففي تكون التاء لا يتحرك الوتران الصوتيان ، بل يتخذ الهواء مجراه في الحلق والفم حتى ينحبس بالنتقاء طرف اللسان بأصول التنايا العليا ، فإذا انفصلاً انفصلاً فجائياً سمع ذلك الصوت الانفجاري،، (٢) . أي إنه ”يقف الهواء وقوفاً تاماً حال النطق بالتاء عند نقطة النتقاء طرف اللسان بأصول التنايا العليا ومقدم اللثة ويضغط الهواء مدة من الزمن ، ثم ينفصل اللسان فجأة تاركاً نقطة الالتقاء فيحدث صوت انفجاري،، (٣) . ومعنى هذا أن التاء صوت شديد يعطي للفظ الذي يوجد به إحياء بالقوة بسبب خاصية الانفجار التي تصحب نطقه . ومن هنا يتصف لفظ (مقتدر) الذي نحن بصدده بقوة وشدة لا توجدان في (قادر) أو (قدير) . قال ابن جنبي : ”فاقندر أقوى معنى من قولهم : قدر ، كذلك قال أبو العباس ، وهو محض القياس،، (٤) .

وبمقتضى ما يتصف به هذا اللفظ نراه يأتي في مواضع معينة من القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذِيرُ ﴿٤١﴾ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَاهُمْ أَخَذَ عَزِيزٌ مُّقْتَدِرٌ ﴿٤٢﴾ (القمر : ٤١ - ٤٢) ، فأثر التعبير القرآني أن يأتي هنا بلفظ (مقتدر) دون (قادر) أو (قدير) ؛ لأن الحديث عن فرعون وقومه الذين كذبوا بآيات الله وهم قوم قد علوا في الأرض واستكبروا . يقول عز وجل : ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي

(١) للكتاب ٤ / ٤٣٤ .

(٢) د . إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ص ٦١ .

(٣) د . كمال بشر : علم الأصوات ص ٢٤٩ .

(٤) للخصائص ٣ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضِعُّ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُدَّبِحُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسَاءَهُمْ إِنَّهُمْ كَانَتْ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴿ (القصص : ٤) ، ويقول أيضا : ﴿ وَأَسْتَكْبِرُ هُوَ وَجُنُودُهُ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ ﴾ (القصص : ٣٩) ، فكان أخذهم على استكبارهم وطمغيانهم لا يكون إلا ممن يتصف بالقوة وشدة البأس ، فجاء بلفظ (مقتدر) الذي يعطي هذا المعنى ، وهو ما يشير إليه ابن جني بقوله : ”فمقتدر هنا أوفق من قادر ؛ من حيث كان الموضوع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ ،، (١) .

وقد تفخم التاء الزائدة في بعض الألفاظ، فتتحول إلى صوت الطاء، وهو كما يصفه سيبويه صوت شديد (٢) مطبق (٣) ، فهو ”النظير المفخم للتاء . فشكل اللسان مع الطاء يكون غير شكل اللسان مع التاء ، ففي حالة النطق بالطاء يرتفع مؤخر اللسان نحو أقصى الحنك ، ويتأخر قليلاً نحو الجدار الخلفي للحلق . ويرى بعضهم أنه في حالة النطق بالطاء يكون اللسان مقعراً ، أي يرتفع أقصاه وطرفه مع تقعير وسطه . وهذا هو المقصود بالإطباق عند علماء العربية . فهو صوت مطبق أو مفخم، وليست كذلك التاء ، فهي مرقة (٤) .

ونرى هذا في ألفاظ عديدة في القرآن ، منها لفظ (يَصْطَرِحُونَ) في قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ يَصْطَرِحُونَ فِيهَا ﴾ (فاطر : ٣٧) ، فعدل التعبير القرآني هنا عن لفظ (يصرخون) إلى هذا اللفظ الدال على التفخيم لما فيه من صوت الطاء الدال على ذلك وما سبقه من صوت

(١) لخصائص ٣ / ٢٦٥ .

(٢) للكتاب ٤ / ٤٣٤ .

(٣) السابق ٤ / ٤٣٦ .

(٤) د . كمال بشر : علم الأصوات ص ٢٥٠ .

مفخم أيضاً هو الصاد ، وذلك لأن المقام الذي ورد فيه مقام تهديد ووعيد للكافرين
وتحويل لما يروونه من عذاب . يقول تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ
عَلَيْهِمْ قِيمَتُهُمْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا ﴾ (فلطر : ٣٦) .

فهؤلاء الكافرون أعد الله لهم تلك النار مقصورة عليهم خاصة بهم ، يدل على
ذلك وضع اللفظ الدال عليهم موضع المسند إليه ، فأسند إليهم النار دون غيرهم ، فلم
يقل : للذين كفروا نار جهنم وهذا يوحي بالتخصيص المشار إليه ، ثم تقديم الجار
والمجرور (لَهُمْ) على المبتدأ (نَار) ، وهذا يوحي أيضاً بتخصيصها لهم وقصرها
عليهم ، ثم إضافة هذا المبتدأ (نَار) إلى لفظ (جهنم) الذي يوحي بالهول وشدة العذاب ، ثم
الإخبار بعد ذلك بأنهم خالدون فيها يتمنون الموت من هول ما يرون، فلا هم ينالون ما
يتمنون فيقضى عليهم ولا يخفف عنهم شيء من هذا العذاب الذي يرون، فهو عذاب عظيم
في جميع أشكاله ؛ يدل على ذلك الحرف الدال على بيان الجنس (مِنْ) ، إذ قال (مِنْ
عَذَابِهَا) ولم يقل (يخفف عنهم عذابها) مباشرة للدلالة على أن هذا العذاب شديد في جميع
أشكاله ، فناسب مع هذا الهول الذي يروونه من نار جهنم وشدة العذاب أن يأتي بهذا اللفظ
المتصف بالتفخيم ؛ ليتفق مع دلالة السياق التي توحي بالهول وللشدة .

وقد يستبدل بصوت التاء صوت الدال — كما نرى — في لفظ (رَبِّدَى) على

قراءة عاصم برواية حفص^(١) ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَدْعَىٰ إِلَىٰ

(١) ابن مجاهد : كتاب السبعة في القراءات ٣٢٦ .

الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِي^ط
 فَمَا لَكُمُ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٥﴾ (يونس : ٣٥) ، فجاء التعبير القرآني باللفظ (يَهْدِي) ، وأصله
 - كما يرى أبو حيان - "يهدي ، فقلب حركة التاء إلى الهاء وأدغمت التاء في
 الدال" ، (١) .

وقد أثر التعبير القرآني هذا العدول ؛ لأن السياق في هذه الآية يتحدث عن
 يدعون من دون الله من الشركاء ، وهم - كما يفسرهم القرطبي - "الأصنام التي لا
 تهدي أحداً ، ولا تمشي إلا أن تُحمل ، ولا تنتقل عن مكانها إلا أن تُنقل" ، (٢) ، فهذه
 الأصنام التي يتحدث عنها السياق جمادات لا حراك بها لا تنفع ولا تضر تحتاج إلى من
 يحملها ؛ كي تنتقل من مكان إلى مكان ، فهي تابعة لحاملها كالأجزاء منه ، وهي معانٍ
 يوحي بها لفظ (يَهْدِي) مما تحقق فيه من تحويل التاء إلى صوت الدال وتسكين هذا
 الصوت ، فأشار هذا التسكين إلى سكون هذه الأصنام أو انعدام الحركة فيها ، كما أشار
 ما حدث من تحويل التاء إلى الدال ليكون صوتاً مماثلاً للصوت الذي يليه ثم إدغامه حتى
 صار كالصوت الواحد ، إذ لا يترك اللسان موضعه بعد نطق الصوت الأول حتى يبدأ في
 نطق الصوت الثاني ، بخلاف لو جاءت التاء التي ينفصل اللسان تماماً عن موضعه بعد
 نطقها قبل أن يتهيأ لنطق الدال فأشار ذلك كله إلى تبعية هذه الأصنام لغيرها وأنه لا
 تهدي نفسها أو غيرها ، بل تحتاج إلى من يهدها أو يحملها ، ومن هنا جاء بهذا اللفظ
 بما حدث فيه من عدول أصواته كي يتناسب مع دلالة السياق الذي ورد فيه .

وقد حاول الدكتور تمام حسان أن يوضح ما يوحي به ما حدث في هذا اللفظ من
 عدول صوتي قائلاً : "وكان التشديد قد جاء هنا ليبلغ حالة خاصة تدور حول ملحظ في

(١) لبحر المحيط ٥ / ١٥٧ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ٥ / ٣٥٢ .

استعمال الفعل هو الدلالة على أن هذا الشخص المشار إليه لا يهتدي بنفسه ، وأنه إذا جاء من يقوده إلى الطريق السوي لم يسلس قياده له ، فكأن وصوله إلى الهداية آخر الأمر يأتي بعد أخذ ورد ، وكان الذي ندب نفسه لهدايته يأخذ بيده جذبًا إلى للغاية المرجوة ، لكنه يحاول الإفلات منه ، فما يصل به إلى للغاية إلا بعد مشقة ، هذا ما يوحى به السكون الذي يسبق الحركة في التشديد ، وهو إيحاء من طريق الحكاية، (١) . وهو تعليل ابتعد به كثيرًا عن الإحياء الحقيقية لهذا اللفظ ، تلك الإحياءات التي نستطيع أن نلاحظها إذا ما نظرنا إلى هذا اللفظ من خلال سياقه الوارد فيه .

وقد يستبدل بصوت التاء صوت آخر هو السين ، وهو صوت — كما يصفه سيبويه — مهموس رخو (٢) ، ويحدث هذا الصوت ”بأن يعتمد طرف اللسان على اللثة بينما يرفع وسط اللسان نحو الحنك الأعلى ، ويكون الفراغ بين طرف اللسان واللثة قليلاً جدًا يرفع الحنك اللين ولا يتذبذب الوتران الصوتيان ، فالسين صامت مهموس لثوي احتكاكي (٣) ، ويتميز بأنه عند النطق به ”تقترب الأسنان العليا من السفلى ، فلا يكون بينهما إلا منفذ ضيق جدًا ، كما أن السين العربية عالية الصغير إذا قيست بها السين في بعض اللغات الأوروبية ، كالإنجليزية مثلاً ، فالنطق بالسين يدفع الهواء مارًا بالحنجرة ، فلا يحرك الوترين الصوتيين ، ثم يأخذ مجراه في الحلق والغم حتى يصل إلى المخرج ، وهو كما تقدم عند التقاء طرف اللسان بالثنايا السفلى أو العليا ، بحيث يكون بين اللسان والثنايا مجرى ضيق جدًا يندفع خلاله الهواء ، فيحدث ذلك الصغير العالي،، (٤) .

(١) البيان في روائع القرآن ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

(٢) للكتاب ٤ / ٤٣٤ .

(٣) د . محمود سمران : علم اللغة ص ١٧٥ .

(٤) د . إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ص ٧٥ ، ٧٦ .

ونرى ذلك الاستبدال في لفظ (تَسْمَعُونَ) بتشديد السين والميم على قراءة حمزة والكسائي وخلف وعاصم في رواية حفص ^(١) في قوله تعالى : ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقَدِّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾ (الصفات: ٨) ، وأصله - كما يوضح القرطبي - "يَسْمَعُونَ ، فأدغمت التاء في السين لقربها منها،" ^(٢) . فعدل التعبير القرآني عن لفظ (تَسْمَعُونَ) إلى هذا اللفظ بما فيه من عدول صوتي ، وذلك لأن السياق يتحدث عن هؤلاء الشياطين الذين يصعدون إلى السماء "فيسترق الواحد منهم شيئاً مما يتفاوض فيه الملائكة ، مما سيكون في العالم قبل أن يعلمه أهل الأرض ، وهذا لخفة أجسام الشياطين ، فيرجمون بالشهب حينئذ،" ^(٣) ، فهم على هذا يسمعون بعض الأصوات أو الكلمات القلائل المتداولة في هذا المقام يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ (الصفات : ١٠) ، "أي اختلس للكلمة أو أكثر ، مرة من لمرات منهم،" ^(٤) كذا فسر البقاعي هذه الآية .

ولكي يسترقوا السمع يجتهدون ويحاولون حتى لا تصيبهم الشهب التي يقذفون بها إذا ما فعلوا ذلك ، وهو ما يوحي به الإدغام في لفظ (تَسْمَعُونَ) . قال البقاعي : "وأوضحت هذا المعنى قراءة من شدد السين والميم بمعنى يتسمعون ، أي بنوع حيلة ، تسمعاً منتهياً إلى ذلك ، وهو يفهم أنهم يتسمعون ، ولكن لا ينتهي تسمعهم إلى نكر ، بما

(١) ابن الجزري : للنشر في لقراءات لعشر ٢ / ٣٥٦ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن (تفسير للقرطبي) ٨ / ٤٣٩ .

(٣) السابق ٨ / ٤٤٠ .

(٤) البقاعي : نظم الدرر ٦ / ٢٩٤ .

أشار إليه الإدغام ، وهو يشير أيضا إلى أنهم يجتهدون في إخفاء أمرهم، (١) ، فناسب أن يعبر الأسلوب القرآني بهذا اللفظ بما فيه إحياء ناشيء عن الإدغام أو التشديد ؛ ليتفق مع هذا المعنى .

وإذا كانت الآية الثانية تدل على أنهم يسمعون بعض الكلمات فهم لا يستمعون إلى الصمت، بل إلى أصوات معينة ناسب أن يأتي بهذا اللفظ الذي عدل فيه عن التاء إلى السين ، ثم سَكَّنَتْ تِلْكَ السَّيْنَ ، وذلك لأننا ”إذا أسكنا التاء حصلنا من شدتها على الصمت ، وإذا أسكنا السين حصلنا من رخاوتها على الصفيير ، وكلا الحرفين مهموس ، ولا شك أن الصفيير المهموس أدل على معنى التسمع من الصمت ؛ لأننا في العادة لا نسمع إلى الصمت ، وإنما نسمع إلى الهمس،، (٢) .

وقد يتخذ الإبداع القرآني من حذف هذا الصوت الزائد طريقا إلى إحياءات معينة يتطلبها السياق، كما نرى من حذف التاء في لفظ (تَسْطِيع) في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِيعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ (الكهف : ٨٢) ، فعدل التعبير القرآني عن زيادة التاء هنا على الرغم من زيادتها في موضعين آخرين متقدمين على هذه الآية في القصة نفسها ، وذلك في قوله تعالى على لسان الخضر لموسى : ﴿ قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ (الكهف : ٦٧) ، وقوله : ﴿ قَلَّ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ ۗ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْطِيعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ (الكهف : ٧٨) .

(١) السابق ٦ / ٢٩٤ .

(٢) د . تمام حسان : البيان في رواتع القرآن ص ٣٥٣ .

ويرى ابن جماعة أن سبب ذلك يرجع إلى أنه "تقدم أولاً : ﴿مَا لَمْ تَسْتَطِعْ﴾ ،

فخفف الثاني لدلالة الأول عليه،،^(١) . وهو تعليل يغفل ما للسيان من أثر في هذا العدول ، فلو نظرنا إلى سياق الآية الأولى لوجدنا أنه مقام تعليم يُعلم فيه الأستاذ تلميذه ، وهذا المقام يحتاج إلى ترفق ولين من المعلم بمن يطلب منه العلم ، ومن هنا كان حذف التاء التي توحى بالشدة والقوة ، والمقام لا يحتاج إلى هذين الأمرين ، فجاء اللفظ خاليًا منها ليتناسب مع ما يتطلبه السياق من لين ورفق .

أما الآيتان الأخريان فقد جاءتا في مقام زجر من الخضر لموسى ، الأولى كي

يبتعد عنه ، ولا يحاول صحبته لأنه لا يقدر على هذه الصحبة : ﴿قَالَ لَهُ مُوسَىٰ هَلْ

أَتَّبِعَكَ عَلَىٰ أَنْ تَعْلَمَ مِنِّي مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾ ﴿٦٦﴾ قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٦٧﴾ وَكَيْفَ تَصْبِرُ

عَلَىٰ مَا لَمْ يَحِطْ بِهِ خَيْرًا﴾ (الكهف : ٦٦-٦٨) ، والثانية لأنه لم يلتزم بوعده معه الذي

يقضي بالألا يسأله عن شيء حتى يخبره هو بنفسه عنه ﴿قَالَ فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلْنِي عَن

شَيْءٍ حَتَّىٰ أُحَدِّثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾ (الكهف : ٧٠) ، فنفسي هذا الوعد ، وأخذ يسأله عما

يفعله في كل مرة : عند خرق السفينة وقتل الغلام وإقامة الجدار ، فناسب أن يأتي في

هاتين الآيتين باللفظ الذي يحتوي على التاء الزائدة التي توحى بالشدة ؛ ليتفق في شدته

هذه مع زجر الخضر لموسى وغلظته معه وشدته. في هذين الموضوعين .

(٢) المغايرة بين صوتين

قد تكون المغايرة بين لفظ وآخر إحدى صور الإبداع للتعبير القرآني ، فيغاير

بين أصوات الألفاظ وفقا للسياق الوارد فيه كل لفظ وما يتطلبه من ألفاظ معينة لها

^(١) كشف المعاني ص ٢٤٤ .

خصائصها الصوتية المميزة لها، تلك الخصائص التي توحى بإيحاءات تتفق ودلالة السياق اللغوي .

ومن ذلك لفظا (مذموماً) و(مذموماً) ، وهما بمعنى واحد "يقال : نِمْتُه أذيمُهُ نَيْمًا ، وَنَمَمْتُهُ أَذْمُهُ نَمًا ، وَذَأَمْتُهُ ذَأْمًا،،^(١) ، كذا قال الراغب ، غير أن الأول منهما فيه شدة أو مبالغة لا توجد في الثاني لوجود صوت الهمزة فيه ، وهو صوت - على حد وصف ابن جنى له - شديد^(٢) و"ينطق بإغلاق الأوتار الصوتية إغلاقًا تامًا ، يمنع مرور الهواء ، فيحتبس خلفهما ثم تفتح فجأة ، فينطلق الهواء متفجرًا،،^(٣) . وهذا الانفجار الذي يحدث أثناء نطق هذا الصوت يعطي له قوة وشدة ، وهو ما يجعل اللفظ الذي يشتمل عليه يوحي بتلك القوة .

أما اللفظ الثاني فيكاد يخلو من هذه الشدة لخلوه من الأصوات المتصفة بذلك ، فصوت الميم الذي يحتوي عليه مقابلًا للهمزة في اللفظ الأول صوت بين الشديد والرخو - على حد وصف ابن جنى له -^(٤) "وللنطق به تلتقي الشفة السفلى بالأسنان العليا ، بحيث ينحبس الهواء داخل الفم، وتتدلى اللهاة ، فينفتح ممر الهواء الأنفي، وينطلق الهواء من الرنتنين مسببًا تذبذب الأوتار الصوتية ويخرج عن طريق ممره الأنفي فيحدث الصوت،،^(٥) . ومعنى هذا أنه لا يحدث عند نطقه ذلك الانفجار الذي يحدث عند نطق الهمزة ، ولا نجد فيه تلك الشدة التي نجدها في هذا الصوت .

(١) للراغب الأصفهاني : مفردات لفظ القرآن (ذلم) .

(٢) سر صناعة الإعراب ١ / ٦١ .

(٣) د . رمضان عبد التواب : المدخل إلى علم اللغة ص ٥٦ .

(٤) سر صناعة الإعراب ١ / ٦١ .

(٥) د . عبد الرحمن أيوب : أصوات اللغة ص ٢٠٠ ، ٢٠١ .

فإذا ما اقتضى السياق شدة أو مبالغة جاء اللفظ الأول دون الثاني لما فيه من هذه الصفة ، كما نرى في قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَخْرِجْ مِنْهَا مَذْمُومًا مَذْحُورًا ﴾ (الأعراف: ١٨) . فالسياق في هذا الموضع يتحدث عن إبليس وتوعده لبني آدم أن يغويهم بكل الطرق ، ويبعدهم عن الصراط المستقيم حتى يعصوا ربهم . بقول تعالى على لسانه : ﴿ قَالَ فِيمَا أُغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿١٧﴾ ثُمَّ لَأَنْبِتُهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَبِمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا يَجِدُ أَكْثَرُهُمْ شَاكِرِينَ ﴾ (الأعراف : ١٦ - ١٧) ، فبالغ في معصيته وإصراره على إغواء الناس وإضلالهم ، فناسب أن يشتد الله في الرد عليه والمبالغة في ذمه ، فجاء بلفظ (مَذْمُومًا) ؛ ليحقق ذلك الغرض . قال الكرمانى : "لأنه سبحانه وتعالى لما بالغ في الحكاية عنه بقوله : (لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ) بالغ في ذمه فقال :

(أَخْرِجْ مِنْهَا مَذْمُومًا مَذْحُورًا) ، والذم : أشد الذم ، (١) .

وأما عندما لا يحتاج السياق القرآني إلى الشدة أو المبالغة فنراه يأتي باللفظ الثاني دون الأول، نحو قوله : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُمْ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا مَذْمُومًا مَذْحُورًا ﴾ (الإسراء : ١٨) ، وقوله : ﴿ لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا ءآخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا ﴾ (الإسراء : ٢٢) . فالمقام في هاتين الآيتين ، وإن كان فيه شيء من الوعيد في الآية الأولى فهو مقام للنصح للناس من الله عز وجل بالنهي غير المباشر لهم أن يشترخوا الدنيا بالآخرة في الآية الأولى ، وبالنهي المباشر في الثانية أن يشركوا بالله أحذاً ويجعلوا له أندادا يعبدونه من دونه ، والنصح لا يستقيم مع الشدة .

(١) لسرر للتكرار في القرآن ص ١١٩ .

يضاف إلى هذا أن الخطاب هنا للناس ينهاهم الله فيه عن المعصية قبل أن يقترفوها ، فليس هناك إصرار منهم عليها في هذا الموضع بل لا توجد معصية وقعت منهم في الأصل ؛ كي تكون هناك مبالغة وشدة في نهيهم ، بخلاف ما جاء في سورة الأعراف ؛ إذ الخطاب فيها كان لإبليس، وهو مصر على المعصية وإغواء الناس يدل على ذلك أسلوب القسم الذي صدر به الكلام .

ومن ذلك لفظا (أز) و(هز) ، إذ نرى في الأول منهما ملمحًا يوحي بشيء من القوة والشدة لا يوجد في الآخر ، نتيجة لوجود الهمزة ، وهو صوت — كما ذكرنا من قبل — يتصف بالشدة ، وذلك لحدوث انفجار عند النطق به ، وهذا الانفجار يعطي له قوة وشدة ، وهو ما يجعل اللفظ الذي يشتمل عليه يوحي بذلك .

وأما اللفظ الثاني فقد تغير فيه الصوت الأول فنرى الهاء في الموضع الذي كانت فيه الهمزة ، وهو صوت — كما يصفه ابن جني — مهموس^(١) رخو^(٢) ”يتم نطقه بأن يحتك الهواء الخارج من الرئتين ، بمنطقة الأوتار الصوتية دون أن تحدث ذنبية لهذه الأوتار ويرتفع الطبق ليسد المجرى الأنفي، ويتخذ النغم عند النطق بالهاء نفس الوضع ، الذي يتخذه عند النطق بالحركات،،^(٣) . فصوت الهاء العربية — على هذا — صوت ”صامت مهموس حنجري احتكاكي،،^(٤) ، وهي صفات لا تعطي للفظ المشتمل عليه ما تعطيه الهمزة من قوة وشدة في النطق .

(١) سر صناعة الإعراب ٦٠ / ١ .

(٢) السابق ٦١ / ١ .

(٣) د. رمضان عبد التواب : المخجل إلى علم اللغة ص ٥٨ ، ٥٩ .

(٤) د. محمود لسمران : علم اللغة ص ١٧٩ .

وعلى ضوء هذه الخصائص الصوتية التي يعطيها كل صوت من الصوتين السابقين للفظ المشتمل عليه نرى ورود الأول في قوله تعالى: ﴿الْمَرْتَرْنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوَّزَّهُمْ أَرْأَ﴾ (مريم : ٨٣) ، وورود الثاني في قوله: ﴿وَهَزَى إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلَةِ تُسْقِطُ عَلَيْكَ رَطْبًا جَنِيًّا﴾ (مريم : ٢٥) ، وذلك لأن السياق في الآية الأولى يدور حول الشياطين وتحريكهم للكافرين تحريكاً شديداً يؤدي بهم إلى الغواية والكفر بالله ، وهو ما يدل عليه قوله (تَوَّزَّهُمْ أَرْأَ) . قال البقاعي في تفسير ذلك: «أي تحركهم تحريكاً شديداً ، وتزعجهم في المعاصي والدنايا التي لا يشكون في قباحتها وعظيم شناعتها ، وهم أشد الناس عيياً لفاعليها ونعماً لمرتكبيها إزعاجاً عظيماً بحيث يكونون في تقلبهم ذلك مثل الماء الذي يغلي في القدر ، ومثل الشرر المتطاير» ،^(١) . فمعنى (تَوَّزَّهُمْ) — على حد قول أبي حيان — تحركهم إلى الكفر^(٢) ، والأَرْزُ في أصل معناه — كما يذكر ابن جريد — : «الحركة الشديدة ، وأزت القدر إذا اشتد غليانها» ،^(٣) وهو كما يفسره القرطبي التهيج والإغراء^(٤) .

فالشياطين تدفع هؤلاء الكافرين دفعا شديداً إلى الكفر ، وتحركهم تحريكاً كي يقعوا فيه مبتعدين عن توحيد الله والاعتراف بوجوده ، وهو ما دل عليه السياق السابق على هذه الآية ، إذ اتخذ الكافرون أندادا من دون الله لينصروهم ، وما ذلك إلا بإغواء الشياطين . يقول تعالى: ﴿وَأَخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهَةً لِيَكُونُوا هَمَّ عِزًّا﴾ (مريم: ٨١) . وهذا أمر عظيم في الضلال أن يتخذ الإنسان آلهة يعبدها من دون الله ، ولا يكون إلا

(١) نظم الدرر ٤ / ٥٥٧ .

(٢) البحر المحيط ٦ / ٢٠٣ .

(٣) جمهرة اللغة (أرز) ١ / ١٧ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ٦ / ٥٨٠ .

بإغراء الشياطين له إغراءً شديداً ودفعهم إياه دفعا لا يستطيع معه التوقف للحظات ؛ كي يعمل عقله ويتفكر فيما حوله ، فيهندي بفطرته السليمة التي فطره الله عليها على عبادة الله وحده ، ومن هنا جاء التعبير القرآني في هذا الموضع بهذا اللفظ الذي يوحي بالشدة والقوة مؤكداً بالمفعول المطلق (أزاً) ؛ ليدل على تحريك الشياطين للكافرين ودفعهم إياهم دفعا شديداً ؛ كي يظلوا على كفرهم . وقد أشار ابن جنى إلى هذا المعنى قائلاً في تعليقه على تلك الآية : ” فهذا في معنى تهزهم هزاً ، والهمزة أخت الهاء ، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين . وكانهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء ، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز ، لأنك قد تهز ما لا بال له ، كالجذع وساق الشجرة ، (١) .

ولما لم يحتج السياق إلى هذه القوة جاء اللفظ الثاني (وهزى) في الآية الثانية ، إذ

يدور السياق فيها حول مريم وهي في حالة المخاض ﴿ فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ قَالَتْ يَلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا ﴾ (مريم : ٢٣) ، وهي حالة ضعف شديد لا تقوى فيه المرأة أن تأتي بأفعال تتصف بالقوة أو الشدة ؛ لذلك كان الأمر إليها بلفظ (هزى) الذي يتصف بالرخاوة ، وذلك لاشتماله على صوت الهاء الذي يتصف بأنه صوت رخو مهموس مرقق .

(٣) تكرار الصوت

قد يكون تكرار الصوت في اللفظ الواحد مع ما يتصف به من خصائص أخرى أحد أساليب التعبير القرآني في استعمال الألفاظ استعمالاً يتناسب مع السياق الذي ترد فيه ، ومن ذلك لفظ (مُذَبِّدِينَ) في قوله تعالى : ﴿ مُذَبِّدِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لِآلِي هَتُولَاءِ وَلَا

(١) الخصائص ٢ / ١٤٦ .

إِلَى هَتَوَلَاءٍ ﴿ (النساء : ١٤٣) ، وهو لفظ وحيد الصيغة والمادة في القرآن يشتمل على صوتي الذال والباء ، والأول منهما — وهو الذال — صوت مجهور ^(١) ، وهو "النظير المجهور للناء ، فلا فرق بينهما إلا أن الأوتار الصوتية تتذبذب في حالة النطق بالذال ، ولا تتذبذب في نطق الناء . فالذال إذًا : صوت مما بين الأسنان . احتكاكي . مجهور، ^(٢) . وللنطق به "يوضع طرف اللسان بين الأسنان العليا والسفلى، وينطلق الهواء من الرئة إلى مرره في الفم مسببًا ذبذبة الأوتار الصوتية وعند مروره بين الأسنان وطرف اللسان يُحدث احتكاكًا مسموعًا، ^(٣) . وأما الباء فهو صوت — كما يصفه سيويه — مجهور شديد ^(٤) ، وعند النطق به "يقف الهواء الصادر من الرئتين وقوفًا تامًا عند الشفتين ؛ إذ تتطبق هاتان الشفتان انطباقًا كاملاً، ويضغط الهواء مدة قصيرة من الزمن . ثم تنفرج الشفتان فيندفع الهواء فجأة من الفم ، محدثًا صوتًا انفجاريًا ، ويتذبذب الوتران الصوتيان في أثناء النطق . فالباء إذًا صوت شفوي وقفة انفجارية مجهور، ^(٥) .

فالذال والباء صوتان مجهوران ، أي يتذبذب الوتران الصوتيان عند النطق بهما ، يتميز أولهما بأنه احتكاكي ، والثاني بأنه انفجاري ، وهاتان صفتان أعطتا للفظ (مُذَبِّبِينَ) خصائص صوتية تتناسب والسياق اللغوي الوارد فيه ، إذ يدور هذا السياق حول المنافقين الذين يظنون أنهم يخادعون الله ، ويظهرون خلاف ما يظنون رياءً للمؤمنين ، إذ يظهرون لهم الإيمان وهم في حقيقة أمرهم كافرون . يقول عز وجل :

﴿ إِنَّ الْمُتَّفِقِينَ لَخَدِيعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالِي يُرَأَوْنَ لِلنَّاسِ

(١) سيويه : للكتاب ٤ / ٤٣٤ .

(٢) د . كمال بشر : علم الأصوات ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(٣) د . عبد الرحمن ليوب : أصوات للغة ص ٢٠٢ .

(٤) للكتاب ٤ / ٤٣٤ .

(٥) د . كمال بشر : علم الأصوات ص ٢٤٨ .

وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿ (النساء : ١٤٢) ، فهم متحيرون يظهرون شيئاً ويخفون

آخر ، مترددون بين الكفر والإيمان ، وهو ما عبر عنه قوله تعالى : (مُذَبِّدِينَ بَيْنَ

ذَلِكَ) . يقول الخازن في تفسيره هذه الآية : ”يعني متحيرين مترددين بين الكفر

والإيمان ؛ لأنهم ليسوا مع المؤمنين المخلصين ولا مع المشركين المصرحين بالشرك،،^(١) ، فناسب أن يأتي مع هذه الحيرة وذلك التردد بهذا اللفظ الذي يدل — كما ينكر

ابن دريد — على الاضطراب^(٢) والذي له من الخصائص الصوتية ما يدل على ذلك من خلال ما يحدث من تذبذب الأوتار الصوتية عند نطق صوتي الذال والباء وهو ما يوحى بالتردد

المستمر ، ثم تكرار كل صوت منهما وهو ما يدل على حيرة هؤلاء المنافقين ؛ إذ لا يكادون يخرجون من أمر إلى غيره حتى يعودوا إلى الحالة التي كانوا عليها، ثم هذا

الاحتكاك الذي نراه في الصوت الأول وتحوله إلى انفجار في الصوت الثاني وتكرار هذا الأمر يوحى بعدم الاستقرار والتردد المستمر بين أمرين مختلفين ، ومن هنا أثر الأسلوب

القرآني أن يعبر في هذا الموضع بذلك اللفظ بما يتصف به من خصائص صوتية تدل على التردد والتذبذب ؛ ليتفق في صفاته هذه مع دلالة السياق .

ومن التكرار الصوتي في لفظ واحد ما نراه في لفظ (كَبِكَبُوا) وذلك في قوله

تعالى : ﴿ وَبُرُزَّتِ السَّجُودُ لِلْغَاوِينَ ﴿٦٠﴾ وَقِيلَ لَهُمْ لَنْ مَّا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٦١﴾ مِنْ دُونِ اللَّهِ هَلْ

يَنْصُرُونَكُمْ أَوْ يَنْتَصِرُونَ ﴿٦٢﴾ فَكُفُّوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوِينَ ﴿٦٣﴾ وَجُنُودَ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ﴿٦٤﴾ ﴿

(الشعراء : ٩١ – ٩٥) ، وهو لفظ وحيد الصيغة في القرآن . قال ابن دريد في أصل

معناه : ”ككببت الشيء إذا ألقيت بعضه على بعض،،^(٣) ، وقال ابن فارس ”والككببة :

(١) لباب للتأويل ١ / ٤٠٨ .

(٢) جمهرة للغة : (ب ذ ب ذ) ١ / ١٢٥ .

(٣) جمهرة للغة (ب ب ك) ١ / ١٢٨ .

لن يندهور الشيء إذا أُلقي في هوة حتى يستقر ، فكأنه تردد في الكعب،^(١) . ومعنى (كُبْكَبُوا) — على حد قول الزجاج — ”طَرِحَ بعضهم على بعض ، وقال أهل اللغة معناه هُوَرُوا ، وحقيقة ذلك في اللغة تكرير الاتكباب كأنه إذا أُلقي ينكب مرة بعد مرة حتى يستقر فيها،،^(٢) .

ويتميز هذا اللفظ بتكرار صوتي الكاف والباء ، فأما الكاف فهو صوت يصفه ابن جني بأنه شديد^(٣) ، وللنطق به ”ترتفع مؤخرة اللسان حتى تلامس سقف الحنك الرخو وترتفع اللهاة ومؤخرة سقف الحنك أيضا لتسد الممر الأنفي ، وينطلق الهواء من الرئتين مارًا بالأوتار الصوتية دون أن يسبب اهتزازها فيملأ الفراغ المحصور بين مؤخرة اللسان وأعلى الحنجرة (أي البلعوم الحنجري والبلعوم الفموي) ويستمر ضغط الهواء حتى يفارق اللسان السقف الرخو فيحدث انفجار مسموع،،^(٤) .

وأما الباء فهو — كما ذكرنا من قبل — ”صوت شديد مجهور مرقق،،^(٥) ، ويتكون بأن ”يوقف الهواء وقفًا تامًا وذلك بأن تطبق الشفتان انطباقًا كاملاً ويرفع الحنك اللين فلا يسمح بمرور الهواء إلى الأنف يضغط الهواء مدة من الزمن ، وعندما تتفرج الشفتان يندفع الهواء فجأة من الفم محدثًا صوتًا انفجاريًا ويتذبذب الوتران الصوتيان أثناء النطق وهكذا يوصف الباء بإيجاز بأنه : صامت مجهور شفوي (شفتاني) انفجاري،،^(٦) .

(١) مقاييس اللغة ، باب لكاف وما بعدها في لثنائي لو للمطابق (كب) .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٩٤ .

(٣) مر صناعة الإعراب ١ / ٦١ .

(٤) د . عبد الرحمن ليوب : أصوات اللغة ص ٢١٢ .

(٥) د . رمضان عبد للتواب : المدخل إلى علم اللغة ص ٤٢ .

(٦) د . محمود السمران : علم اللغة ص ١٥٤ .

فالكاف والباء على هذا صوتان شديدان ، وتتشأ هذه الشدة مما يحدث أثناء النطق بهما من حبس الهواء حبسًا تامًا ثم انفجاره دفعة واحدة ، وهو ما يعطي هذين الصوتين قوة وشدة في نطقهما .

وقد عدل التعبير القرآني في هذا المقام عن لفظ (كَبُوا) إلى ذلك اللفظ الذي يتصف بالقوة والشدة لما فيه من صوتي الكاف والباء الشديدين الانفجاريين ثم تكررهما ليدل ذلك على مبالغة وشدة يتطلبها السياق. قال ابن الأثير : ”فإن معنى كَبُوا من الكب ، وهو القلب ، إلا أنه مكرر المعنى ، وإنما استعمل في الآية دلالة على شدة العقاب ؛ لأنه موضع يقتضي ذلك،،^(١) .

وإنما ترجع هذه الشدة التي يقتضيها السياق إلى أنه يتحدث عن أكثر الفئات بعدًا عن الله وكفرًا به ، وهم : الآلهة الذين يعبدون من دون الله ، ويعبر عنهم ضمير الجمع في لفظ (كَبُوا) كذا فسره الزمخشري^(٢) ، والغاؤون وهم عبدة هؤلاء الآلهة وهو ما ذكره الزمخشري أيضًا^(٣) ، وفسرهم القرطبي نقلًا عن السُّدِّي بأنهم هم الآلهة أنفسهم^(٤) ، ويضاف إلى هاتين الفئتين جنود إبليس وهم متبعوه من عصاة الجن والإنس ، كذا ذكر الزمخشري^(٥) ، فناسب أن يؤتى مع هذه الفئات الضالة المضلة بلفظ (كَبُوا) الدال على تكرار الكب والموحي بالمبالغة في العذاب والشدة؛ ليتفق في صفته هذه مع عظم ما عليه من يتحدث عنهم السياق من ضلال وكفر وما يستحقون من شدة العذاب . قال العلوي مشيرًا إلى هذا المعنى : ”والكِبْبة تكرير الكب ؛ لأنه إذا ألقى في النار فإنه

(١) المثل السائر ٢ / ٥٧ .

(٢) للكشاف ٣ / ٣٢٢ .

(٣) للكشاف ٣ / ٣٢٢ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن (تفسير للقرطبي) ٧ / ٤٩٤ .

(٥) للكشاف ٣ / ٣٢٢ .

يكب فيها مرة بعد مرة حتى يستقر في قعرها ، فجعل تكرير اللفظ دلالة على تكرير المعنى على جهة المطابقة،، (١) .

(٤) تعاقب السواكن والحركات

قد يتخذ التعبير القرآني من تعاقب السواكن والحركات وتتابعها سبيلاً يتفق فيه اللفظ مع سياقه اللغوي من خلال ما يوحيه هذا التعاقب ، وذلك ما نراه في لفظ (ادارعتم) على قراءة الجمهور (٢) وذلك في قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَرَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ (البقرة : ٧٢) . ومعناه - كما يذكر الزمخشري - اختلفتم أو تخاصمتم أو تدافعتم بمعنى طرح قتلها بعضكم على بعض أو دفع بعضكم بعضاً عن البراءة والتهمة (٣) . وأصل هذا اللفظ - كما يذكر ابن عطية - تدارعتم (٤) ، "ولكن التاء أدغمت في الدال لأنهما من مخرج واحد ، فلما أدغمت سكنت فاجتلبت لها ألف الوصل ، فتقول : لدارأ القوم أي تدافع القوم،، (٥) كذا قال الزجاج .

والناظر إلى ما حدث لهذا اللفظ يجد أنه تحول من (تدارعتم) الباديء بمتحركين متتابعين إلى (ادارعتم) الذي يتميز بتتابع السواكن والحركات ، بحيث يعقب كل متحرك ساكن ، وهذه صفة تجعل اللفظ يوحى بالتوقف المستمر ، إذ ما تكاد تحدث حركة حتى يعقبها ساكن . ولو رجعنا إلى السياق الوارد فيه اللفظ نرى أنه يتطلب ذلك الإيحاء ، إذ يدور حول قضية وقع فيها بنو إسرائيل ، وأراد الله أن يرفع الغموض عنها ، فما كان

(١) الطراز ص ٣٦٤ .

(٢) أبو حيان : البحر المحيط ١ / ٤٢٤ .

(٣) للكشاف ١ / ١٥٣ .

(٤) المحرر الوجيز ١ / ١٦٥ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٥٣ .

منهم إذا أمروا أمراً إلا أن يتوقفوا عند ذلك الأمر متسائلين متباطئين في تنفيذ أمره حتى إنهم كادوا لا ينفون ذلك الأمر . يقول تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا بُقَرًا مِّمَّا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالُوا اتَّخِذْنَا هُزُؤًا ۖ قَالُوا أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴿٦٦﴾ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ ۚ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ ﴿٦٧﴾ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْثُهَا ۚ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءٌ فَاقِعٌ لَوثُهَا تَسْرُ النَّظِيرِينَ ﴿٦٨﴾ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ ۚ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴿٦٩﴾ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلِّمَةٌ لَا سِيَةَ فِيهَا ۚ قَالُوا الْكَيْفَ بِالْحَقِّ فَنَخُوهَا ۚ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾ (البقرة : ٦٧ - ٧١) .

فإنه عز وجل أمرهم على لسان موسى عليه السلام أن يذبحوا بقرة ليضربوا ببعضها فتيلاً لهم فينطقه الله باسم قاتله دون أن يحدد لهم تلك البقرة تاركاً لهم اختيارها ، فأبوا إلا أن يضيقوا على أنفسهم ويسألوا عن صفاتها ، فإذا ما أخبرهم موسى سألوه عن لونها حتى إذا ما فعل طلبوا إليه أن يحددها لهم ، وما ذلك إلا لتباطؤ منهم في تنفيذ أمر الله ، إذ كلما أخبرهم عن شيء وقفوا ليسألوا عن غيره دون أن يكلفهم الله بذلك كله ، كأنهم لا يريدون الإذعان لأمر الله تعالى وهو ما يدل عليه قوله : ﴿ فَانخُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ، فناسب أن يأتي مع هذا التباطؤ منهم والتوقف المستمر للتساؤل عن أشياء لم يطلبها الله منهم بهذا اللفظ الذي يتصف بوجود ساكن بعد كل متحرك ؛ ليدل على أنهم لا يكادون يخبرون عن أمر يترهبهم من تنفيذ ما أراد الله حتى يقفوا متسائلين عن غيره .

كذلك فإن الخصائص الصوتية للحروف التي يتكون منها هذا اللفظ توحى بتلك التوقعات المستمرة ؛ إذ هي في معظمها أصوات انفجارية يُحبس الهواء حبسًا تامًا عند النطق بها ثم ينطلق دفعة واحدة ، فلا يكاد ينطلق حتى يحبس ثانية لنطق صوت آخر ، وهو ما نراه في أصوات الدال والهززة والطاء والميم . ويتوسط هذه الأصوات صوت آخر ، وهو الراء الذي يصفه سيبويه بأنه صوت مكرر يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام (١) ، و”يتم نطقه بأن يترك للسان مسترخيًا في طريق الهواء الخارج من الرئتين ، فيرفرف اللسان ، ويضرب طرفه في اللثة ضربات متكررة ، وهذا معنى وصف الراء بأنه صوت تكراري . هذا بالإضافة إلى حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية عند نطق هذا الصوت، (٢) ، وهذه الصفة التي يتميز بها هذا الصوت توحى بتردد هؤلاء القوم في تنفيذ ما أمر الله به واختلافهم وتدافعهم المستمر بين شد وجذب، إما لنفي التهمة عن أنفسهم، وإما لإصاقها بغيرهم .

يضاف إلى ما سبق أن ذلك التعاقب بين السواكن والحركات يوحى بما عليه هؤلاء القوم من تدافع واختلاف وتخاصم حول القاتل الحقيقي ، وما حدث بينهم من اختلاط في الأمور حتى إن الأمر قد عُمي عليهم ، فلم يعرفوا من قام بهذه الفعلة .

وأخيرًا فإننا إذا نظرنا إلى عدد السواكن في هذا اللفظ نجده أربعة ، وهو نفسه عدد للتساؤلات التي توقف بها بنو إسرائيل سائلين موسى عنها استكارًا أو استفسارًا ، إذ فكروا عليه أولاً الأمر بنبح البقرة قاتلين ﴿ أَتَّخِذُنَا هُزُؤًا ﴾ حتى إذا ما أكد لهم أنه أمر من الله سألوه عن صفاتها، ثم عن لونها ، ثم سألوه أخيرًا عن تحديدها لهم .

(١) لكتاب ٤ / ٤٣٥ .

(٢) د . رمضان عبد التواب : المدخل إلى علم اللغة ص ٤٨ .

ومن ذلك التعاقب ما نراه في لفظ (أَدَارَكُوا) ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ قَالَ
أَدْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا ^ط
حَتَّىٰ إِذَا آدَارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَيْنَهُمْ لِأَوْلَانِهِمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتَيْنَاهُمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ
النَّارِ قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٌ وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ ﴾ (الأعراف : ٣٨) . ومعنى (أَدَارَكُوا) – كما
يذكر ابن عطية – تلاحقوا ^(١) ، وأصله على – حد قول أبي حيان – ” تداركوا أدغمت
الناء في الدال ، فاجتلبت همزة الوصل،، ^(٢) .

وهذا العدول أدى إلى تعاقب الحركات والسواكن في المقطعين الأولين ، وهو ما
أعطى اللفظ إيحاءً بالتتابع ، وهذا هو ما يدل عليه قوله تعالى : ﴿ كَلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ
أُخْتَهَا ﴾ ، وقوله : ﴿ قَالَتْ أُخْرَيْنَهُمْ لِأَوْلَانِهِمْ ﴾ ، فمعنى هذا أنهم لم يدخلوا مجتمعين ، بل
متتابعين ، لهم أول ولهم آخر . قال أبو حيان : ” والمعنى أنهم يدخلون فوجًا ففوجًا لاعتنا
بعضهم بعضًا إلى انتهاء تداركهم وتلاحقهم في النار ولجتماعهم فيها،، ^(٣) ، فكان من
المناسب أن يأتي التعبير القرآني بهذا اللفظ الذي تتابعت فيه الحركات والسواكن ليدل
على تعاقبهم وتتابعهم في دخول النار . كذلك ”فإن التشديد هنا يوحى بتداعيتهم في النار
متزاحمين بغير نظام ، بل إن اشتمال التشديد على سكون ، ثم حركة يدل على أن
تزاحمهم على النار جعل بعضهم يعوق بعضًا قبل أن يتردوا فيها ، فكان النقطة التي
تداعوا عندها كانت كعنق الزجاجة،، ^(٤) .

(١) للمحرر الوجيز ٢ / ٣٩٩ .

(٢) لبحر المحيط ٤ / ٢٩٨ .

(٣) السابق ٤ / ٢٩٨ .

(٤) د . تمام حسان : لبيان في رواقع القرآن ص ٢٨٧ .

(٥) الثقل في النطق

ومما قد يتصف به اللفظ من الخصائص الصوتية ثقله في للنطق على اللسان ، إما بطول اللفظ ، وإما لإدغام بعض أصواته ، فيحدث هذا الإدغام نوعاً من الثقل في نطق اللفظ ، وإما لتناثر الأصوات المؤلف منها ، كأن يتجاوز فيه بعض أصوات الحلق . يقول ابن دريد : ”واعلم أن الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت ؛ لأنك إذا استعملت اللسان في حروف الحلق دون حروف الفم ودون حروف الذلاقة كلفته جرساً واحداً وحركات مختلفة . ألا ترى أنك لو ألقت بين الهمزة والهاء والحاء فأمكن لوجدت الهمزة تتحول إلى هاء في بعض اللغات لقربها منها ، نحو قولهم في (أم والله) هم والله ، وكما قالوا في (أراق) هراق الماء ، ولوجدت الحاء في بعض الألسنة تتحول هاء،،^(١) .

وليس المقصود بالتقارب الذي يذكره صاحب الجمهرة جميع الحروف المتقاربة المخارج ، إذ قد تجتمع بعض الأصوات المتصفة بذلك في ألفاظ معينة ، ويمكن نطقها ببس ، كما نرى في اجتماع الهمزة والعين والهاء في لفظ (أعهد) ، وكلها أصوات من الحلق ، ولعل ما يقصده تلك الأصوات التي يحدث بينها التناثر عند اجتماعها في لفظ واحد ، وهو ما يذكره السيوطي قائلاً : ”فالتناثر منه ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل على اللسان وعسر النطق بها ، كما روي أن أعرابياً سئل عن ناقته ، فقال : تركتها ترعى الهمخع،،^(٢) .

ويعد استعمال الألفاظ الثقيلة في نطقها عيباً في الكلام ، ولكن إذا اقتضاه المقام كانت من أهم مظاهر فصاحته . فلفظة (مستشزرات) على سبيل المثال على الرغم من ثقلها

(١) جمهرة اللغة ١ / ٩ .

(٢) لمزهر ١ / ١٨٥ .

على اللسان ؛ لطولها وتوسط الشين المهموسة لرخوة بين التاء الشديدة والزاي المجهورة . (١)
فإنها تعد مستحسنة في بيت امرئ القيس :

أَثِيثٌ كَقَتْنُو النَّخْلَةِ الْمُتَعَثِّلِ
تَضُلُّ الْمَدَارِي فِي مَنْتَى وَمُرْسَلِ (٢)

وَفَرَعٍ يُغْشَى الْمَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ
غَدَائِرُهُ مَسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى الْعَلَا

وذلك ”لأنها لاعتت المقام ، حيث يصف شعراً كثيفاً غزيراً قد تراكم وصار
كقنو النخلة المتعطل ، ولو قال (مرتفعات) لأخل بما يقتضيه السياق ويتلاءم مع الألفاظ
التي وصف بها الشعر،“ (٣) .

وإذا انتقلنا إلى القرآن الكريم لننظر في بعض ألفاظه المتصفة بالثقل وجدنا أن
هذه الألفاظ إنما جاءت لملاءمة هذا الوصف للسياق الذي وردت فيه . ولنأخذ — على سبيل
للمثال — لفظ (أَنَاقَلْتُمْ) في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي
سَبِيلِ اللَّهِ أَنَاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ ﴾ (التوبة : ٣٨) .

(١) ينظر في صفات هذه الأصوات للكتاب لسبويه ٤ / ٤٣٤ ، ٤٣٥ ،
(٢) البيهتان من الطويل ديوانه ص ١٦ ، ١٧ . وفرع : لشعر الطويل ، والفاحم : لشديد السواد كالنحم ،
والأثيث : للكثير للنبات والقنو : عنقود للنخلة ، والمتعطل : المتدخل لكثرتة ، والغدائر : ذنوب الشعر
، ومستشزرات إلى الملا : أي مقولات إلى فوق ،
(٣) د. بسويوني عبد الفتاح ، علم المعاني ١ / ١٥ .

وأصل هذا اللفظ (تثاقلتم) ، وبه قرأ الأعمش ^(١) . قال الزجاج : ” المعنى تثاقلتم ، إلا أن التاء أُدغمت في التاء ، فصارت تاء ساكنة ، فابتدئت بألف الوصل،، ^(٢) .

ولا ريب أن ما حدث في هذا اللفظ من إبدال التاء تاءً ثم إدغامها في التاء الثانية ، يجعل اللفظ أكثر ثقلاً من اللفظ الأصلي ، ولعل هذا ما يشير إليه البقاعي في إبرازه ما يوحى به هذا الإدغام بقوله : ” وفيه ما لم يذكروا له سبباً ظاهراً بما أشار إليه الإدغام إخلاداً وميلاً إلى الأرض،، ^(٣) . وفي هذا النقل ما يحقق المناسبة بين اللفظ والسياق ” لأنه يصف تقاعسهم وتثاقلهم وخلودهم إلى الأرض ، واستشعارهم مشقة الجهاد ، وعزوف أرواحهم عنه ، وقد دعوا إليه في عام العسرة ، فكان منهم ما وصفت الآية ، ولذا جاء التهديد البالغ لبواجه نخائل أرواحهم ، فقال سبحانه وتعالى : ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبِكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَتَسْتَبَدِّلُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا﴾ (التوبة : ٣٩)،، ^(٤) .

وعلى هذا النحو يأتي لفظ (أَنْزِمُكُمْوهَا) في قوله تعالى : ﴿قَالَ يَقَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيْنَيْكُمْ مِنْ لَدُنِّي وَأَنْتِنِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِي فَعُمَّتْ عَلَيْكُمْ أَنْزِمُكُمْوهَا وَأَنْتُمْ هَا كَرِهُونَ﴾ (هود : ٢٨) .

^(١) الزمخشري : للكشاف ٢ / ٢٧١ .

^(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٤٤٧ .

^(٣) نظم الدرر ٣ / ٣١٧ .

^(٤) د . بسيوني عبد الفتاح ، علم المعاني ١ / ١٦ .

وإنما يرجع النقل في هذا اللفظ إلى اتصال ضمير النصب الثاني به مع جواز انفصاله . يقول الزمخشري : ” وقد جيء بضميري المفعولين متصلين جميعاً . ويجوز أن يكون الثاني منفصلاً ، كقولك : أنلزمكم إياها . ونحوه ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾ (البقرة : ١٣٧) . ويجوز (فسيكفيك إياهم) ،^(١) . فاختار الأسلوب القرآني الاتصال ؛ لأن السياق هنا يتحدث عن قوم نوح الذين تكبروا على ما جاء به ، واستكبروا أن يؤمنوا له ويتبعوه ، وقد اتبعه من يرونهم أقل منهم شأنًا مستنقلين ذلك على أنفسهم ، يقول تعالى : ﴿ فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا تَرَكْ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا تَرَكْ أَتْبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِادِّئِ الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ ﴾ (هود : ٢٧) . فجاء هذا اللفظ بما يتصف به من ثقل لكثرة أصواته مصورًا حال هؤلاء القوم من صعوبة الإلزام بالآيات وهم لها كارهون ، ولو جاء الكلام على الوجه الثاني بفصل الضمير عن الفعل ، فقيل : أنلزمكم إياها لما صور هذا الاستقلال الذي كانوا يشعرون به ، وتحكيه الآيات .

وهكذا ترقى القيمة الصوتية للألفاظ إلى ما ترصده المعاجم اللغوية لها من معانٍ عرفية ، وما ذكرناه من شواهد إنما هو نماذج من للنص القرآني تبرز لنا ما تعطيه هذه القيمة الصوتية للألفاظ من إichاءات ومعانٍ فرعية تضاف إلى معانيها الأصلية ، وترقى بها في كثير من الأحيان إلى ما يقتضيه السياق من إichاءات معينة تحقق للألفاظ للتلاوم بينها وبين ذلك السياق .

(١) لكشاف ٢ / ٣٩٠ .

الفصل الثالث

المناسبة بين معنى اللفظ الوظيفي والسياق اللغوي

قد كانت نظرتنا في الفصلين السابقين إلى اللفظ ، من حيث معناه المعجمي وصفته ، وهما أمران يتعلقان باللفظ في ذاته . وما زالت هذه النظرة مستمرة معنا في هذا الفصل ، ولكن الأمر يختلف هنا بعض الاختلاف ، ولا أقول كل الاختلاف ؛ إذ تتعلق النظرة هنا في جانب كبير منها ببنية اللفظ أو صيغته وما تؤديه هذه البنية من معنى صرفي أو وظيفي ، وهو أمر يتصل باللفظ في ذاته ، ثم تتعلق في جانب آخر منها بموقع اللفظ في التركيب أو ما يؤديه من وظيفة نحوية .

والمقصود بالوظيفة هنا "المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي" (١). "وتأتي وظيفة الكلمة من صيغتها ووضعها ، لا من دلالتها على مفهومها اللغوي" (٢) .

وهذا المعنى الذي يفهم من اللفظ على مستوى البنية أو مستوى التركيب يختلف تمام الاختلاف عن المعنى المعجمي الذي ترصده المعاجم للألفاظ ، إذ "يجب أن ندرك أن المعنى له وجهان ، فلفظة مثل (شجرة) ينبغي أن ينظر إليها من ناحيتين : الأولى على أنها عنصر في النسق اللغوي يرتبط في معناه بعلاقة ما بالكلمات الأخرى في النسق ، والثانية أن معناها مرتبط بصنف معين من الأشياء المعروفة في العالم الخارجي ، واللغويون ينظرون إلى هاتين الصورتين على أنهما متكاملتان ، فهم يفحصون المنظور الأول ثم الثاني مبتدئين بالعلاقات الداخلية بين العناصر اللغوية" (٣) .

(١) د . فاضل الساقى : أقسام الكلام العربي ص ٢٠٣ .

(٢) د . تمام حسان : مناهج البحث في اللغة ص ٢٢٧ .

(٣) Jean Aitchison : Linguistics – An Introduction p . 81 .

وهذه العلاقات تعطي لكل لفظ وظيفة في الكلام ، كوظيفة الفاعل أو المفعول أو الحال أو النعت أو غير ذلك ، بالإضافة إلى الوظائف التي تعطيها لنا مباني الألفاظ التي نتصف ببنية معينة . وقد "أطلق الباحثون على هذا المعنى لذي تكشف عنه المباني التحليلية للغة اسم (للمعنى الوظيفي) FUNCTIONAL MEANING واطبعين إياه بإزاء المعنى المعجمي LEXICAL MEANING الذي تدل عليه الكلمة المفردة ، كما في المعاجم ثم للمعنى الدلالي SEMANTIC MEANING أو للمعنى لمقلمي CONTEXTUAL MEANING أي المعنى الذي لا يكتفي بتحليل تركيب المقال ولا بمعنى كلماته المفردة ، وإنما يراه فوق ذلك في ضوء المقام CONTEXT OF SITUATION" (١) .

وبناءً على ما سبق فإن المعنى الوظيفي للفظ ما هو إلا نتاج أحد أمرين بنية اللفظ أو موقعه في التركيب ، ومن ثم فإن الوظائف التي يعبر عنها هذا المعنى يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين هما الوظائف الصرفية والوظائف النحوية (٢) .

أولاً : الوظائف الصرفية للفظ

"وهي المعاني الصرفية المستفادة من الصيغ المجردة لمباني التقسيم" (٣) . فاسم الفاعل مثلاً هو اسم مشتق على وزن فاعل من الثلاثي ، وهو يدل على معنى مجرد حادث وعلى فاعله أيضاً ، ولذا فهو يشتمل على أمرين معاً هما :

١- المعنى المجرد الحادث من مورفيم الجذر .

٢- فاعل هذا الحادث من مورفيم الصيغة .

(١) د . تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٣٩ .

(٢) د . فاضل مصطفى لساقى : أقسام الكلام العربي ص ٢٠٣ وما بعدها ، د . حلمي خليل : الكلمة —

دراسة لغوية معجمية ص ٥٦ وما بعدها ..

(٣) د . فاضل مصطفى لساقى : أقسام الكلام العربي ص ٢٠٣ .

مثال ذلك كلمة (كاتب) ، حيث تدل على معنى الكتابة والذات التي فعلت الكتابة . وهذا المعنى مستفاد من الصيغة أو الوزن ، أو بعبارة أخرى من الوظيفة الصرفية لاسم الفاعل التي تميز كل كلمة جاءت على هذا الوزن في اللغة العربية عن غيرها من الكلمات التي على وزن اسم المفعول مثلاً^(١) أو صيغ المبالغة التي تعبر من خلال بنيتها عن دلالات تزيد على ما تعطيه صيغ أخرى ، كأسماء الفاعلين أو المفعولين ، فكلمة (كذاب) – على سبيل المثال – تعطي قدرًا من الدلالة ليس في (كاتب) وذلك لأن ”الأولى جاءت على صيغة يجمع اللغويون القماء على أنها تعيد المبالغة . فكلمة (كذاب) تزيد في دلالتها على كلمة (كاتب) ، وقد استمدت هذه الزيادة من تلك الصيغة المعينة ، فاستعمال كلمة (كذاب) ، يمد السامع بقدر من الدلالة لم يكن ليصل إليه أو يتصوره لو أن المتكلم استعمل (كاتب)“^(٢) .

ومثل ذلك المعنى نجده في الألفاظ التي تصنف على أنها أسماء ، فالمعنى الصرفي لها هو دلالتها على المسمى ، ومعنى ذلك أن التسمية هي وظيفة الاسم الصرفية ، وهو لا يدل على زمن البتة ، ولهذا فقد عرف النحاة الاسم بأنه ما دل على معنى في نفسه أو على مفرد دلالة مجردة عن الاقتران بالزمن^(٣) . ”علمًا بأن الدلالة على الحدث المجرد أو عدده أو نوعه هي المعاني الصرفية لما يندرج تحت مفهوم الاسم ، فهي الوظائف الصرفية للمصدر ، واسم المصدر ، واسم الهيئة ، واسم المرة“^(٤) .

(١) د . حلمي خليل : للكلمة دراسة لغوية معجمية ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٢) د . إبراهيم أنيس : دلالة الألفاظ ص ٤٧ .

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ١ / ٢٢ .

(٤) د . فاضل مصطفي الساقى : أقسام الكلام العربي ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

أما الأسماء المشتقة كاسم الفاعل أو المفعول وصيغ المبالغة فمعناها الوظيفي الاتصاف بالحدث مع مراعاة الفروق الدلالية لكل صيغة منها . كذلك فإن الأسماء التي ليس لها اشتقاقات أو لا تخضع لصيغ صرفية معينة لها هي الأخرى معانٍ وظيفية عامة ، كالضمانات الشخصية التي تدل على عموم الحضور أو الغيبة وأسماء الإشارة التي تدل على الحضور بالإشارة والأسماء الموصولة التي تدل كذلك على عموم الغيبة والظروف التي تدل على الزمان والمكان (١) .

هذا هو المعنى الصرفي العام للأسماء ، وهو الدلالة على مسمى معين ، فالتسمية – كما ذكرنا – هي الوظيفة الصرفية للأسماء ”وحين تتصرف الأسماء تصريفات مختلفة بحسب اختلاف الأفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، والتعريف والتكثير ، بواسطة اللواحق والزوائد المعروفة يكون الاسم دالاً على وظائف فرعية بجانب وظيفته الصرفية العامة التي هي الدلالة على المسمى . فالأفراد في الأسماء وظيفة يؤديها الاسم في حالة إفراده والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتكثير كلها وظائف فرعية يؤديها الاسم في حالة التصاقه بمباني التصريف المختلفة” (٢) .

وإذا انتقلنا إلى الأفعال فإننا نجد أن معناها الصرفي عامةً هو ”الدلالة على الحدث والزمان معاً ، ودلالة الفعل على الزمن دلالة ضمنية ، ومعنى الزمن أو الحدث هو جزء من دلالة صيغة الفعل أو وزن الفعل . وهما وظيفتا الفعل الصرفية” (٣) .

وهناك وظائف فرعية يؤديها الفعل ، كالإسناد الذي يختلف باختلاف أقسام الفعل ، فالفعل (ضرب) بمفرده يؤدي وظيفة الإسناد للغائب بالضمير المستتر فيه ،

(١) السابق ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

(٢) فاضل مصطفى الساقى ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(٣) د . حلمي خليل : الكلمة دراسة لغوية معجمية ص ٥٧ .

والفعل المضارع بمفرده يؤدي وظيفة الإسناد بأنماط متعددة بحسب حروف المضارعة ، كالإسناد إلى الغائب أو الغائبة ، والمتكلمين والمخاطب . ويتم ذلك بواسطة الضمائر المستترة فيه أيضًا ، وفعل الأمر بمفرده يؤدي هو الآخر وظيفة الإسناد للمخاطب بواسطة الضمير المستتر فيه (١) .

كذلك فإن "الوظائف الصرفية الفرعية للأفعال تتعدد بتعدد الحالات التي تتقبل فيها الأفعال المجردة أحرف الزيادة واللواصق الأخرى ، فالتعبية والصبورية والمشاركة والموالة والإزالة والمطاوعة والابتخاذ والطلب والتحول والتحرك ، وغير ذلك كلها وظائف صرفية معينة يؤديها الفعل عند اتصاله بالمختار من اللواصق والزوائد لكل وظيفة من هذه الوظائف" (٢) .

وأما حروف المعاني وما شاكلها من الأسماء والأفعال أو ما يطلق عليه المحذون الأدوات (٣) ، فليست لها هي الأخرى صيغ معينة ، ولا تدخل في علاقات اشتقاقية مثل الأسماء والأفعال " وإنما هي مورفيمات لا تظهر وظيفتها الأساسية إلا من خلال التركيب ، بمعنى أن الأداة تحمل وظيفة الأسلوب أو الجملة ، وهذا هو معناها الوظيفي . فالمعاني التي تؤديها حروف الجر والعطف وواو المعية وأدوات القسم والاستثناء ، والأدوات التي تدل على معاني الجمل كالشرط والاستفهام والتمني ، وغير ذلك ليست لها معانٍ معجمية ، وإنما تؤدي جميعًا معناها الوظيفي ، بوصفها مورفيمات من خلال التركيب ، وهذا هو الشأن أيضًا في (كان) وأخواتها وأفعال المقاربة والرجاء

(١) د . فاضل الساقى : أقسام للكلام العربي ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٢) د . فاضل مصطفى الساقى : أقسام للكلام العربي ص ٢٠٧ .

(٣) ليس في اللغة العربية ما يعرف بالأداة وإنما ينقسم للكلام — كما ذكر النحاة القنماء — إلى اسم وفعل وحرف وقد استخدم المحذون هذا اللفظ ليعبروا به عن حروف المعاني وما شاكلها من الأسماء والأفعال كأسماء الاستفهام وللشرط والإشارة والموصولات وأسماء الأفعال والأفعال الجامدة ... الخ .

والشروع كلها مورفيمات مستقلة ، قد يكون لبعضها معنى معجمي ، ولكنها تؤدي معنى نحويًا ،^(١) .

ثانيًا : الوظائف النحوية للألفاظ

وهي تتصل بترتيب الكلمات في الجمل ، و”تحددها العلاقات المتبادلة بين الأشكال في النظم النحوية القائمة في اللغة”^(٢) . وهذه الوظائف هي ما أسماها عبد القاهر الجرجاني النظم ، يقول : ”معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض . والكلم ثلاث : اسم ، وفعل ، وحرف . وللتعليق فيما بينها طرق معلومة ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما”^(٣) . ثم يقول بعد ذلك : ”فهذه هي الطرق والوجه في تعلق الكلم بعضها ببعض ، وهي ، كما تراها ، معاني النحو وأحكامه ، وكذلك السبيل في كل شيء كان له مدخل في صحة تعلق الكلم بعضها ببعض ، لا ترى شيئاً من ذلك يعدو أن يكون حكمًا من أحكام النحو ومعنى من معانيه”^(٤) .

والنظم بهذا المعنى الذي ذكره عبد القاهر الجرجاني له علاقة وثيقة بالمورفولوجيا عند علماء اللغة المحدثين . ولعله كان يعني بالتعليق ما يقصده هؤلاء العلماء بالعلاقات التركيبية^(٥) STRUCTURAL RELATIONS أو ”العلاقات التي تربط بين العناصر اللغوية ، داخل الجملة”^(٦) .

(١) د . حلمي خليل : للكلمة دراسة لغوية معجمية ص ٥٨ .

(٢) د . محمود السمران : علم اللغة ص ٢٣٧ .

(٣) دلائل الإعجاز ص ٤ .

(٤) السابق ص ٨ .

Hartmann & Stork , op . cit , p 81.

Hartmann & Stork , ibid , p 138

لما ما يقصده بمعاني النحو فهو ما يشيرون إليه تحت اسم الوظائف النحوية للكلمة في الجملة ، والمقصود بهذه الوظائف هنا للمعاني النحوية التي تحدها للكلمات في الجملة . تلك المعاني التي توضح إذا ما كانت الجملة خبرية أو إنشائية أو ما يتعلق بالأدوار التي تؤديها العناصر المختلفة والتي تتغير بها المورفيمات في التركيبات النحوية المختلفة^(١) ، وبناء على ذلك يمكن أن تنقسم هذه المعاني النحوية بالنسبة للغة العربية إلى قسمين : وظائف نحوية عامة ووظائف نحوية خاصة^(٢) .

أولاً : الوظائف النحوية العامة

وهي المعاني العامة المستفادة من الجمل والأساليب ، وتتمثل هذه الأساليب في دلالة الجمل أو الأساليب على الخبر والإنشاء ، والإثبات والنفي ، والتأكيد ، وفي دلالتها على الطلب بأنواعه المختلفة ، وفي دلالتها على الشرط ، كل ذلك باستخدام العناصر اللغوية التي تحمل وظيفة الجملة أو الأسلوب باستثناء الجمل التي لا تحتاج بطبيعتها إلى تلك العناصر . كما تتمثل هذه الوظائف النحوية العامة في قدرة الجملة على الإقصاص باستخدام أسماء الأفعال والأصوات وأفعال المدح والذم ، وفي قدرتها على الإقصاص عن التعجب والقسم باستخدام العناصر اللغوية الدالة على ذلك^(٣) .

ثانياً : الوظائف النحوية الخاصة

وهي معني الأبواب النحوية أو المواقع الوظيفية التي تشغلها الألفاظ في الجملة ، وتوضح الصلة بين الوظيفة النحوية الخاصة والباب النحوي إذا عرفنا أن الكلمة التي تقع

(١) د . حلمي خليل : الكلمة دراسة لغوية معجمية ص ٦١ ، ٦٢ .

(٢) د . فاضل مصطفى الساقى : أقسام الكلام العربي ص ٢٠٩ وما بعدها ، د . حلمي خليل : الكلمة

دراسة لغوية معجمية ص ٦٢ وما بعدها .

(٣) د . فاضل مصطفى الساقى : أقسام الكلام العربي ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .

في باب من أبواب النحو تقوم بوظيفة ذلك الباب ، ويمثل هذا في وظيفة الفاعلية التي يؤديها الفاعل ، والمفعولية التي يؤديها المفعول ، والحالية التي يؤديها الحال (١) ... الخ .

فاللفظ الذي يقع في موقع معين يمنحه هذا الموقع وظيفة معينة أو معنىً وظيفيًا خاصًا 'والمواقع الوظيفية هي مواضع في أطر مركبات تحدد الدور الذي تقوم به الأشكال اللغوية في المركب ، بالقياس إلى غيرها من الأجزاء الموجودة في المركب نفسه ، والوظائف عبارة عن ارتباطات نحوية تحدد الدور الذي يقوم به الشكل في المركب ، كالمسند إليه ، والمسند ، والمفعول به ، والحال ، والتمييز ، وغير ذلك.. (٢) .

فإذا ما وقع اللفظ في موقع من تلك المواقع دل على معنى معين ، وهو معنى وظيفي نحوي 'وهذه المعاني تحرسها قرائن صوتية كالعلامة الإعرابية ونغمة الكلام ، أو صرفية كالبنية الصرفية والمطابقة والربط والأداة ، أو تركيبية كالانضمام والترتبة . ومعنى هذا أن الأبواب النحوية ووظائف تكشف عنها القرائن ، أو بعبارة أخرى معاني وظيفية للقرائن المستمدة من الأصوات والصرف والمائلة في التركيب والسياق.. (٣) .

هذه هي المعاني الوظيفية الصرفية والنحوية للألفاظ . وعلى ضوءها يمكن تناول أقسام الكلام المختلفة — كما يقسمها النحاة القدماء (٤) — وهي الأسماء والأفعال وحروف المعاني ومناسبة ما تدل عليه من تلك المعاني للسياق اللغوي في النص القرآني .

(١) السابق ص ٢١٢ .

(٢) د . رمضان عبد التواب : المنخل إلى علم اللغة ص ١٩٢

(٣) د . تمام حسان : الأصول دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي للعربي ص ٣١٨ .

(٤) نظر الكتاب لسبويه ١ / ١٢ .

المبحث الأول المناسبة بين الأسماء والسياق اللغوي

رأينا أن المعاني الوظيفية للأسماء إما صرفية تتصل ببنية اللفظ ، وإما نحوية تتصل بالموقع الذي يقع فيه . ومن ثم يمكن تناول المعاني الوظيفية للأسماء ومناسبة هذه المعاني للسياق اللغوي من خلال ما تدل عليه مباني الأسماء ثم ما تدل عليه مواقعها الوظيفية .

أولاً : المعنى الوظيفي لبنية الاسم (المعنى الصرفي)

تتعدد هذه المعاني وتختلف بحسب اختلاف الأسماء وأنواعها ، فمنها ما يتصل بصيغة اللفظ من حيث تعريفه وتكثيره ، ومنها ما يتصل بصيغته من حيث نوعه تذكيراً وتأنياً ، ومنها ما يتصل به من حيث عدده إفراداً وثنائية وجمعاً ، ومنها ما يتعلق به من حيث اشتقاقه ، كأسماء الفاعلين والمفعولين وصيغ المبالغة ، ومنها ما يتعلق بالأسماء التي لا اشتقاق لها ، كالموصولات وأسماء الإشارة والضمان والظروف . وفيما يلي تفصيل هذه الأمور :

(أ) النكرة والمعرفة

يعرف ابن عصفور الأسماء التي تتصف بالتكثير أو التعريف قائلاً : "النكرة كل ما علق في أول أحواله على الشياخ في ملولته . والمعرفة كل ما علق في أول أحواله على أن يخص مسماه" (١) . ويقول العلوي : "اعلم أن المعرفة ، ما دلت على شيء بعينه ، والنكرة ، ما دلت على شيء لا بعينه" (٢) .

(١) شرح الجمل ١٣٤ / ٢ .

(٢) الطراز ص ٢٠٨ .

فالتكثير يعطي الاسم دلالة على الشيوع والعموم ، والتعريف يعطيه دلالة على التخصيص والتحديد . وعلى هذا الأساس يأتي استعمال الأسماء المنكرة والمعرفة في القرآن الكريم إلا إذا منحها السياق دلالة أخرى تضاف إلى معناها الأصلي . فإذا اقتضى السياق الشيوع والتعميم وما يتولد عن هذا من ابهام أو تهويل أو تحقير أو تعظيم ، بحسب موقع الكلمة من سياقها اللغوي والاجتماعي جاء اللفظ منكرًا ، ومن ذلك لفظ (رَجُلٌ) في قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ يَا مُوسَى إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ ﴾ (القصص : ٢٠) ”فليس المراد هنا تعيين الرجل ، ولكن يراد هنا أن يصل إلى موسى نبأ الائتثار عليه بالقتل،، (١) . وذلك كي ينجو بنفسه من هؤلاء القوم في أسرع وقت . ومن هنا كان تكثير هذا اللفظ ؛ إذ ليس التركيز في هذا السياق على الرجل الذي أوصل الخبر ، بل التركيز على وصول الخبر نفسه ، فناسب أن يأتي اللفظ منكرًا .

أما إذا اقتضى السياق التحدد أو التخصيص ، فإنه يؤتى باللفظ معرفة ليدل على هذا المعنى ، ومن ذلك لفظ(الْحَقِّ) في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ ﴾ (غافر : ٧٥) ، فالسياق هنا يتحدث عن الذين كفروا ممن يجادلون في آيات الله ، ويكذبون بالكتاب وما أرسل به الرسل؛ إذ يلقون في النار يوم القيامة ، فيقال لهم : أين هؤلاء الذين كنتم تشركون بالله ؟ يقول تعالى : ﴿ ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ لَنْبِ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٧٣﴾ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا بَلْ لَنْ نَكُنْ نَدْعُوا مِنْ قَبْلُ شَيْئًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ الْكَافِرِينَ ﴾ (غافر : ٧٣ - ٧٤) ، فـ ”لو قال بغير حق لم

(١) د . أحمد بدوي : من بلاغة القرآن ص ١٢٨ .

يكن في ذلك إشارة إلى الكفر ونكران الدين بل إن الذي يفهم في هذه الحالة هو (ضد الباطل) وليس (ضد الإيمان) أما تعريف الحق فقد صرف المعنى إلى الاحتمال الثاني،^(١) ، فناسب التعريف هنا ليحدد المعنى المراد من اللفظ .

وقد استعمل التعبير القرآني اللفظ الواحد منكرًا في موضع ومعرفًا في آخر بحسب مقتضيات السياق وما يتطلبه من دلالات تنشأ عن تعريف اللفظ أو تكبيره ، ومن ذلك لفظ (الْبَلَدِ) الذي يأتي منكرًا في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ (البقرة : ١٢٦) ، ثم يأتي معرفًا في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ ءَامِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ﴾ (إبراهيم : ٣٥) .

وقد اختلف العلماء في تعليل المغايرة بين اللفظين في هاتين الآيتين ، فذهب الإسكافي إلى أن سبب ذلك يرجع إلى أحد أمرين أولهما : أن يقال الدعوة الأولى وقعت ولم يكن المكان قد جعلَ بلدًا، فكانه قال اجعل هذا الوادي بلدًا آمنًا ؛ لأن الله عز وجل حكى عنه أنه قال : ﴿ رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ ﴾ (إبراهيم : ٣٧) بعد قوله : اجعل هذا الوادي بلدًا ، والدعوة الثانية وقعت وقد جعلَ بلدًا ، فكانه قال : اجعل هذا المكان الذي صيرته كما أردت ومصرفته كما سألت ، ذا أمن على من آوى إليه ، فُعرف حين عرف بالبلدية ، ويُكرَّ حيث كان مكانًا من الأمكنة غير مشهور بالتميز عنها بخصوصية من عمارة وسكنى الناس . وأما الأمر الثاني فهو أن تكون الدعوتان وقعتا بعد ما صار المكان بلدًا ، وإنما طلب من الله أن يجعله آمنًا ،

(١) د . تمام حسان : للبيان في روثع القرآن ص ٣٦٠ .

والقائل يقول : اجعل ولدك هذا أديبًا ، وهو ليس يأمره بأن يجعله ولدا ؛ لأن ذلك ليس إليه ، وإنما يأمره بتأديبه ، فكأنه قال : اجعله بهذه الصفة ، فذكر الموصوف ، وأتبعه الصفة ، فكذا قولہ : ﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ﴾ وتكون الدعوة واحدة قد أخبر الله عنها في الموضعين . ورفض الرأي القائل بأن اللفظ جاء في الآية الأولى نكرة ، فلما أُعيد عُرِّفَ (١) .

وقد أخذ الكرمانى بالرأى الأول ؛ لأن اسم الإشارة في البقرة — كما يرى — هو إشارة إلى المذكور في قوله : ﴿ بَوَادٍ غَيْرِ زِيٍّ ﴾ قبل بناء الكعبة ، وفي إبراهيم إشارة إلى البلد بعد الكعبة . فيكون (بَلَدًا) في هذه السورة المفعول الثاني ، و(ءَامِنًا) صفتة و(هَذَا الْبَلَدِ) في إبراهيم المفعول الأول ، و(ءَامِنًا) المفعول الثاني (٢) .

كما أخذ به أبو حيان ، وحكى الرأي الثاني دون تعليق ، فرأى أن الآيتين سواء ، فتحتمل آية التثكير أن يكون قبلها معرفة محذوفة أي : اجعل هذا البلد بلدًا آمنًا ، ويكون (بَلَدًا) النكرة توطئة لما يجيء بعده (٣) .

أما الفخر الرازي فقد قال بمنثل ما قال به الإسكافي في الوجهين كليهما ، ولكنه زاد على الثاني أن التثكير في الآية الأولى فيه دلالة على المبالغة ، فقوله : ﴿ رَبِّ اجْعَلْ

(١) درة للتزليل ص ١٦ .

(٢) أسرار للتكرار في القرآن ص ٧٨ .

(٣) للبحر المحيط ١ / ٥٥٤ .

هَذَا بَلَدًا ءَامِنًا ﴿ معناه : اجعله من البلدان الكاملة في الأمن ، وأما قوله : ﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ ءَامِنًا ﴾ فليس فيه إلا طلب الأمن لا طلب المبالغة (١) .

ونظر ابن الزبير إلى الأمر نظرة مختلفة عما سبق ، فالوجه عنده أن اسم الإشارة في البقرة لم يقصد إتباعه بتابع اكتفاءً بالواقع قبله من قوله : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمِنًا ﴾ (البقرة : ١٢٥) ، وقوله : ﴿ وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتَكَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ ﴾ (البقرة : ١٢٥) ، وتعريف البيت حاصل منه تعريف البلد ، فورد اسم الإشارة غير مفتقر إلى التابع المبين جنسه لكتفاءً بما تقدمه مما يحصل منه مقصود البيان ، فانتصب (بَلَدًا) مفعولاً ثانيًا و(ءَامِنًا) نعتًا له واسم الإشارة مفعولاً أول غير محتاج إلى تابع لقيام ما تقدم مقامه . وأما آية سورة إبراهيم فلم يتقدم فيها ما يقوم لاسم الإشارة مقام التابع المعرف بجنس ما يشار إليه ، فلم يكن بد من إجراء البلد عليه تابعًا له بالألف واللام على المعهود الجاري في أسماء الإشارة من تعيين جنس المشار إليه باسم جامد في الغالب عطف بيان أو نعت ، فانتصب اسم الإشارة المتبع على أنه مفعول أول و(ءَامِنًا) على أنه مفعول ثانٍ . أما ما ذهب إليه صاحب الدرر في الوجه الثاني الذي سبقت الإشارة إليه فيصفه ابن الزبير بأنه بعيد ، إذ ليس بمفهوم من لفظ الآي (٢) .

وتعتمد هذه الآراء جميعًا على ما يدل عليه التكرير من الإبهام وانتقاء المعرفة وما يدل عليه التعريف من عكس ذلك ، ولم تتطر هذه الآراء إلى ما يدل عليه اللفظ

(١) مفاتيح الغيب ٤ / ٥٠ .

(٢) ملك للتأويل ١ / ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

النكرة من الشيوخ والعموم وما تدل عليه المعرفة من التعيين والتخصيص . ولو نظرنا إليهما بهذا المعنى لكان ذلك أقرب إلى السياق الذي ورد فيه كلا اللفظين . فالمقام الذي ورد فيه اللفظ الأول يدور حول التعميم والشيوخ ؛ إذ يخبر الله عز وجل نبيه إبراهيم أنه جعله إماماً للناس كافة ، ثم يخبر عز وجل أنه جعل البيت الحرام مثابة للناس وأماناً لهم يحجون إليه ، ويحتمون به ، يقول تعالى : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۗ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۗ قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ۗ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴿١٢٤﴾ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّٔا ﴿١٢٥﴾ (البقرة : ١٢٤ - ١٢٥) ، ثم يخبر أنه يرزق فيه جميع الناس من آمن منهم ومن كفر لا يفرق بينهم في الرزق ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ ۗ مَنْ ءَامَنَ مِنِّي بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۗ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾ (البقرة : ١٢٦) ، فناسب هذا التعميم أن يأتي بلفظ (بلدًا) في صورة التنكير ؛ ليتفق بما يدل عليه من تعميم وشيوخ مع دلالة السياق .

وأما السياق في سورة إبراهيم فلم يكن فيه هذا التعميم بل قام على التخصيص ؛ إذ يدعو فيه إبراهيم هربه أن يأوي بعض الناس إلى بيته المحرم لتكون ذريته في جوارهم وأن يرزقهم رزقا من لده ، يقول تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بُوَادِ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ﴿٣٧﴾ (إبراهيم : ٣٧) ، فقال أفئدة من الناس ولم يقل أفئدة الناس

داعياً الله أن يرزقهم من الثمرات ، فكان الدعاء خاصاً بأهله ومن يسكنون معهم ، فناسب تعريف البلد ، ليدل على هذا التخصيص والتحديد .

وقد اقترب البقاعي من وجه هذه المناسبة عند إشارته إلى ما في سياق الآية الأولى من تعميم، يقول : "ولما كان السياق للمنع من المسجد وللسعي في خرابه ، وكان ذلك شاملاً بعمومه للبادي ، ولذلك قرر أنه مثابة للناس عامة وأمن كان من الأنسب تكبير البلد ، فقال : (بَلَدًا) يأنس من يحل به (ءَامِنًا) إفصاحاً بما أفهمه ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ ﴾ ، والمعنى أنكم عققتم أعظم آبائكم في دعوتيه كلتيهما : في كونه بلداً ، فإنه إذا انقطع الناس عن أهله خُرب ، وفي كونه آمناً ، وهذا بخلاف ما يأتي في سورة إبراهيم عليه السلام، (١) .

(ب) المذكر والمؤنث

قد يحتمل السياق القرآني أن تستعمل فيه بعض الأنفاظ على وجهين مختلفين من حيث التذكير والتأنيث ، فيؤثر للتعبير القرآني أحد الوجهين على الآخر ؛ لاتفاقه مع دلالة السياق أو بنيته . ومن ذلك :

(١) قوله تعالى على لسان عيسى عليه السلام لبني إسرائيل : ﴿ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ

بَيِّنَاتٍ مِّن رَّبِّكُمْ ^ط أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (آل عمران : ٤٩) ، وقوله : ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَالِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا ^ط وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ

(١) نظم الدرر ١ / ٢٤١ .

وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ^ط وَإِذْ خَلَقَ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ يَأْذَنُ فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ

طَيْرًا يَأْذَنُ ﴿ (المائدة : ١١٠) . فقال في الآية الأولى : فأنفخ فيه بضمير المنكر ، وقال في الثانية فتنفخ فيها بضمير المؤنث . وإنما يرجع ذلك – على حد قول ابن جماعة – إلى ”أن آية آل عمران من كلام المسيح عليه السلام في ابتداء تحديه بالمعجزة المذكورة ، ولم تكن صورة بعد ، فحسن التذكير والإفراد . وآية المائدة من كلام الله تعالى له يوم القيامة معدداً نعمه عليه بعد ما مضت ، وكان قد اتفق ذلك منه مرات ، فحسن التأنيث لجماعة ما صوره من ذلك ونفخ فيه، (١) .

(٢) قوله تعالى : ﴿ وَالَّتِي أَحْصَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا وَجَعَلْنَاهَا وَابْنَهَا

آيَةً لِلْعَالَمِينَ ﴾ (الأنبياء : ٩١) ، وقوله : ﴿ وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا مِنْ الْقَدَاتِ مِائَةَ أَلْفٍ وَمَنْ مَعَهَا مِنْ عِبَادِ اللَّهِ خَيْرٌ مِمَّا يَشْكُرُونَ ﴾ (التحرير : ١٢) ، فقال في الآية الأولى : فنفخنا فيها بضمير المؤنث ، وفي الثانية : فنفخنا فيه بضمير المنكر .

ولعل الاختلاف في الآيتين السابقتين بين التذكير والتأنيث يرجع إلى أن القصد في الآية الأولى إبراز جعل مريم وابنها – عليهما السلام – آية للعالمين ، فناسب أن يرجع الضمير إلى مريم بوصفها آية من آيات الله ، وأما السياق في الآية الثانية فهو سياق يضرب فيه المثل بمريم التي آمنت بربها محصنة فرجها ومصدقة بكلمات ربها وكتبه ، فالقصد فيه ضرب المثل بإيمان مريم ، فناسب ذلك أن يرجع الضمير إلى إحصان فرجها بوصفه صورة من صور الإيمان . يقول الإسكافي موضحاً : ”لما كان القصد في سورة الأنبياء إلى الإخبار عن حال مريم وابنها وأنها جُعِلَا آية للناس وكان

(١) كشف المعاني ص ١٢٩ .

النفخ فيها مما جعلها حاملاً ، والحامل صفة الجملة ، فكأنه قال والتي أحصنت فرجها فصيرها النفخ حاملاً حتى ولدت ، والعادة جارية أن لا تحمل المرأة إلا من فحل ولا يولد الولد من غير أب ، فلما كان القصد التعجب من حالتها وأنها بالنفخ صارت حاملاً ، رد الضمير إلى جملتها ، إذ كان النفخ في فرجها نفخاً فيها لوجب القصد إلى وصفها بعد النفخ بصفة ترجع إلى جملتها دون بعضها ، كان قوله : ﴿ فَنَفَخْنَا فِيهَا ﴾ أولى من قوله : ﴿ فَنَفَخْنَا فِيهِ ﴾ ... أما قوله في سورة التحريم : ﴿ وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَتَ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا ﴾ فلما لم يكن القصد فيه إلى التعجب من حالها بالحمل عن النفخ وولادتها لا عن ضراب الفحل ، لم يكن ثم من القصد إلى وصف جملتها بغير الصفة التي كانت عليه قبلها ما كان في الآية الأولى ، فجاء اللفظ على أصله ، والمعنى فنفخنا في فرجها ، ولم يسق الكلام إلى ما سيق إليه في سورة الأنبياء من وصف حالها بعد النفخ فاختلفا لذلك^(١) .

(ج) المفرد والمثنى والجمع

قد يتصل إفراد اللفظ أو تثنيته أو جمعه في القرآن الكريم بدلالة السياق أو بفتوته ، فيأتي باللفظ للولد على أكثر من شكل من حيث عدده في مواضع مختلفة تبعاً لما يقتضيه السياق . ومن ذلك :

(١) إفراد لفظي المشرق والمغرب في قوله تعالى : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا

إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ (المزمل : ٩) ، ثم تثنيتهما في قوله تعالى : ﴿ رَبُّ لَشَرِقَيْنِ وَرَبُّ لَلْغَرْبَيْنِ ﴾

(الرحمن : ١٧) ، ثم جمعهما في أكثر من موضع ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ

(١) درة التنزيل ص ١٦٨ .

لِّلشَّرِقِ وَلِّلْعَرَبِ إِنَّا لَقَدِيرُونَ ﴿ (المعارج : ٤٠) . فغاير الأسلوب القرآني بين هذه الألفاظ
إفراداً وثنية وجمعاً من آية إلى أخرى .

وقد أرجع الرازي هذه المغايرة إلى أن ”القرآن نزل بلغة العرب على المعهود
من أساليب كلامهم وفنونه ومن أساليب كلامهم وفنونه الإجمال والتفصيل والبسط
والإيجاز ، فأجمل تارة بقوله تعالى : ﴿ رَبُّ لِّلشَّرِقِينَ وَرَبُّ لِّلْعَرَبِينَ ﴾ أراد مشرقى الصيف
والشتاء ومغربياً على الإجمال ، وفصل تارة بقوله تعالى : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ لِّلشَّرِقِ
وَلِّلْعَرَبِ ﴾ أراد جمع مشارق السنة ومغربها، (١) .

وما ذهب إليه هنا قد يكون من مقاصد القرآن ، ولكنه لا يعتمد إليه في ذاته ،
فوراء ذلك التنوع الأسلوبي ملحظ بياني وعلاقة دلالية بين كل لفظ في موضعه والسياق
الوارد فيه . وقد أحسن الزركشي إبراز تلك العلاقة ، بحيث لا يجوز أن يأتي المفرد في
موضع المثنى أو الجمع والعكس ، فيقول : ”أما ما ورد مثنى في سورة (الرحمن) ،
فلأن سياق السورة سياق المزدوجين . الثاني : فإنه سبحانه أولاً ذكر نوعي الإيجاد ؛
وهما الخلق والتعليم ، ثم ذكر سراجي العالم ومظهر نوره ، وهما الشمس والقمر ، ثم
ذكر نوعي النبات ؛ فإن منه ما هو على ساق ، ومنه ما انبسط على وجه الأرض ،
وهما : النجم والشجر . ثم ذكر نوعي السماء المرفوعة والأرض ، ثم أخبر أنه رفع هذه
ووضع هذه ، ووسط بينهما ذكر الميزان ، ثم ذكر العدل والظلم في الميزان ، فأمر
بالعدل ونهي عن الظلم ، ثم ذكر نوعي الخارج من الأرض ، وهما الفاكهة والحبوب ، ثم
ذكر نوعي المكلفين ، وهما : نوع الإنسان والجان ، ثم ذكر نوعي المشرق والمغرب ،
ثم ذكر بعد ذلك البحر من الملح والعذب ، فلهذا حسن ثنية المشرق والمغرب في هذه

(١) مسائل الرازي وأجوبتها ، من غرائب آي التنزيل ص ٢٩١ .

السورة . وإنما أفردا في سورة (المزمل) لما تقدم من ذكر الليل والنهار ، فإنه — سبحانه — أمر نبيه بقيام الليل ، ثم أخبر أنه له في النهار سبعا طويلاً ، فلما تقدم ذكر الليل والنهار ، تممه بذكر المشرق والمغرب ، اللذين هما مظهر الليل والنهار ، فكان ورودهما منفردين في هذا السياق ، أحسن من التثنية والجمع ؛ لأن ظهور الليل والنهار فيهما واحد .

وإنما جمعا في سورة المعارج في قوله : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ لِّلْمَشْرِقِ وَلِّلْمَغْرِبِ إِنَّا

لَقَدِيرُونَ ﴿٤١﴾ عَلَى أَنْ نُبَدِّلَ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴿٤٠﴾ (المعارج : ٤٠ - ٤١) ؛ لأنه لما كان هذا القسم في سعة مشارق ربوبيته ، وإحاطة قدرته ، والمقسم عليه إذهب هؤلاء ، والإتيان بخير منهم ذكر المشرق والمغرب ؛ لتضمنها انتقال الشمس التي هي إحدى آياته العظيمة ، ونقله سبحانه لها ، وتصريفها كل يوم في مشرق ومغرب ، فمن فعل هذا ، كيف يعجزه أن يبذل هؤلاء ، وينقل إلى أمكنتهم خيرا منهم ؟! .

وأيضا : فإن تأثير مشارق الشمس ومغاربها في اختلاف أحوال النبات والحيوان أمر مشهود ، وقد جعله الله بحكمته سببا لتبدل أجسام النبات ، وأحوال الحيوانات وانتقالها من حال إلى حال ، ومن برد إلى حر ، وصيف وشتاء ، وغير ذلك بسبب اختلاف مشارق الأرض ومغاربها ، فكيف لا يقدر مع ما يشهدونه من ذلك على تبديل من هو خير ! وأكد هذا المعنى بقوله : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴾ فلا يليق بهذا الموضع سوى لفظ الجمع ، (١) .

(١) البرهان في علوم القرآن ٤ / ٢٠ ، ٢١ .

(٢) جمع لفظ (خطيئة) جمع تكسير في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ

فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَاَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتِكُمْ^١

وَسَتَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (البقرة : ٥٨) ، ثم جمع اللفظ نفسه جمع سلامة في قوله تعالى :

﴿ وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَاَدْخُلُوا الْبَابَ

سُجَّدًا نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتِكُمْ^٢ سَتَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (الأعراف : ١٦١) .

فقال في الأولى (خَطِيئَتِكُمْ) وهو جمع يدل على الكثرة ، وقال في الثانية

(خَطِيئَتِكُمْ) وهو جمع يدل على القلة ، والدليل على ذلك أنه إذا صغر جمع التفسير

”وإن كان له واحد من لفظه فلا يخلو من أن يكون له جمع قلة أو لا يكون . فإن كان له

جمع قلة رد إليه وصغر جمع القلة نحو فلوس تقول فيها أفليس ؛ وما ليس له جمع قلة رد

إلى واحده ، وصغر الواحد وجمع بالأنف والتاء إن كان لما لا يعقل^(١) ، ومن ذلك لفظ

دراهم الذي يصغر على (ثُرَيْهَمَات) ، فيرد إلى المفرد ثم يصغر ، ويجمع جمع القلة

الملائم للتصغير ، وكذلك لفظ (خطايا) .

فإذا كان الأمر كذلك يمكننا إذا رجعنا إلى سياق كل آية أن ندرك السر وراء

استعمال جمع الكثرة في الآية الأولى وجمع القلة في الآية الثانية ، وهو ما يكشف عنه

الإسكافي قائلاً : ”استعمل لفظ الكثير في الموضوع الذي جعل الإخبار فيه عن نفسه بقوله

تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا ﴾ وشرط لمن قام بهذه الطاعة ما يشترطه الكريم إذا وعد

من مغفرة الخطايا كلها ، وقرن إلى الإخبار عن نفسه جل ذكره ، ما يليق بجوده وكرمه ،

(١) ابن عصفور : شرح للجمل ٢ / ٢٩٢ .

وأتى باللفظ الموضوع للشمول فيصير كالتوكيد بالعموم ، كما لو قال : نغفر لكم خطاياكم كلها أجمع ، ولما لم يسند الفعل في سورة الأعراف إلى نفسه عزّ اسمه ، وإنما قال : ﴿ وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ... ﴾ فلم يسمّ الفاعل ، أتى بلفظ الخطيئات ، وإن كان المراد بها الكثرة كالمراد بالخطايا ، إلا أنه أتى في الأول لما ذكر الفاعل بما هو لائق بضمانته من اللفظ ، ولما لم يُسمّ الفاعل في الثاني في سورة الأعراف ، وضع اللفظ غير موضعه للفرق بين ما يؤتى به على الأصل وبين ما يعدل عنه إلى الفرع. (١) .

(د) أسماء الفاعلين والمفعولين وصيغ المبالغة

عرفنا أن الأسماء المشتقة تدل بصيغها على معانٍ وظيفية صرفية ، وهي الاتصاف بالحدث مع مراعاة أن كل اسم منها يختلف في دلالاته عن الأسماء الأخرى بحسب صيغته . ويحدد السياق الاسم الذي يتطلبه تبعاً لما يقتضيه معنى السياق أو بنيته ، وتتجلى هذه العلاقة بين الأسماء المشتقة بما لها من معانٍ صرفية والسياق اللغوي في القرآن الكريم ؛ إذ يختار من تلك الألفاظ دون غيرها ما يتناسب في صيغته مع ما يقتضيه ، وما يتطلبه ، ومن ذلك :

(١) استعمال التعبير القرآني اسم الفاعل (باسط) دون الفعل (أبسط) في قوله

تعالى : ﴿ وَأَتْلُ عَلَهِمْ نَبَأَ ابْنِي آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾ لَئِن بَسَطتَ إِلَى يَدِكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِي إِلَيْكَ لَأَقْتُلَنَّكَ لَئِن أَحَافُ اللَّهُ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٨﴾ ﴾ (المائدة : ٢٧ - ٢٨) .

(١) درة التنزيل ص ٨ .

وإنما يرجع إيتار اسم الفاعل هنا دون الفعل ؛ لأنه يدل بصيغته على الاتصاف بالحدث ، كما يدل على عدم التقييد والتجدد ”وعدمها هو إفادة الدوام المقابل للتقييد بزمان مخصوص وإفادة مطلق الثبوت المقابل للتجدد“ (١) . قال الفخر الرازي : ”إذا قلنا زيد منطلق . أفاد ثبوت الانطلاق لزيد ، من غير إفادة لدوام ذلك الثبوت أو انقطاعه ، ومن غير إشعار منه بالزمان المخصوص لذلك الثبوت ، بل على ما يعم المؤقت والمقيد ومقابليهما“ (٢) . فاسم الفاعل يدل على الثبوت من ناحية ، ومن ناحية أخرى يدل على الحال والاستقبال والمضى (٣) معاً ، ويحدد السياق الزمن المراد به ، وهذا على خلاف الفعل المضارع الذي يدل على التجدد والحال أو الاستقبال .

والمتمأمل لسياق الآية السابقة يجد أنه أثر اسم الفاعل (باسط) على الفعل لهذه المعاني ؛ إذ يخبر عن ابني آدم ، وأحدهما يتصف بالتقوى والخوف من الله ، والآخر زين له الشيطان عمله وأغواه ، وهو ذو استعداد أن يفعل أي شئ ، ولو كان ذلك الشيء قتل أخيه ، والدليل على ذلك استخدام التعبير القرآني أسلوب القسم الدال على التوكيد في قوله تعالى : (لَأَقْتُلَنَّكَ) ، وأما الأول فهذا الاستعداد غير موجود عنده ؛ لخوفه من الله وتقواه ، يدل على ذلك أسلوب القسم الذي حكاه القرآن عنه ﴿لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي﴾ ليؤكد به نفيه الإقدام على هذا الأمر ، ثم استخدام الجملة الاسمية الدالة على الثبوت ثم نفيها وتأكيد هذا النفي بالباء الزائدة ﴿مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَنَّكَ﴾ . يقول أبو السعود : ”ثم صرح بتقواه ، على وجه يستدعي سكون غيظه لو كان له عقل وازع حيث قال بطريق التوكيد ﴿لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ

(١) ابن يعقوب المغربي : مواهب للفتاح ٢ / ٢٩ وينظر أيضاً عروس الأفراح : للسبكي ٢ / ٢٩ .

(٢) نهاية الإيجاز ص ١٠٩ .

(٣) ابن عصفور : شرح للجمل ١ / ٥٥٠ .

لَأَقْتَلَكَ ﴿ حيث صدر الشرطية باللام الموطنة للقسم وقدم الجار والمجرور على المفعول الصريح إيذاناً من أول الأمر برجوع ضرر البسط وغائلته إليه ، ولم يجعل جواب القسم الساد مسد جواب الشرط جملة فعلية موافقة لما في الشرط ، بل اسمية مصدرة بـ (ما) الحجازية المفيدة لتأكيد النفي بما في خبرها من الباء للمبالغة في إظهار براءته عن بسط اليد ببيان استمراره على نفي البسط ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ (البقرة :

٨) ، وقوله : ﴿ وَمَا هُمْ بِخَازِحِينَ مِنْهَا ﴾ (المائدة : ٣٧) ،^(١) ، فناسب هذا كله أن يستكمل تلك الصورة باسم الفاعل (باسط) الوارد في جملة منفية ، لينفي به اتصافه بتلك الصفة ، وهي استعداده بالإقدام على قتل أخيه ، وينفي به أيضاً هذا الاستعداد في أي وقت من الأوقات في الماضي أو الحاضر أو المستقبل ، ولو جاء بالفعل لنفي مجرد تجديد الحدث لا ثبوته في زمن معين .

ومن حسن استعمال اسم الفاعل في القرآن الكريم ما نراه في لفظ (تخرج) في

قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ۗ تُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾ (الأنعام : ٩٥) . وذلك على خلاف ما جاء في آيات أخرى ، إذ استعمل التعبير القرآني الفعل دون الاسم نحو قوله تعالى : ﴿ تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ۗ وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٢٧﴾ ﴾ (آل عمران : ٢٧) . ومثل هذه الآية ما نراه في آيتي يونس ٣١ ، والروم ١٩ .

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود) ٣ / ٢٧ .

ويمكن إرجاع سبب إينار اسم الفاعل في تلك الآية إلى أمور ثلاثة : الأول منها يتعلق بالمناسبة اللفظية ؛ إذ جاء الأسم هنا "توخياً لحسن الجوار في النظم ليجاور كل لفظ ما يلائمه في مناسبة الزنة ، لتتعاقد ألفاظ النظم عند التركيب ، ولو أتى هذا الحرف في الأتعام كما جاء أمثاله في آل عمران ، ويونس ، والروم لخرج نظم آية الأتعام عن الاعتدال ، لمجيء صيغة الفعل حيث يقول : ﴿ تَخْرُجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ﴾ متوسطاً بين أسماء الفاعلين من قوله : ﴿ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ﴾ وقوله : ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا ﴾ (الأتعام : ٩٦) ، كما أنه لو جاء مكان ﴿ تَخْرُجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ﴾ في آل عمران ﴿ وَتَخْرُجُ الْمَيِّتِ ﴾ لتنافرت الألفاظ وعيب نظم الكلام لسوء الجوار لمجيء اسم الفاعل بين صيغ الأفعال.. (١) .

أما الأمر الثاني فيرجع إلى دلالة السياق ؛ إذ يدور حول التمدح بقدره الله على فلق الحب والنوى وفلق الإصباح من الظلام وإخراج الحي من الميت وإخراج الميت من الحي ، والمناسب لهذا المدح اسم الفاعل لا الفعل ؛ لأنه أبلغ منه ؛ إذ يدل - كما يذكر صاحب مواهب الفتح - على مطلق الثبوت والدوام اللذين يدلان على كمال المدح أو الذم ؛ لأنهما بالذاتم الثابت أكمل (٢) ، وهو ما يكشف عنه ابن أبي الإصبع قائلاً : "ولما أوجبت البلاغة أن يأتي خبر (إن) في سورة الأتعام بصيغة اسم الفاعل في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ ﴾ يكون اسم الفاعل المضاف يدل على المضى ، والفعل المضارع يدل على الحال والاستقبال دون المضى ، فالآية سيقنت للتمدح بالقدره المطلقة التي هي صفة ذاتية لله سبحانه ، والاعتداد بالنعمة على عباده ، فكان التمدح بها مع الإتيان بصيغة اسم الفاعل أبلغ من الإتيان بصيغة الفعل ، لما يدل عليه اسم الفاعل من المضى المطلق الدال على العدم ، فإن مجئ ذلك على ما جاء عليه يستفاد منه قدم القدرة ، ويلزم من قدمها قدم

(١) ابن أبي الإصبع : بديع القرآن ص ٢٦٦ .

(٢) ابن يعقوب المغربي : مواهب الفتح ٢ / ٢٩ .

الموصوف بها ، ولما علم — سبحانه وتعالى — أن تمدحه بمجرد فلق الحب والنوى في بطن الأرض غير تام لأنه لا ينتفع به حتى يخرج نباته إلى ظهر الأرض ، فحينئذ يكون نعمة يعتد بها على العبيد لانتفاعهم به ، وليظهر لأعينهم فيشاهدون به قدرة مخرجه ومخترعه ، أخبر بأنه يخرج نباتاً من الأرض ليتم معنى التمدح ، ووجب أن يكون الخبر عنه بصيغة الفعل المضارع ليقع الإخبار به على ترتيب وقوعه في الوجود ، لا يتقدم منه ما يجب تأخيره ، ولا يتأخر ما يجب تقديمه ، إذ كان انفلاق الحب والنوى في بطن الأرض مقدماً على خروج النبات إلى ظهر الأرض ، فكان زمن انفلاق الحب والنوى عاضياً بالنسبة إلى زمن خروج النبات ، وخروج النبات مستقبلاً بالنسبة إليه استقبالاً أوله زمن الحال ، وآخره زمن الاستقبال ، فكان مقتضى البلاغة الإتيان بصيغة المضارع الدال على الحال والاستقبال بعد اسم الفاعل المضاف الدال على الماضي،، (١) -

وأما الأمر الثالث فيرجع إلى بنية السياق أو نظمه ، وهو ما يوضحه كذلك ابن أبي الإصبع ، إذ يقول : ”وأتى في هذه الجملة باسم الفاعل لأنه خبر مبتدأ مستأنف تقديره ، وهو مخرج الميت من الحي ؛ ليأتي نظم الجملة الثانية على ما أتى عليه نظم الجملة الأولى ، حيث قال — عز وجل — ﴿ إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ﴾ فجاء خبر إن اسماً ، فكذاك أوجب البلاغة أن يأتي خبر المبتدأ في الجملة الثانية (اسماً)،، (٢) .

(٢) استعمال اسم المفعول في قوله تعالى : ﴿ أَهْدَيْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾

صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾ (الفاحة : ٦ - ٧) ،
فقال عز وجل : (الْمَغْضُوبِ) ، ولم يقل (غضبت) ؛ ليتفق مع قوله : (أَنْعَمْتَ) ، وذلك

(١) بديع القرآن ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٢) السابق ص ٢٦٩ .

لأن السياق سياق دعاء من العباد إلى ربهم أن يهديهم صراطه المستقيم ، ذلك الصراط الذي أنعم به على مَنْ اهتدى من عباده ، فكان من المناسب أن يسند الإنعام إليه ؛ لأن المقام مقام دعاء ورجاء ، ولم يكن ليناسب أن يُسند الغضب إليه ؛ لأن من يطلب الهداية لا يستحق غضب الله عليه بل إنعامه عليه بها . قال صاحب الدر المصون : ”وأتى بصلة أَل اسماً ليشمل سائر الأزمان ، وجاء به مبنياً للمفعول تحسباً للفظ ؛ لأن من طلبت منه الهداية ونسب الإنعام إليه لا يناسبه نسبة الغضب إليه ؛ لأنه مقام تلطف وترفق لطلب الإحسان ، فلا يحسن مواجهته بصفة الانتقام، (١) ، ومن هنا جاء التعبير القرآني باسم المفعول المغضوب الذي لا يسند فيه الغضب إلى الله في ظاهر اللفظ .

ومن بديع هذا الاستعمال كذلك ما ورد في قوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ ۚ ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ ۝﴾ (هود : ١٠٣) ،
فأثر الأسلوب القرآني في هذا الموضع اسم المفعول (مَجْمُوع) دون الفعل الذي أثره في موضع آخر ؛ فقال : ﴿يَوْمَ تَجْمَعُكُمُ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ۚ ذَلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ ۝﴾ (التغابن : ٩) .

وقد علل الزمخشري مجيء اسم المفعول في الآية الأولى مقارناً بإياه ورود الفعل في الثانية تعليلاً يتعلق بما يدل عليه اللفظ نفسه من خلال صيغته دون أن يربط ذلك بالسياق ، فيقول : ”فإن قلت : لأي فائدة أُوثر اسم المفعول على فعله ؟ قلت : لما في اسم المفعول من دلالة على ثبات معنى الجمع لليوم وأنه يوم لا بد من أن يكون ميعاداً مضروباً لجمع الناس له ، وأنه الموصوف بذلك صفة لازمة ، وهو أثبت أيضاً لإسناد الجمع إلى الناس ، وأنهم لا ينفكون منه ، ونظيره قول المتهدد : إنك لمنهوب مالك محروب قومك ، فيه من تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفعل ، وإن شئت فوازن بينه

(١) السمين الحلبي : الدر المصون ١ / ٧٥ ، ٧٦ .

وبين قوله ﴿يَوْمَ تَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ﴾ تعثر على صحة ما قلت لك،^(١) . وإلى مثل هذا الرأي ذهب ابن الأثير^(٢) ، ونقله أبو حيان^(٣) دون تعليق منه .

والناظر إلى السياق الذي ورد فيه اسم المفعول يجد أنه يتضمن بعض ما يحدث يوم القيامة ، فما هو فرعون يتقدم أهله ليدخلوا النار جميعاً ملعونين من الله في هذا اليوم ، كما لعنوا في الدنيا ، قال تعالى : ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ﴾ وَأَتَّبَعُوا فِي هَذِهِم لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ بِئْسَ الرِّفْدُ الْمَرْفُودُ ﴿٩٨﴾ (هود : ٩٨) ، ثم يُخبر — عز وجل — عن هؤلاء الذين ظلموا أنفسهم بكفرهم واتخاذهم آلهة من دون الله مما لا يُغنى عنهم من عذاب الله شيئاً ، فما تزيدهم عبادتها يوم القيامة إلا خسراناً وعذاباً ﴿وَمَا ظَلَمْتَهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتَيْبٍ﴾ ﴿١٠١﴾ (هود : ١٠١) ، فالحديث في هذا المقام عما هو حادث وواقع بالفعل لا ما سيحدث أو يقع ، فلم يكن لينااسب أن يأتي بما يدل على الماضي أو الاستقبال ؛ لأن المقام فيما هو واقع ، ولا بالفعل الدال على الحال ؛ لأن الجمع قائم ولا تجدد فيه ، فاستوجب ذلك أن يأتي هنا باسم المفعول (جَمُوع) ؛ ليدل على مطلق ثبوت هذا الجمع يوم القيامة وأن زمنه غير ممتد لا يعلم منتهاه إلا الله .

(١) الكشاف ٢ / ٤٢٧ ، ٤٢٨ .

(٢) المثل السائر ٢ / ١٦ .

(٣) البحر المحیط ٥ / ٢٦١ .

وأما السياق الذي وردت فيه الآية الثانية فهو سياق إنكار من الذين كفروا أنهم سيبعثون ، فأمر الله نبيه أن يخبرهم مقسماً لهم أن ذلك واقع لا محالة في ذلك ، يقول تعالى : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَٰلِكَ عَلَىٰ اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ (التغابن : ٧) ، ففني هؤلاء الكافرين لهذا البعث إنما هو نفى لما سيحدث في المستقبل ، وتأكيد حدوثه بالقسم إنما هو تأكيد لما سيقع ؛ إذ لا يكون القسم إلا لما سيحدث ، فناسب أن يأتي التعبير القرآني في هذا الموضع بالفعل الدال على الاستقبال .

(٣) وقد استعمل التعبير القرآني صيغ المبالغة على أوجه متعددة ، فيأتي باللفظ الواحد على أكثر من صيغة في مواضع مختلفة أو يأتي بأكثر من صيغة لمعانٍ مختلفة في موضع واحد ، نحو صيغتي (فَعَالٌ) و(فَعُولٌ) ، وتدل الأولى على تكرار حدوث الفعل لما في هذه الصيغة من تضعيف . قل لمبرد : ” تقول : رجل قَتَّالٌ ، إذا كان يكثر القتل . فأما قاتل فيكون للقليل والكثير ؛ لأنه الأصل وعلى هذا تقول : رجل ضرَّابٌ وشتَّامٌ ، (١) ، وقال ابن يعيش : ” إنما يعملونه فيما كان صنعة ومعالجة لتكثير الفعل ؛ إذ صاحب الصنعة مداوم لصنعتة ، فجعل له البناء الدال على التكثير وهو فعال بتضعيف العين ؛ لأن التضعيف للتكثير ، وما كان من هذا ذا شئ وليس بصنعة يعالجها أتوا بها على (فاعل) ، وذلك لأن فاعلاً هو الأصل ، وإنما يعدل عنه إلى فعال للمبالغة ، فإذا لم ترد المبالغة جيء به على الأصل ، (٢) .

(١) المقتضب ٢ / ١١٢ .

(٢) شرح المفصل ٦ / ١٣ .

وأما الثانية فتدل على حالة ثابتة أو مستقرة تحدث مرة بعد مرة دون انقطاع ، وهو ما يشير إليه المبرد بقوله : ”تقول : هو ضروب زيذا ، إذا كان يضربه مرة بعد مرة..“ (١) .

وفرق أبو هلال بين الصيغتين قائلاً : ”وإذا كان قوياً على الفعل قيل : (فعلول) مثل (صَبَّور) و(شَكُور) ؛ وإذا فعل الفعل وقتاً بعد وقت قيل (فَعَّال) مثل (عَلَّام) و(صَبَّار)..“ (٢) .

أما ابن جماعة فيرى أن صيغة (فعلول) تدل على الدوام كصدوق ورحوم وشبهه . أما صيغة (فَعَّال) لا تشعر بالدوام ، كَنَوَّام وركَّاب وأكَّال (٣) . ومعنى هذا أن فعولاً تدل على الدوام والاستمرار وفعلاً تدل على التكرار والتعدد .

ومما ورد في القرآن من الصيغ التي تدل على معنى واحد صيغتنا (غَفَّار) و(غفور)، فوردت الأولى في آيات عديدة ، منها قوله تعالى على لسان نوح — عليه السلام — : ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴾ (نوح : ١٠) ، فجاء هنا بصيغة فعال الدالة على تكرار الحدث ، وذلك لأن نوحاً كثر منه دعوة قومه ليؤمنوا بربهم ، فيغفر لهم ، حتى إنه كان يدعوهم ليلاً ونهاراً سراً وعلانيةً ، ويبدل على تلك التكرار لفظ (كلما) الذي استعمله للإشارة إلى تلك الكثرة في الدعوى ، يقول تعالى على لسانه : ﴿ وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصْبَعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَأَسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ وَأَصْرُوا وَاسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَارًا ﴾ ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴿ ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنْتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ﴾ ﴿

(١) المقتضب ٢ / ١١٣ .

(٢) الفروق اللغوية ص ٣٦ .

(٣) كشف المعاني ص ٢٢٠ .

(نوح : ٧ - ٩) ، فناسب مع هذه الدعوة المتكررة منه لقومه كي يغفر لهم ربهم ذنوبهم أن يأتي بلفظ (عَفَّارًا) الدال على تكرار المغفرة وكثرتها ؛ ليتفق ودلالة السياق .

فإذا ما خلا السياق من هذه الدلالة على التكرار نرى الأسلوب القرآني يأتي بصيغة (فعول) الدالة على الاستمرار لا التكرار ، نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبُّوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (النحل : ١١٠) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِرِ وَمَا آهَلَ لِعِزِّ اللَّهِ بِهِ ۗ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (النحل : ١١٥) .

فكل من الفتنة في الدين والهجرة والجهاد في سبيل الله والاضطرار من أكل ما حرم الله والصبر على ذلك جميعاً ليس من الأمور التي تحدث كثيراً ، وتكرر مرات عديدة ، بل قد تكون مرة واحدة أو ما يزيد على ذلك قليلاً ، وجميعها تحتاج إلى قوة وصبر للقيام بها ، فناسب مع هذا كله أن يأتي الأسلوب القرآني بلفظ (عَفُور) الذي لا تُشعر صيغته بتكرار الأمر ، والذي يدل أيضاً من خلال تلك الصيغة - كما نكر صاحب الفروق - على القوة في فعل الشيء والقيام به .

ومن بديع استعمال القرآن لصيغ المبالغة كذلك ما نراه في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَذَكِّرْهُمْ بِآيَاتِنَا ۗ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾ (إبراهيم : ٥) ، فغاير الأسلوب القرآني بين

صبيغتي المبالغة ، فقال (صَبَّارٌ شَكُورٌ) ، ولم يأت بعكس ذلك ، أو يأت بهما على صيغة واحدة ، وذلك لأن السياق هنا يتحدث عن بنى إسرائيل ، إذ أمر الله نبيه موسى أن يذكرهم بأيام الله ، وهي — كما يفسرها ابن عباس ومجاهد وقتادة — نعم الله عليهم، وعن ابن عباس أيضًا ومقاتل وابن زيد أنها وقائعه ونقمه في الأمم الماضية (١) . قال الزجاج: ”وتذكيرهم بأيام الله ، أي تذكيرهم بنعم أيام الله عليهم ، وبنقم الله التي انتقم فيها من قوم نوح وعاد وثمود ، أي ذكرهم بالأيام التي سلفت لمن كفر وما نزل بهم فيها ، وذكرهم بنعم الله.. (٢) . والنقم من الأمور التي لا تتصف بالدوام على الغالب ، بل قد تحدث وقتًا بعد وقت ؛ لذلك كان من المناسب أن يأتي الأسلوب القرآني بلفظ (صَبَّارٌ) على هذه الصيغة ليتفق مع تلك الصفة ، وأما النعم فهي أمر دائم مستمر لا ينقطع ؛ لذلك ناسب معها لفظ (شَكُورٌ) على صيغة (فِعُول) الدال على الدوام ، ليظل الشكر عليها مستمرًا دون انقطاع .

وفي تعليل ختم الآية بتلك الصفتين يقول أبو حيان : ”وهما مشعرتان بأن أيام الله المراد بهما بلاؤه ونعمائه ، أي : (صَبَّارٌ) على بلائه ، (شَكُورٌ) لنعمائه ، فإذا سمع بما أنزل الله من البلاء على الأمم ، أو بما أفاض عليهم من النعم ، تنبه على ما يجب عليه من الصبر إذا أصابه بلاء ، ومن الشكر إذا أصابته نعماء ، وخص الصبار والشكور ، لأنهما هما اللذان ينتفعان بالتذكير والتنبية ، ويتعظان به ، وقيل : أراد لكل مؤمن ناظر لنفسه ، لأن الصبر والشكر من سجايا أهل الإيمان.. (٣) .

(١) أبو حيان : البحر المحيط ٣٩٥ / ٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١٥٥ / ٣ .

(٣) البحر المحيط ٣٩٥ / ٥ .

وهذا التعليل رغم ما فيه من حسن لا يوضح سبب المغايرة بين الصيغتين ، وإنما يوضح سبب ختم الآية بهاتين الصفتين دون غيرهما بقطع النظر عن صيغتهما ، وهو ما أدركه ابن جماعة إذ يقول : ”نعم الله تعالى مستمرة ومتجددة في كل حين وأوان فناسب (شَكُور) ، لأن صيغة (فعل) تدل على الدوام كصدوق ورحوم وشبهه . وأما المولمات المحتاجة إلى الصبر عليها فليست عامة ، بل تقع في بعض الأحوال ، فناسب صبار ، لأن (فعالاً) لا يشعر بالدوام ، كنوام وركاب وأكال ، ولمراعاة رؤوس الآي،، (١) .

(هـ) أسماء لا اشتقاق لها

هناك من الأسماء التي لا تتصف بصفة الاشتقاق ما يستعمله الأسلوب القرآني في مواضع معينة لما توحي به من دلالات يقتضيهما السياق ، ومن ذلك ما يلي :

(١) الموصولات

يعرف ابن يعيش هذه الأسماء قائلاً : ”معنى الموصول أن لا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم اسماً فإذا تم بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة ،، (٢) . ومما تستعمل له هذه الأسماء زيادة التقرير لما تحويه من جملة صلة تساعد على هذا التقرير . وقد يتصل سياق التعريف بالموصولية بما يتصف به من صفة التقرير بطبيعة الغرض المهيوق له الكلام ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَرَوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْت لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴾ ۞ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنَّ رَأٰ بُرْهَانَ رَبِّهِ ۚ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ

(١) كشف المعاني ص ٢٢٠ .

(٢) شرح المفصل ٣ / ١٣٨ .

عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ ﴿٢٣﴾ (يوسف : ٢٣ - ٢٤) . قال صاحب مواهب الفتاح : "فالفرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف وبُعدَه عن مظنة الفحشاء ، وما ذكر أشد تحقيقاً وتقريراً لتلك النزاهة مما لو قيل : وراودته امرأة العزيز ؛ لأنه إذا امتنع مع كونه في بيتها متمكناً في خلوة منها كان في غاية النزاهة ، ونهاية في الطهارة باطناً وظاهراً عن الفحشاء ، وفيه أيضاً تقرير المرادة التي هي المسند لما يفيدُه كونه في بيتها من فرط الألفة والاختلاط في خلوة ، فيتمكن منها على أتم وجه ، فقد أفاد تقريرها ووجودها بأتم وجه بما ذكر من الموصول وصلته ، وفيه أيضاً تقرير المسند إليه ونفي احتمال التشابه والاشتراك اللذين يمكن حصولهما لو قيل مثلاً امرأة العزيز أو زليخا،^(١) ، فناسب بهذا أن يستعمل التعبير القرآني الاسم الموصول في هذا الموضع دون غيره ، لاتفاقه ودلالة السياق .

وقد تستعمل الأسماء الموصولة للدلالة على ما هو مبهم وغير محدد ، إذ هي — على حد قول ابن يعيش — "ضرب من المبهمات وإنما كانت مبهمة لوقوعها على كل شئ من حيوان وجماد وغيرهما كوقوع هذا وهؤلاء ونحوهما من أسماء الإشارة على كل شئ"^(٢) .

ومن بديع استعمالها للدلالة على هذا الأمر ما ورد في قوله تعالى : ﴿ فَأَتَبَهُمُ فِرْعَوْنُ بَجُودِهِمْ فَعَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ (طه : ٧٨) ، وقوله عز وجل : ﴿ وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَى فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى ﴾ (النجم : ٥٣ - ٥٤) ، فأبهم في الآيتين ما غشيهم ، ولم يصرح به . قال العلوي تعقيباً على الآية الثانية : "فهذه أبلغ من الآية التي

(١) ابن يعقوب المغربي : مواهب الفتاح ١ / ٣٠٥ .

(٢) شرح المفصل ٣ / ١٣٩ .

قبلها ، لأن إبهامها أكثر ، فلهذا كان أبلغ وأوقع ، ولهذا فإنه قال في الأولى : ﴿ فَعَشِيَهُمْ مِنْ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ واليم هو البحر ، فصار الذي أصابهم من الأكم والتعب إنما هو من البحر خاصة لا من غيره ، بخلاف الثانية ، فإنه أبهم فيها الأمر الذي غشيها ، ولم يخصه بجهة دون جهة ، وهذا لا محالة يكون أبلغ ، لأن الإنسان يرمى به خاطره فيه كل مرمى ، ويذهب به كل مذهب^(١) .

وهذا الذي ذكره صاحب الطراز يبين ما في هاتين الآيتين من مبالغة ناشئة عن الإبهام ، ولكنه لم يبين السر وراء هذه المبالغة وعلاقة ذلك بالسياق . والمتأمل في السياق الذي وردت فيه كلتا الآيتين يتجلى له سر ذلك فالآية الأولى تخبر عن فرعون وهو لم يضل عن الهدى فحسب بل أضل قومه ، ولم يهدم إلى الطريق المستقيم ، وهو ما تخبر عنه الآية اللاحقة لتلك الآية ، قال تعالى : ﴿ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى ﴾ (طه : ٧٩) ، فهذا الذي فعله أمر عظيم ؛ لأنه لم يكف بإضلال نفسه بل أضل غيره ، فتحمل وزره وأوزاراً مثل أوزارهم ، فناسب ذلك إبهام (ما غشيهم من اليم) ؛ ليتفق هذا الإبهام في دلالاته على المبالغة والتهويل مع ضلال فرعون وقومه .

أما الآية الثانية فجاءت لتخبر عن مدائن قوم لوط معبراً عنها بلفظ (الْمُؤْتَفِكَةَ) . قال أبو حيان : "سميت بذلك لأنها انقلبت ومنه الإفك لأنه قلب الحق كذباً ، أفكها فانفك ، قيل : ويحتمل أن يراد بـ (الْمُؤْتَفِكَةَ) كل ما انقلبت مساكنه ودبرت أماكنه (أهوى) : أي خُصِفَ بهم بعد رفعهم إلى السماء ، رفعها جبريل — عليه السلام — ثم أهوى بها إلى

(١) الطراز ص ٢٤١ .

الأرض ،،^(١) . فناسب أن يعبر الأسلوب القرآني في هذا الموضع بقوله : ﴿ فَعَشَّهَا مَا
عَشَّى ﴾ أي يباهم ما حدث لهم ؛ ليتفق هذا الإبهام بما يدل عليه من تهويل وبعظيم للأمر
مع هول ما حدث لهم من خسف الأرض بهم وقلبها عليهم .

(٢) أسماء الإشارة

ويعرفها ابن يعيش قائلا : "لو قلت ذلك ، فذا إشارة إلى القريب بتجردها من
قرينة تدل على البعد فكانت على بابها من إفادة قرب المشار إليه لأن حقيقة الإشارة
الإيماء إلى حاضر فإذا أرادوا الإشارة إلى متخّ متباعد زادوا كاف الخطاب وجعلوه
علامة لتباعد المشار إليه فقالوا ذلك،،^(٢) .

وقد تلحق بهذه الأسماء اللام ؛ لتعطيها إحياء أكثر بالبعد ؛ لأن من دلالات هذا
الحرف الدلالة على هذا المعنى ، كذا ذكر ابن هشام^(٣) ، وقال ابن يعيش : "فإن زاد بعد
المشار إليه أتوا باللام مع الكاف فقالوا ذلك واستفيد باجتماعهما ريادة في التباعد لأن قوة
اللفظ مشعرة بقوة المعنى،،^(٤) .

وقد يوحي هذا البعد الذي تدل عليه اللام والكاف في تلك الأسماء بتعظيم المشار
إليه ، وهو إحدى دلالات ذلك المعنى . ومن ذلك ما نراه في قوله تعالى حكاية عن امرأة
العزیز : ﴿ قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ لُمْتُنِّي فِيهِ وَلَقَدْ رَوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ ﴾ (يوسف :

(١) البحر المحيط ١٦٧/ ٨ .

(٢) شرح المفصل ١٣٥ / ٣ .

(٣) مغنى للبيب ١ / ٢٦٤ .

(٤) شرح المفصل ١٣٥ / ٣ .

(٣٢) . قال صاحب مفتاح العلوم : ”ولم نقل : فهذا يوسف حاضر رفعا لمنزلته في الحسن ، واستحقاق أن يحب ويفتن به ، واستبعادا لمحلّه، (١) .

وقد يرجع تعظيمها له في هذا المقام إلى أمر آخر يضاف إلى ما ذكره صاحب المفتاح ، وهو استعصامه منها وعدم إقباله عليها رغم مرادتها له يدل على ذلك أنها لم تذكر للنسوة اللاتي جمعتن من أمره سوى عصمته ﴿ وَلَقَدْ رَكَدْتُهُ عَن نَّفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ ﴾ ، فكبر في عينها ، وعظم شأنه ، فناسب أن تشير إليه لا بمجرد اللفظ الدال على الحضور بل باللفظ الدال على التعظيم .

ولما لم يكن الأمر نفسه متحققا لدى النسوة اللاتي جمعتن ، فلم يختبرنه ، لم يعرفن من شأنه ما عرفت كانت إشارتهن إليه بمجرد اللفظ الدال على الحضور الخالي من التعظيم رغم افتتانهن بحسنه ، قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكًا وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾ (يوسف : ٣١) ، وهذا بخلاف امرأة العزيز التي جمعت بين افتتانها وحبها الشديد له واختبارها له بالمرادة ، فلم يستهبط لها .

وعلى هذا النحو من الحسن نرى استعمال اسم الإشارة في قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ

الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا ﴿٦٣﴾ (مريم : ٦٣) ، فقال عز وجل (تلك) ، وهو

(١) السكاكي : مفتاح العلوم ص ١٨٤ .

لفظ يوحي بالتعظيم لوجود حرف اللام الدال على البعد فيه ، ولم يأت بلفظ (هذه) الخالي من هذا التعظيم ، وذلك لأن السياق في هذا الموضع يتحدث عن الجنة التي يورثها الله من عباده من كان تقياً ، والتقوى — كما يذكر أبو حيان — لا تكون إلا في أمر فيه مشقة^(١) ، فالجنة لا تُنال إلا بالشاق من العمل من صبر على المكاره وإخلاص في العبادة وقوة في الإيمان ؛ لذلك نرى أن الله عندما يأمر عباده بعد هذه الآية بآيات قليلة أن يعبدوه يأمرهم بالصبر على هذه العبادة ، يقول تعالى : ﴿ فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ (مريم : ٦٥) ، فلم يقل (اصبر) بل قال (اصْطَبِرْ) بالمبالغة في اللفظ لما في العبادة من مشقة ومن ثم كان مجيء اسم الإشارة الدال على التعظيم في هذا الموضع ؛ ليتفق في دلالاته مع عظم الجنة وأنها بعيدة المنال إلا على من أخذ نفسه بالشدّة ، وتحمل المشاق ، وصبر على العبادة والطاعة .

فإذا ما خلا السياق من ذلك التعظيم ، وأريد محض الإشارة إلى القريب لا غير أتى الأسلوب القرآني بالاسم الدال على ذلك ، نحو قوله تعالى : ﴿ هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ (٦٣ - ٦٤) ، فالمراد هنا لا يتعدى الإشارة إلى قرب النار من هؤلاء الكافرين الذين عبدوا الشيطان ، ولم يستجيبوا لله ، والدليل على قربها منهم أمره عز وجل إليهم أن يصلوها ، ولا يوجه إليهم هذا الأمر إلا إذا كانت جهنم قريبة منهم بالفعل .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ ﴾ (٤٤ - ٤٣) (الرحمن) فقال عز وجل : (هَذِهِ) للدلالة على أنها قريبة حَمِيمٍ إِنَّ ﴿ (الرحمن : ٤٣ - ٤٤) فقال عز وجل : (هَذِهِ) للدلالة على أنها قريبة

(١) البحر المحيط ٦١ / ٢ .

منهم . قال ابن كثير في تفسير هذه الآية : ”أي هذه النار التي كنتم تكذبون بوجودها ها هي حاضرة شاهديها عياناً ، يقال لهم ذلك تقرّيعاً وتوبيخاً وتصغيراً وتحقيراً،^(١) ، والآية قد سبقت في مقام تصوير بعض مشاهد يوم القيامة إحضاراً له في الذهن وتقريباً له إلى السامع ، قال تعالى : ﴿ فَإِذَا أَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ﴾ (الرحمن : ٣٧) ، ﴿ يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمِهِمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَصِي وَالْأَقْدَامِ ﴾ (الرحمن : ٤١) ، فحسن استعمال اسم الإشارة الدال على القريب هنا ؛ ليساعد في استحضار هذا اليوم واستحضار تلك النار حتى كأنها ترى بالعين .

(٣) الضمائر

(أ) ضمير الشأن

قال ابن يعّيش : ”اعلم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية فقد يقدمون قبلها ضميراً يكون كناية عن تلك الجملة وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير وتفسيراً له ، ويوحدون الضمير ؛ لأنهم يريدون الأمر والحديث،^(٢) ، وهو ضمير لا يعود على شخص بعينه بل هو ”مرجع له ، تسمعه النفس ، فينبه لسماع ما يأتي بعده ؛ لأن الأسلوب العربي لا يأتي بهذا الضمير إلا في المواطن التي يكون فيها أمر مهم تراد العناية به ، فيكون هذا الضمير أداة للتنبية يدفع المرء إلى الإصغاء ، فإذا وردت الجملة بعده استقرت في النفس ، وثبتت في الفؤاد،^(٣) .

كما يأتي هذا الضمير لتحقيق المبالغة وتعظيم الأمر . يقول صاحب الطراز : ”فاعلم أن ضمير الشأن والقصة على اختلاف أحواله ، إنما يرد على جهة المبالغة في

(١) تفسير القرآن العظيم ٤ / ٢٧٥ .

(٢) شرح المفصل ٣ / ١١٤ .

(٣) د . عبد الفتاح لاشين : المعاني في ضوء أساليب القرآن ص ٢١٠ .

تعظيم تلك القصة وتفخيم شأنها وتحصيل البلاغة فيه من جهة إضماره أولاً ، وتفسيره ثانياً ؛ لأن الشيء إذا كان مبهماً ، فالنفوس متطلعة إلى فهمه ، ولها تشوق إليه ، فلأجل هذا حصلت فيه البلاغة ولأجل ما فيه من الاختصاص بالإبهام لا يكاد يرد إلا في المواضع البليغة المختصة بالفخامة، (١).

ومن بديع استعماله في القرآن للدلالة على تعظيم القصة ما نراه في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ (المؤمنون : ١١٧) ، فلم يقل عز وجل إن الكافرين لا يفلحون بل عدل عن ذلك إلى استعمال ضمير الشأن ، فقال : ﴿ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ ”والسر البلاغي لذلك : هو التفصيل بعد الإجمال والبيان بعد الإبهام ، وذلك أن الضمير يدل على معناه دلالة يشوبها الإجمال والإبهام ، والجملة التي تلي الضمير – وهي جملة المخصوص بالمدح أو الذم ، وجملة الحال والشأن – تدل على هذا المعنى بوضوح وبيان ، والبيان بعد الإبهام أوقع في النفس وأليق بمقام المدح أو الذم ، وذلك لأن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقی منتظراً لعقبى الكلام كيف يكون ، فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن ، وبذلك يتسنى ذكر مدلول الضمير مرتين ، مرة على سبيل الإبهام ، وأخرى على سبيل التوضيح ، وذلك مما يحقق المقصود وهو التقرير والتمكين، (٢).

فالسباق في هذه الآية سياق استنكار على من أشرك بالله وتهديد له أن حسابه عسير عند الله، فمن فعل ذلك فلا يجنى من فعلته تلك إلا الخسران المبين والخروج من رحمة الله ورضوانه ومغفرته . قال تعالى : ﴿ إِنْ أَلَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ

(١) العلوي : الطراز ص ٢٧٠ .

(٢) د . عبد الفتاح لاشين : المعاني في ضوء أساليب القرآن ص ٢١٠ .

ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ^٤ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾ (النساء : ٤٨) . وليس لهؤلاء المشركين الكافرين جزاء عند الله إلا النار يعذبون فيها أشد العذاب . يقول عز وجل : ﴿ إِنَّهُمْ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴾ (المائدة : ٧٢) .

وما يلقاه هؤلاء المشركون الكافرون من عقاب يؤكد خسارتهم وعدم فلاحهم وفوزهم ، فناسب أن يعدل الأسلوب القرآني عن القول في ختام تلك الآية (إن الكافرين لا يفلحون) إلى قوله ﴿ إِنَّهُمْ لَا يُفْلِحُ الْكٰفِرُونَ ﴾ ؛ لينبه على عدم فلاح من يشرك بالله ، ويؤكد ذلك تأكيداً لا ريب فيه باستعمال هذا الضمير الذي يوحي بتقرير ما بعده وتمكينه . قال عبد القاهر : ”قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ لَا يُفْلِحُ الْكٰفِرُونَ ﴾ ، يفيد من القوة في نفي الفلاح عن الكافرين ، أما لو قيل : (إن الكافرين لا يفلحون) ، لم يستفد ذلك . ولم يكن ذلك كذلك إلا لأنك تعلمه إياه من بعد تقدمه وتنبئه ، أنت به في حكم من بدأ وأعاد ووطد ، ثم بنى ولوح ثم صرح . ولا يخفي مكان المزية فيما طريقه هذا الطريق.. (١) .

(ب) الضمانر الشخصية

يعرف ابن الحاجب الضمير بأنه : ” ما وضع لمتكلم ، أو مخاطب ، أو غائب ، تقدم ذكره لفظاً أو معنى ، أو حكماً .. (٢) ، وتعد هذه الدلالات التي تعبر عنها الضمانر المعاني الوظيفية الصرفية لها ، فالدلالة على الغيبة هي المعنى الوظيفي للضمير المعبر عن ذلك سواء أكان مفرداً أم مثني أم جمعاً مذكراً أو مؤنثاً ، وكذلك الحال في الضمانر

(١) دلائل الإعجاز ص ١٣٣ .

(٢) شرح للرضي على الكافية ٢ / ٤٠١ .

التي تدل على الخطاب والتكلم ، فالخطاب المعنى الوظيفي للأولى ، والتكلم المعنى الوظيفي للثانية .

ومن بديع التنوع في استعمال الضمائر بين موضع وآخر ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْرُونَ ﴾ ﴿٢٠١﴾ ثُمَّ إِذَا كُشِفَ الضُّرُّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٢٠٢﴾ لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَاهُمْ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٢٠٣﴾ (النحل ٥٣ - ٥٥) ، فقال عز وجل : (تمتعوا) بالضمير الدال على الخطاب ،

وهو نفسه ما ورد في موضع آخر ، إذ يقول سبحانه : ﴿ وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُبِينِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا أُذْهِقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةٌ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾ ﴿٢٠٤﴾ لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٢٠٥﴾ (الروم : ٣٣ - ٣٤) ، ثم عدل عن ذلك إلى الضمير الدال على الغائب في موضع آخر ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفَلَكِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ ﴿٢٠٦﴾ لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٢٠٧﴾ (العنكبوت : ٦٥ - ٦٦) .

وفي تعليل هذا الاختلاف من موضع إلى آخر قال الخطيب الإسكافي : ”إن الآية الأولى افتتحت بخطاب الشاهد فأجرى قوله : ﴿ فَتَمَتَّعُوا ﴾ على هذا اللفظ ، والآية الأخيرة افتتحت بالإخبار عن الغائب وهو ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفَلَكِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الْبَرِّ ﴾ و مر سائر الأفعال في هذه الآية على ذلك ولم يكن لها نظيرة في لفظها ترد إليها

فأجرى قوله : ﴿ لِيَتَمَتَّعُوا ﴾ عليه ، والآية التي في سورة الروم وإن افتتحت بلفظ الإخبار عن الغائب فإن لها في لفظها نظيرة ردت إليها وصارت كالفرع عليها وهي قوله : ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا حَوَّلَهُ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُوًّا إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِّيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ۗ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۗ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ۗ ﴾ (الزمر : ٨) ، فهذه الآية مفتوحة بمثل ما افتتحت به تلك ، إلا أن هذه الآية لواحد من الناس ، وتلك للجمع ، فصارت كالفرع على الأولى ، فكان حملها في هذه اللفظة عليها أولى .. (١) .

(٤) الظروف

يعرف ابن يعيش الظرف بأنه : "ما كان وعاءً لشيء وتسمى الأواني ظروفًا ؛ لأنها أوعية لما يجعل فيها ، وقيل للزمنة والامكنة ظروف ؛ لأن الأفعال توجد فيها ، فصارت كالأوعية لها ، والظرف على ضربين ظرف زمان ومكان .. (٢) .

ومن بديع استعمال هذا النوع من الأسماء في القرآن الكريم ما نراه من استعمال الظرف الدال على المصاحبة في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَلِقُ بَشَرًا مِّنْ صَلْصَلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ۗ ﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُمْ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُّوحِي فَقَعُوا لَهُمْ سَاجِدِينَ ﴿١٦﴾ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿١٧﴾ إِلَّا إِبْلِيسَ لَمَّا لَمْ يَكُن مَعَ السَّاجِدِينَ ﴿١٨﴾ قَالَ يَا لَيْسَ لِي مَعَكَ السَّاجِدِينَ ﴿١٩﴾ قَالَ عِزًّا مَّعَ مَا لَكَ إِلَّا تَكُون مَعَ السَّاجِدِينَ ﴿٢٠﴾ (الحجر : ٢٨ - ٣٢) ، فقال عز وجل (مع

(١) درة للتزليل ص ١٤٧ .

(٢) شرح المفصل ٢ / ٤١ .

السَّاجِدِينَ) ، ولو قال (من الساجدين) ؛ لدل ذلك على أن إبليس من الملائكة ؛ إذ الأمر بالسجود موجه إليهم ، وهو ليس كذلك قال ابن الزبير : ” فأشارت الآية بظاهاها إلى أن إبليس من الملائكة ، وقد نطقت الآية أن الملائكة هم المأمورون بالسجود ، فبحسب هذا البادي من الظاهر وردت المعية في قوله ﴿ مَا لَكَ إِلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾ فلما لم يكن في أصل الخلقة والمادة منهم ، وكان الأمر بظاهر العبارة لهم وإن كان مراداً أنه معهم ، فبحسب هذا قيل له : ﴿ مَا لَكَ إِلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾ ، فقيل (معهم) إذ ليس منهم قال تعالى : ﴿ إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ﴾ (الكهف : ٥٠) ، (١) .

ومن بديع هذا الاستعمال كذلك ما ورد في قوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ الْخَلْقِ ﴾

(الكهف : ٤٤) ، فآثر الأسلوب القرآني أن يأتي بالظرف (هُنَالِكَ) دون غيره فلم يقل (حينئذ) أو (عندئذ) ، وذلك لأن الآية سيقف عقب الحديث عن ذلك الرجل الذي وهبه الله جنين من أعناب ونخل وزروع مختلفة ، وجعل بينهما نهراً يرويهما ، قال تعالى : ﴿ وَأَضْرِبْ لَهُم مِّثْلًا مِّثْلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زُرْعًا ﴿٣٢﴾ كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أَكْطَاهَا وَلَمْ تَظَلْمِ مِنْهُ شَيْئًا وَفَجَّرْنَا خِلْفَهُمَا نَهْرًا ﴿٣٣﴾ ﴾ (الكهف : ٣٢ -

٣٣) ، فاغتر بتلك الجنة وأهنته عن الله ، وظن متوهماً أنها باقية له خالدة لن يصيبها هلاك ، بل ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك ، فظن أن الساعة لا قيام لها إمعاناً في التوهم بخلود ما بين يديه من نعم ﴿ وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا ﴿٣٤﴾ وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً ﴾ (الكهف : ٣٥ - ٣٦) .

(١) ملك للتأويل ١ / ٤٨٨ ، ٤٨٩ .

وبينما هو في ظنه هذا وتوهمه إذ بتلك الجنة تصير حطامًا وهشيمًا تذروه الرياح ﴿ وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَا أَنفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾ (الكهف : ٤٢) ، وأمام تلك المفاجأة التي كان يظن أنها لن تحدث أبدًا وجد نفسه بين يدي تلك الحقيقة التي كان يستبدها ، فكان التعبير بهذا الظرف الذي يدل على البعد بما يحتويه من حرفي اللام والكاف الدالين على ذلك مصورًا أدق تصوير لذلك الموقف الذي صار فيه صاحب الجنة والذي كان بعيدًا عن ذهنه أشد البعد ، فما لبث أن صار إليه ، وكذلك ليصور عظم هذا الخطب الذي يحيط به بما يدل عليه هذا اللفظ من تعظيم .

ثانيًا : المعنى الوظيفي لموقع الاسم (المعنى النحوي)

إذا كان لبنية اللفظ – كما رأينا – دور فعال في إبراز علاقة المناسبة بين اللفظ وسياقه ، فإن لموقع اللفظ داخل التركيب الدور نفسه في تحديد تلك العلاقة ، إذ قد يُبرز إبرازًا جليًا في مواضع عديدة مدى المناسبة والعلاقة الدلالية بين اللفظ والسياق الوارد فيه . وفيما يلي صور لتلك العلاقة .

(١) المسند إليه

يمثل المسند إليه أحد ركني الإسناد في الجملة ، سواء أكانت اسمية أم فعلية ، ويمثل المسند الركن الثاني ، وترتبط هذين الركنين علاقة هي علاقة الإسناد ، ويفتقر كل منهما إلى الآخر ، إذ يجب وجودهما لتتحقق الفائدة عند الإخبار بجملة ما (١) . قال سيبويه : ” وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدءًا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه . وهو قولك : عبد الله أخوك : وهذا أخوك . ومثل ذلك :

(١) السكاكي : مفتاح العلوم ص ١٧٠ .

يذهب عبد الله ، فلا بُدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بُدٌّ من الآخر في
الابتداء ،، (١) .

والمسند إليه هو الركن الأعظم ، وذلك — على حد قول صاحب مواهب الفتح —
”لأنه عبارة عن الذات ، والمسند كالوصف له ، والذات أقوى في الثبوت من الوصف ،
فالمسند إليه والمسند ، ولو افتقر في الإفادة إلى كل منهما لكن الدال منهما على الذات أشد
في الحاجة عند قصد الإفادة من الدال على الوصف ،، (٢) .

وقد يتقدم المسند إليه على المسند إذا كان فعلاً ، فيقع مبتدأً ، وقد يتأخر ، فيقع
فاعلاً أو نائباً عن الفاعل ، وتتغير دلالة التركيب بتغير ذلك الموقع . وقد تنشأ علاقة
المناسبة بين اللفظ والسياق بسبب هذا التغير في موقع المسند إليه ، وقد تنشأ من أمر آخر
لا يتعلق بتقدم المسند إليه أو تأخره ، وإنما تتعلق بمدلوله أو طبيعته ، وفيما يلي بيان
ذلك .

(أ) موقع المسند إليه من حيث التقديم والتأخير (٣)

قد يقدم المسند إليه في الجملة ، لأسباب عديدة ، منها أن يكون ”نكره أهم إما لأنه
الأصل ، ولا مقتضى للعدول عنه . وإما ليتمكن الخبر في ذهن السامع ؛ لأن في المبتدأ
تشويقاً إليه ،، (٤) ، كذا قال القزويني .

(١) الكتاب ١ / ٢٣ .

(٢) ابن يعقوب المغربي : مواهب الفتح ١ / ٢٧٤ .

(٣) ليس المقصود هنا بالتقديم والتأخير أن أحدهما أصل والثاني فرع عليه ، وقد أوضح السبكي في كتابه
عروس الأفراح ١ / ٣٨٩ المقصود في تعليقه على ما ذكره القزويني . فيقول . ”يريد التقديم المعسوي
فإن المسند إليه محكوم عليه ، والمحكوم عليه متقدم في الذهن على المحكوم به ، وإن أراد التقديم
اللفظي ، فذلك يختلف ، فإن الأصل في المسند إليه التقديم إن كانت الجملة اسمية والتأخير إن كانت فعلية ،،

(٤) القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة ص ٨٤ .

كذلك قد يكون في تقديمه تأكيد لا يتحصل من تأخيره . قال الإمام عبد القاهر :
 ”فإن قلت : فمن أين وجب أن يكون تقديم ذكر المحدث عنه بالفعل ، أكد لإثبات ذلك
 الفعل له ، وأن يكون قوله : (هما يلبسان المجد) ، أبلغ في جعلهما يلبسانه من أن يقال :
 (يلبسان المجد) ؟ فإن ذلك من أجل أنه لا يؤتى بالاسم معرّى من العوامل إلا لحديث قد
 نوى إسناده إليه . وإذا كان كذلك ، فإذا قلت : (عبد الله) ، فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد
 أردت الحديث عنه ، فإذا جئت بالحديث فقلت مثلاً : (قام) أو قلت : (خرج) ، أو قلت :
 (قدم) فقد علم ما جئت به وقد وطأت له وقدمت الإعلام فيه ، فدخل على القلب دخول
 المأنوس به ، وقبله قبول المهيا له المطمئن إليه ، وذلك لا محالة أشد لثبوته ، وأنفي
 للشبهة ، وأمنع للشك ، وأدخل في التحقيق.. (١) .

ومن بديع تقديم المسند إليه في القرآن الكريم ما نراه في قوله تعالى : ﴿اللَّهُ

يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾ (البقرة : ١٥) ، فُقدِم في هذا الموضع

المسند إليه ، ليصير مبتدأ ، ولم يقل ، عز وجل ، يستهزئ الله بهم ، فيضعه في موضع
 الفاعل أو المسند إليه المؤخر عن الفعل ، وذلك لأن السياق هنا يدور حول المناققين الذين
 يدعون الإيمان ، وما هم بمؤمنين ، فإذا لقوا الذين آمنوا يظهرون لهم الإيمان ، وإن خلوا
 إلى شياطينهم من رؤوس الكفر أو اليهود أو الكهنة أكدوا لهم موافقتهم لهم ومشاركتهم
 إياهم في عقيدتهم واستهزاءهم من المؤمنين ، قال الله تعالى : ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا

ءَامِنًا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ (البقرة : ١٤) ، فكان

إخبارهم بالإيمان خالياً من التوكيد بخلاف إخبارهم لأتباعهم بالكفر والاستهزاء ، إذ كان
 مؤكداً بأكثر من توكيد ، قال أبو حيان : ”فلم يكتفوا بالإخبار بالموافقة ، بل بينوا أن سبب

(١) دلائل الإعجاز ص ١٢٢ .

مقاتلهم للمؤمنين إنما هو الاستهزاء والاستخفاف لا أن ذلك صادر منهم عن صدق وجد ، وأبرزوا هذا الإخبار في جملة اسمية مؤكدة بإنما مخبر عن المبتدأ فيها باسم الفاعل الذي يدل على الثبوت ، وأن الاستهزاء وصف ثابت لهم لا أن ذلك تجدد عندهم ، بل ذلك من خلقهم وعادتهم مع المؤمنين،، (١) .

فاستدعى ذلك أن يأتي الأسلوب القرآني في هذه الآية بالمسند إليه مقدماً في موضع المبتدأ ؛ لأن ذلك أكد في إثبات الفعل له وأمنع للشك وأدخل في التحقيق — كما ذكر عبد القاهر — ؛ ليؤكد بذلك ، عز وجل ، أنه مستهزئ منهم لا ريب في ذلك ، وليقابل هذا التوكيد توكيد هؤلاء المنافقين استهزاءهم من المؤمنين .

ومن حسن ما نراه من تقديم المسند إليه تارة ثم تأخيره تارة أخرى ما ورد في قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عليمٌ حَكِيمٌ ﴾ وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٨﴾ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴿٢٦﴾ (النساء : ٢٦ — ٢٨) ، فجاء الأسلوب القرآني بالمسند إليه مؤخراً في الآيتين الأولى والثالثة أي في موضع الفاعل ، وعدل عن ذلك في الثانية ، فجاء به مقدماً أو في موضع المبتدأ "فإذا بحثنا عن السبب وجدنا تقديم لفظ الجلالة في مورده الثاني ، وإنما كان لوضعه موضع المقارنة مع الذين يتبعون الشهوات ، أما في المرة الأولى والثالثة فالاهتمام معلق بالإرادة لا بالمقارنة،، (٢) .

(١) البحر المحيط ١ / ٢٠٢ .

(٢) د . تمام حسان : البيان في روائع القرآن ص ٣٧٩ .

فناسب تلك المقارنة تأكيد أن الله لا يريد من عباده إلا أن يتوب عليهم ، بخلاف متبعي الشهوات الذين يريدون منهم أن يميلوا عن الطريق المستقيم واتباع الحق ، ولا يتأتى هذا التأييد إلا بتقديم المسند إليه ؛ لأن ذلك أشد لثبوت الفعل وأنفي للشبهة عنه وأمنع للشك من تحققه ، هذا بخلاف الآيتين الأخريين اللتين لم تحتاجا لذلك التأكيد ؛ لخلوهما من تلك المقارنة ، فناسب فيهما أن يأتي المسند إليه في موقع الفاعل لا في موقع المبتدأ .

(ب) اختلاف طبيعة المسند إليه أو مدلوله

إنما أعنى هنا باختلاف المسند إليه في طبيعته أو مدلوله أنه قد يسند أكثر من فعل في سياق ما لمسند إليه معين ، ثم يعدل الأسلوب القرآني في أحد الأفعال ، فيسندّه إلى فاعل آخر ، أو يأتي فعل ذو دلالة معينة ، فيسند إلى أكثر من مسند إليه في سياقات متعددة تبعاً لمقتضيات كل سياق .

ومما يتحقق فيه الأمر الأول ما نراه في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَنْ نُؤْمِنَ بِكَ حَتَّىٰ تَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّعِقَةُ وَأُنزِلْنَا سَحَابًا مِّنْ سَمُومٍ ﴿٥٥﴾ ثُمَّ بَعَثْنَا مِن بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥٦﴾ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَىٰ كُلًّا مِّن تَطْيِيبٍ مَا رَزَقْنَكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾ (البقرة : ٥٥ - ٥٧) .

فأسند ، عز وجل ، جميع الأفعال التي فيها إنعام لنفسه ، فقال : بعثنا ، وظللنا ، وأنزلنا ، ورزقناكم ، ثم عدل عن ذلك في الأمر الذي فيه نعمة ، فأسندّه إلى غيره ، فقال : ﴿ فَأَخَذَتْكُمُ الصَّعِقَةُ ﴾ . قال أبو حيان في تعليل هذا الأمر : ”وسر ذلك أنه موضع تعداد للنعم فناسب نسبة ذلك إليه ليذكرهم آلاءه ، ولم ينسب النعم إليه ، وإن كانت منه حقيقة ؛

لأن في نسبتها إليه تخويفاً عظيماً ربما عادل ذلك الفرح بالنعم والمقصود انبساط نفوسهم بذكر ما أنعم الله به عليهم ، وإن كان الكلام قد انطوى على ترهيب وترغيب فالترغيب أغلب عليه،^(١) .

ومما يتحقق فيه الأمر الثاني ما نراه من إسناد الفعل الدال على التوفي في القرآن ، إذ يأتي مسنداً لأكثر من مسند إليه في سياقات متعددة ، وقد يكون لمعناه المعجمي دور في ذلك ، إذ يأتي — كما يذكر ابن الجوزي — على ثلاثة وجوه : أحدها : قبض الأرواح بالموت ، ومنه في النساء ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ (النساء : ٩٧) ، وفي النحل ﴿ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ (النحل : ٢٨) ، وفي السجدة ﴿ يَتَوَفَّنَا مَلَكُ الْمَوْتِ ﴾ (السجدة : ١١) ، وفي غفر ﴿ أَوْ تَوَفَّيْنَاكَ ﴾ (غافر : ٧٧) ، والثاني : قبض الحس بالنوم ، ومنه في الأنعام ﴿ يَتَوَفَّنَا بِاللَّيْلِ ﴾ (الأنعام : ٦٠) ، وفي الزمر ﴿ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا ﴾ (الزمر : ٤٢) ، والثالث : الرفع إلى السماء ومنه في المائدة ﴿ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي ﴾ (المائدة : ١١٧)^(٢) .

وإذا تأملنا هذه الأوجه في القرآن الكريم نجد أنه إذا جاء الفعل بمعنى النوم أسند إلى الله عز وجل ، كما في آيتي الأنعام والزمر السابقتين ، ويلحق بهذا المعنى — على

(١) البحر المحيط ١ / ٣٧٧ .

(٢) الوجوه والنظائر في القرآن الكريم ص ٨٤ .

خلاف بين العلماء - قوله تعالى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ (آل عمران : ٥٥)^(١) ، كذلك يسند إلى الله إن كان بمعنى الرفع كما في آية المائدة السابق ذكرها .

أما إذا جاء بمعنى الموت فالإسناد فيه على وجهين : إما إلى الله ، وإما إلى غيره ، فإن كان إلى الله فيأتي على صورتين : الأولى أن يكون الخطاب موجهاً منه ، عز وجل ، إلى أحد أنبيائه نحو قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا زَيْنَبُكَ بَعْضُ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ تَتَوَفَّيْنَاكَ﴾ (يونس : ٤٦) ، ومثلها (الرعد : ٤٠) ، و(غافر : ٧٧) .

والصورة الثانية أن يكون الخطاب موجهاً من نبي أو ممن صلح من العباد إلى الله ، وعليها قوله تعالى : ﴿وَتَوَفَّيْنَا مَعَ الْآبِرَارِ﴾ (آل عمران : ١٩٣) ، ومثلها تأتي آيات (الأعراف : ١٢٦) ، (يونس : ١٠٤) ، (يوسف : ١٠١) .

ولعل هذا الإسناد يرجع إلى أن الخطاب موجه من الأنبياء والصالحين أو إليهم ، وهم قوم رضى الله عنهم وأرضاهم ، ولقاء الله عندهم أحب إليهم من البقاء في الدنيا ، وإسناد التوفي إليه لا يقع في أنفسهم كما يقع في أنفس غيرهم ممن دونهم في الإيمان والتقوى .

ولا يشذ عن هذا الأمر سوى قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّاكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ (النحل : ٧٠) ، فجاء

(١) ذكر صاحب لباب التأويل ١/ ٢٣٤ للفظ الدال على التوفي في هذه الآية عدة معانٍ : الأول : القبض ، والرفع من غير موت ، والثاني : النوم ، والثالث : حقيقة الموت ، والرابع : التوفي عن الشهوات ، والخامس : أخذه ولفياً روحاً وجسداً .

فيها الفعل مسندًا إلى الله ، ولم يكن الخطاب موجهاً إلى نبي من الأنبياء ، وذلك لأن الآية سبقت ؛ لإبراز قدرة الله على الخلق ، فهو ، عز وجل ، قادر على أن يخرج من بطون الأنعام لبنًا سائغًا للشاربين ﴿ نَسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِمْ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبْنَا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ ﴾ (النحل : ٦٦) ، وهو قادر أن يخرج من النحل شرابًا فيه شفاء لمن شرب منه ﴿ تَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ﴾ (النحل : ٦٩) ، وهو أيضا قادر أن يخلق الخلق وقادر أن يميتهم أو يمد لهم العمر كيف يشاء ، ومن هنا جاءت الفاصلة معبرة عن قدرته في خلق الأشياء وفنائها .

أما عندما يسند هذا الفعل إلى غير الله فنرى المسند إليه يتعدد ، فقد يسند إلي المفعول بعد حذف الفاعل ، ويأتي ذلك في آيات أربع ، في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفَوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ (البقرة : ٢٣٤) ، وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفَوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ (البقرة : ٢٤٠) ، وقوله : ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنَبِّئَنَّ لَكُمْ وَنَقْرُفِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ ﴾ (الحج : ٥) ، وقوله : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى مِنْ قَبْلٍ وَلِتَبْلُغُوا أَجَلًا مُسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (غافر : ٦٧) .

ولعل العدول هنا من الإسناد عن الفاعل إلى المفعول يرجع إلى أن الآيتين الأوليين سيقتا لتشريع العدة لمن يتوفى عنها زوجها وتحديد وقتها ، والموجه إليها الحديث هنا قد تكون في حالة من الحزن الشديد لفقد زوجها ، فجاء الأسلوب القرآني مراعيًا تلك الحالة ، فعدل عن الإسناد عن الفاعل الحقيقي إلى غيره ؛ كي لا يرتبط التوفي عند تلك المرأة وهي في هذه الحالة بالله حتى يتم لها الخروج من هذا الحزن .

أما الآية الثالثة فسقطت للحديث عن البعث ، فكما خلق الناس من عدم بادئاً خلقهم من تراب ثم من نطفة ، ثم يتدرج نموهم وتطورهم إلى أن يخرجوا إلى الحياة ، ويبلغوا فيها أشدهم ، فكان الحديث كله عن الإحياء بعد الموت لا عن الموت نفسه ، فلم يكن من المناسب في هذا الموضع أن يسند التوفي إلى الله ، ومن ثم عدل الأسلوب القرآني هنا إلى الإسناد لغير الفاعل .

أما الآية الرابعة فسقطت للدلالة على قدرة الله عز وجل على خلق الناس من العدم ثم تطور خلقهم حتى يكونوا أطفالاً ثم شيوخاً ، فالحديث هنا أيضاً عن الإحياء لا عن الموت . ولو تأملنا ما سبق هذه الآية من آيات لوجدناها جميعاً تتحدث عن الحياة وما أعده الله فيها للبشر ، يقول تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ لَيْلٌ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا ۗ

إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٦١﴾ (غافر : ٦١) ،

ويقول أيضاً : ﴿ اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ

صُورَكُمْ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ۗ ذَٰلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ ۗ فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٦٤﴾ (غافر : ٦٤) ، ثم نراه ، عز وجل ، يأتي بإحدى صفاته وهي الحي دون غيرها للدلالة على

صفة الحياة التي وهبها للإنسان ﴿ هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ (غافر : ٦٥) ، فناسب مع

هذا كله أن يعدل الأسلوب القرآني في هذا الموضع عن إسناد التوفي إلى الله ؛ لإبراز أمر الحياة الذي يدل عليه سياق الآيات .

وقد يسند هذا الفعل إلى لفظ الملائكة أو لفظ الرسل الدال عليهم ، ويأتي الإسناد

إلى الأول منهما في خمس آيات : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿٧﴾ ﴾ (النساء : ٩٧) ، وقوله : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبِرَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴿٥٠﴾ ﴾ (الأنفال : ٥٠) ، وقوله : ﴿ الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا أَلَمْ نَسَلِّمْ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَىٰ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ (النحل : ٢٨) ، وقوله : ﴿ الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلِّمْ عَلَيْكُمْ أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ (النحل : ٣٢) ، وقوله : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبِرَهُمْ ﴿٢٧﴾ ﴾ (محمد : ٢٧) .

وإنما كان الإسناد إلى الملائكة دون غيرهم في هذه الآيات ؛ لأن الآية الأولى

تأتي بعد إخبار الله ، عز وجل ، عن نفسه بأنه غفور رحيم ، يقول تعالى : ﴿ دَرَجَاتٍ مِّنْهُ

وَمَغْفِرَةٌ وَرَحْمَةٌ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾ ﴾ (النساء : ٩٦) ، فلم يكن ليتناسب مع هذه الرحمة

منه أن يسند التوفي إليه ، فأُسندته إلى الملائكة .

وأما الآية الثانية فجاءت في سياق حض المؤمنين على القتال في سبيل الله والثبات أمام الأعداء ، يقول تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ ﴿٤٥﴾ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنزِعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحِكُمْ وَأَصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ ﴿٤٦﴾ (الأنفال : ٤٥ - ٤٦) ، وإذا كان ، سبحانه ، يحث المؤمنين على القتال والثبات عند اللقاء والصبر عليه ، فما كان ليذرههم حتى ينصرهم ، فهو ، سبحانه ، قد كتب على نفسه نصرهم إذا نصره ، فيقول تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ تَصْرَفُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ﴾ ﴿٧﴾ (محمد : ٧) ، ويقول أيضا : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ﴿٤٧﴾ (الروم : ٤٧) ، فاستدعى ذلك أن يلقي الرعب في قلوب الكافرين عند اللقاء ، فكان من المناسب لتحقيق ذلك أن يسند الفعل هنا إلى الملائكة عملاً على إرهابهم حتى تذهب قوتهم .

وأما الآية الثالثة فسيقت في إطار إنذار الله للكافرين بأنهم سيجملون أوزارهم وأوزار من يضلونهم إلى يوم القيامة ، يقول تعالى : ﴿ لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزُرُونَ ﴾ ﴿٢٥﴾ (النحل : ٢٥) ، وأنه مهما مكروا فلن ينفعهم مكرهم شيئاً ، ولو كان نافعهم لنفع من قبلهم ، يقول تعالى : ﴿ قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَاتَى اللَّهَ بُيُوتُهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَحَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتَنَّهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ ﴿٢٦﴾ ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُخْزِبُهُمْ ﴿ (النحل : ٢٦ - ٢٧) .

وهذا الإنذار منه ، عز وجل ، بمثابة الإنعام عليهم ، كما نرى في قوله تعالى :

﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّنْ نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنْتَصِرَانِ ۗ ﴾ (الرحمن : ٣٥) ، وقوله :

﴿ يُعْرِفُ الْمَجْرِمُونَ بِسِيَاهِهِمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَصِي وَالْأَقْدَامِ ۗ ﴾ (الرحمن : ٤١) ، وقوله :

﴿ هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمَجْرِمُونَ ۗ يَطُوفُونَ فِيهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانِ ۗ ﴾ (الرحمن : ٤٣

— ٤٤) ، فهذه كلها نقم أعقب كل واحدة منها بقوله : ﴿ فَيَأْتِيءَ آءِ الْآءِ رَبِّكُمَْا تَكْذِبَانِ ۗ ؛ لأن

الإنذار بهذه الأشياء ليتقى شرها وفي حد ذاته نعمة من الله ، وكذلك كان إنذاره للكافرين في سورة النحل نعمة منه ، إذ يحذرهم من عاقبة كفرهم حتى يرجعوا عنه ، فلم يكن ليناسب أن يسند التوفي إليه في هذا الموضع لهذا الأمر ، فأسنده إلى الملائكة .

وكذلك الأمر في الآية الرابعة إذ سبقت في إطار تعداد النعم على المتقين ، يقول

تعالى : ﴿ جَنَّاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ هُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ ۗ كَذَلِكَ نُجْزِي

اللَّهُ الْمُتَّقِينَ ۗ ﴾ (النحل : ٣١) ، فعدل ، عز وجل ، مع هذا التعداد للنعم عن إسناد

التوفي إليه إلى إسناده للملائكة ، فقال : ﴿ الَّذِينَ تَتَوَفَّيهِمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ ۗ .

أما الآية الخامسة فجاءت لتتحدث عن أولئك الذين ارتدوا على أدبارهم بعد

إيمانهم ، إذ يريد منهم الله أن يطيعوه ويعودوا إلى صوابهم ، يقول تعالى : ﴿ فَأُولَئِكَ لَهُمْ

﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ۗ ﴾ (محمد : ٢٠—

٢١) ، ثم يقول : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ ۗ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ۗ ﴾ (محمد : ٢٤) .

وهذا الحث منه ليثوبوا إلى رشدهم هو ترغيب في الإيمان والعودة إليه ، ومن ثم أسند التوفي إلى الملائكة لا إليه ؛ إذ المقام مقام ترغيب وحث على الرجوع إلى الله .

أما الإسناد إلى لفظ الرسل الدال على الملائكة فيأتي في آيتين : قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ۗ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفْرِطُونَ ﴾ (الأنعام : ٦١) ، وقوله عز وجل : ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ ۗ أُولَٰئِكَ يَنْهَكُمُ النَّصِيحَةُ مِنَ اللَّهِ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوهُمْ قَالُوا أَإِنَّا لَمَاتُوا لَمَّا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ۗ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا وَشَهِدُوا عَلَيْنَا أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ ﴾ (الأعراف : ٣٧) .

فعدل ، سبحانه ، في هاتين الآيتين — كما رأينا في الآيات السابقة عليهما — عن إسناد التوفي إلى نفسه مسندًا إياه إلى لفظ الرسل . يقول صاحب لباب التأويل في تعليل ذلك وهو بصدد الحديث عن آية الأنعام : ”فإن قلت : قال الله تعالى في آية : ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا ﴾ (الزمر : ٤٢) ، وقال في آية أخرى : ﴿ قُلْ يَتَوَفَّكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ﴾ (السجدة : ١١) ، وقال هنا : ﴿ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا ﴾ فكيف الجمع بين هذه الآيات . قلت وجه الجمع بين هذه الآيات أن المتوفي في الحقيقة هو الله تعالى فإذا حضر أجل العبد أمر الله ملك الموت بقبض روحه وملك الموت أعوان من الملائكة يأمرهم بنزع روح ذلك العبد من جسده ، فإذا وصلت إلى الحلقوم تولى قبضها ملك الموت نفسه ، فحصل الجمع بين الآيات ، وقيل المراد من قوله ﴿ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا ﴾ ملك الموت

وحده ، وإنما ذكر بلفظ الجمع تعظيماً له ، (١) .

وهو تعليل يعقل جانب السياق ودوره في اختيار الألفاظ في مواقعها ، ولو رجعنا إليه في كلتا الآيتين متأملين إياه لوجدنا أن الآية الأولى تقدمها آيات عدة قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُمْ مِّنْ عَمَلٍ مِّنْكُمْ سُوءًا جَهْلًا ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْثِهِمْ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (الأنعام : ٥٤) ، والذي يكتب على نفسه الرحمة يجل عن أن يقرنها بما يشق على العباد ، والموت — لا ريب — يشق على الأنفس ؛ إذ ليس هناك ما هو أصعب منه عليهم ؛ لذلك عدل ، سبحانه ، عن أن يسنده إلى نفسه بعد أن كتب على نفسه الرحمة ، فأسنده إلى الملائكة معبراً عنهم بلفظ الرسل ، إذ ذكر في الآية نفسها أنه يرسل حفظة ، ومن يرسلهم إنما هم رسل من عنده ، فأعقب ذلك بقوله : ﴿ تَوَفَّاهُ رُسُلُنَا ﴾ مناسبة لذلك .

وأما الآية الثانية فقد تقدمها قوله تعالى : ﴿ يٰٓبَنِي آدَمَ إِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي فَمَنِ اتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (الأعراف : ٣٥) ، فأخبر ، عز وجل ، في هذه الآية أنه يرسل رسلاً للناس يخبرونهم بآياته ، فمن اتقى وصدق بهذه الآيات فلا خوف عليه ، ومن كذب فليس له جزاء إلا النار ، ثم أعقب ذلك بالحديث عن هؤلاء الذين كذبوا ما جاء به الرسل عندما يحضرهم الموت ، فكان من المناسب أن يسنده إلى رسله الموكلين بقبض أرواح الناس استهزاءً بهم وسخرية منهم ، فإن كان هؤلاء الكافرون كذبوا رسله فلا مناص لهم من رسل آخرين يقبضون أرواحهم . وقد يستند فعل التوفي إلى ملك الموت لا إلى الملائكة أو لفظ الرسل الدال عليهم — كما رأينا في الآيات السابقة — وذلك ما نراه في قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَتَوَفَّكُم مَّلَكُ

(١) الخازن : لباب التأويل ٢ / ٢٢ .

الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴿١١﴾ (السجدة : ١١) .

والناظر إلى تلك الآية يرى أنها سبقت بعد آيات متعددة تدور حول بدايات الخلق ، وكيف بدأه ، عز وجل ، وكم يوماً أتم فيه خلق السماوات والأرض ؟ يقول تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ۗ مَا لَكُمْ مِنَ دُونِهِ مِن وَّلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ ۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٤﴾ (السجدة : ٤) ، ثم يخبر ، سبحانه ، أنه بدأ خلق الإنسان من طين ، ثم سواه بعد خلقه نافخاً فيه من روحه ، وهذه هي البداية الأولى للخلق ، قال تعالى : ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ۗ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ مِن طِينٍ ﴿٢﴾ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُم مِّن سُلَالَةٍ مِّن مَّاءٍ مَّهِينٍ ﴿٣﴾ ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِ ۗ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿٤﴾ (السجدة : ٧ - ٩) ، فكان الحديث عن بدايات الخلق وأصله ، فناسب مع ذلك أن يأتي بمن هو أصل من الملائكة في نسبة الموت إليه ، ومن ثم كان إسناد فعل التوفي إلى ملك الموت دون غيره .

وقد يسند فعل التوفي إلى الموت ، كما نرى في قوله تعالى : ﴿ وَالَّتِي يَأْتِيَنَّ

الْفَيْحِشَةَ مِن نِّسَائِكُمْ فَاسْتَشْرِكُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ ۖ فَإِن شَرِدُوا فَاْمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴿١٥﴾ (النساء : ١٥) . قال الألويسي في تعليقه

هذا الإسناد : ” وإسناده إلى الموت باعتبار تشبيهه بشخص يفعل ذلك ، فهناك استعارة بالكناية ، والكلام على حذف مضاف ، والمعنى حتى يقبض أرواحهن الموت ، ولا يجوز أن يراد من التوفي معناه المشهور ، إذ يصير الكلام بمنزلة حتى يميتهن ولا معنى له إلا أن يقدر مضاف يسند إليه الفعل أي ملائكة الموت ، أو يجعل الإسناد مجازاً من إسناد ما

للفاعل الحقيقي إلى أثر فعله، (١) .

وجعل الإسناد في هذه الآية من قبيل الإسناد المجازي أو تقدير مضاف يسند إليه الفعل هو أمر يوضح المفارقة المعجمية بين الفعل وما أسند إليه ، ولكنه لا يكشف عن السر وراء هذا الإسناد ، ولعلنا إذا تأملنا السياق النفسي الذي تكشف عنه الآية اتضح لنا هذا السر ، إذ سبقت الآية لتشريع حد للاتي يأتين بفاحشة ، وهو الحبس في البيوت حتى يقضى أجلهن ويجعل الله لهن مخرجًا ، وذلك قبل أن تنسخ هذه الآية بالآية التي تليها ، ثم نسخ ذلك بآية سورة النور وحديث الرجم في الثيب (٢) ، كذا ذكر القرطبي ، ومن يقضى عليها بهذا الحكم ويتم تطبيقه ، فتظل في بيتها لا تخرج منه فإن الموت يصبح أمها وغايتها المنشودة في هذه الحياة ؛ لتسترد به حريتها المسلوقة ، ومن ثم كان من المناسب أشد المناسبة أن يسند الفعل إليه لا إلى غيره .

(٢) الخبر

وهو الركن الثاني من أركان الجملة الاسمية ، إذ يمثل المسند ، ويعرفه ابن عصفور بقوله : "والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة ، وذلك أنك إذا قلت : زيد قائم ، فإن المستفاد من هذه الجملة إنما هو الإخبار عن زيد بالقيام، (٣) . ويدل وجود الخبر في الجملة على اسميتها ، والجملة الاسمية أدل على الثبوت من الفعلية التي تدل على التجدد . قال أبو حيان في تعليقه على قوله تعالى : ﴿ وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشْوَةٌ ﴾ (البقرة : ٧) "وكانت هذه الجملة ابتدائية ليشمل الكلام الإسناديين : إسناد الجملة الفعلية وإسناد الجملة الابتدائية ، فيكون ذلك أكد ؛ لأن الفعلية تدل على التجدد والحدوث ، والاسمية تدل على الثبوت، (٤) .

(١) روح المعاني ٤ / ٣٦٦ ، ٣٦٧ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ٣ / ٣١٤ .

(٣) شرح الجمل ١ / ٣٤٠ .

(٤) البحر المحيط ١ / ١٧٦ .

وهذا الثبوت يجعل الجملة أكد في دلالتها وأبلغ من الجملة الفعلية ، وهو ما يصرح به أبو حيان في موضع آخر عند تعليقه على قوله تعالى : ﴿ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ (البقرة : ٤) إذ يقول : ” وإيراد هذه الجملة اسمية وإن كانت الجملة معطوفة على جملة فعلية أكد في الإخبار عن هؤلاء بالإيقان ؛ لأن قولك (زيد فعل) أكد من (فعل زيد) لتكرار الاسم في الكلام بكونه مضمراً ، (١) .

ويكتسب الخبر بوصفه جزءاً من الجملة الاسمية الدلالة على الثبوت ، ومن ثم بصير أبلغ وأكد في دلالاته من الألفاظ التي تقع في مواقع وظيفية أخرى ، وهو ما نراه متحققاً في قوله تعالى : ﴿ هَلْ أُنْتَكِ حَدِيثٌ ضَيْفٍ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرِمِينَ ﴾ ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَّمَ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾ (الذاريات : ٢٤ - ٢٥) ، فجاء الأسلوب القرآني بلفظ (سَلَّمَ) منصوباً أو في موقع المفعول المطلق في قول الملائكة ، ثم عدل عن ذلك إلى رفعه ليقع في موقع الخبر في قول إبراهيم . قال صاحب الطراز في تحليل ذلك : ”وأما ما ذكره ثالثاً من نصب سلام الملائكة ، ورفع سلام إبراهيم ، فلأن سلام الملائكة إنما ورد على جهة الإشعار بالفعل ، وكونه مصدراً عنه تقريراً لخطره ، وإزالة الوحشة للحاصلة من جهتهم بامتناع الأكل ، كما نبه عليها بقوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ﴾ (الذاريات : ٢٨) • وهذا المعنى إنما يظهر بالنصب بخلاف السلام من جهة إبراهيم ، فإنما هو وارد على جهة التحية ، كأنه قال مني سلام ، أو عليكم سلام ، غير متعرض لتقييد الفعل ، والانتصاب عنه ، أو نقول ليس واردًا على جهة التحية ، وإنما هو تعرض للمصالحة والمسالمة ، وقد نبه على هذا قوله - صلى الله عليه وسلم - أقرعوا : ﴿ قَالَ ﴾

(١) البحر المحيط ١ / ١٦٨ .

سَلَّمَ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴿١﴾ ، ومن ثم قال أهل التحقيق من علماء البيان . إن سلام إبراهيم أبلغ من سلام الملائكة يشيرون به إلى ما ذكرناه،، (١) .

وكذلك فإن تحية الملائكة كانت في أول الكلام ، وتحية إبراهيم ما هي إلا رد عليها ، ورد التحية غالباً ما يكون أبلغ من البدء بها تصديقاً لقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُيِّمُ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾ (النساء : ٨٦) .

ويؤكد كون الخبر أبلغ من المفعول المطلق ورود لفظ (سَلَّمَ) في هذا الموقع في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمِ فِي شُغْلٍ فَكِهِونَ ﴿١﴾ هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلِّ عَلَى الْأَرْضِ مَن مُتْكُونٍ ﴿٢﴾ هُمْ فِيهَا فِكِهَةٌ وَهُمْ مَا يَدْعُونَ ﴿٣﴾ سَلَّمَ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ (يس : ٥٥-٥٨) ، ثم وروده مفعولاً مطلقاً في قوله تعالى : ﴿ وَالسَّبِقُونَ السَّبِقُونَ ﴿١﴾ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴿٢﴾ فِي جَنَّةِ النَّعِيمِ ﴿٣﴾ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأُولَئِكَ ﴿٤﴾ وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ ﴿٥﴾ عَلَى سُرِّ مَوْضُونَةٍ ﴿٦﴾ مُتَكِينٍ عَلَيْهَا مُتَقَلِّبِينَ ﴿٧﴾ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿٨﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ ﴿٩﴾ لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُزْفُونَ ﴿١٠﴾ وَفِكِهَةٌ مِمَّا يَخْخَيَّرُونَ ﴿١١﴾ وَحَمْرٍ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَبُونَ ﴿١٢﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿١٣﴾ كَأَمْثَلِ اللَّوْلُوبِ الْمَكُونِ ﴿١٤﴾ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٥﴾ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْتِيماً ﴿١٦﴾ إِلَّا قِيلاً سَلَامًا سَلَامًا ﴿١٧﴾ ﴾ (الواقعة : ١٠ - ٢٦) .

(١) العلوي : الطراز ص ٢١١ .

فاختلف اللفظان في موقعهما بين الرفع على الخبر والنصب على المفعول المطلق رغم أن المقامين اللذين وردا فيهما متشابهان ، بل يكادان يتحدان ، إذ يخبر كل منهما عن النعيم الذي أعد لأهل الجنة ، وإنما يرجع ذلك إلى أن المتكلم ليس واحداً ، ففي الموضع الأول كان الخطاب من الله إلى عباده ، وهو ما يدل عليه قوله تعالى : ﴿ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَّحِيمٍ ﴾ . وإذا كان الخطاب من الله وقعت التحية فيه أبلغ ممن سواه ، ومن هنا كان رفع (سَلَّمَ) على الخبر في هذا الموضع ، إذ يدل الخبر على اسمية الجملة ، ومن ثم يدل على الثبوت والدوام ، وهما صفتان أكد في التحقيق وأدل على الكمال .

وأما الخطاب في الموضع الثاني فاختلف فيه ، قال القرطبي حاكياً عن ابن عباس : ”أي يحيي بعضهم بعضاً ، وقيل تحييه الملائكة ، أو يحييه ربهم عز وجل،(١) . والخلاف في التحية هنا يدل على أنها ليست ثابتة لله ، بل قد تكون منه أو من غيره ؛ لذلك لم تكن على الدرجة نفسها التي كانت منسوبة لله يقيناً ، ومن هنا جاء السلام منصوباً في هذا الموضع ، بخلاف الآيات السابقة للتفريق بين الخطابين . بل إن الراجح أنها ليست من الله ؛ لأن السلام لم يأت في القرآن منه إلا مرفوعاً على الخبر ؛ لأنه الأبلغ ، إذ يدل على الثبوت الذي يوحى بتمام الكمال ، فجاء منصوباً في هذا الموضع ، لأنه ليس منه .

(٣) المفعول به

وهو — على حد قول ابن الحاجب — : ”ما وقع عليه فعل الفاعل ، نحو : ضربت زيداً وأعطيت عمراً درهماً ،، (٢) .

(١) الجامع لأحكام القرآن (تفسير للقرطبي) ٩ / ٥١١ .

(٢) شرح للرضي على الكافية ١ / ٣٣٣ .

وقد يكون نصب اللفظ على المفعول أقرب إلى دلالة السياق من وضعه في موضع آخر قد يحتمل ، ومن ذلك ما نراه في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَنْتَلَىٰ إِلَٰهَكَ رَبُّكَ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۗ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۗ قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ۗ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴿١٢٤﴾ (البقرة : ١٢٤) ، فقال ، عز وجل ، (الظَّالِمِينَ) بنصب اللفظ على المفعول ، ولم يقل (الظالمون) برفعه على الفاعل ، وهو ما قرأ به أبو رجاء وقتادة والأعمش^(١) ، ويتحملة التركيب ؛ لأن الفعل (نال) من الأفعال التي يمكن معها أن يعكس وضع ما تعمل فيه ، فيأتي المفعول فاعلاً ، والعكس كما نرى في قوله تعالى : ﴿ لَنْ نَأْتِلُوهُمُ حَتَّىٰ تَنْفِقُوا مِمَّا حُبِّبْتُمْ ۗ ﴾ (آل عمران : ٩٢) ، فأتى الأسلوب القرآني بضمير الجمع في موضع الفاعل ، ونصب لفظ البر ، وهو عكس ما نراه في آية البقرة .

وإنما يرجع ذلك إلى أن سياق آية البقرة أسندت فيه الأفعال إلى الله ، فهو السذي ابتلى إبراهيم ، وجعله إماماً ، كذلك فهو الذي يعطى العهد لمن يشاء من عباده ، فالمعطى هو الله ، ومن يتلقى العطاء ليس له يد في ذلك ، بل هو مجرد مستقبل ، كذلك الظالمون فهم مجرد مستقبلين للأمر ، واقع عليهم ما يريد الله دون إرادة منهم ومقدرة ، وهو ما يشعر به نصب هذا اللفظ ، ولو جيء به مرفوعاً لأشعر أن لهم إرادة أو مقدرة في نيل هذا العهد ، وكان النفي لوصوله إليهم لا لمقدرتهم على نيله ، والغرض نفي مقدرتهم وإرادتهم في وصول هذا العهد إليهم ، إذ الأمر متعلق بالله لا بهم ، فناسب أن ينصب اللفظ على المفعول لا أن يرفع على الفاعل .

(١) أبو حيان : البحر المحيط ١ / ٥٤٨ .

وأما آية آل عمران فجاء فيها الفاعل ضمير الجماعة ، وجاء البر منصوباً على المفعول ؛ لأنه من الأشياء التي يمكن أن ينالها الإنسان إن أراد ، فمعناه – كما يفسره القرطبي – الجنة أو العمل الصالح ، وتقدير الكلام لن تتالوا ثواب البر حتى تتفقوا مما تحبون^(١) وهذا الثواب يناله الإنسان إذا آمن وأصلح وأتقى ، بخلاف العهد الذي يفسره ابن عباس بالنبوة ، ويفسره السُّدِّي ومجاهد بالإمامة^(٢) ، وهما أمران لا يمنحهما الله لأي إنسان ، بل لمن يصطفيه ، ويختاره من البشر ، كما قال تعالى : ﴿ اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ ﴾ (الحج : ٧٥) .

ومن بديع استعمال المفعول به كذلك في النص القرآني ما نراه في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءَ بَنَاهَا ﴾ ﴿ رَفَعَ سَمَكَهَا فَسَوَّيْنَاهَا ﴾ ﴿ وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا ﴾ ﴿ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾ ﴿ أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا ﴾ ﴿ وَالْجِبَالَ أَرْسَنَاهَا ﴾ ﴿ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِأَنْعِمَ كَرَّمَ ﴾ (النازعات : ٢٧ – ٣٣) .

فأثر الأسلوب القرآني نصب الأرض والجبال على المفعول ، ولم يأت بهما مرفوعين على الابتداء مع إمكانية ، وذلك لأن تقديم الاسم ورفع على الابتداء يشعر بالاهتمام به وتركيز الأمر عليه . قال عبد القاهر : ” وهذا الذي قد ذكرت من أن تقديم نكر المحدث عنه يفيد التنبه له ، وقد ذكره صاحب الكتاب في المفعول إذا قدم فرفع بالابتداء ، وبنى الفعل الناصب كان له عليه ، وعدي إلى ضميره فشغل به . كقولنا في (ضربت عبد الله) : (عبد الله ضربته) ،^(٣) .

(١) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ٦٢ / ٣ .

(٢) السابق ٥٩٤ / ١ .

(٣) دلائل الإعجاز ص ١٣١ .

وليس الغرض هنا الاهتمام بالأرض والجبال في ذاتهما والتنبية عليهما ، وإنما إبراز قدرة الله على الخلق وتسخير ما يخلق لمن يشاء ، فهو ، سبحانه ، إن كان قد خلق السماوات والأرض والجبال وهي أشد في خلقها من الناس ، وسخرها لهم ، ليتمتعوا بها هم وأنعامهم قادر على أن يأخذ من طغي واستكبر ، ويصليه ناراً دون أن يعصى عليه ذلك ، يقول تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ طَغَى ﴿٣٧﴾ وَءَاثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴿٣٨﴾ فَإِنَّ لَجْجِمَ هَيَّ الْمَأْوَى ﴿٣٩﴾ ﴾ (النازعات : ٣٧ — ٣٩) ، وكذلك كان فعله مع فرعون ، فأخذه أخذ عزيز مقتدر . ونه يفلته رغم جبروته وطغيانه إلى الدرجة التي ادعى فيها أنه رب الناس الأعلى ، حتى يكون عبرة لمن كان له عقل أو ألقى السمع وهو شهيد ، يقول ، سبحانه ، حاكياً عنه ﴿ فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى ﴿٤٠﴾ فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى ﴿٤١﴾ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ خَشِيَ ﴾ (النازعات : ٢٤ — ٢٦) ، فناسب أن ينصب لفظاً الأرض والجبال على المفعول لا أن يرفعا على المبتدأ ؛ ليكون جل الاهتمام بمبدعها وهيمنته عليها رغم قوتها لا أن يكون بها في ذاتها .

فإذا انصرف المقام إلى الاهتمام بالمفعول به أو ما يتعلق به من دلالة بنى الكلام عليه ، ورفع كما نرى في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِمَّنْ ذَلِكُمُ النَّارُ وَعَدَّهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَتَّبِعُ الْمُصِيبُونَ ﴾ (الحج : ٧٢) ، فعدل الأسلوب القرآني عن نصب لفظ النار على المفعول إلى رفعه على المبتدأ بانينا الكلام عليه ؛ لأن الكلام هنا يدور حول الذين كفروا بالله مشركين به ما لا سلطان له ومنكرين آياته ، قال تعالى : ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ ﴾ (وإذا تكلم

عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا يَتَّبِعْتِ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ
يَتَّبِعُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا ﴿ (لحج ٧١ - ٧٢) .

فهؤلاء الكافرون هم أهل النار وأولى الناس بها ، فكان بناء الكلام على هذا اللفظ
أبلغ في تهديدهم بها وأكثر تركيذاً في نسبتهم إليها واختصاصها بهم ؛ ليتفق ذلك مع عظم
جرمهم ، وهو الشرك بالله ، ذلك الجرم الذي قد يغفر الله ما دونه ، ولكنه لا يتجاوز
عنه ، كما قال عز وجل : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ
يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾ (النساء : ٤٨) .

(٤) المفعول المطلق

يعرفه ابن عصفور بأنه المصدر^(١) ، وقال ابن يعيش : "المصدر هو المفعول
الحقيقي ؛ لأن الفاعل يحدثه ، ويخرجه من العدم إلى الوجود ، وصيغة الفعل تدل عليه ،
والأفعال كلها متعدية إليه سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعده ، نحو (ضربت زيدا ضرباً)
و(قام زيد قياماً) . وليس كذلك غيره من المفعولين..^(٢) .

ومن بديع استعماله في القرآن ما نراه في قوله تعالى : ﴿ وَتَرَىٰ لِبَالِ حَسْبَا
جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴾
(النمل : ٨٨) ، فجاء الأسلوب القرآني بلفظ (صُنِعَ) منصوباً على المفعول المطلق ،

(١) شرح الجمل ٢ / ٤٤٩ .

(٢) شرح المفصل ١ / ١١٠ .

ولم يأت به مرفوعاً على الخبر ، وهو — على حد قول الزمخشري — من المصادر المؤكدة^(١) ، وذلك لأن الغرض في هذا السياق ليس مجرد الإخبار أن مرور الجبال وعدم ثباتها وحركتها الدائبة من صنع الله ، إذ هو أمر ثابت له لا ريب فيه ، ولكن المراد تأكيد هذه الحركة الدائبة المستمرة . قال الأكوسي : ”الظاهر أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة ، وهي جملة الحال والعامل فيه ما دلت عليه من كون ذلك من صنعه تعالى ، فكانه قيل : صنع الله تعالى ذلك صنعاً^(٢) . فالتأكيد هنا — كما يذكر — لمضمون جملة الحال ، وهو المرور من السحاب أو الحركة الدائبة التي لا يشعر بها أحد ، حتى ينتفي الشك عند الراي أنها ثابتة أو جامدة لا تتحرك . ولعل هذا المعنى ما يشير إليه التوخي بقوله : ”لما كانت الجبال ترى جامدة وهي تمرّ مرّاً السحاب لسرعة حركتها وهي لا ترى ، كان ذلك أمراً عظيماً تحار فيه العقول ، وكُدّ بقوله تعالى (صنع الله) ، ولو جيء باللفظ مرفوعاً على الخبر لما أدى هذا المعنى ، ولكان المعنى عندئذ الإخبار أن هذا المرور من صنع الله فحسب ، فأتى باللفظ منصوباً ؛ لتأكيد مضمون الجملة لا الإخبار بهذا المضمون حتى يتفق مع ما يدل عليه السياق .

ومن حسن استعمال المفعول المطلق كذلك ما نراه في قوله تعالى : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ

لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِن

أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ (الروم : ٣٠) ، فأثر التعبير القرآني أن يأتي بلفظ (فطرة)

منصوباً على المفعول المطلق لا مرفوعاً على الخبر تأكيداً لمضمون الجملة قبله . قال

الطبري : ”ونصبت فطرة على المصدر من معنى قوله ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ﴾ ،

(١) للكشاف ٣ / ٣٨٧ .

(٢) روح المعاني ٢٠ / ٥٣ .

(٣) الأقصى للقرئب في علم البيان ص ٨٠ .

وذلك أن معنى ذلك فطر الله الناس على ذلك فطرة .. (١) . وذلك لأن الآية لم تسق للإخبار بأن الحنيفية ملة إبراهيم التي شرعها الله لرسوله لتكون ديناً له ولأمته هي فطرته التي فطر الناس عليها ، وإنما سيقت لتأكيد هذا المعنى، إذ السياق في هذا الموضع يدور حول المشركين الذين اتبعوا أهواءهم عن جهل منهم ، فضلوا عن الحق ، قال تعالى :

﴿ بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَمَنْ حَادَىٰ مِنْ أَضَلِّ لَأَلَّةٍ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾ (الروم : ٢٩) .

فإنما كان ضلالهم هذا ؛ لأنهم لم يعلموا الحق ، وجعلوا فطرة الله السليمة التي خلق الناس عليها ، وهو ما يؤكد قوله تعالى : ﴿ وَلَئِكَ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ، فهؤلاء ممن اعتقدوا اعتقاداً ابترعوا به عن الدين الحق لا يكفيهم أن يخبروا أن فطرة الله ودينه القيم ما جاء به نبيه من ملة إبراهيم ، وإنما يحتاجون إلى تأكيد ذلك حتى يقع لديهم موقعاً مؤثراً يتغلغل في أنفسهم ؛ كي يتبعوا هذه الفطرة من معرفة الله وتوحيده ، فناسب ذلك أن يأتي بهذا اللفظ في موقع المفعول المطلق لا في موقع الخبر حتى يؤكد ما جاءت به هذه الآية للتنبية عليه .

(٥) المنادى

قال ابن عصفور : ”النداء دعاء المخاطب ليصغى إليك.. (٢) ، فالمنادى مخاطب يدعى للإصغاء إلى حديث معين ، ويكون ذلك بحرف من حروف النداء .

ومن بديع استعمال المنادى في القرآن الكريم ما نراه في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ أذكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا وَآتَاكُمْ مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴾ (المائدة : ٢٠) ، فجاء الأسلوب القرآني بلفظ (قوم) منادى في هذا

(١) جامع البيان في تفسير القرآن (تفسير الطبري) ٢١ / ٢٦ .

(٢) شرح الجمل ٢ / ٨٢ .

المقام على لسان موسى ، وعدل عن ذلك في آية إبراهيم ، فلم يأت به في هذا الموضع ، يقول تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ اُنزَلَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَائِدَةً تَجْزِيهِمْ وَرِيَاسَتَهُمُ الْاَنْبِيَاءَ لَعَلَّكُمْ يَتَّقُونَ ﴾ (إبراهيم : ٦) .

ويكشف ابن الزبير عن سر ذلك قائلاً : ”لما اعتمد في آية المائدة تذكيرهم بضروب من الآلاء والنعمة الجسم من جعل الأنبياء فيهم وجعلهم ملوكاً وإعطائهم ما لم يعط غيرهم ، كان ذلك تعريفاً باعتائه سبحانه بهم وتفضيلهم على من عاصرهم وتقنمهم من أمم الأنبياء قبلهم ، فناسب ذلك نداء موسى – عليه السلام – إياهم بقوله : (يا قوم) بالإضافة إلى ضميره إنباءً بالقرب والمزية ، وناسب هذا النداء المنبئ بالاعتناء ما تقدم من تخصيصهم بما عقب به النداء من التشريف بما منحهم من الآلاء والنعمة الجسم ، ولما قصد في آية سورة إبراهيم تذكيرهم بنجاتهم من آل فرعون وما كان يسومهم به من نبج ذكور أبنائهم واستحياء نسائهم للمهنة ، ولم يذكر هنا شيء مما في آية المائدة لما اقتصر عليه هنا من التذكير بمجرد الإنجاء ، فناسب ذلك الاختصار على خطابهم دون النداء رعيًا للمناسبة ، (١) .

(٦) الحال

وهي – كما يعرفها ابن يعيش – ”وصف هيئة الفاعل أو المفعول ، وذلك نحو جاء زيد ضاحكاً ، وأقبل محمد مسرعاً ، وضربت عبد الله باكياً ، ولقيت الأمير عادلاً ، والمعنى : جاء عبد الله في هذه الحال ، ولقيت الأمير في هذه الحال ، (٢) . ويشترط فيها أن تكون منتقلة أو في حكمها (٣) ، فهي ”لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى ،

(١) ملك للتأويل ١ / ٣٨٥ .

(٢) شرح المفصل ٢ / ٥٥ .

(٣) ابن عصفور : شرح الجمل ١ / ٣٣٦ .

كما أن الزمان منقضى لا يبقى ، ويخلفه غيره^(١) . فهي على هذا متغيرة منتقلة بطبيعتها ، تصور ما ينتقل ، وتتغير حاله .

ومن بديع استعمال الحال في القرآن ما نراه في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزِرْهُمْ يَوْمَ الْأَرْزَاقِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظْمِينَ مِمَّا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ (غافر : ١٨) ، فإثر الأسلوب القرآني أن يأتي بلفظ (كظمين) منصوبًا على الحال ، على الرغم من إمكانية رفعه على الخبر ، وهو ما أجازته الفراء ، والتقدير عنده : إذ هم كاظمون^(٢) ، وذلك لأن المقام الذي سيقت فيه الآية مقام تهويل لما يحدث يوم القيامة من أحداث جسيمة شديدة على الناس تصعد لهولها القلوب إلى الحناجر . قال ابن عطية في تفسير قوله تعالى : ﴿ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ ﴾ : ”معناه : عند الحناجر ، أي قد صعدت من شدة الهول والجزع ، وهذا أمر يحتمل أن يكون حقيقة يوم القيامة من انتقال قلوب البشر إلى حناجرهم ، وتبقى حياتهم ، بخلاف الدنيا التي لا تبقى فيها لأحد مع تنقل قلبه حياة ، ويحتمل أن يكون تجوزًا عبر ما يجده الإنسان من الجزع وصعود نفسه وتضايق حنجرته بصعود القلب ، وهذا كما تقول العرب : كادت نفسي أن تخرج ، وهذا المعنى يجده المفرد الجزع كالذي يقرب للقتل ونحو^(٣) .

فالغرض هنا تصوير تلك الحال التي عليها الناس من بلوغ القلوب إلى الحناجر ، وهي حالة ثابتة لا تتغير طالما كان هذا اليوم قائمًا ؛ لذلك كان الأنسب الإخبار عن القلوب

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٥٥ / ٢ .

(٢) معاني القرآن ٦ / ٣ .

(٣) المحرر الوجيز ٥٥٢ / ٤ .

بالكون العام الذي تعلق به الظرف ؛ للدلالة على الاستمرار ، ومن ثم جاء لفظ (كَظِيمِينَ) منصوبًا على الحال التي تدل على التقلب والتغير ، إذ (الكاظم) — كما يفسره ابن عطية — ”الذي يرد غيظه وجزعه في صدره ، فمعنى الآية أنهم يطمعون برد ما يجدونه في الحناجر ، والحال تغالبهم .. (١) ، وهذه الحال التي يكون عليها الناس من إرادة الكظم تختلف من إنسان إلى آخر بحسب جزعه وفزعه من شدة هذا اليوم ، فليس كل إنسان يلقى ما يلقاه غيره ، إذ كل واحد يرى من الشدة والجزع بحسب ما عمل ، وهو ما يدل عليه ما تقدم هذه الآية من قوله تعالى : ﴿الْيَوْمَ نَجْزِي كُلَّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ (غافر : ١٧) .

فكل نفس تحاسب ، وتلقى من الجزاء والشدة بحسب عملها ، فإن كان عملها شرًا فإن حسابها عسير ، وإن كان خيرًا فحسابها يسير ، ولا ترى من الفزع ما تراه الأخرى ، يقول تعالى : ﴿لَا تَحْزَنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾ (الأنبياء : ١٠٣) ، ويقول أيضًا : ﴿فَفَزَعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلُّ أَتَوِّعٍ دَاخِرِينَ﴾ (النمل : ٨٧) ، فالفزع مختلف من شخص إلى آخر ، ومن ثم فإن الكظم يختلف ، إذ يترتب على الفزع والجزع من أهوال هذا اليوم ، فكان من الأنسب نصب لفظ (كاظمين) على الحال ؛ ليدل على اختلاف جزع الناس وفزعهم ، ولو رفع لدل على أن جزعهم واحد ، وهو خلاف ما يدل عليه السياق من اختلاف جزاء الناس بحسب ما كسبوا .

(٧) المضاف إليه

يعرّف ابن يعيش الإضافة قائلاً : ”اعلم أن إضافة الاسم إلى الاسم إيصاله إليه من غير فصل وجعل الثاني من تمام الأول يتنزل منه منزلة التتوين ، وهذه الإضافة

(١) لسابق / ٤ / ٥٥٢ .

على ضربين : إضافة لفظ ومعنى وإضافة لفظ فقط،^(١) ، ثم يقول في تعريف الضرب الأول : ”وهذه الإضافة هي التي تقيّد التعريف والتخصيص ، وتسمى المحضة ، أي الخالصة بكون المعنى فيها موافقاً للفظ ، وإذا أضفته إلى معرفة تُعرّف ، وذلك نحو قولك : غلام زيد ، فغلام نكرة ولما أضفته إلى زيد اكتسب منه تعريفاً وصار معرفة بالإضافة ، وإذا أضفته إلى نكرة اكتسب تخصيصاً وخرج بالإضافة عن إطلاقه ، لأن غلاماً يكون أعم من غلام رجل ، ألا ترى أن كل غلام رجل غلام وليس كل غلام غلام رجل،”^(٢) .

ومن حسن تقييد الاسم بالمضاف إليه والعدول عن إطلاقه ما ورد في قوله تعالى : ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِعِمِّمْ وَيَمْدُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (البقرة : ١٥) ، فقيّد الأسلوب القرآني لفظ طغيان بالضمير (هم) الذي وقع في موقع المضاف إليه من هذا اللفظ ، وهذا بخلاف ما جاء في قوله تعالى : ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمْلُؤُونَ فِي الْغَيْ﴾ (الأعراف : ٢٠٢) ، إذ ورد لفظ (الغى) غير مقيد بالإضافة ، قال الزمخشري معللاً ذلك : ”فإن قلت : أي نكتة في إضافته إليهم ؟ قلت : فيها أن الطغيان والتمادي في الضلالة مما اقترفته أنفسهم واجترحتة أيديهم ، وأن الله برئ منه رداً لاعتقاد الكفرة القائلين : لو شاء الله ما أشركنا ، ونفياً لوهم من عسى يتوهم عند إسناد المد إلى ذاته لو لم يضاف الطغيان إليهم ليميط الشبه ويقلعها ويدفع في صدر من يلحد في صفاته . ومصداق ذلك أنه حين أسند المد إلى الشياطين ، أطلق الغي ولم يقيده بالإضافة في قوله : ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمْلُؤُونَ فِي الْغَيْ﴾”^(٣) .

(١) شرح المفصل ٢ / ١١٨ .

(٢) السابق ٢ / ١١٨ ، ١١٩ .

(٣) الكشاف ١ / ٦٨ ، ٦٩ .

يعرفه ابن يعيش بقوله : ” البديل ثانٍ يقدر في موضع الأول نحو قولك : مررت بأخيك زيد فزيد ثانٍ من حيث كان تابعًا للأول في إعرابه واعتباره بأن يقدر في موضع الأول حتى كلُّك قلت مررت بزيد ، فيعمل فيه العامل كأنه خالٍ من الأول والغرض من ذلك البيان، (١) فهو يأتي - كما يذكر صاحب شرح المفصل - لبيان المبدل منه موضعا ما فيه من إبهام .

ومن حسن استعماله في القرآن ما ورد في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾ (البقرة : ١٢٦) ، فقال إبراهيم عليه السلام : ﴿ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ مُبدلاً للاسم الموصول من لفظ (أَهْلَهُ) ، وفائدة ذلك البديل - على حد قول أبي حيان - : ” أنه يصير مذكوراً مرتين إحداهما : بالعموم السابق في لفظ المبدل منه ، والثانية بالتنصيص عليه وتبين أن المبدل منه إنما عني به وأريد البديل فصار مجازاً إذا أريد بالعام الخاص هذه فائدة هذين البديلين فصار في ذلك تأكيد وتثبيت للمتعلق به الحكم وهو البديل إذا نكر مرتين، (٢) .

فكان ذلك حسن احتراز منه ، إذ سبق أن دعي ربه أن يجعل من ذريته أئمة للناس دون أن يخص المؤمنين منهم بذلك الدعاء ، فرد عليه سبحانه وتعالى بأنه لا يعطي هذا العهد من نبوة وإمامة للظالمين ، فكان من المناسب أن يحترز إبراهيم بعد هذا الرد عندما يدعوه أن يرزق أهل بيته المحرم من الثمرات ، فيخص المؤمنين بدعائه دون

(١) شرح المفصل ٣ / ٦٣ .

(٢) البحر المحيط ١ / ٥٥٥ .

الكافرين مبدلاً إياهم من لفظ (أهل) الدال على العموم تبعاً لرد الله عليه في الموضع الأول ، ولكن الأمر كان مختلفاً في الموضعين . فالقضية الأولى قضية نبوة وإمامة وهذان أمران لا ينالهما إلا من اصطفى الله من عباده المؤمنين ، فوجب التخصيص ، والقضية الثانية تتعلق بالرزق ، وهو أمر كفله الله لجميع عباده ، إذ لم يكن لهم دخل في مجيئهم إلى هذه الحياة ، فكان من المناسب في هذا الموضع أن ينبه الله ، عز وجل ، نبيه إبراهيم أنه لا يرزق المؤمنين فحسب ، بل يرزق الكافرين أيضاً ؛ لذلك قال : (وَمَنْ كَفَرَ)

ومن حسن استعمال البديل كذلك ما نراه في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمَنُ ابْنُ لِي صَرَخًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَذِبًا ۗ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءَ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ ۗ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ ۗ ﴾ (غافر : ٣٦ - ٣٧) .

وبلوغ السماوات أمر عظيم عجيب ؛ لأن أحداً لا يستطيعه ، فكان من المناسب معه إيهام لفظ (الأسباب) ثم إيضاحه بالبديل ؛ بما في ذلك من إيحاء بتفخيم هذا الأمر والتعجب منه . قال الزمخشري موضعاً ذلك : "فإن قلت ما فائدة هذا التكرير ؟ ولو قيل : لعلني أبلغ أسباب السماوات لأجزأ ؟ قلت : إذا أبهم الشيء ثم أوضح كان تفخيماً لشأنه ، فلما أراد تفخيم ما أمل بلوغه من أسباب السماوات أبهمها ثم أوضحها ، ولأنه لما كان بلوغها أمراً عجيباً أراد أن يورده على نفس متشوقة إليه ، ليعطيه السامع حقه من التعجب ، فأبهمه ليشوق إليه نفس هامان ثم أوضحه" (١) .

(١) للكشاف ٤ / ١٦٧ .

(٩) الصفة

يعرّف ابن يعيش الصفة بأنها "لفظ يتبع الموصوف في إعرابه تحلية وتخصيصاً له بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه ، وذلك المعنى عرض للذات لازم له" (١) ، كذلك فإن الصفة أو النعت يأتي - على حد قول ابن عصفور - "لإزالة اشتراك عارض في معرفة أو مدح أو نم أو ترحم أو تأكيد ، مما يدل على حليته أو نسبه أو فعله أو خاصة من خواصه" (٢) .

ومن بديع استعمالها في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ إِلَّا مَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ فَإِنِّي فَازَهُبُونَ ﴾ (النحل : ٥١) ، فجاء الأسلوب القرآني بلفظ (وَاحِدٌ) صفة لـ (إله)؛ لأن السياق الذي وردت فيه هذه الآية ينم عن وحدانية الله ، فكل ما في السماوات الأرض يسجد له ﴿ وَاللَّهُ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ (النحل : ٤٩) ، فاختص وحده بالسجود له من جميع مخلوقاته دون غيره ، وهو ما يؤكد وحدانيته ، كذلك فإن كل ما في السماوات والأرض ملك خالص له ، ليس هذا فحسب بل إن الدين لا يكون إلا له ، قال تعالى : ﴿ وَلَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَتَّقُونَ ﴾ (النحل : ٥٢) ، فدل ذلك كله على أن المقام مقام وحدانية الله ، وهو ما يؤكد هذا الاستفهام الإنكاري في قوله : ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَتَّقُونَ ﴾ فاستكر عز وجل أن يكون هناك من يتقى غيره ، ومن هنا كان مجيء لفظ (وَاحِدٌ) صفة لإله ، ولو لم

(١) شرح المفصل ٣ / ٤٧ .

(٢) شرح الجمل ١ / ١٩٣ .

يأت بهذه الصفة لأوحى ذلك بتوكيد الأوهية له ، وليس هذا هو المراد من السياق ، وإنما أريد تأكيد وحدانيته .

ومن حسن استخدام الصفة ما جاء في قوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ اللَّتَّ وَالْعَزَّىٰ ۖ ﴾

وَمَنْوَةَ الثَّلَاثَةِ الْآخَرَىٰ ﴿ (النجم : ١٩-٢٠) . قال ابن الأثير في علة مجيء لفظ (الثَّلَاثَةِ)

الواقع صفة هنا "إن قوله تعالى : ﴿ وَمَنْوَةَ الثَّلَاثَةِ الْآخَرَىٰ ۖ ﴾ إنما جيء به لتوازن الفقر

التي نظمت السورة كلها عليها ، وهي ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۖ ﴾ (النجم : ١) ولو قيل ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ

اللَّتَّ وَالْعَزَّىٰ ۖ ﴾ وَمَنْوَةَ ﴿ ولم يقل الثالثة الأخرى لكان الكلام عارياً عن الطلاوة والحسن ،

وكذلك لو قيل : ومناة الأخرى ، من غير أن يقال الثالثة لأنه نقص في الفقرة الثانية عن

الأولى ، وذلك قبيح، (١) .

وهذا الذي ذهب إليه متعلق كما نرى بنسق السياق ، ولعل الأمر لا يرجع إلى

هذا السبب وحده ، وإنما لدلالة السياق نور بارز في نكر هذا اللفظ هنا ، فالمقام في هذا

الموضع مقام استنكار وتهكم من هؤلاء القوم الذين اتخذوا أكثر من إله ، وهو ما يوحى

به الاستهزام في قوله (أَفَرَأَيْتُمْ) ، وإنما لنجد في وصف مناة بالثالثة "زيادة عما فيه من

الحفاظ على الاتساق القرآني ، والموسيقى المتناسبة إشارة إلى ما مني به هؤلاء القوم من

ضعف في العقول ، وفساد في التفكير ، حتى إنهم لم يقفوا بإشراكهم عند حد إلهين ، بل

زادوا عليهما ثالثاً، (٢) .

(١) للمل السائر ١٢٣ / ٢ .

(٢) د . أحمد بدوي : من بلاغة القرآن ص ١٠٣ .

(١٠) التوكيد

وهو — كما يعرفه ابن عصفور — ”لفظ يراد به تثبيت المعنى في النفس وإزالة اللبس عن الحديث أو المحدث عنه،^(١) ، قال ابن يعيش موضحاً : ”فائدة التأكيد تمكين المعنى في نفس المخاطب وإزالة الغلط في التأويل ، وذلك من قبل أن المجاز في كلامهم كثير شائع يعبرون بأكثر الشيء عن جميعه ، وبالمسبب عن السبب ، ويقولون قام زيد : وجاز أن يكون الفاعل غلامه أو ولده ، وقام القوم ، ويكون القائم أكثرهم ، ونحوهم ممن ينطلق عليه اسم القوم ، وإذا كان كذلك ، وقت : جاء زيد ، ربما تتوهم من السامع غفلة عن اسم المخبر عنه أو ذهاباً عن مراده ، فيحمله على المجاز ، فيزال ذلك الوهم بتكرير الاسم ، فيقال جاءني زيد ، وكذلك النفس والعين ، إذا قلت جاءني زيد نفسه أو عينه فيزيل التأكيد ظن المخاطب من إرادة المجاز ، ويؤمن غفلة المخاطب،^(٢) .

ومن بديع استعماله في القرآن الكريم ما ورد في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ

لِلْمَلٰٓئِكَةِ اِنِّىْ خَلِقُ بَشَرًا مِّنْ صَلٰٓصَلٍ مِّنْ حَمٍَٔ مَّسْنُونٍ ﴿٥١﴾ فَاِذَا سَوَّيْتُهُمْ وَنَفَخْتُ فِيْهِ مِنْ رُّوْحِيْ فَقَعُوْٓاْ لَهٗۤ سَجْدًا ﴿٥٢﴾ فَسَجَدَ الْمَلٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ آٰجَعُوْنَ ﴿٥٣﴾ اِلَّا اِيْلٰسَ لِيْۤ اَنْ يَّكُوْنَ مَعَ السَّجٰدِيْنَ ﴿٥٤﴾

(الحجر : ٢٨-٣١) ، فجاء الأسلوب القرآني مؤكداً لفظ (الْمَلٰٓئِكَةُ) بالتوكيد المعنوي

(كُلُّهُمْ) ، ثم زاد على ذلك تأكيداً آخر وهو (آٰجَعُوْنَ) . قال ابن هشام : ”ويجوز ، إذا

أريد تقوية التوكيد ، أن تتبع كله بأجمع،^(٣) .

(١) شرح الجمل ١ / ٢٦٢ .

(٢) شرح المفصل ٣ / ٤٠ ، ٤١ .

(٣) توضح المسالك ٣ / ٣٣١ .

وإنما يرجع ذلك إلى أن الأمر بالسجود موجه للملائكة ، وهم خلق مطيعون لله لا يعصونه في أي أمر ، قال تعالى : ﴿ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ (التحریم : ٦) ، فلما استثنى عز وجل إبليس من الساجدين ناسب أن يؤكد الملائكة بالتوكيد الأول ، ثم يقويه بالثاني ، وهما توكيدان يأتيان — على حد قول ابن يعيش على — ”الإحاطة والعموم فلا يؤكد بهما إلا ما يتبعض ويتجزأ .. (١) ؛ ليدل على أنهم أطاعوا الله جميعاً لم يتخلف منهم أحد ، وأن إبليس ليس مستثنى من جنسهم ، وإنما مستثنى من جمعهم ، إذ كان معهم عندما أمروا بالسجود ، ويدل على ذلك استعمال التعبير القرآني الظرف الدال على المصاحبة (مع) ، فقال : ﴿ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾ ؛ ليوحى أنه كان مجرد مصاحب لهم في جمعهم ، ولو أراد أنه من جنسهم لقال (من الساجدين) ، فدل ذلك الظرف على أنه مختلف عنهم ، وهو ما يصرح به القرآن نفسه في موضع آخر ، إذ يقول سبحانه : ﴿ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ﴾ (الكهف : ٥٠) ، ومن هنا جاء التأكيد ، ولو عدل التعبير القرآني عنه ، فلم يأت به لأوهم ذلك أن إبليس مستثنى من جنس لملائكة ، وليس الأمر كذلك .

ومن حسن استعماله كذلك ما نراه في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ إِلَّا هُوَ إِلَهُهُ وَحْدَهُ فَاِتَّبِعِ فَاَرْهَبُونَ ﴾ (النحل : ٥١) ، فأكد الأسلوب القرآني (إِلَهَيْنِ) بلفظ (أَتَيْنِ) على الرغم من انه يدل على التثنية في ذاته ، وذلك لأن المقام الذي سبقت فيه هذه الآية مقام إثبات لوحداية الله لا إثبات لألوهيته ، يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَكَلِّمَ نَسْرَجِدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةِ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ (النحل : ٤٩) ، وإنما

(١) شرح المفصل ٣ / ٤٠ .

السجود يكون لله وحده ، ومن هنا ناسب أن يأتي الأسلوب القرآني بلفظ (أَثْنَيْنِ) تأكيداً لـ (إِلَهَيْنِ) ولو لم يأت به لدل ذلك على إثبات الألوهية ، والغرض إثبات الوحدانية ونفي التعدد . قال الطيبي : ” ولفظة (إِلَهَيْنِ) في قوله : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ مُثْتَلً عَلَى الْإِلَهِيَّةِ وَالْعَدَدِ فَلَوْ اِكْتَفَى بِهَا لِتَوْهَمِ النَّهْيِ كِلَيْهِمَا مَعًا ، فَبَيْنَ بَقَوْلِهِ اثْنَيْنِ أَنَّ النَّهْيَ عَنِ إِثْبَاتِ التَّعَدُّدِ لَا الْإِلَهِيَّةِ ۖ (١) .

فإذا ما كان الغرض إثبات الألوهية لا الوحدانية عدل الأسلوب القرآني عن التوكيد ، فلا يأتي به ، كما نرى في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَّ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ۗ قَالَ سُبْحٰنَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ ۗ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُمْ فَقَدْ عَلِمْتَهُمْ تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۗ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ۗ (المائدة : ١١٦) ، فالغرض هنا إنكار أن يكون المسيح وأمه قد قالا للناس أن يتخذوهما إلهين ، لأن ذلك لا يكون إلا لله لا لغيره .

(١) للتبيان في البيان ص ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

المبحث الثاني المناسبة بين الأفعال والسياق اللغوي

إذا كانت علاقة المناسبة بين الأسماء وسياقها اللغوي متحققة من جهتين ، إما من جهة بنية الأسماء ، وإما من جهة مواقعها الوظيفية ، فإن الأمر في الأفعال يختلف بعض الاختلاف ، إذ تتعلق فيها المناسبة بمبانيها أو صيغها فحسب ؛ لأن الأفعال ليس لها مواقع وظيفية .

وتنقسم هذه الصيغ الخاصة بالأفعال إلى قسمين : أحدهما يتعلق بصيغة الفعل من حيث دلالتها على الزمن ، والثاني يتعلق بصيغته من حيث الوزن . وفيما يلي بيان ذلك .

أولاً : صيغ الأفعال من حيث دلالتها على الزمن

يعرف ابن يعيش الفعل بأنه : "كل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان" (١) ، ويقسمه النحاة من حيث دلالاته على الزمن إلى أقسام ثلاثة . قال سيبويه : "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع . فأما بناء ما مضى فذهبَ وسَمِعَ ومكثَ وحُمِدَ . وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمرًا : اذهب واقتل واضرب ، ومخبرًا : (يقتل) ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب . وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت . فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، ولها أبنية كثيرة" (٢) ، وقال ابن عصفور في تقسيمها : "تنقسم بانقسام الزمان إلى ماضٍ ومستقبل وحال" (٣) .

(١) شرح المفصل ٢ / ٧ .

(٢) الكتاب لسبويه ١ / ١٢ .

(٣) شرح الجمل ١ / ١٢٧ .

فالأفعال تنقسم من حيث دلالتها على الزمن إلى أفعال تدل على الماضي وأفعال تدل على المستقبل وأفعال تدل على الحال .

وهذه النظرة لمعنى الزمن في الأفعال تتعلق بصيغها المفردة قبل دخولها في سياق ما ، وهناك نظرة أخرى تتعلق بهذه الأفعال إذا ما دخلت في مجرى سياقي معين ، فأما النظرة الأولى فهي نظرة صرفية يأتي الزمن فيها من شكل الصيغة ، وأما الثانية فهي نظرة نحوية يأتي الزمن فيها من القرائن السياقية ”ومعنى إتيان الزمن على المستوى الصرفي من شكل الصيغة أن الزمن هنا وظيفة الصيغة المفردة ، ومعنى أن الزمن يأتي على المستوى النحوي من مجرى السياق أن الزمن في النحو وظيفة السياق وليس وظيفة صيغة الفعل ، لأن الفعل الذي على صيغة فعل قد يدل في السياق على مستقبل ، والذي على صيغة المضارع قد يدل فيه على الماضي . فقول النحاة : (والزمن جزء منه) قول مقبول على مستوى الصرف فقط، (١) .

وهذه الأقسام الثلاثة للأفعال تختلف من حيث الشكل أو المبنى — كما رأينا في نص سيويه — كما تختلف من حيث معناه الزمني الصرفي ”فأما من حيث المبنى فلكل منها صيغته الخاصة ما بين مجردة أو مزيدة من الثلاثي أو الرباعي ، كما أن كل واحد منها يمتاز عن صاحبيه بسمات خاصة . فالماضي يستبين بقبول تاء الفاعل وتاء التأنيث والمضارع يبدأ بأحد حروف المضارعة ، ويقبل لام الأمر ونونى التوكيد والإناث ، ويضام السين وسوف ولم ولن . والأمر يضام النونين دون غيرهما من هذه القرائن . وأما من حيث المعنى فإن هذه الأفعال الثلاثة تختلف في دلالتها بصيغها على الزمن، (٢) كما سبق أن ذكرنا .

(١) د . تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٠٤ .

(٢) السابق ص ١٠٥ .

وهذه الأفعال تدل من خلال معناها للزماني على دلالات معينة ، فالفعل للماضي – على حد قول ابن القيم – ” يعطى من المعنى أنه قد كان ووجد وصار من الأمور المقطوعة

بكونها وحدثها.. (١) ، أما المضارع فهو – كما يذكر صاحب مواهب الفتحاح – ” يدل على الحال المشاهد ، فقد يستعمل للإشعار بالحضور الذي هو الأصل ، وللتبنيه بالعبارة على الشهود ، فكأنه يقال عند التعبير به : شهدوا هذا الأمر الذي نحضره ، بالتعبير بما يدل على الحضور وإنما يفعل ذلك في الأمر الغريب أو الفظيع أو نحو ذلك كاللطيف والعجيب .. (٢) .

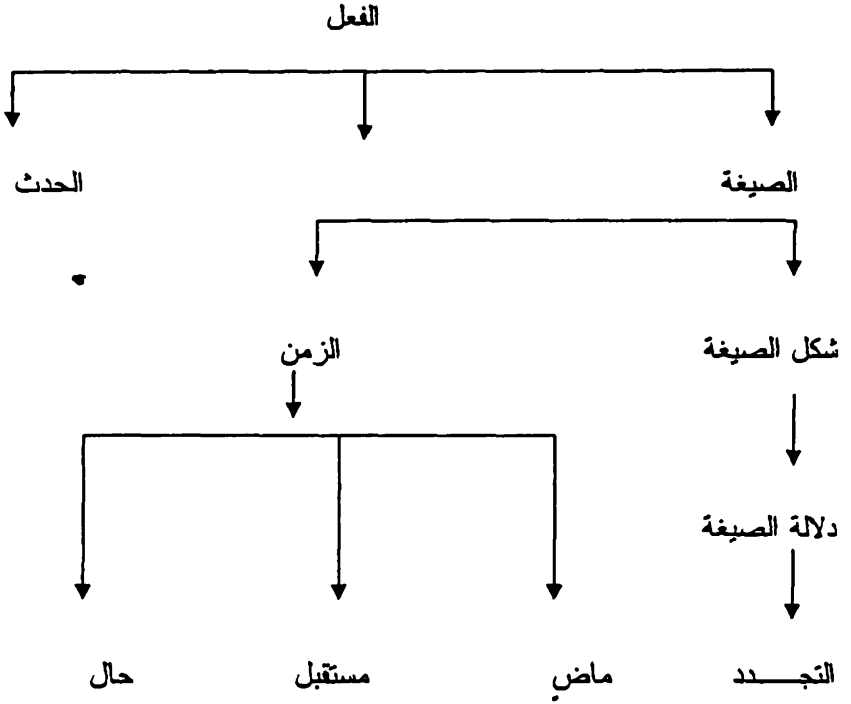
ويرتبط بدلالة الفعل على الزمن دلالة أخرى ألحقها البلاغيون بالأفعال ، وهي دلالة التجدد ، ويوضح عبد القاهر هذه الدلالة في تفريقه بين الاسم والفعل ، إذ يقول : ”موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء ، وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء . فإذا قلت : (زيد منطلق) ، فقد أثبت الانطلاق فعلاً له ، من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً ، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك : (زيد طويل) ، و(عمرو قصير) : فكما لا تقصد ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث ، بل توجبهما وتثبتهما فقط ، وتقضى بوجودهما على الإطلاق ، كذلك لا تتعرض في قولك : (زيد منطلق) لأكثر من إثباته لزيد . وأما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك . فإذا قلت : (زيد ها هو ذا ينطلق) ، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً ، وجعلته يزاوله ويزجيئه.. (٣) .

(١) الفوائد المشوق ص ٤٥ .

(٢) ابن يعقوب المغربي ، مواهب لفتحاح ٢ / ٨٨ ، ٨٩ .

(٣) دلائل الإعجاز ص ١٧٤ .

وهذا الملحظ الدلالي للفعل يضيف إلى سماته عنصرًا جديدًا على النحو الآتي :



ووفقاً لهذا المفهوم يمكن أن ننظر إلى السمات الصرفية لكل من الفعل والاسم في

اللغة العربية على النحو الآتي :

الفعل = حدث + زمن + تجدد

الاسم = مسمى + حدث + زمن + تجدد

وبمقتضى هذه الدلالة التي تنشأ عن صيغة الفعل وما يدل عليه من مضي أو

استقبال أو حال يمكننا أن نستبين علاقة المناسبة بين الأفعال والسياق اللغوي الذي ترد فيه

ومن ذلك نرى استعمال صيغة المضارع في قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَنًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمَيِّتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (البقرة : ٢٨) ، فجاء التعبير القرآني بلفظ (تَكْفُرُونَ) على صيغة المضارع دون الماضي ، فلم يقل : (كيف كفرتم) ليتفق مع سائر الأفعال في الآية .

ولعل ذلك يرجع إلى أن المقام الذي سبقت فيه هذه الآية يدور حول هؤلاء الذين كفروا ، وينقضون عهد الله ، ويقطعون ما أمر بوصله ، ويعيثون في الأرض فسادا ، قال تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴾ الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِمْ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ (البقرة : ٢٦ - ٢٧) ، فافتضى هذا الحديث عن الذين كفروا أن يأتي الأسلوب القرآني بصيغة المضارع التي تدل على تجدد كفرهم : ﴿ وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا ﴾ (البقرة : ٢٦) . ولو جاء بصيغة الماضي (كفرتم) لدخل هؤلاء المؤمنون في من يعرض بهم ، إذ كانوا على الكفر قبل الإيمان ، فجاء المضارع ليرفع هذا التوهم . قال أبو حيان : ”وأتى بصيغة (تكفرون) مضارعا ولم يأت به ماضيا ، وإن كان الكفر قد وقع منهم ؛ لأن الذي أنكر أو تعجب منه الدوام على ذلك والمضارع هو المشعر به ، ولنلا يكون ذلك توبيخا لمن وقع منه الكفر ثم آمن إذ لو جاء كيف كفرتم بالله لا ندرج في ذلك من كفر ثم آمن كأكثر الصحابة رضی الله عنهم.. (١) .

(١) البحر المحيط ١ / ٢٧٥ .

وقد يؤثر التعبير القرآني استعمال صيغة المضارع في موضع واستعمال الماضي في موضع آخر شبيه بالأول ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ۗ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ (الأنعام : ١١٧) ، فأتى بالمضارع في هذا الموضع ، ثم عدل عنه إلى الماضي في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ۗ ﴾ (النجم : ٣٠) ، وقوله : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ (القلم : ٧) .

ولعل هذه المغايرة ترجع إلى أن السياق في الآية الأولى يدل على زمن الاستقبال في بعض جوانبه ، وهو ما نراه في أسلوب الشرط في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَطَّعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ۗ ﴾ ، ثم يدل في جانب آخر على زمن الحال ، وهو ما يكشف عنه قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا خُرُوصٌ ﴾ (الأنعام : ١١٦) ، فناسب هنا أن يأتي الأسلوب القرآني بصيغة المضارع الدالة على الحال أو الاستقبال . قال ابن جماعة : ” ولما تقدم هنا ﴿ وَإِنْ تَطَّعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ۗ ﴾ ، وتأخر ﴿ وَإِنْ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَابِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ (الأنعام : ١١٩) ناسب من يضل عن سبيله، (١) .

ولعله يقصد هنا أن ما تقدم على هذا الفعل وما تأخر عنه يدل زمنه على المستقبل أو الحال . وقد ذهب الكرمانلي إلى تعليل آخر اعتمد فيه على ما يحدث من لبس

(١) كشف للمعاني ص ١٦٦ .

إذا ما جئنا بالماضي في هذا الموضع مع حذف الباء ، قال : ”وعدل هنا إلى لفظ المستقبل ، لأن الباء لما حذف التبس اللفظ بالإضافة ، تعالى الله عن ذلك ، فنبه بلفظ المستقبل على قطع الإضافة ، لأن أكثر ما يستعمل لفظ أفعال من يستعمله مع الماضي ، نحو (أعلم من دب ودرج) ، و(أحسن من قام وقعد) ، و(أفضل من حج واعتمر) ، فنتبه فإنه من أسرار القرآن ، لأنه لو قال أعلم من ضل بدون الباء مع الماضي لكان المعنى : أعلم الضالين.. (١) .

وأما الآيتان الأخريان فقد أوضح ابن الزبير وجه المناسبة فيهما ، قائلاً : ”أما آية النجم فمبنية على مطلع السورة في قوله تعالى : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴾ ﴿ (النجم : ١ - ٢) ، فقال تعالى مشيراً إلى حالهم : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ ﴿ (النجم : ٣٠) ، فبرأ نبيه - صلى الله عليه وسلم - مما نسبوا إليه ، وأثبت ذلك لهم بكناية وتعريض أوقع في نفوسهم من الإفصاح بتعيينهم .

وأما آية القلم فإنه لما تقدم فيها قوله تعالى : ﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ ﴿ (القلم : ٢) ، وقوله تعالى : ﴿ فَسَتَبْصُرُونَ ﴾ ﴿ بِأَيْكُمْ الْمَفْتُونُ ﴾ ﴿ (القلم : ٥ - ٦) تهديداً لهم وتعريفاً بكنيتهم في قولهم حين نسبوه إلى الجنون أعقب ذلك بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ ﴿ (القلم : ٧) ، فسجلت هذه الكناية بضلالهم وكذبهم ، وتناسب هذا كله أوضح تناسب.. (٢) .

(١) أسرار التكرار في القرآن ص ١١٣ .

(٢) ملك التأويل ١ / ٤٧١ ، ٤٧٢ .

وعلى هذا النحو من المغايرة بين صيغتي المضارع والماضي ما نراه في لفظي (يرسل) و (رسل) ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا يَبْرِئَ يَدَى رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ ﴾ (الأعراف : ٥٧) ، فجاء التعبير القرآني في هذه الآية بصيغة المضارع دون الماضي ، ومثلها قوله عز وجل : ﴿ اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا فَيُرِي الَّوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خَلْقِهِ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ (الروم : ٤٨) ، ثم نرى الأسلوب القرآني يعدل عن هذه الصيغة إلى صيغة الماضي في آيتين أخريين ، وهما قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا يَبْرِئَ يَدَى رَحْمَتِهِ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ (النحيي به بركة ميتا ونسقيه مما خلقنا أنعمنا وأناسي كثيرا) (الفرقان : ٤٨) - (٤٩) ، وقوله : ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيُسْقِنَهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتٍ كَذَلِكَ النُّشُورُ ﴾ (فاطر : ٩) .

ويعلل الخطيب الإسكافي هذه المغايرة بين صيغة المضارع في الآيتين الأوليين وصيغة الماضي في الآيتين الأخيرتين قائلاً في تعليقه على آية الأعراف : ” الآية التي في هذه السورة جاء فيها (يرسل) بلفظ المستقبل ؛ لأن قبلها ﴿ ادْعُوا رَبَّكُمْ هَضْرَةً وَّخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ وَلَا تَقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (الأعراف : ٥٥ - ٥٦) ، فكان في ذلك بعث على الدعاء

والتضرع وتعليق الخوف والطمع بما يكون منه من للرحمة وصنوف ما رزق الله الخلق من النعمة ، فكان لفظ المستقبل ؛ أشبه بموضع الخوف والطمع للداعين وأدعى لهم إلى الدعاء .

وأما في سورة الفرقان ومجيء هذا اللفظ فيها بلفظ الماضي فلأن قبل الآية :

﴿ أَلَمْ تَرَىٰ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ﴿٤٥﴾ ثُمَّ

قَبَضْنَاهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا ﴿٤٦﴾ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِبَاسًا وَالنَّوْمَ سُبَاتًا وَجَعَلَ النَّهَارَ نُشُورًا ﴿٤٧﴾

وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ ﴿ الفرقان : ٤٥ - ٤٨) ، فلما عدد أنواع ما أنعم به وكان إرسال

الرياح في حملته عدّه بعد ما تقدمه وأخبر منه ، عما فعله وأوجده . وأما في سورة الروم

فلأن قبل الآية ﴿ وَمِنَ آيَاتِهِمْ أَن يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ مِّن رَّحْمَتِهِ وَلِتَجْرِيَ الْفَلَكَ

بِأَمْرِهِ ﴿ الروم : ٤٦) ، فبنى قوله : ﴿ اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ ﴾ على البناء الذي جعل

عليه ما هو من آياته ، فحث على الاعتبار بما يعتاد من فعله تبارك الله سبحانه

وأما في سورة الملائكة ، واختيار اللفظ الماضي فيها على المستقبل فلأن أولها

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا ﴾ (فاطر : ١) بمعنى فطر

وجعل ، وخاتمة هذه العشر من مبتدأ السورة ﴿ اللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ ﴾ فلما افتتح العشر

من أول السورة بالتمدح بما صنع أتبعه ما كان من جنسه مما فعل ، فكان الاختيار لفظ

الماضي ها هنا كذلك ، (١) .

(١) درة التنزيل ص ٨١ .

وقد يأتي التعبير القرآني بصيغة المضارع في مقابلة اسم الفاعل ، كما نرى في قوله تعالى على لسان نوح : ﴿ أَلَيْغُكُمْ رِسَالَتِي رَّبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنْ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (الأعراف : ٦٢) ، فجاء هنا بصيغة المضارع (أَنْصَحُ) ، وهو ما عدل عنه بعد ذلك إلى اسم الفاعل (نَاصِحٍ) في قوله تعالى : ﴿ أَلَيْغُكُمْ رِسَالَتِي رَّبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ ﴾ (الأعراف : ٦٨) .

وقد ذهب الخطيب الإسكافي في تعليل هذه المغايرة مذهبا نظر فيه إلى السياق اللغوي الذي ورد فيه كلا اللفظين رابطاً بين ما تؤديه صيغة الفعل من تجدد وصيغة اسم الفاعل من ثبات والمعنى المعجمي لكل من الضلال والسفاهة ، قال : ”إن قول نوح عليه السلام جواب من ضلّل لأنه قيل له : ﴿ إِنَّا لَنَرُّكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (الأعراف : ٦٠) وهود عليه السلام قيل له : ﴿ إِنَّا لَنَرُّكَ فِي سَفَاهَةٍ ﴾ (الأعراف : ٦٦) ، والضلال من صفات الفعل ، نقول ضل فهو ضال ، والسفاهة من صفات النفس ، وهي ضد الحلم ، وهو معنى ثابت يولد الخفة والعجلة المذمومتين ، والحلم معنى ثابت يولد الأناة المحمودة ، فكان جواب من عيب بفعل مذموم نفيه بفعل محمود ، لا بل بأفعال تنفى ما أدعوه عليه ، وهي أن قال : لست ضالاً ولكني رسول من رب العالمين أودي إليكم ما تحملت من أوامره ، وأدعوكم بإخلاص إلى صلاح أمركم ، وأعلم من سوء عاقبة ما أنتم عليه ما لا تعلمون ، فنفي الضلال بهذه الأفعال . وهود عليه السلام لما رمى بالسفاهة وهي من الخصال المذمومة البطيئة ، وليست من الأفعال التي ينتقل الإنسان عنها إلى أضعافها في الزمن القصير مراراً كثيرة ، فكان نفيها بصفات ثابتة تبطلها أولى كما كان في الفعل المذموم بالفعل المحمود أولى ... فقوله ناصح أي أنا ثابت لكم على النصح صفة في النفس لا

تنتقل لكم عن النصح إلى الغش ولا تتبدل خيانة بالأمانة ، وكان جواب كل من الكلامين ما لاق به واقتضاه، (١) .

وذهب الفخر الرازي في تعليل هذه المغايرة مذهباً آخر ، لم ينظر فيه — كما فعل الإسكافي — إلى السياق اللغوي ، بل توجهت نظرته إلى سياق الحال معتمداً فيها — ولاسيما في الموضع الأول — على ما حكاه النص القرآني عن نوح في موضع آخر ، قال : ”إن القوم كانوا يبالغون في السفاهة على نوح عليه السلام ، ثم إنه في اليوم الثاني كان يعود إليهم ويدعوهم إلى الله ، وقد ذكر الله تعالى عنه ذلك فقال : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي

دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا ﴾ (نوح : ٥) فلما كان من عادة نوح عليه السلام العود إلى تجديد تلك الدعوة في كل يوم وفي كل ساعة لا جرم ذكره بصيغة الفعل ، فقال : ﴿ وَأَنْصَحُ لَكُمْ ﴾ ، وأما هود عليه السلام فقلوه : ﴿ وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ ﴾ (يدل على كونه مثبتاً في تلك النصيحة مستقراً فيها ، وأنه ليس فيها إعلام بأنه سيعود إلى ذكرها حالاً فحالاً ويوماً فيوماً، (٢) .

وكلا الرأيين — لا ريب — له قيمته في تعليل تلك المغايرة ، إذ يكمل كل منهما الآخر ، فتحليل النصوص كي يكون تحليلاً متكاملًا ينبغي أن يستعين بالسياقين اللغوي والحالي ، وهو ملونصل إليه في ذلك الموضع إذا ما أخذنا برأي الإسكافي والرازي معاً .

(١) درة التنزيل ص ٨٤ .

(٢) مفاتيح الغيب ١٤ / ١٢٧ .

ثانياً : صيغ الأفعال من حيث التجرد والزيادة

يختلف ورود الأفعال في القرآن الكريم باختلاف صيغها من حيث التجرد والزيادة تبعاً لمقتضيات السياق . والمعروف أن كل لفظ يختلف معناه باختلاف ما يطرا عليه من زيادة ، فزيادة المبنى لا بد أن يصحبها زيادة في المعنى ، فصيغة (فَعَلَ) لها دلالة تختلف عن (أَفْعَلَ) أو (فَعَّلَ) أو (فَاعَلَ) إلى آخر ذلك .

كما أن المعنى نفسه يختلف باختلاف الحرف الزائد ، إذ كل حرف له دلالاته الخاصة به ، وإن اتفقت الصيغ في الأصل فـ (افتعل) يختلف في دلالاته عن (انفعل) ، وهما يختلفان عن (تفاعل) إلى غير ذلك . فكل صيغة تختلف معناها بقدر ما يضاف إلى البنية من زيادة أو ما يطرا عليها من تغير .

ومن تلك الأوزان المزيدة التي يكثر دورانها في القرآن وزنا (فَعَلَ) و(افعل) ، إذ يأتي عليهما في مواضع متشابهة بعض الأفعال ذات الأصل الواحد أو المعنى المشترك ، فيأتي أحدهما في موضع والثاني في موضع آخر ، بحسب ما يقتضيه السياق ، ومن ذلك ورود الأول في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا لَكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُنْجِحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ فِي ذَلِكَ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾ (البقرة : ٤٩) ، فقال هنا (جَعَلْنَاكُمْ) ، ثم عدل الأسلوب القرآني عنه إلى الثاني عند الحديث عن الموقف نفسه في موضع آخر ، فقال عز وجل : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيُنْجِحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ فِي ذَلِكَ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾ (إبراهيم : ٦) .

وإنما يرجع ذلك إلى أن التضعيف في صيغة (فعل) يدل في الغالب على الكثرة .
 قال الرضي : "الأغلب في فعل أن يكون لتكثير فاعله أصل الفعل ، كما أن الأكثر في
 أفعال النقل ، تقول : ذَبَحْتُ الشاة ، ولا تقول ذُبِّحَتْها ، وأغلقت الباب مرة ، ولا تقول :
 غلَّقت ، لعدم تصور معنى التكثير في مثله . بل تقول : ذُبِّحَت الغنم ، وغلَّقت الأبواب ،
 وقولك : جرحته : أي أكثرت جراحاته" (١) .

وهذه الكثرة التي توحى بها الصيغة تنفق وما يدل عليه سياق الآية الأولى من
 كثرة النعم التي أسبغها الله على عباده من بني إسرائيل . قال ابن الزبير : "فذكر نجاتهم
 من آل فرعون وفرق البحر بهم ونجاتهم وهلاك عدوهم بالغرق ، ثم ذكر عفوه عنهم في
 عبادة العجل وتوبته عليهم ، وبعثهم من موتهم عند طلبهم الرؤية ، وتظليلهم بالغمم ، إلى
 ما ذكر تعالى بعد هذا . فلما كان موضع تعداد نعم وآلاء نكروا بها ليزدجروا عن
 المخالفة والعناد ناسبه التضعيف لإثباته بالكثرة ، ولو قيل هنا وإذ أنجيناكم لما أنبأ بذلك
 ولا ناسب المقصود مما ذكر" (٢) .

يضاف إلى هذا أن الخطاب هنا موجه إلى بني إسرائيل من الله مباشرة لا من
 موسى عليه السلام ، وعندما يعدد الله نعمه بنفسه فإنها تتصف بالكثرة ؛ لأنه هو العالم
 بها ، إذ قد يخفى بعضها على غيره أو ينساه .

أما السياق في الآية الثانية فلم يكن الخطاب فيه من الله ، بل كان من موسى ، وتعداده
 لنعم الله ليس كتعداد الله نفسه ، إذ قد يخفى عليه بعضها . كذلك فإن السياق هنا لم يكن فيه من
 للنعم ما عدده الله في سورة البقرة ، بل كان فيه ذكر للنعم بجانب للنعم ، وهو ما يدل عليه
 قوله تعالى في أمره لموسى : ﴿ وَذَكَرَهُمْ بِآيَاتِنَا اللَّهُ ﴾ (إبراهيم : ٥) ، وليامه هنا — كما

(١) شرح شافية ابن الحاجب ١ / ٩٢ .

(٢) ملك التأويل ١ / ١٩٩ .

يفسرها أبو حيان نقلاً عن ابن عباس — نعمة ونعمة^(١) ؛ لذلك كان من المناسب أن يأتي الأسلوب القرآني في هذا الموضع بالصيغة التي تخلو من التضعيف حتى تتفق مع خلو السياق من كثرة النعم ، فكان العدول إلى (أنجكم) الذي زيدت فيه الهمزة للدلالة على مجرد النقل والتعدية ، وهما من المعاني التي تزداد للدلالة عليهما ، كما ينكر المالقي^(٢) .

وقد يستعمل للتعبير القرآني بعض الأفعال ذات الأصل المشترك مترددة بين التجرّد والزيادة ، ومن ذلك استعماله للفعل المزيد بالهمزة والناء (انقوا) في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ (البقرة : ٢٤) ، ثم عدل عنه إلى أصله المجرد (قوا) في موضع آخر في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ (التحریم : ٦) .

ولعل هذه المغايرة بين الزيادة في الموضع الأول والتجرّد في الثاني ترجع إلى أن السياق في الآية الأولى موجه إلى الناس عامة ممن كفر بالله وأشرك به وارتاب فيما نزله على رسوله . قال تعالى : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (البقرة : ٢٢ — ٢٣) ، وهؤلاء الذين يرتابون في القرآن ينبغي لهم لكي ينجو من تلك النار التي توعدهم الله بها أن يذروا تلك الريبة ، ويؤمنوا به ، وهو أمر — لا ريب — ليس باليسير عليهم ، إذ يحتاج إلى اجتهاد كبير منهم كي يصلوا إليه ؛ لذلك أثر الأسلوب القرآني أن يأتي بالفعل (انقوا) في هذا الموضع ؛ لأن هذه الصيغة التي جاء عليها تدل في بعض معانيها — كما ينكر الرضي — على ” الاجتهاد والاضطراب في تحصيل أصل الفعل

(١) البحر المحيط ٣٩٥ / ٥ .

(٢) رصف المباني ص ٥٠ .

، فمعنى (كَسَبَ) أصاب ، ومعنى (اكتسب) اجتهد في تحصيل الإصابة بأن زاول أسبابها ؛
 فلماذا قال الله تعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ ﴾ (البقرة : ٢٨٦) ، أي : اجتهدت في الخير أولاً
 فإنه لا يضيع ﴿ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ (البقرة : ٢٨٦) . أي : لا تؤخذ إلا بما اجتهدت في
 تحصيله وبالغت فيه من المعاصي^(١) .

وأما السياق في الموضع الثاني فلم يحتج إلى ذلك الاجتهاد ؛ إذ هو موجه إلى
 المؤمنين ، وهؤلاء لا ريبة لديهم ، فلا حاجة إلى ذلك الجهد الذي يتطلبه الفريق الأول ؛
 لتترك الريبة والانتقال من معتقد إلى آخر ، إذ هم مؤمنون بالفعل ، فناسب أن يأتي التعبير
 القرآني بالفعل المجرد ؛ ليتفق في دلالاته على عدم التكلف مع عدم احتياج هؤلاء المؤمنين
 لهذا الجهد الكبير للنجاة من النار .

وعلى هذا النحو من التجرد والزيادة يأتي استعمال القرآن لبعض الأفعال الأخرى ،
 نحو (تبع) و(اتبع) ، إذ ورد الأول منهما في قوله تعالى : ﴿ قُلْنَا أَهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا
 يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾ (البقرة : ٣٨) ،
 ثم عدل عنه الأسلوب القرآني إلى صيغة المزيد في قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَهْبِطُوا مِنْهَا
 جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا
 يَشْقَى ﴿١٢٣﴾ (طه : ١٢٣) ، قال ابن جماعة معللاً تلك المغايرة : ”يحتمل والله أعلم أن :
 فعل (التي جاء على وزنها : تبع) لا يلزم منه مخالفة الفعل قبله . وافتعل (التي جاء على
 وزنها : اتبع) يشعر بتجديد الفعل . وبيان قصة آدم هنا لفعله ، فجاء بـ (من تبع

(١) شرح شافية ابن الحاجب ١ / ١١٠ .

هداي) ، وفي طه جاء بعد قوله : ﴿ وَلَمْ يَجِدْ لَهُمْ عَزْمًا ﴾ (طه : ١١٥) ، ﴿ وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ ﴾ (طه : ١٢١) ، فناسب من اتبع ، أي : جدد قصد الاتباع .^(١)

وما ذهب إليه هنا صاحب كشف المعاني من تعليل يبدو غير دقيق ، إذ لا علاقة بين صيغة (فعل) ومخالفتها أو اتقاقها لما قبلها ، كذلك فإن صيغة (افتعل) ليس من معانيها الدلالة على تجدد الفعل — كما يرى — ولو نظرنا إلى ما تدل عليه هذه الصيغة من تكلف ومعالجة واجتهاد وخلو صيغة المجرد من ذلك لكان أقرب إلى إبراز وجه المناسبة بين كلتا الصيغتين وسياقهم اللغوي . فالسياق في الموضع الأول لم تذكر فيه المعصية صراحة ، بل أُشير إليها في قوله : ﴿ فَازْلَمْهُمَا الشَّيْطَانُ عَنَّا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ (البقرة : ٣٦) ، وفي هذا إشارة إلى قرب آدم وزوجه من الله يؤكد ذلك إسناد فعل القول إلى ضمير المتكلم الدال على التعظيم والحضور ، وهو ما يوحي باستحضارهما العظمة لله ، وفي ذلك القرب عون كبير لهما على مجاهدة وساوس الشيطان وإغوائه . فالانقياد إلى هدى الله في هذه الحالة أمر يسير لا يحتاج إلى كبير جهد لتحقيقه ، ومن هنا كان التعبير بصيغة المجرد في هذا الموضع أنسب للسياق .

وأما السياق في الموضع الثاني فقد أشار إلى نسيان آدم وانتفاء عزمه وغوايته ومعصيته ، وهذه أمور لا تحدث مع استحضار عظمة الله ؛ لذلك كان إسناد فعل القول في هذا المقام إلى الضمير الدال على الغيبة ، ومن هنا كان اتباع هدى الله مع تلك المعصية المصرح بها في هذا الموضع يحتاج إلى جهد كبير يستطيع به الإنسان أن يتغلب على وسوسة الشيطان ، فكان من المناسب في هذا الموضع أن يأتي التعبير القرآني بصيغة المزيد الدالة على المعالجة والاجتهاد ؛ لتتفق وهذا المعنى .

(١) كشف المعاني ص ٩٣ .

المبحث الثالث

المناسبة بين حروف المعاني والسياق اللغوي

تعد المعاني التي تؤديها تلك الحروف في الكلام معاني وظيفية . ولعل هذا المعنى هو ما يقصده النحاة عند تعريفهم للحرف ، بأنه لا يدل على معنى مفرد ، وإنما يدل على معنى في غيره ^(١) . فالمعنى الذي تؤديه لا يستفاد من مادتها ، كمعظم الألفاظ ، وإنما يؤخذ من نبيتها ، كالمعنى المستفاد من الضمائر والموصولات وأسماء الإشارة والصيغ ... وغير ذلك .

ونظرًا لأهمية هذه الحروف داخل التركيب ، إذ قد يتحدد بها معناه ، أو يتحدد من خلالها المواقع الإعرابية لبعض الألفاظ داخل هذا التركيب ، فقد اهتم النحاة بإبراز معانيها وتحديدها ، إذ قد يكون للحرف الواحد أكثر من معنى لا يتحدد إلا بوضعه في سياق معين ، وأفردوا لها أبوابًا خاصة في كتبهم ، كابن هشام الذي أفرد لها ما يزيد على نصف كتابه (مغني اللبيب) ، بل أفرد لها بعضهم كتبًا خاصة بها هي وما شاكلها من الأسماء والأفعال ، كالهروي في الأزهية والمالقي في رصف لمبني ، والمرادي في الجنى الداني . وفيما يلي صور لبعض تلك الحروف ومناسبتها لسياقها اللغوي في القرآن .

(١) حروف العطف

تتعدد المعاني التي تؤديها هذه الحروف في السياق ، بالإضافة إلى معناها الأصلي وهو الدلالة على العطف أو ربط أجزاء الكلام بعضها ببعض . ونرى التعبير القرآني يتناول تلك المعاني بدقة بلغة ، فلا يأتي بالحرف إلا في موضعه اللائق به ، وإن بدا في بعض الأحيان أنه يمكن استبدال غيره به في الظاهر ، غير أننا إذا تدبرنا المعنى نجد أن هذا غير ممكن .

(١) ابن عصفور : شرح للجمل ١ / ٩٠ .

ومن بديع استعمال القرآن لتلك الحروف ما نراه من التردد بين الواو والفاء في قوله تعالى : ﴿ وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ ۗ وَقَالَ الْكٰفِرُونَ هٰذَا سَاحِرٌ كٰذِبٌ ۗ ﴿١﴾ أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلٰهًا وَحِدًا ۗ إِنَّ هٰذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ (ص : ٤ - ٥) فجاء الأسلوب القرآني هنا بالواو التي تدل على الاشتراك في الحكم ومطلق الجمع (١) ثم غاير في الآية الثانية ، فجاء بالفاء التي تدل على الترتيب بلا مهلة (٢) في قوله تعالى : ﴿ بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكٰفِرُونَ هٰذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ ﴿٣﴾ أٰءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذٰلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ ﴿٤﴾ ﴾ (ق : ٢ - ٣) . قال الكرمانى معللاً تلك المغايرة في تعليقه على آية ص : ”لأن اتصاله بما قبله في هذه السورة معنوي ، وهو أنهم عجبوا من مجيء المنذر وقالوا : هذا المنذر ساحر كذاب ، واتصاله في (ق) معنوي ولفظي ، وهو أنهم عجبوا فقالوا : ﴿ هٰذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾ فراعى المطابقة والعجز والصدر ، وختم بما بدأ به، (٣) .

وهو تعليل لم ينظر إلى مدلول السياق في كلتا الآيتين ، والمتأمل فيه يرى أنه في الموضوع الأول سياق إنكار وتعجب من جعل الآلهة إلهاً واحداً ، وهو أمر غير متصور حدوثه لديهم ، وكان حرصهم على نفيه حرصاً كبيراً ، إلى الدرجة التي جعلتهم ينطلقون داعين قومهم أن يثبتوا على عبادة تلك الآلهة ، قال تعالى : ﴿ وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَسُوا وَاصِبُوا عَلَىٰ هٰذِهِ ۗ وَلِلَّهِ الْآلِهَةُ كُلُّهَا ۗ إِنَّ هٰذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ ﴿١﴾ مَا سَمِعْنَا بِهٰذَا فِي الْآلِهَةِ الْآخِرَةِ ۗ إِنَّ هٰذَا إِلَّا آخِطِقُ

(١) المرادي : الجنى للداني ص ١٥٨ .

(٢) للرماني : معاني الحروف ص ٤٣ .

(٣) لسرار للتكرار في القرآن ص ٢١٦ .

﴿ص : ٦ - ٧﴾ . وسعيهم هذا ودعوتهم لقومهم يدلان على حرصهم البالغ على أن يظلوا مجتمعين متمسكين بتلك العبادة دون تغيير ، أو يشذ أحد منهم عنها ، فكان الموضع للواو التي تدل على مطلق الجمع والاشتراك في الحكم دون الفاء .

أما السياق في الموضع الثاني فكان سياق إنكار وتعجب من البعث بعد الموت ، فلم يصدقوا حدوث ذلك ، بل سارعوا إلى تكذيبه واستبعاده ، حتى إنهم في إنكارهم وتعجبهم لم ينكروا البعث ، بل سارعوا إلى استبعاده مباشرة ، فقالوا : ﴿أَعِدَّا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِك رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ ، وكان من المفترض أن يقولوا : (أء ذا متنا وكنا ترابا نبعث من جديد) ، وفي هذا العدول عن نكره إلى الإشارة إليه واستبعاده أبلغ دليل على مسارعتهم بتكذيبه واستبعاده حدوثه ، فكان الموضع للفاء التي تدل على التعقيب دون مهلة زمنية من دون الواو .

ومن حسن استعمال التعبير للقرآني لتلك الحروف كذلك ما ورد من استعمال الفاء في قوله تعالى : ﴿وَجُنْدِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالبَيْتِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ^ط وَالتَّخَنُّوا^ط آيَاتِي وَمَا أُنزِلُوا هُزُوعًا ﴿٥٦﴾ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ ﴿٥٧﴾﴾ (الكهف : ٥٦ - ٥٧) ، فقال عز وجل (فَأَعْرَضَ) ، ثم عدل عن ذلك إلى (ثم) وهو حرف يدل - كما يذكر ابن هشام - على التشريك والترتيب والمهلة ^(١) ، وذلك في قوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا﴾ (السجدة : ٢٢) .

(١) . مغني للبيب : ١ / ١٣٥ .

ولعل هذه المغايرة ترجع إلى أن السياق في الآية الأولى يدور حول الكافرين الذين يجادلون في آيات الله بغير حق ، ولا هم لهم إلا أن يدحضوا تلك الآيات ، فالاستعداد للإعراض عنها قائم لديهم ، يسارعون إليه بمجرد سماعها ، فكان الموضع فيها للقاء دون الواو التي توحى بسرعة إعراضهم ، وهو ما يشير إليه ابن جماعة بقوله :
 " فلما تقدم في الكهف ﴿ وَجُنُودُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَيْتِ ﴾ ناسب ذلك (الفاء) المؤذنة بالتعقيب بالإعراض منهم عند مجادلتهم ودحضهم الحق.. (١) .

وأما السياق في الموضع الثاني فكان يدور حول هؤلاء الذين فسقوا وما آل إليه حالهم في الآخرة من دخولهم النار وذوقهم العذاب الذي كانوا يكذبون به في الدنيا . يقول تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنتُمْ بِهَا تُكذِبُونَ ﴾ (السجدة : ٢٠) ، وهذا العذاب قد أعد لهم في الآخرة نتيجة إعراضهم وتكذيبهم في الدنيا ، وبين هذا وذاك مهلة زمنية وتراخ ؛ لذلك كان من المناسب أن يأتي التعبير القرآني في هذا الموضع بالحرف الدال على المهلة والتراخي .

وقد أحسن الكرمانى تعليل هذه المغايرة ، إذ يقول في تعليقه على آية الكهف :
 " وما في هذه السورة في الأحياء من الكفار ، إذ ذُكروا فأعرضوا عقيب ما ذكروا ، ونسوا ذنوبهم وهم بعد متوقع منهم أن يؤمنوا ، وما في السجدة في الأموات من الكفار ، بدليل قوله : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ (السجدة : ١٢) ،

(١) كشف المعاني : ص ٢٤١ .

أي : ذكروا مرة بعد أخرى ، وزماناً بعد زمان ، ثم أعرضوا عنها بالموت ، فلم يؤمنوا ، وانقطع رجاء إيمانهم، (١) .

(٢) حروف الجر

تتعدد معاني هذه الحروف في اللغة العربية ، ولكل واحد منها معنى أساسي . وقد يكون للحرف الواحد أكثر من معنى لا يتحدد إلا من خلال وضعه في سياق معين ، واختيار التعبير القرآني لأحدهما ليأتي به في موضع معين لا يكون إلا بدقة بالغة ، بحيث لا يمكن أن يستبدل به غيره ، وإن توهم ذلك في بعض المواضع .

ومن حسن استعمال هذه الحروف ما ورد في قوله تعالى : ﴿ قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا مِن قَبْلِهِ وَمَا نُنزِلُ إِلَيْكَ مِن قَبْلِهِ ﴾ (البقرة : ١٣٦) ، فجاء الأسلوب القرآني في هذا الموضع بـ (إلى) الذي يدل على انتهاء الغاية (٢) ، ثم غير في موضع آخر ، فجاء بـ (على) الذي يدل على الاستعلاء (٣) في قوله تعالى : ﴿ قُلْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا مِن قَبْلِهِ وَمَا نُنزِلُ إِلَيْكَ مِن قَبْلِهِ ﴾ (آل عمران : ٨٤) .

(١) سرر التكرار في القرآن ص ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٢) الرماني : معاني الحروف ص ١١٥ .

(٣) ابن هشام : مغني للبيب ١ / ١٦٣ .

وفي تعليل تلك المغايرة يقول الكرمانى في تعليقه على آية البقرة : ” (إِلَى) لانتهاه إلى الشيء من أي جهة كانت ، والكتب منتبهة إلى الأنبياء وإلى أمهم جميعا . والخطاب في هذه السورة لهذه الأمة ، لقوله تعالى : (قُولُوا) فلم يصح إلا (إِلَى) و(عَلَى) مختص بجانب الفوق ، وهو مختص بالأنبياء ؛ لأن الكتب منزلة عليهم ، لا شركة للأمة فيها . وفي آل عمران (قُلْ) وهو مختص بالنبي — صلى الله عليه وسلم — دون أمته ، فكان الذي يليق به (عَلَى) .. (١) .

وذهب الزمخشري إلى أن تلك المغايرة إنما تكون ”لوجود المعنيين جميعًا ، لأن الوحي ينزل من فوق وينتهي إلى الرسل ، فجاء تارة بأحد المعنيين ، وأخرى بالآخر.. (٢) . أما الرأي السابق فقد اعترض عليه واصفًا إياه بالتعسف ، يقول : ”ومن قال إنما قيل (علينا) لقوله (قل) و(إلينا) لقوله (قولوا) تفرقة بين الرسل والمؤمنين ؛ لأن الرسول يأتيه الوحي على طريق الاستعلاء ، ويأتيهم على وجه الانتهاه ، فقد تعسف ، ألا ترى إلى قوله ﴿بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ (النساء : ٦٠) و﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ (الزمر : ٢) ، وإلى قوله : ﴿ءَامِنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَيْكَ مِنَ الْذِّكْرِ ءَامِنُوا﴾ (آل عمران : ٧٢) .. (٣) .

غير أن ابن الزبير كان له رأي أكثر دقة مما ذهب إليه الزمخشري ، يتضمن الرد على ما ذهب إليه ، ويتفق فيه مع الرأي الأول ، إذ يقول : ”وإذا كان الأمر للجميع وجرى على حقيقته فإنما أنزل إليهم ؛ لأن المنزل عليه حقيقة هو الرسول لا المؤمنون ،

(١) أسرار التكرار في القرآن ص ٧٩ .

(٢) للكشاف ١ / ٣٨١ .

(٣) السابق ١ / ٣٨١ .

وإذا قلنا أنزل على المؤمنين فمجاز ، كما أنا إذا قلنا : أنزل إلى الرسول لم يقع موقع : أنزل عليه وإن كان كل منهما جائزاً ، إلا أنا إذا أخذنا الكلام على أن لا تضمنين ، ولا تقدير فإنما نقول : أنزل على الرسول ، وأنزل إلى المؤمنين مع فصاحة أنزل إلى الرسول ووروده في القرآن . فلما قال في سورة البقرة : ﴿ قُولُوا ﴾ وأمر الجميع (ناسبه إينا) ، كما ورد في قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ (العنكبوت : ٤٦) حين خوطب الجميع ، ولما قال في آل عمران : ﴿ قُل ﴾ وكان الخطاب للرسول ناسبه : (عَلَيْنَا) لأنه أنزل عليه ، فجاء كل على ما يجب^(١) .

وعلى هذا النحو من بديع استعمال تلك الحروف ما ورد في قوله تعالى : ﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾ وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِينًا ﴿٦٣﴾ (الفرقان : ٦٣ - ٦٤) ، فجاء الأسلوب القرآني في هذا الموضع بالحرف الدال على الاستعلاء (عَلَى) معدياً به الفعل ، ثم غاير في موضع آخر ، فعد الفعل بـ (فِي) ، وهو حرف يدل في أصل معناه على الظرفية^(٢) ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ (لقمان : ١٨) .

(١) ملك للتأويل ١ / ٢٣٩ .

(٢) المرادي : الجنى للداني ص ٢٥٠ .

وإنما يرجع ذلك إلى أن السياق في الموضع الأول يتحدث عن عباد الله الذين لا يأتون من الأعمال إلا الصالحات ، فبالإضافة إلى ما ذكرته هاتان الآيتان من صفاتهم ، فإن الآيات بعد ذلك تعدد صفات أخرى لهم تتصف جميعها بالصالح والتقوى ، فهم لا يزنون ، ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ، ولا يشهدون الزور ، وإذا مروا باللغو مروا كراماً ، إلى غير ذلك من صفات الخير التي يتمتعون بها ، وهم بتلك الصفات لا يركنون إلى الدنيا ، ويطمنون إليها ، ويجعلونها أكبر همهم ، بل الآخرة عندهم الهدف المنشود . ومن هنا كان التعبير القرآني بالحرف (عَلَى) الذي يدل على استعلائهم على الدنيا وعدم ركونهم إليها واستقرارهم فيها ، مما يتفق مع صفاتهم التي أبرزتها الآيات ، ولو جاء بالحرف الدال على الظرفية لدل ، بما يوحي به من استقرار وتمكن عكس ذلك .

أما السياق في الموضع الثاني فهو سياق نصيح من لقمان لابنه ، فكان نهييه له عن المشي في الأرض مختالاً مرحاً مطمئناً إلى الدنيا ومستقراً فيها ، ذلك الاستقرار الذي يوحي به الحرف الدال على الظرفية ، ولو جاء هنا الأسلوب القرآني بالحرف الدال على الاستعلاء لما كان له فائدة ، إذ يدل بطبيعته على الاستعلاء على الدنيا وعدم الركون إليها والاطمئنان لها ، ومن يتصف بهذا لا يحتاج إلى نصيح ، ومن ثم ناسب أن يأتي بـ (فِي) دون (عَلَى) . قال الزركشي في إشارة منه إلى هذا المعنى : 'وذلك لما وصف العباد بين أنهم لم يوطنوا أنفسهم في الدنيا ؛ وإنما هم عليها مستقرون . ولما أرشده ونهاه عن فعل

التبخر ، قال: ولا تمش فيها مرحاً ، بل امش عليها هوناً،^(١) .

(١) لبرهان في علوم القرآن ٤ / ٢٠٠ ، ٢٠١ .

وعلى هذا النحو من الحسن ما نراه من استعمال الباء ، وهو حرف دال على الإلصاق^(١) ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِنَا بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ (البقرة : ٢٣٤) ، ثم نرى التعبير القرآني يعدل عن هذا الحرف إلى (من) الدال في أحد معانيه على البعضية^(٢) ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خَرَجْنَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِنَا مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (البقرة : ٢٤٠) .

وفي تعليل تلك المغايرة يقول الخطيب الإسكافي : ” إن الأول تعلق بقوله : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرْتَضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ۖ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (البقرة : ٢٣٤) ، أي لا جناح عليكم في أن يفعلن في أنفسهن بأمر الله ، وهو ما أباحه لهن من التزوج بعد انقضاء العدة ، فالمعروف هنا أمر الله المشهور ، وهو فعله وشرعه الذي شرعه وبعث عليه عباده ، والثاني المراد به فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من جملة الأفعال التي لهن أن يفعلن من تزوج أو قعود ، فالمعروف هنا فعل من أفعالهن يعرف في الدين جوازه وهو بعض ما لهن أن يفعلنه ، ولهذا المعنى خص بلفظة (من) ونكر ، فجاء المعروف في الأول معرف اللفظ لما أشرت إليه ، وهو أن يفعلن في أنفسهن بالوجه المعروف المشهور الذي أباح الشرع من ذلك ، وهو الوجه الذي دل الله عليه وأبانه ، فعرف إذ كان معرفة

(١) ابن هشام : مغني اللبيب ١ / ١١٨ .

(٢) المرادي : الجنى الداني ص ٣٠٩ .

مقصودًا نحوه ، وكذلك خص بالباء وهي للإصاق ، والثاني كان وجهًا من الوجوه التي
لهن أن يأتينه ، فأخرج مخرج النكرة لذلك، (١) .

فالمعروف على هذا لما كان محددًا واضحًا جاء الأسلوب القرآني معه بحرف
الإصاق الذي يدل على القرب من الشيء إلى حد الإصاق به ، نحو : مررت بزيد ،
وقدنته بعصاه ، وجذبته بشعره . قال المالقي : ” معنى ذلك كله أنك ألصقت المرور بزيد
والقود بالعصا والجذب بالشعر ، ومنه : وصلت هذا بهذا ، أي ألصقته به، (٢) . وهذه الدلالة
هي الأقرب في المعنى لما هو واضح ومحدد ؛ لأنه لا يكون كذلك إلا بالقرب منه
والالتصاق به . وأما المعروف في الآية الثانية فيدل على وجه من وجوه متعددة ؛ لذا
ناسب أن يأتي معه الحرف الدال على التبويض .

(٣) حروف النفي

للنفي في اللغة العربية حروف عديدة ، تختلف في دلالتها باختلاف بنيتها ، فمنها
ما يدل على نفي الماضي ، ومنها ما يدل على نفي الحاضر ، ومنها ما يدل على نفي
المستقبل ، وهناك ما هو مشترك يمكن أن يأتي لنفي أي زمن من هذه الأزمنة .

ومما حسن فيه استعمال تلك الحروف في القرآن الكريم ما ورد في قوله تعالى :
﴿ قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ
كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيكُمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴿٩٥﴾ ﴾ (البقرة :
٩٤ - ٩٥) ، فجاء التعبير القرآني هنا بـ (لَنْ) الذي ينفي الفعل المضارع ، ويخلصه

(١) درة للتزويل ص ٢٩ .

(٢) رصف للمباني ص ١٤٣ .

للمستقبل^(١) ، ثم عدل عنه إلى (لا) الذي قد يكون لنفي الحال ، كما يذهب الأخفش
 والمبرد^(٢) أو لنفي المستقبل ، كما يرى الزمخشري^(٣) ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا
 الَّذِينَ هَادُوا إِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٦﴾ وَلَا
 يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيهِمْ ؕ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴿٧﴾ ﴾ (الجمعة : ٦ - ٧) .

ويرجع الإسكافي سر تلك المغايرة إلى أن الآية الأولى "لما كانت مفتوحة بشرط
 علقت صحته بتمني الموت ، ووقع هذا الشرط غاية ما يطلبه المطيع ولا مطلوب وراءه
 على ما ادعوه لأنفسهم ، وهو أن لهم الدار الآخرة خالصة من دون غيرهم ، ووجب أن
 يكون ما يبطل تمني الموت المؤدي إلى بطلان شرطهم أقوى ما يستعمل في بابه وأبلغه
 في معنى ما ينتفي شرطهم به ، وكان ذلك بلفظة (لن) التي هي للقطع والبتات ، ثم أكد
 بقوله (أبداً) ليبطل تمني الموت الذي يبطل دعوام بغاية ما يبطل به مثله . ألا ترى أنه
 ليس بعد حصول الدار الآخرة خالصة لأمة من الأمم مقترح لمقترح ولا مطلب لمطلب .
 وليس كذلك الشرط الذي علق به تمني الموت في سورة الجمعة لأنه قال : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا

الَّذِينَ هَادُوا إِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ ﴾ (الجمعة : ٦) ؛ وليس
 زعمهم أنهم أولياء لله من دون الناس المطلوب الذي لا مطلوب وراءه . لأنهم يطلبون بعد
 ذلك إذا صح لهم هذا الوصف دار الثواب ، فلما كان الشرط في هذا المكان قاصراً عن
 الشرط في المكان الأول ولم تكن الدعوى دعوى غاية المطلوب ، لم يحتج في نفيه
 وإبطاله إلى ما هو غاية في بابه ، فوقع الاقتصار على ما لا يتمنونه وليس في لفظه معنى

(١) المرادي : الجنى لداني ص ٢٧٠ .

(٢) المرادي : الجنى لداني ص ٢٩٦ .

(٣) ابن يمش : شرح المفصل ٨ / ١٠٨ .

التأييد ، وإنما حصل ذلك فيه بما قارنه من قوله أبداً ، فكان الأول أوكد وأبلغ ؛ لأن لفظ الاسم والفعل للتأييد فافترق الموضعان،، (١) .

والإسكافي بهذا التعليل ينظر إلى مدلول السياق في كلتا الآيتين موضعاً ما في الأول من مبالغة تقتضي في نفيها الحرف الدال على ذلك وخلو الثاني من تلك المبالغة ، لذا ناسبه عند نفيه الحرف الذي يخلو منها . وإذا كان صاحب الدرة يرى أن المبالغة تتحقق في ادعاء هؤلاء للكافرين أن الدار الآخرة خالصة لهم من دون الناس ، وحصول ذلك لأمة من الأمم ليس بعده مطلب ، فإن صاحب كشف المعاني يضيف وجهاً آخر تتحقق به المبالغة ؛ وهو "أن آية البقرة وردت بعد ما تقدم منهم من الكفر والعصيان وقتل الأنبياء : فناسب حرف المبالغة في النفي لتمنيهم الموت لما يعلمون ما لهم بعده من العذاب،، (٢) . ثم يأتي صاحب الطراز ليضيف وجهاً ثالثاً من أوجه تلك المبالغة اعتمد فيه على العناصر اللغوية التي استعملها التعبير القرآني في ذلك للموضع ، إذ "أكده ، بـ (لكم) ، على جهة الملك والاختصاص من بين سائر الناس ، ووصف الدار بكونها آخرة مبالغة في أمرها وإيضاحاً لشأنها ، وقرره بقوله (عِنْدَ اللَّهِ) إيضاحاً للأمر أيضاً ، ثم قال (حَاطِصَةً) يعني مختصين بها دون غيركم ، وهكذا قوله (مِن دُونِ النَّاسِ) فيه نهاية الاختصاص ، فلما حصل تأكيد هذا الخطاب بهذه الأنواع من التوكيد ، أتى بالنفي بـ (لن) لئلا يبلغ في إتيانه بالغ في نفيه بـ (لن) وهذا كله دال على كونها موضوعة للمبالغة،، (٣) .

وهذه التعليلات جميعاً لها قيمتها ، إذ تبرز إبرازاً دقيقاً وجه المناسبة بين كلا الحرفين وسياقهما اللغوي ، ولكننا نجد ابن الزبير ينظر إلى الأمر نظرة مختلفة بعض

(١) درة التنزيل ص ١٣ .

(٢) ابن جماعة : كشف المعاني ص ١٠٤ .

(٣) قلعوي : الطراز ص ٣٠٢ .

الشيء لا نقل في قيمتها عن النظرة السابقة يعتمد فيها على دلالة (لن) على نفي المستقبل ودلالة (لا) على نفي الحال واتفاق ذلك مع السياق في كلا الموضعين ، فيرى "أن آية البقرة لما كان الوارد فيها جواباً لحكم أخراوي يستقبل وليس في الحال منه إلا زعم مجرد واعتقاد أن الأمر يكون كذلك ناسبه النفي بما وضعه من الحروف لنفي المستقبل ؛ لأن لن يفعل جواب سيفعل ، ولما كان الوارد في سورة الجمعة جواباً لزعهم أنهم أولياء الله من دون الناس ، وذلك حكم دنياوي ووصف حالي لا استقبال فيه ناسبه النفي بـ (لا) التي لنفي ما يأتي من غير تخصيص إلا بغير الماضي ، وقد تتعاقب مع (مَا) التي لنفي الحال، (١) .

وعلى هذا النحو من بديع استعمال تلك الحروف ما ورد في قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ

أَنِّي كُنْتُ لِي غُلْمٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴿٢٠﴾ (مريم : ٢٠) ، فأتى الأسلوب القرآني

في هذا الموضع بـ (لم) الذي يأتي لنفي المضارع ويقبله ماضياً (٢) ، ثم عدل عنه إلى

(مَا) التي تأتي للنفي ، فإذا دخلت على الماضي بقي على مضيه ، وإذا دخلت على

المضارع خلصته للحال عند الأكثرين (٣) ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ يَتَأَخَّتْ هَرُونَ مَا كَانَ

أَبُوكَ أَمْرًا سَوِيًّا وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا ﴿٢٨﴾ (مريم : ٢٨) .

ويفرق الزركشي بين هذين الموضعين على أساس "أن النفي بـ (مَا) كقولك

(ما قام زيد) معناه أن وقت الإخبار هذا الوقت ؛ وهو إلى الآن ما فعل ، فيكون النفي في

(١) ملك للتأويل ١ / ٢٢٧ .

(٢) ابن هشام : مغني اللبيب ١ / ٣٠٥ .

(٣) المرادي : الجنى الداني ٣٢٩ .

الماضي ، وأن النفي بـ (لَمْ) كقولك : (لم يقم) تجعل المخير نفسه بالعرض متكلماً في الأزمنة الماضية ، ولأنه يقول في كل زمان في تلك الأزمنة : أنا أخبرك بأنه لم يقم،^(١) قال معللاً تلك المغايرة على أساس هذا الفرق : ”فإن مريم كأنها قالت : إني تفكرت في أزمنة وجودي ومثلتها في عيني : ﴿وَلَمْ أَكُ بَعِيًّا﴾ فهو أبلغ في التزييه ؛ فلا يظن ظان أنها تنفي نفيًا كليًا ؛ مع أنها نسيت بعض أزمنة وجودها ؛ وأما هم لما قالوا : ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَعِيًّا﴾ ما كان يمكنهم أن يقولوا : نحن تصورنا كل زمان من أزمنة وجود أمك ، وننفي عن كل واحد منها كونها بعياً ؛ لأن أحداً لا يلزم غيره ، فيعلم كل زمان من أزمنة وجوده ، وإنما قالوا لها : إن أمك اشتهرت عند الكل ، حتى حكموا عليها حكماً واحداً عاماً أنها ما بغت في شيء من أزمنة وجودها،^(٢) .

وهذا الفرق الذي يشير إليه هنا بين الحرفين في مدلولهما على زمن النفي لا يبدأ دقيقاً ، فتعريف النحاة لهما لا يتعدى ما تقدم ذكره . ولعلنا إذا نظرنا إليهما من خلال بنيتهما وما لها من دلالة لاتجهنا اتجاهاً مختلفاً في الكشف عن العلاقة بينهما وبين سياقهما اللغوي ، فالأول منهما مقطع صوتي مغلق مكون من ساكنين يتوسطهما حركة قصيرة ، يتميز بانحباس الصوت وتوقفه عند الانتهاء من نطقه ، فلا تنتقل أعضاء النطق منه إلى غيره إلا بعد التوقف وقفة خفيفة . وأما الثاني فهو مقطع صوتي مفتوح مكون من ساكن + حركة طويلة^(٣) ، يتميز بانفراج الشفتين عند الانتهاء من نطقه .

(١) البرهان في علوم القرآن ٢ / ٣٩٤ .

(٢) السابق ٢ / ٣٩٥ .

(٣) تظنر في تصنيف تلك المقاطع : أصوات اللغة . د . عبد الرحمن أيوب ص ١٤٣ ، ١٤٤ .

وهذا الإغلاق الذي يتميز به المقطع الأول والوقوف عليه وقفة خفيفة كلاهما فيه إيحاء بالقطع والحسد . والكلام في الآية الأولى يأتي على لسان مريم ، إذ تنفي نفيًا قاطعًا مصحوبًا بالتعجب ثقةً منها في نفسها أنه قد مسها بشر أو كانت بغيًا ، حتى يكون لها ذلك الغلام ، فكان التعبير بالحرف الذي فيه دلالة على القطع هو الأنسب في هذا الموضع .

وأما السياق في الموضع الثاني فكان النفي فيه على لسان قومها ، ولم يكن نفيهم نفيًا قاطعًا أن تكون مريم قد اقترفت هذا الإثم ، بل كان نفيهم تعجبًا واندهاشًا من أن تكون قد فعلت هذه الفعلة مع انتمائها لهذا البيت العريق الذي لم يعرف عن أهله إلا الصلاح والتقوى ، فجاء الأسلوب القرآني هنا بحرف النفي (مَا) الذي يتفق مع تلك الحالة ، من خلال ما يتصف به من انفراج الشفتين عند نطق الصائت الطويل الذي ينتهي به ، وهو انفراج نراه مصاحبًا للإنسان إذا ما كان في حالة ذهول واندهاش .

(٤) حروف متفرقة

من تلك الحروف ما نراه من استعمال التعبير القرآني لـ (مَا) للدلالة على النفي أو (إِن) المكسورة المخففة التي تدل على المعنى نفسه مقترنة بالحرف الدال على الاستثناء (إِلَّا) ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَسْرَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلًا ﴾ (إبراهيم : ١٠) ، فلم يقل عز وجل : (إنما أنتم بشر مثلتنا) مؤكدًا للتركيب بـ (إِنَّمَا) ، وهو حرف يعطي من الدلالة على التوكيد ما يعطيه الحرفان المذكوران في الآية ، كما نرى في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ (الكهف : ١١٠).

وإنما كان ذلك — على حد قول عبد القاهر — ”لأنهم جعلوا الرسل كأنهم بادعائهم النبوة قد أخرجوا أنفسهم عن أن يكونوا بشرًا مثلهم ، وادعوا أمرًا لا يجوز لمن هو بشر . ولما كان الأمر كذلك ، أخرج اللفظ مخرجه حيث يراد إثبات أمر يدفعه المخاطب ويدعي خلاقه ، ثم جاء الجواب من الرسل الذي هو قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ لَهُمْ

رُسُلُهُمْ إِنْ خُنُّوا إِلَّا بِشَرِّ مِثْلِكُمْ ﴾ (إبراهيم : ١١) ، كذلك بـ (إن) و(إلا) دون (إنمًا) ؛ لأن من حكم من ادعى عليه خصمه الخلاف في أمر هو لا يخالف فيه ، أن يعيد كلام الخصم على وجهه ، ويجيء به على هيئته ويحكيه كما هو . فإذا قلت للرجل* : (أنت من شأنك كيت وكيت) ، قال : (نعم) ، أنا من شأنى كيت وكيت ، ولكن لا ضير على ، ولا يلزمني من أجل ذلك ما ظننت أنه يلزم) ، فالرسل صلوات الله عليهم كأنهم قالوا : (ما قلتم من أنا بشر مثلكم كما قلتم ، لسنا ننكر ذلك ولا نجعله ، ولكن ذلك لا يمنعنا من أن يكون الله تعالى قد من علينا وأكرمنا بالرسالة . وأما قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ (الكهف : ١١٠) ، (فصلت : ٦) ، فجاء بـ (إنمًا) ؛ لأنه ابتداء كلام قد أمر النبي —

صلى الله عليه وسلم — بأن يبلغه إياهم ويقوله معهم ، وليس هو جوابًا لكلام سابق قد قيل فيه : (إن أنت إلا بشر مثنا) ، فيجب أن يؤتى به على وفق ذلك الكلام ، ويراعى فيه حذوه ، كما كان ذلك في الآية الأولى^(١) .

ومن تلك الحروف كذلك (السين) و(سوف) ، وهما حرفان يخلصان الفعل للاستقبال ، فالسين — على حد قول صاحب رصف المباني — ”هي الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال ، وتسمى حرف تنفيس ؛ لأنها تنفس في الزمان ، فيصير الفعل المضارع مستقبلًا بعد احتمال له للحال والاستقبال^(٢) . ويرى ابن هشام أن مدة

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٣٣ .

(٢) الملقى : رصف المباني ص ٣٩٦ .

الاستقبال فيها ليست أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين ، ومعنى قول المعربين فيها (حرف تنفيس) حرف توسيع ، وذلك أنها نقلت المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع ، وهو للاستقبال ^(١) . كما يرى ” أنها تفيد الوعد بحصول الفعل ، فدخلها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتضى لتوكيده وتثبيت معناه،، ^(٢) .

وأما (سوف) فهو — كما يرى صاحب رصف المباني — ” حرف يختص بالفعل المضارع أيضاً ، فيخلصه للاستقبال مثل السين ، ومعناها التنفيس في الزمان ، إلا أنها أبلغ في التنفيس من السين ،، ^(٣) .

ومن بديع استعمال هذين الحرفين ما ورد في قوله تعالى في سورة الأنعام : ﴿ فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ (الأنعام: ٥) ، فجاء الأسلوب القرآني هنا بـ (سوف) ، ثم عدل عنها إلى السين في قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ كَذَّبُوا فَسَيَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ (الشعراء : ٦) .

وفي تعليل تلك المغايرة يقول ابن الزبير : ” آية الأنعام لما ترتبت على إطناب وبسط آيات من حمده سبحانه وانفراده بالخلق والاختراع ، فقال تعالى : ﴿ لِحَمْدِ اللَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ (الأنعام : ١) ، فذكر سبحانه خلق السماوات والأرض وخلق الظلمات والنور ، فالظلمات

(١) مغني اللبيب : ١ / ١٥٨ .

(٢) السابق ١ / ١٥٩ .

(٣) الملقى : رصف المباني ص ٣٩٨ .

عن أجرام هذه المخلوقات والأنوار عن أجرام ما جعل في السماوات وزينها بها من شمس وقمر وكواكب للافتداء والضياء . ثم ذكر خلقهم من طين ، وقد تردد في الكتاب العزيز تنبيه المكلفين بما صدرت به سورة الأنعام ، فقال تعالى : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الجاثية : ٣) ، وقال تعالى : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا ﴾ (الفرقان : ٦١) ، ثم قال بعد آية الأنعام : ﴿ وَمَا تَأْتِيهِمْ مِّنْ آيَةٍ مِّنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾ (الأنعام : ٤) ، فلما تقدم هذا الإطناب ناسبه ما أتبع به من قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنبُؤًا مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ ، فناسب الإطناب الإطناب .

وقال تعالى قبل آية الشعراء : ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴾ (الشعراء : ٢) ، ثم اعترض بتسليية نبيه — صلى الله عليه وسلم — فقال : ﴿ لَعَلَّكَ بَنِيعَ نَفْسِكَ إِلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ (الشعراء : ٣) ، وليس هذا المعترض به مما نكروا به ، ثم قال بعد : ﴿ إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِ مِّنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ أَعْتَقُهُمْ هَآ خَاضِعِينَ ﴾ (الشعراء : ٤) ، وهذا راجع إلى تسليته عليه السلام ، فلم يبق مجردا لتذكيرهم سوى قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴾ ، وما بعد من وعيدهم ونهيدهم بقوله : ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ ﴾

(الشعراء : ٥) ، وهذا إيجاز ، فناسبه ما نيط به من قولهم : ﴿ فَقَدْ كَذَّبُوا فَسَيَاتِمُ أَنْبُؤَا مَا كَانُوا بِمِ يَسْتَرْوُونَ ﴾ ﴿١﴾ إيجازاً لإيجاز وإطناباً لإطناب ،^(١) .

وابن الزبير في تعليله هذا يعتمد على بنية كلا الحرفين واتفاقها مع الإطناب في الموضع الأول والإيجاز في الموضع الثاني ، وهو تعليل لا بأس به ، ولكننا يمكن أن نتجه بالتعليل وجهة أخرى إذا نظرنا إلى ما ذكره ابن هشام من دلالة تتميز بها السين من (سوف) ، وهي توكيد الفعل وتثبيت معناه واقتضاء حصوله إذا دخلت على ما يفيد الوعد أو الوعيد . فالسياق في الموضع الثاني يبرز لنا فيه ما يفيد الوعيد ، وهو قوله تعالى : ﴿ إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ ﴿الشعراء : ٤﴾ . قال ابن كثير : "أي لو نشاء لأنزلنا آية تضطرهم إلى الإيمان قهراً ، ولكن لا نفعل ذلك ؛ لأننا لا نريد من أحد إلا الإيمان الاختياري"^(٢) . ففي هذا وعيد واضح لمن كذب بالحق وأعرض عنه ، فناسبه ذكر السين التي تدل على توكيد الفعل واقتضاء حدوثه . ولما خلا السياق في الموضع الأول مما يدل على الوعيد أثر التعبير القرآني أن يأتي بـ (سوف) دون السين لعدم وجود ما يقتضي التوكيد وتثبيت المعنى .

ومن تلك الحروف ما ورد في قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّأ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾ ﴿التوبة : ٣٢﴾ ، فأتى الأسلوب القرآني في هذا الموضع بـ (أن) المصدرية في قوله : (أَنْ يُطْفِئُوا) ، ثم عاير

(١) ملك للتأويل ١ / ٤١٢ ، ٤١٣ .

(٢) تفسير القرآن العظيم ٣ / ٣٢١ .

في موضع آخر ، فجاء بلام التعليل دون (أن) في قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾ (الصف : ٨) .

ولعل استعمال (أن) دون اللام في الموضع الأول يرجع — على حد قول الإسكافي — إلى أن ”الإرادة في الآية الأولى تعلقت بإطفاء نور الله بأفواههم ، وإطفاء نور الله إنما هو بما حاولوه من دفع الحق بالباطل ، والحق يسمى نور الله ؛ لأن حججه وبراهينه تضيء لطالبه فيهتدي بها إليه ، والباطل هو قولهم بأفواههم ، وهو ما أخبر الله تعالى به قبل عن اليهود والنصارى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصْرَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ (التوبة : ٣٠) ، أي هو قول لا حقيقة له ولا محصول ، وبمثله لا يدفع الحق وبالأفواه لا يطفأ هذا النور كما يطفأ السراج ، لأن هذا النور وإن أشبهه في أنه يهدي ويبين الحق من الباطل ، فهو بخلافه في الامتناع من الإطفاء كما يتهبأ ذلك في السراج ، والنور يجوز أن تكون الآية المنيرة والحجة الساطعة ويجوز أن يكون المراد به القرآن ويجوز أن يكون المراد به النبي — صلى الله عليه وسلم — ، كما قال : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا ﴾ (الأحزاب : ٤٥ — ٤٦) ، فالسراج المنير يسمى نورا ، وكل واحد من الثلاثة إذا دفعوه جاز أن يقال حاولوا إطفاءه ، والخبر عن اليهود والنصارى الذين قال تعالى فيهم : ﴿ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ ﴾ (التوبة : ٣٠) أن يشاكلوا بإثباتهم لله ابنا وشريكا قول من أثبت مع الله آلهة ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا

إِلَيْهَا وَحِيدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾ (التوبة : ٣١) ، وهذا واضح، وتعدي الإرادة إلى هذا المراد الظاهر ، وهو وجه الكلام والأصل، (١) .

فالإرادة هنا – كما يوضح الإسكافي – إطفاء نور الله ، ولا شيء غير ذلك ، فاستوجب ذلك المعنى أن يأتي الأسلوب القرآني بـ (أن) دون اللام في هذا الموضع لتكون مع الفعل مصدرًا مؤولاً لا يتعدى إليه فعل الإرادة مباشرة ، فيقع على الإطفاء المراد في هذا الموضع . ولو جاء باللام لتعدى فعل الإرادة هنا إلى شيء آخر لا يقتضيه السياق .

أما الموضع الثاني فقد أثر فيه الأسلوب القرآني أن يأتي باللام دون (أن) وذلك – كما يرى الإسكافي – لأن ” المراد يريدون أن يكذبوا ليطفنوا نور الله بأفواههم لأن قبلها ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ ﴾ (الصف : ٧) ، فقوله يريدون لم يذكر مفعول ما يريدونه اعتمادًا على ما نبه عليه بقوله : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ﴾ ، فكانه قيل : يريدون افتراء الكذب ليطفنوا نور الله، (٢) .

ففعل الإرادة هنا لم يرد منه التعدي إلى إطفاء نور الله ، ولكن إلى افتراء الكذب الذي هو علة لهذا الإطفاء ، ومن هنا جيء بلام التعليل ؛ لأنها إذا دخلت على الفعل المنصوب تكون مبنية على العلة التي لها أنشئ الفعل ، فتصرف الفعل قبلها عن التعدي

(١) برة للتزويل ص ١٠٦ .

(٢) برة للتزويل ص ١٠٧ .

إلى ما دخلت عليه ، فيقدر مفعول محذوف يفهم من الكلام يتعدى إليه فعل الإرادة ، وهو ما يراد في هذا السياق .

ولم ير الزمخشري مثل هذا الرأي بل ذهب إلى أن اللام هنا زائدة لتأكيد فعل الإرادة ، وعبارته في ذلك ' 'وكان هذه اللام زيدت مع فعل الإرادة تأكيداً له ، لما فيها من معنى الإرادة في قولك : جنتك لإكرامك ، كما زيدت اللام في : لأبالك ، تأكيداً لمعنى الإضافة في : لا أباك' '(١) . وهو بذلك لا يرى فرقاً بين دخول اللام في هذا الموضع وعدم دخولها في مثل آية التوبة ، إلا مجرد الدلالة على التوكيد . وهو نظر إلى الأمر ، كما نظر إليه صاحب الدرّة ، وأبقى اللام على أصلها رابطاً بين دلالتها على التعليل ومناسبة ذلك للسياق الذي وردت فيه ، لكان أولى .

وهكذا نرى أن النظم الحكيم لا يراعي فقط معنى اللفظ المعجمي وصلته بالسياق اللغوي ، وإنما يراعي معناه الوظيفي كذلك ، مسخراً ما لبنيته أو موقعه من طاقات إيحائية ؛ لخدمة المعنى العام للسياق وللوصول به إلى أعلى مراتب الفصاحة .

(١) للكشاف ٤ / ٥٢٥ .

الفصل الرابع

المناسبة بين عدول اللفظ عن الأصل التركيبي والسياق اللغوي

للجملة في اللغة العربية — كما يرى النحاة — أصل تتحقق به الإفادة ، وهذا الأصل في الجملة الاسمية مبتدأ أو خبر ، وفي الفعلية فعل متقدم يتلوه فاعل أو نائب فاعل ، فإن لم يراعَ هذا النمط أو الأصل الذي تأتي عليه الجمل ، كوضع الألفاظ في وضع معين والذكر والربط والتضام ووضع اللفظ في موضعه إلى آخر ذلك من الأصول ارتبك الكلام ، وصار دون فائدة أو معنى . ويمكن للعدول عن أصل وضع الجملة أن يكون بالعدول عن أي واحد من هذه الأصول ، عن طريق الحذف أو التقديم والتأخير أو زيادة ألفاظ على النمط الأصلي للجملة أو وضع لفظ موضع آخر أو نقله من وظيفته الأصلية إلى وظيفة أخرى ... إلى آخره .

فإذا حدث شيء من هذا العدول يردده النحاة إلى النمط الأصلي الذي كان عليه التركيب ، نحو قول القائل : سَقَيْتَا — رَعَيْتَا — خَبَيْتَا — كَفَرْنَا — جَذَعْنَا وغير ذلك من المصادر المنصوبة . قال سيبويه في تقدير أصل هذا الكلام : ”إنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكور فدعوت له أو عليه ، على إضمار الفعل ، كأنك قلت : سَقَاكَ اللهُ سَقَيْتَا ، ورَعَاكَ اللهُ رَعَيْتَا ، وخَبَيْكَ اللهُ خَبَيْتَا . فكل هذا وأشباهه على هذا ينتصب . وإنما اختزل الفعل ههنا ؛ لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحَتَرَ بدلاً من احنَرَ . وكذلك هذا كأنه بدل من سَقَاكَ اللهُ ورَعَاكَ اللهُ ، ومن خَبَيْكَ اللهُ،^(١) . ونحو ذلك ما نراه من تقدير للأصل في مثل : ملأ الإنياء زيتاً ، ونعم رجلاً زيد . قال ابن عصفور : ”فكأنك قلت : ملأ الإنياء الزيت ، ثم صار الزيت تمييزاً بعد أن كان فاعلاً لملأ . وأما : نعم رجلاً زيد ،

(١) للكتاب ١ / ٣١٢ .

فكان الأصل : نعم الرجل ، ثم أضمرت الرجل وصار تمييزاً بعد أن كان فاعلاً ، فكانه نقل،^(١) .

وهذا العدول إما أن يكون مطرداً أو غير مطرد . فإذا كان غير مطرد فالتحاة يسمونه شاذاً أو ضرورة أو قليلاً أو نادراً أو خطأ^(٢) .

أما إذا كان هذا العدول مطرداً فإنه يخضع لما يأتي^(٣) :

(١) الفائدة أو أمن اللبس ، فلا بد أن تتحقق الفائدة على رغم العدول ، ويتضح خضوع العدول لأمن اللبس في وجوب أن يكون هناك دليل على المحذوف وضرورة التفسير عند الإضمار وما يفرض من شروط على الفصل بين المتلازمين وعلى التقديم والتأخير ... الخ .

(٢) الخضوع لقواعد معينة يتم هذا العدول في ضوئها ويترد في ضوئها ، نحو القواعد التي تحكم تقديم الخبر وجوباً أو جوازاً وكذلك قواعد تقديم المفعول به أو الحال أو الشروط التي يجب أن تتوافر لحذف أحد عناصر الجملة ... الخ .

(٣) الإطار العام لمصناعة النحو ، كما يتضح من الأصول والقواعد التي وضعها النحاة . وهذه القواعد هي التي تشكل الإطار العام للمصناعة النحوية المختلفة سواء ما كان منها أصلياً أو فرعياً .

وقد يعمد الأسلوب القرآني إلى ذلك العدول ، فيقدم للفظ ، أو يؤخره ، أو يحذف ما يمكن ذكره ، أو يضع أحد الألفاظ موضع غيره ، أو يزيد على النمط الأصلي للتركيب ما يمكن تركه ، أو ينقل اللفظ من وظيفته الأساسية إلى وظيفة أخرى ، وذلك لتحقيق دلالة ما يقتضيهما السياق أو نسق معين يحقق للسياق شكلاً جمالياً أو إيقاعاً لا يتحقق دونه ، فهو بذلك يستخدم طرقاً فنية للربط بين المفردات وبين الجمل والعبارات ، وخلق دلالات متنوعة تتوافق مع أغراضه وأهدافه . وفيما يلي صور للأنماط التي يتحقق فيها العدول في القرآن الكريم ومناسبة هذا العدول للسياق اللغوي .

(١) شرح الجمل ٢ / ٢٨٢ .

(٢) د . تمام حسان : الأصول دراسة لبيستمولوجية ص ١٤٨ .

(٣) السابق ص ١٤٨ ، ١٤٩ .

المبحث الأول

المناسبة بين التقديم والتأخير والسياق اللغوي

تخضع الجملة في العربية لنظام معين في ترتيب مفرداتها ، ويقسمها النحاة — كما هو معروف — إلى مسند ومسند إليه ومتعلقات الإسناد .

وإذا كان للجملة في اللغة العربية نظام مثالي في ترتيبها ، فإن هذا النظام ليس جامدًا لا يمكن تغييره ، بل هناك تغيرات تطرأ على طريقة الترتيب ، بحيث يقدم عنصر أو يؤخر آخر ، والتقديم والتأخير في الجملة العربية من المباحث المهمة التي أولاها النحاة والبلاغيون عناية كبيرة ، وقد غلب الذوق الجمالي القائم على التحليل اللغوي على تحليلات البلاغيين لها .

ولا يكون التقديم والتأخير في اللغة العربية دون نظام يحكمه ، بل يخضع لضوابط وقواعد . فقد يكون تقديم اللفظ أو تأخيره إجباريًا لعلّة نحوية ، فلا يجوز العدول عنه ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ (البقرة : ١٢٤) ، فقدم المفعول تقديمًا إجباريًا لاتصال ضمير بالفاعل يعود عليه .

وقد يكون اختياريًا ، فيخضع — ولاسيما في الكلام البليغ — لدواعٍ دلالية أو بلاغية . ولعل هذا ما يشير إليه صاحب الصناعتين بقوله : ” ينبغي أن ترتب الألفاظ ترتيبًا صحيحًا ، فنقدم منها ما كان يحسن تقديمه ، وتؤخر منها ما يحسن تأخيره . ولا تقدم منها ما يكون التأخير به أحسن ، ولا تؤخر منها ما يكون التقديم به أليق ،^(١) . ويوضح التتوخي الأمر قائلًا : ” ومن البيان تقديم ما من شأنه أن يؤخر ، وتأخير ما من شأنه أن يقدم ، ومعظم هذا من أبواب النحو ، ومن ذلك ما يلزم وما يجوز ، فأما ما يلزم فلا

(١) أبو هلال العسكري : الصناعتين ص ١٦٩ .

مدخل له في البيان ، إذ لا يمكن غيره ، وما يجوز فلا يقدم عليه دون غيره إلا لغرض من أغراض البيان ، وإن جاء شيء منه لغير غرض جاء قبيحًا ، ولا يقع إلا شاذًا،^(١) .

وقد يخضع هذا التقديم الاختياري لمراعاة النظم وحسن النسق ، وربما يكون هذا هو ما قصده صاحب الصناعتين إضافة إلى ما سبق ، ويوضحه ابن الأثير في نحو قوله تعالى : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمْ اللَّيْلُ نَسَلَخْنَا مِنْهُ النَّهَارَ فإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ ﴾ وَالشَّمْسُ تَجْرِي

لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ وَالْقَمَرَ قَدَّرْتَهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ

﴿ (يس : ٣٧ - ٣٩) ، إذ يقول : ”فقوله : ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْتَهُ مَنَازِلَ ﴾ ليس تقديم المفعول

فيه على الفعل من باب الاختصاص ، وإنما هو من باب مراعاة نظم الكلام ؛ فإنه قال :

﴿ اللَّيْلُ نَسَلَخْنَا مِنْهُ النَّهَارَ ﴾ ثم قال : ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي ﴾ فاقترض حسن النظم أن يقول :

﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْتَهُ ﴾ ليكون الجميع على نسق واحد في النظم ، ولو قال : وقد رنا القمر

منازل لما كان بتلك الصورة في الحسن،^(٢) . ويرجع سيبويه سبب التقديم في الكلام إلى

الاهتمام بهذا المقدم ، وعبارته في ذلك : ”كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم

بيانه أعنى ، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم،^(٣) . وهو — لا شك — يقصد هنا ما

يكون تقديمه اختياريًا لا إجباريًا . أما الزمخشري فيرجع هذا السبب إلى الاختصاص وهو

ما يذكره في الكثير من المواضع ، نحو تقديم المفعول على الفعل في قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ

(١) الأقصى القريب في علم البيان ص ٥٣ .

(٢) المثل للسائر ٢ / ٣٧ ، ٣٨ .

(٣) للكتاب ١ / ٣٤ .

تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿١﴾ (الفاتحة : ٥) (١) ، وتقديم المجرور على الخبر في قوله تعالى : ﴿ وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ (البقرة : ١٤٣) (٢) .

وهناك أسباب أخرى غير ما ذكره سيبويه والزمخشري ، لعل من أهمها ما يذكره الرازي فيما نقله عن علي بن عيسى الرماني ، وذلك : " أن يكون التأخير أليق بما اتصل من الكلام . كقوله تعالى : ﴿ وَتَغَشَىٰ وُجُوهُهُمُ النَّارُ ﴾ (إبراهيم : ٥٠) ، فهذا أليق بما بعده . وهو قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ (إبراهيم : ٥١) . وهو أشكل بما قبله أيضا ؛ لأن قبله : ﴿ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ ﴾ (إبراهيم : ٤٩) ، (٣) .

وقد ذكر السيوطي هذه الأسباب مجتمعة نقلاً عن ابن الصائغ الذي ألف كتاباً أسماه (المقدمة في سر الألفاظ المقدمة) ، وقد بلغ مجموعها عشرة منها المناسبة ، بالإضافة إلى الاهتمام الذي عده سبباً مجملاً ، ثم زاد السيوطي عليها ثلاثة أخرى وهي كون المقدم أدل على القدرة وأعجب ، ورعاية الفواصل ، وإفادة الحصر للاختصاص (٤) .

وما يعيننا هنا السبب المتعلق بالمناسبة ؛ لأنه مناط هذا البحث ، ولعل معظم الأسباب الأخرى يمكن بالنظر والتدبر أن ترد إليه على ما سيتضح ولهذا التقديم أشكال مختلفة في القرآن ، منها ما يلي :

(١) لكشاف ١ / ٣ .

(٢) السابق ١ / ٢٠٠ .

(٣) نهاية الإيجاز ص ٢٢٣ .

(٤) انظر تفصيل هذه الأسباب : الإتقان في علوم القرآن ٣ / ٣٥ - ٤١ .

(١) تقديم المفعول به

قد يقدم المفعول به على الفاعل ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ

الْعُلَمَاءُ ﴾ (فاطر : ٢٨) . يقول عبد القاهر في علة ذلك : "تقديم اسم الله تعالى إنما كان

لأجل أن الغرض أن يبين الخاشون من هم ، ويخبر بأنهم العلماء خاصة دون غيرهم .

ولو أدر ذكر اسم الله وقدم (العلماء) فقليل (إنما يخشى العلماء الله) لصار المعنى على

ضد ما هو عليه الآن ، ولصار الغرض بيان المخشيين من هو ، والإخبار بأنه الله تعالى

دون غيره ، ولم يجب حينئذ أن تكون الخشية من الله تعالى مقصورة على العلماء ، وأن

يكونوا مخصوصين بها كما هو الغرض في الآية ، بل كان يكون المعنى أن غير العلماء

يخشون الله تعالى أيضا ، إلا أنهم مع خشيتهم الله تعالى يخشون معه غيره ، والعلماء لا

يخشون غير الله تعالى . وهذا المعنى وإن كان قد جاء في التنزيل في غير هذه الآية ،

كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ ﴾ (الأحزاب : ٣٩) ، فليس هو للغرض في

الآية ، ولا للفظ بمحتمل له البتة . ومن أجاز حملها عليه ، كان قد أبطل فائدة التقديم ،

وسوى بين قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ ، وبين أن يقال : (إنما

يخشى العلماء الله) ، وإذا سوى بينهما ، لزمه أن يسوي بين قولنا : (ما ضرب زيدًا إلا

عمرو) وبين : (ما ضرب عمرو إلا زيدًا) ، وذلك ما لا شبهة في لمتاعه،،^(١).

وهذا الذي نكره الإمام عبد القاهر لا يعدو أن يكون مجرد تبين للدلالة للمحصلة

من تقديم المفعول على الفاعل ، وهي قصر الخشية على العلماء خاصة ، دون أن يبرز

علاقة تلك الدلالة بالسياق . ولعلنا إذا تأملنا هذا السياق تجلت لنا العلاقة بينهما ، إذ يخبر

عن قدرة الله عز وجل على إيداع الخلق ، فهو الذي ينزل الماء من السماء ، فيخرج به

من الأرض ثمرات مختلفة الأشكال والألوان على الرغم من أنها تروى بماء واحد ،

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٢٨ ، ٣٣٩ .

وتخرج من أرض واحدة ، كذلك فإنه بقدرته نوع في أشكال الجبال والوانها ، فمنها البيض ومنها الحمر ومنها الشديد السواد ، ليس هذا فحسب ، بل إنه عز وجل لم يخلق الناس والدواب والأنعام على شكل واحد أو لون معين ، وإنما جعل لكل فرد من هذه الأجناس ما يميزه من غيره ، بحيث لا نجد منها ما هو متشابه تشابها تاما . قال تعالى :

﴿ الْمَرْتَرُ أَنْ لََّ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾ وَمِنَ النَّاسِ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُمْ كَذَلِكَ ﴾ (فاطر : ٢٧ - ٢٨) .

وهذه الأمور لا يدرك حقيقتها إدراكا واعيا إلا من تعمقوا في دراستها ، وعرفوا طبيعتها ، واطلعوا على أسرارها ، فتجلت لهم قدرة الله في خلقه ، فحق عليهم أن يخشوه وأن يكونوا أولى الناس بتلك الخشية ، ومن هنا يأتي وجه تقديم المفعول على الفاعل في الآية . وقد أدرك الزمخشري وجه هذه العلاقة إذ يقول : "فإن قلت : ما وجه اتصال هذا الكلام بما قبله ؟ قلت : لما قال ﴿ الْمَرْتَرُ ﴾ بمعنى ألم تعلم أن الله أنزل من السماء ماء ، وعدد آيات الله وأعلام قدرته وآثار صنعته وما خلق من الفطر المختلفة الأجناس وما يستدل به عليه وعلى صفاته ، أتبع ذلك ﴿ إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ كأنه قال : إنما يخشاه مثلك ومن على صفتك : ممن عرفه حق معرفته وعلمه كنه علمه،^(١) . ويوضح أبو حيان المقصود بالعلماء في الآية بأنهم "هم الذين علموه بصفاته ، وتوحيده ، وما يجوز عليه وما يجب له ، وما يستحيل عليه ، فعظموه ، وقدروه حق قدره ، وخشوه حق خشيته ، ومن ازداد به علما ازداد منه خوفا ، ومن كان علمه به أقل كان أمنا،^(٢) .

(١) لكشاف ٦١١ / ٣ .

(٢) البحر المحیط ٢٩٧ / ٧ ، ٢٩٨ .

وقد يقدم المفعول على الفعل والفاعل معاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغَى

رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (الأنعام : ١٦٤) ، فتقدم المفعول هنا لتسلط عليه دلالة الإنكار

والتوبيخ اللذين خلصت لهما الهمزة من الاستفهام الحقيقي^(١) ، وذلك لأن الآية سبقت في إطار أمر الله لرسوله صلى الله عليه وسلم بالرد على الكافرين موبخاً إياهم ومنكراً عليهم أن يدعوه إلى عبادة غير الله بعد أن هداه الله إلى صراطه المستقيم ، وجعل عبادته كلها خالصة له دون غيره ﴿ قُلْ إِنِّي هَدَيْتَنِي رَبِّيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيمًا مِثْلَ مِثْلِهِمْ حَنِيفًا

وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ لَا

شَرِيكَ لَهُ^ط وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ (الأنعام : ١٦١ – ١٦٣) .

فجاء رده توبيخاً لهم وإنكاراً عليهم أن يبغى رباً غير الله ، وهو رب كل شيء . قال أبو حيان : ” وهو رد عليهم إذ دعوه إلى آلهتهم . والمعنى : أنه كيف يجتمع لي دعوة غير الله رباً وغيره مربوب له ، ،^(٢) ، فكان من المناسب أن يتقدم المفعول ليضام الهمزة فتقع عليه دلالاتها التي خلصت لها ، إذ ما يدل عليه هو مناط الإنكار والتوبيخ في هذا السياق .

وقد يقدم المفعول على الضمير المؤكد لما قبله ، كما نرى في قوله تعالى :

﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَاؤُنَا أَبْنَاءُ لِمُخْرَجُونَ ﴾ ﴿ لَقَدْ وَعَدْنَا هَذَا نَحْنُ

وَءَابَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ (النمل : ٦٧ – ٦٨) ، وهذا بخلاف ما

(١) السابق ٢٦٣ / ٤ .

(٢) البحر المحیط ٢٦٣ / ٤ .

ورد في قوله تعالى : ﴿ بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ ﴾ ﴿١٠٠﴾ قَالُوا أَيُّذَا مِنَّا وَكُنَّا تُرَابًا
وَعِظْمًا أَوْ إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿١٠١﴾ لَقَدْ وَعِدْنَا خُنُوءًا بِأَبَائِنَا هَذَا مِنْ قَبْلُ إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ
الْأَوَّلِينَ ﴿١٠٢﴾ (المؤمنون ٨١ - ٨٣) .

وإنما يرجع العدول في الآية الأولى وورود الكلام على أصله في الثانية - على
حد قول ابن الزبير - إلى "أنه لما تقدم قبل آية المؤمنين قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا
الْقَوْلَ أَمْ جَاءَهُمْ مَا لَمْ يَكُنْ آبَاءَهُمْ الْأَوَّلِينَ ﴾ ﴿١٠٢﴾ (المؤمنون : ٦٨) ، فتقدم التعريف في
هذه الآية أن آباءهم قد جاءتهم الرسل ، وأنذروا كما أنذر هؤلاء ؛ لهذا قالوا : ﴿ لَقَدْ
وَعِدْنَا خُنُوءًا بِأَبَائِنَا هَذَا مِنْ قَبْلُ إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ ﴿١٠٢﴾ ، ولما لم يتقدم في
آية النمل ذكر إنذار آبائهم كان أهم شيء ذكر الموعود به الذي هو هذا ، فقالوا : ﴿ لَقَدْ
وَعِدْنَا هَذَا ﴾ ،، (١) .

وقد يأتي تقديم المفعول في صورة تقديم المفعول الثاني على الأول ، نحو قوله
تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾ (الأنعام : ١٠٠) ، وفي تعليل ذلك يقول عبد القاهر :
"والسبب في أن كان ذلك كذلك ، هو أن للتقديم فائدة شريفة ومعنى جليلاً لا سبيل إليه
مع التأخير ، بيانه أنا ، وإن كنا نرى جملة المعنى ومحصوله أنهم جعلوا الجن شركاء
وعبدهم مع الله تعالى ، وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم ، فإن
تقديم (الشركاء) يفيد هذا المعنى ، ويفيد معه معنى آخر ، وهو أنه ما كان ينبغي أن يكون لله

(١) ملك للتلويل ٢ / ٨٨٠ .

شريك ، لا من الجن ولا غير الجن . وإذا أخرج فتييل : (جعلوا الجن شركاء لله) ، لم يفد ذلك ، ولم يكن فيه شيء أكثر من الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله تعالى ، فأما إنكار أن يعبد مع الله غيره ، وأن يكون له شريك من الجن وغير الجن ، فلا يكون في اللفظ مع تأخير (الشركاء) دليل عليه، (١) .

وهذا الناتج الدلالي الذي يشير إليه عبد القاهر والذي هو محصلة تقديم الألفاظ عن مواقعها الأصلية هو ما يقتضيه السياق ويتفق مع ملولته ، إذ يدور حول إبراز قدرة الله عز وجل على الخلق والإبداع ، فهو سبحانه الذي يخرج الحي من الميت ، ويخرج الميت من الحي وخالق الليل والنهار ومسير الشمس والقمر كل في فلكه بحساب دقيق ، وهو الذي جعل النجوم منيرة في السماء ؛ ليهتدي بها الناس في الظلمات ، كما أنه جلت قدرته هو الذي أنشأ الناس من نفس واحدة ، ثم جعلهم يأتون من أرحام أمهاتهم ، وهو الذي أنزل الماء من السماء ؛ ليخرج به من النبات ما اختلف أشكاله وألوانه وطعومه . يقول تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ۗ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ۗ ذَٰلِكُمْ اللَّهُ ۗ فَإِنِّي تَوَكُّونَ ﴿٥﴾ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ۗ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿٦﴾ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٧﴾ وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ ﴿٨﴾ وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا مِّنْهُ خُجْرًا مِّنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

قَتَوْنَ دَائِبَةً وَجَنَّتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ ۚ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِمًا ۗ إِن فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٩٥﴾ (الأنعام : ٩٥ - ٩٩) .

ومن يقدر على فعل ذلك كله مما لا يستطيع فعله سواه إنما هو المستحق للعبادة وحده دون غيره من الجن أو غيرهم من الأجناس التي خلقها الله ، ومن ثم ناسب أن يتقدم المفعول الثاني على الأول ؛ ليدل على أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجن ولا غير الجن ؛ إذ هو المستحق للعبادة وحده . قال النيسابوري : ” وفائدة تقديم المفعول الثاني على هذا القول استعظام أن يتخذ لله شريك كائناً من كان ، ملكاً أو جنياً أو إنسياً ، ولذلك قدم اسم الله على الشركاء،،^(١) .

(٢) تقديم المجرور

بعد اللفظ المجرور بأحد حروف الجر من أكثر العناصر التي لها حرية التقديم والتأخير ، ولذلك صور عديدة ، فقد يقدم على الفاعل ، فيحسن هذا التقديم ، نحو ما ورد في قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴾ (يس : ٢٠) . فإذا ما اقتضى السياق أن يأتي بالفاعل على أصله من التقديم جاء الأسلوب القرآني على الأصل دون عدول ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ قَالَ يَا مُوسَىٰ إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ ﴾ (القصص : ٢٠) .

^(١) غرائب القرآن ١٧٣ / ٧ .

ولعل تلك المغايرة بين المجيء بالأصل في الآية الثانية والعدول عنه في الأولى ترجع إلى أن الرجل في آية القصص — على حد قول ابن جماعة — : ” قصد نصح موسى عليه السلام وحده لما وجدته والرجل في يس : قصد من أقصى القرية نصح الرسل ونصح قومه ، فكان أشد وأسرع داعية ، فلذلك قدم قاصدا ﴿ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ ﴾ لأنه ظاهر صريح في قصده ذلك من أقصى المدينة،^(١) . ويزيد الأمر توضيحا بأن الرجل في آية يس ” جاء ناصحا لهم في مخالفة دينهم ، فمجيئه من البعد أنسب لدفع التهمة والتواطى عنه ، فقدم ذكر البعد لذلك . وفي القصص : لم يكن نصحه لترك أمر يشق تركه كالدين بل لمجرد نصيحة ، فجاء على الأصل في تقديم الفاعل على المفعول الفضلة،^(٢) .

وقد يأتي المجرور مقدما على المفعول ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَأَتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرُمُوا وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الروم : ٤٧) . فإذا ما اقتضى السياق أن يأتي الكلام على أصله قدم المفعول ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِيَّةً ﴾ (الرعد : ٣٨) .

وبعل ابن الزبير تلك المغايرة قائلا : ” إنما قدم المجرور في قوله : ﴿ مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ ﴾ في سورة الروم لمكان ضميره صلى الله عليه وسلم . أما آية الرعد فموازن لها ومناسب ما تقدمها من قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَسْتَشْرَى بِرُسُلِي مِنْ قَبْلِكَ ﴾ (الرعد :

(١) كشف المعاني ص ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(٢) السابق ص ٣٠٤ .

٣٢) فتأخر الضمير في الآيتين للموازنة والتقابل ، والثانية منهما محمولة على الأولى في رعي ما ذكره،^(١) .

وهو في تعليقه هذا ينظر إلى موقع الضمير العائد على الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولو نظرنا إلى الأمر من جهة الظرف – ولاسيما في الآية الأولى – لكان أولى ، فالدلالة فيها مسلطة على القبليّة لا على الرسل مواساة للرسول على ما يلقاه من تكذيب قومه له وأنه سبحانه منتقم منهم بشركهم كما انتقم من الذين من قبلهم ، وهو ما بيّنه قوله عز وجل في بداية هذه السورة : ﴿ تُمْرَّكَانَ عَنقَبَةُ الَّذِينَ اسْتَوُوا السُّوَأَىٰ أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ (الروم : ١٠) ، ثم يؤكد عز وجل بعد ذلك بقوله : ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَنقَبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُشْرِكِينَ ﴾ (الروم : ٤٢) . فالاهتمام كله في هذا السياق منصب على الاعتبار بما حدث للأمة السابقة التي قد خلت من قبل ، إذ كذبوا بآيات الله وبما جاء به رسلهم ، فانتقم منهم ؛ لذلك كان من المناسب أن يتقدم في هذا الموضع الظرف الدال على القبليّة ؛ ليدل على الاهتمام بالنظر إلى عاقبة الذين كذبوا .

أما الآية الثانية فلم تسلط فيها الدلالة على مثل ما سبق ، وإنما سلطت على الرسل وما حدث لهم من سخريّة قومهم بهم واستهزائهم بما جاءوا به ، وهو ما يكشف عنه قوله تعالى قبل هذه الآية : ﴿ وَلَقَدْ اسْتَهْزَىٰ بِرُسُلِ مِّن قَبْلِكَ فَاَمَلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا نَجْمًا أَخَذْنَاهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُونَ ﴾ (الزمر : ٢٢) ، فكانت التسرية للرسول صلى الله عليه وسلم هنا من جهة ما حدث للرسول الذين سبقوه من تكذيب قومهم بهم وإيذائهم لهم لا من جهة

^(١) ملك للتأويل ٢ / ٧١٠ ، ٧١١ .

ما حدث لقومهم ، فناسب هنا أن يأتي الكلام على أصله ، فيقدم المفعول على الظرف
المجرور .

وقد يقدم المجرور على جميع عناصر الجملة الفعلية ، فيأتي في صدر الكلام ،
نحو تقديم (وَبِالْآخِرَةِ) في قوله تعالى : ﴿ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ (البقرة : ٤) . قال
أبو حيان في علة تقديم المجرور هنا : ”وقدم المجرور اعتناءً به ولتطابق الأواخر،“ (١) .

ولعل السبب الحقيقي وراء هذا التقديم لا يرجع إلى مجرد العناية ومراعاة
الفواصل فحسب – كما يذكر صاحب البحر المحيط – وإنما يرجع إلى أن السياق يتحدث
عن هؤلاء المؤمنين المتقين الذين يؤمنون بالغيب ، ويقيمون الصلاة ، وينفقون أموالهم
في سبيل الله ، ويؤمنون بما أنزل على الرسول – صلى الله عليه وسلم – من قرآن
ووحى ، ويؤمنون بما أنزل على الرسل الذين جاءوا من قبله . يقول تعالى : ﴿ الَّذِينَ
يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا
أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ﴿ (البقرة : ٣ – ٤) .

ومن يتصفون بهذا القدر من الإيمان هم أكثر الناس يقيناً بالآخرة وأولاهم إيماناً
بها . قال السيوطي : ” والمقصود بالذات قوة إيمانهم بالآخرة حتى صار غيرها عندهم
كالدحوض فهو حصر مجازي ، وهو دون قولنا (يوقنون بالآخرة لا بغيرها)،“ (٢) . ومن
هنا كان تقديم المجرور على سائر عناصر الجملة كلها لتأكيد إيمانهم بها ويقينهم بوقوعها
واختصاصهم بهذا اليقين ، ولإبراز هذا المعنى نرى الأسلوب القرآني لا يكتفي بتقديم

(١) البحر المحيط ١ / ١٦٨ .

(٢) الإتيان في علوم القرآن ٣ / ١٥٩ .

الأخرة ، بل جاء بالجملة الاسمية . قال أبو حيان : ”يراد هذه الجملة الاسمية وإن كانت الجملة معطوفة على جملة فعلية أكد في الإخبار عن هؤلاء بالإيقان ، لأن قولك (زيد فعل) أكد من (فعل زيد) لتكرار الاسم في الكلام ، بكونه مضمراً ، وتصديره مبتدأ يشعر بالاهتمام بالمحكوم عليه ، كما أن التقديم للفعل مشعر بالاهتمام بالمحكوم به،، (١) .

وقد يرد المجرور متقدماً على الصفة ، فيفصل بينها وبين موصوفها ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءِ الْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ ﴾ (المؤمنون : ٣٣) ، وهذا بخلاف ما ورد من ترتيب الكلام على أصله قبل هذه الآية ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ ﴾ (المؤمنون : ٢٤) .

ويعطّل ابن الزبير هذا الاختلاف بين الآيتين معلقاً على الآية الثانية التي ورد الكلام فيها على أصل ترتيبه بأنه ”لم يرد هناك غير صفة واحدة جعلت مع موصوفها كشيء واحد وإن كان الوصف بموصول ، والموصول بطول بصلته ، إلا أن طوله بصلته لا يزيله عن تقديره باسم واحد ، فمن حيث جعلت الصفة مع موصوفها كشيء واحد للحاجة إليها ، وكونها مفردة ، قرنت بموصوفها وتأخر المجرور ، فقال تعالى : ﴿ فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ ﴾ ، وحيث لم يقع الاكتفاء بصفة واحدة وزيد عليها ، ولا يمكن جعل صفتين فما زاد مع موصوفها كشيء واحد ، قدم لمجرور ، فقال تعالى : ﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءِ الْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ، فوقع

(١) البحر المحیط ١ / ١٦٨ .

المجرور في كل من الآيتين على ما يجب ، وعطفت الصفات بعضها على بعض لورودها غير صفة، (١) .

وهذا الذي ذكره تعليل نحوي يعتمد على طول صلة الاسم الموصول الواقع صفة في الآية الأولى ، وهو ما سوغ الفصل بينه وبين موصوفه ، إذ لا يعدان في هذه الحالة كالشيء الواحد ، وهو ما اختلف في الآية الثانية ، إذ لم تطل الصلة فجعلت الصفة مع موصوفها كالشيء الواحد ، وهو ما أدى إلى عدم جواز الفصل بينهما بالمجرور .

ولم ينظر صاحب عروس الأفراح إلى الأمر من هذه الجهة ، بل نظر إليه نظرة دلالية أقرب إلى إبراز الصلة بين السياق اللغوي وتقديم المجرور في الآية الأولى وتأخيره في الثانية ، أي إن الكلام سيق على هذا النحو في الموضع الأول "لأنه لو أخرجنا عن الصلة وما عطف عليها ، فقيل ﴿ مِنْ قَوْمِهِ ﴾ بعد ﴿ وَأَتَرَفْتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ فلا يدري حينئذ أنهم من قومه أو لا ، بخلاف قوله تعالى : ﴿ فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ ﴾ جاء على الأصل لعدم المانع ، (٢) .

وقد يكون التقديم للمجرور على الخبر ، كما نرى في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ فَأَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١﴾ (المجادلة : ١١) ، فنقدم هنا معمول الخبر المجرور عليه ، وهذا بخلاف قوله تعالى :

(١) ملك التأويل ٢ / ٨٧٦ ، ٨٧٧ .

(٢) بهاء الدين السبكي : عروس الأفراح ٢ / ١٦٣ .

﴿ أَسْفَقْتُمْ أَنْ تُتَدَمَّرُوا فِي يَدِيَ يُجِزُّكُمْ صَدَقْتُمْ ۖ فَاذْ لَمَّ تَفَعَّلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَاقْبَلُوا
الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۗ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٣﴾ (المجادلة : ١٣) .

ولعل هذه المغايرة ترجع إلى أن الآية الأولى تتحدث عن أمور ظاهرة لا خفاء فيها ، وهي التوسع في المجلس ، والمراد مجلس الرسول - صلى الله عليه وسلم - . والمعنى - كما يذكر الزمخشري - توسعوا في جلوسكم ، ولا تتضايقوا فيه ، وقيل : هو المجلس من مجالس القتال ^(١) . ثم يأمرهم عز وجل أن ينهضوا للتوسعة على المقبلين ، أو ينهضوا عن مجلس رسول الله إذا أمروا بالنهوض عنه ^(٢) . وهذه الأمور التي أمر بها المسلمون ليست بالأمور الخفية التي لا يعلمها أحد ، بل هي ظاهرة للجميع . فكان تسليط الدلالة هنا لولى على ما يعملون من تلك الأعمال الظاهرة ؛ لذلك قدم المعمول على الخبر .

ولما الآية الثانية فكان الأمر فيها بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وإطاعة الله ورسوله ، وهذه أشياء منها ما يكون متعلقاً بالقلب والنية من إخلاص في العبادة والطاعة ، وهذا الإخلاص وما يتعلق به من أمور القلب لا يعلمه إلا خبير ببواطن الأمور مطلع عليها لا تخفى عليه خافية ؛ لذلك كان تسليط الدلالة في هذه الآية على لفظ (خبر) الذي يدل - كما يذكر الراغب الأصفهاني - على المعرفة ببواطن الأمور ^(٣) ، ومن هنا جاء الكلام على أصله ، فجاء الخبر في موضعه مقمداً على معموله لتقع عليه الدلالة المرادة في هذه الآية .

(١) كشف / ٤ / ٤٩٢ .

(٢) سبق / ٤ / ٤٩٢ .

(٣) مفردات لفظ القرآن (عبر) .

وقد يكون تقديم المجرور على المبتدأ ، نحو قوله تعالى : ﴿ يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَاسٍ

مِنْ مَعِينٍ ﴿٤٥﴾ بَيَضَاءً لَنَاقٍ لِلشَّرِيبِينَ ﴿٤٦﴾ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُؤْفُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾ (الصفات :

٤٥ - ٤٧) . فجاء المجرور في (فيها) مقدما على المبتدأ (غَوْل) ، وهو بخلاف ما جاء

في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ ﴾ (البقرة : ٢) .

ولعل السر وراء تلك المغايرة يرجع - على حد قول الزمخشري - إلى أن

”القصْد في إيلاء الريب حرف النفي ، نفي الريب عنه ، وإثبات انه حق وصدق لا باطل وكذب ، كما كان المشركون يدعونه ، ولو أولى الظرف لقصْد إلى ما يبعد عن المراد ،

وهو أن كتابًا آخر فيه الريب لا فيه ، كما قصد في قوله : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ تفضيل خمر

الجنة على خمور الدنيا بأنها لا تغتال العقول كما تغتالها هي ، كأنه قيل : ليس فيها ما

في غيرها من هذا العيب والنقيصة،،^(١) .

ويزيد ابن الأثير الأمر توضيحًا بأن تأخير الظرف أو المجرور ”يقتضي النفي

أصلاً من غير تفضيل ، وتقديمه يقتضي تفضيل المنفي عنه ، وهو خمر الجنة ، على

غيرها من خمور الدنيا : أي ليس فيها ما في غيرها من الغول ، وهذا مثل قولنا : لا

عيب في الدار ، وقولنا : لا فيها عيب ، فالأول نفي للعيب عن الدار فقط ، والثاني تفضيل

لها عن غيرها : أي ليس فيها ما في غيرها من العيب،،^(٢) .

ومن هنا ناسب أن يتقدم المجرور في آية الصفات ، إذ المقام مقام تفضيل خمر

الأخرة على خمر الدنيا ، وهو ما يتضح من ذكر أوصافها التي تفتقدها الخمر الثانية من

(١) للكشاف ١ / ٣٤ ، ٣٥ .

(٢) للمثل للسائر ٢ / ٤٠ .

كونها لذة للشاربين وغير مذهبة للعقول ، كما ناسب أن يأتي الكلام على أصله في آية البقرة ، إذ المقام مقام تعظيم لكتاب الله الذي أنزله الله عز وجل على رسوله الكريم - صلى الله عليه وسلم - بالحق خالفاً من أي شبهة أو ريب أو شك ، فهو الكتاب الحق الكامل في صفاته الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . قال الزمخشري في تفسير ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾ : "ومعناه : أن ذلك الكتاب هو الكتاب الكامل ، كان ما عداه من الكتب في مقابله ناقص ، وأنه الذي يستأهل أن يسمى كتاباً ، كما تقول : هو الرجل ، أي الكامل في الرجولية ، الجامع لما يكون في الرجال من مرضيات الخصال" (١) . فاستوجب هذا المعنى أن يتسلط النفي على الريب مباشرة ؛ لينفي عنه هذا الأمر نفيًا كلياً بما يتفق مع تعظيمه ووصفه بالكامل والحق .

(٢) تقديم الظرف

قد يتقدم الظرف في موضع ويؤخر في آخر ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَكُنَّا بِقَدَامِ أَسْكُنْ أَنْتَ وَرَوْحِكَ لَبَّةً وَّكَلَّا مِيثَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ (البقرة : ٢٥) . فجاء الظرف هنا مؤخراً ، وتقدم عليه صفة المصدر المحذوف (رَعْدًا) على أصل الترتيب ، ثم نراه يأتي مقمًا على تلك الصفة في موضع آخر ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ كُنَّا لَادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَسَكَلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَعْدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً نَغْفِرْ لَكُمْ لِحَطَّائِكُمْ وَسَيِّدُ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (البقرة : ٥٨) . يقول أبو حيان معللاً تلك المغايرة في تطبيقه على الآية الثانية : "ولما تقدم الرعد هناك فظاهر ، فإنه من صفات الأكل أو الأكل ، فناسب أن يكون قريباً من العامل فيه ولا يؤخر عنه ، ويفصل بينهما بظرف ، وإن لم يكن فاصلاً مؤثراً لمنع لاجتماعهما في المعمولية

لعامل واحد ، وأما هنا فإنه آخر لمناسبة الفاصلة بعده ألا ترى أن قوله : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا ﴾ وقوله : ﴿ وَأَدْخُلُوا الْبَلَدَ سُجَّدًا ﴾ ، فهما سجتان متاسبتان ، فلهذا والله أعلم كان هذان التركيبان على هذين الوضعين ، (١) .

وهذا الذي ذهب إليه أبو حيان لا يعدو أن يكون تعليلاً شكلياً ، لم ينظر فيه إلى مدلول السياق في كلتا الآيتين وما يقتضيه من تأخير الظرف في الأولى وتقديمه في الثانية . والناظر في هذا السياق يرى أن تأخير هذا اللفظ في الآية الأولى وتقديم (رَغَدًا) عليه يرجع إلى أن الاهتمام مسلط على ما أبيض لآدم وزوجه من الأكل الرغد وأن في ذلك المباح ما يغنيهما عن القرب مما نهاهما الله عنه ، فتقدم (رَغَدًا) لتقع تلك الدلالة عليه ، وتأخر الظرف ﴿ حَيْثُ شِئْتُمْ ﴾ ليدل على أن تلك المشينة لم تكن مطلقة ، بل مقيدة بما نهاهما الله عنه ، فتقدم ، ولو تقدم لتسلطت الدلالة عليه ، فيدل الكلام حينئذ على أن الاهتمام بحريتهما في التصرف وإطلاق مشينتهما، وليس هذا هو المراد .

أما الآية الثانية فتقدم فيها الظرف ﴿ حَيْثُ شِئْتُمْ ﴾ لتسلط الدلالة عليه ، إذ هو مناط الأمر هنا ؛ لأن السياق فيها يتحدث عن بني إسرائيل الذين ذاقوا من فرعون وجنوده ألواناً شتى من العذاب ، وعرفوا الذل على يديه . قال تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخْبَرْنَا لَدُنَّ آلِ فِرْعَوْنَ أَن يُسْمُونَكُم بِسُوءِ الْعَذَابِ يُدْخِلُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾ (البقرة : ٤٩) . فالحرية عندهم وامتلاك مشينتهم وأمرهم بعد ما رأوه

(١) البحر المحيط ١ / ٣٨٣ .

من ذل وعذاب هو الأهم لديهم مما سواه ، وقد سبق لهم أن أنزل الله عليهم شيئاً من ذلك
الطعام الرغد ، وهو ما نراه في قوله تعالى : ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ
وَالسَّلْوَىٰ كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ (البقرة :
٥٧) ، فلم يقتنعوا و أرادوا استبدال ما هو أدنى منه به ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ
طَعَامِ وَحَدِيدٍ فَاذْعُ لَنَا رَبِّكَ نُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُثْبِتُ الْأَرْضُ مِن بُقُلِهَا وَفِئَاتِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا
وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ (البقرة : ٦١) ، فرضوا
بما هو أدنى بعد أن وهبهم الله ما هو خير منه ، وهو يدل على أن امتلاك إرادتهم وما
منحوه من حرية أهم عندهم مما وهبهم الله من الطعام ، ومن هنا تقدم الظرف على النعت
لتقع الدلالة عليه ، وهو ما يتفق مع مدلول السياق .

وقد يأتي تقديم الظرف أو تأخيره ، على اللفظ الواقع تمييزاً أو حالاً ، نحو قوله
تعالى : ﴿ قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ۗ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا ﴾ (الإسراء
: ٩٦) ، فجاء الظرف هنا مؤخرًا عن لفظ (شَهِدًا) الذي يمكن أن يحمل — كما ينكر
الزجاج^(١) والزمخشري^(٢) — على التمييز أو الحال ، ثم نراه يأتي مقدمًا على اللفظ نفسه
في قوله تعالى : ﴿ قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِدًا ۗ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾
(العنكبوت : ٥٢) .

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٢٦١ .

(٢) للكشاف ٢ / ٦٩٥ .

ولعل هذا الاختلاف بين الآيتين من مجيء الكلام على أصله في الآية الأولى والعدول عنه في الثانية يرجع - على حد قول ابن جماعة - إلى أنه "لما وصف (شَهِدًا) بقوله تعالى : (يَعْلَم) ناسب تأخيره لتتبع الصفة موصوفها ولا يحول بينهما حائل . وليس هنا ولا في أمثالها صفة لشهيد ، فجاء على القياس في غير ﴿ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِدًا ﴾ ﴿ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴾ (الأحزاب : ٤٨) ، (١) .

(٤) تقديم الخبر على المبتدأ

قد يقدم الخبر على المبتدأ في القرآن تحقيقاً لدلالة معينة ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَرَأَيْتُ أَنْتَ عَنِ الْهَيْتَى يَإَيُّرِهِمْ ^ط إِنْ لَمْ تَنْتَه لَأَرْجُحَنَّكَ ^ط وَأَهْجُرَنِي ^ط مَلِيًّا ﴾ (مريم : ٤٦) . فآثر الأسلوب القرآني في هذا الموضع أن يأتي الكلام هنا على هذا النحو من التقديم والتأخير ؛ لأن السياق في هذا الموضع يدل على أن الإنكار والتعجب اللذين تدل عليهما الهمزة ينصبان على رغبة إبراهيم في ترك عبادة تلك الآلهة لا على شخصه . قال الزمخشري : "وقدم الخبر على المبتدأ في قوله : ﴿ قَالَ أَرَأَيْتُ أَنْتَ عَنِ الْهَيْتَى يَإَيُّرِهِمْ ﴾ لأنه كان أهم عنده وهو عنده أعنى ، وفيه ضرب من التعجب والإنكار لرغبته عن آلهته ، وأن آلهته ، ما ينبغي أن يرغب عنها أحد ، (٢) .

ولعل هذا الإنكار الذي لقيه إبراهيم من أبيه على ما يدعو إليه يرجع إلى أن من يعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يفني شيئاً إنما طمس على عقله ، ومدد الشيطان في لغتي ، واختل الصواب عنده ، وعكس المنطق لديه ، وصار في منظوره الحق باطلاً والباطل

(١) كشف المعاني ص ٢٣٦ .

(٢) للكشاف ٢ / ٢٠ .

حقًا ، ومن كان كذلك لا يقبل أن يأتيه أحد بالصواب ، فهو لا بد أن ينكر على أي شخص أن يدعوه إلى خلاف ما يعتقد ، إذ صار ما يعتقدُه هو الحق ، وما يعتقدُه غيره الباطل . قال العلوي : ” فلما سمع كلامه هذا وتظن لما دعاه إليه ، أقبل عليه بفظاظة الكفر ، وجلافة الجهل ، وغلظ العناد ، فناداه باسمه ولم يقل يا بني كما قال إبراهيم ، يا أبت ، إعراضًا عن مقالته وإصرارًا على ما هو فيه ، ثم إنه قدم خبر المبتدأ بقوله : ﴿ أَرَأَيْتَ أَنْتَ ﴾ اهتمامًا بالإنكار وتماديًا في المبالغة في التعجب عن أن يكون من إبراهيم مثل هذا ، ، (١) . ومن هنا كان تقديم الخبر على المبتدأ ؛ لتقع دلالة الإنكار والتعجب عليه ، وهو ما يقتضيه مدلول السياق ويتطلبه .

هذه صورة لتقديم اللفظ أو تأخيره عن موضعه الأصلي في التركيب وما يترتب على ذلك من التغيير من دلالات يقتضيهما السياق ، ويفضي إليها ، ولا تتحقق إلا بهذا الشكل من أشكال العدول ” فالنظر إلى ما ترتب على التقديم والتأخير ينبه إلى عظم شأن النظم ، وكيف يؤثر ذلك في المعنى تأثيرًا بالغًا ، بحيث يمكن أن نستخلص مما سبق أن أي تغيير في النظام التركيبي للجملة يترتب عليه بالضرورة تغير الدلالة وانتقالها من مستوى إلى مستوى آخر ، ، (٢) .

(١) الطراز ص ٣٢٩ .

(٢) د . محمد عبد المطلب : البلاغة و الأسلوبية ص ٣٣١ .

المبحث الثاني

المناسبة بين حذف اللفظ والسياق النغوي

تجعل اللغة العربية للجملة أنماطاً تركيبية معينة ، فللجملة عناصرها الأساسية أو ما يُطلق عليه النُحاة عُمَد الكلام ، وعناصرها الفرعية غير الأساسية أو ما يطلقون عليه الفضلات أو المكملات ، وفي تلك العناصر ما يفتقر إلى غيره ، وما لا يستغنى المعنى عن تقديره ، فإذا لم تشتمل الجملة على أحد أركانها أو ما يقتضيه التركيب من عناصرها المختلفة ، ثم اتضح المعنى دون ذكر هذه العناصر لوجود الدليل على المحذوف عُد ذلك حذفاً حدث لسبب من الأسباب المختلفة ، ويوضح ابن وهب الكاتب بعض هذه الأسباب بقوله : ”وأما الحذف : فإن العرب تستعمله للإيجاز والاختصار والاكتفاء بيسير القول ، إذا كان المخاطب عالماً بمرادها فيه،“^(١) . ويزيد السيوطي الأمر تفصيلاً ، فيذكر عشرة أسباب للحذف^(٢) ، متضمنة ما ذكره ابن وهب ، ومنها : التفضيم والإعظام وشهرة المحذوف وصيانتَه عن الذكر لتشريفه وغير ذلك .

والحذف إما إجباري تقتضيه الصنعة النحوية ، وإما اختياري يحتمل معه ذكر اللفظ وحذفه ، ويعد — هذا النوع الثاني ولاسيما إذا كان يرجع إلى سبب دلالي — أبلغ ، بل إن الذكر إذا ما احتَمَل الكلام الحذف وتطلبه السياق يعد عيباً في الكلام . قال الرماني في إحدى فوائده الحذف : ”والحذف أبلغ من الذكر ؛ لأن الذكر يقتصر على وجه ، والحذف يذهب فيه الوهم إلى كل وجه من وجوه التعظيم لما تضمنه من التفضيم،“^(٣) . ويقول عبد القاهر مبرزاً فائدته العامة : ”فإنك ترى به ترك الذكر ، أصح من الذكر ،

(١) البرهان في وجوه البيان ص ١٢١ .

(٢) انظر في تفصيل هذه الأسباب : الإتيان في علوم القرآن ٣ / ١٧٠ وما بعدها .

(٣) لنكت في إعجاز القرآن ص ١٠٦ .

والصمت عن الإفادة ، أزيد للإفادة ، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تتطق ، وأنتم ما تكون بيانا إذا لم تُتِن،، (١) .

ولا يكون الحذف في الكلام دون قيد أو شرط ، بل له شروط عديدة ، يجب أن يتحقق واحد منها على الأقل كي يحذف أحد عناصر التركيب ، سواء أكانت تلك العناصر أساسية أم غير ذلك ، ويحدد السيوطي هذه الشروط في ثمانية (٢) ، منها وجود دليل على المحذوف وألا يكون المحذوف كالجاء وألا يكون مؤكداً لغيره إلى آخره .

وإذا تأملنا القرآن الكريم نجد أن المواضع التي جاء فيها الحذف والتي كانت تحتمل نكر اللفظ لم يأت فيها ذلك الحذف إلا لدواعٍ دلالية أو نظمية يقتضيها السياق ، وتتعدد أشكال هذا الحذف في القرآن ، فقد يكون لأحد عناصر الجملة الفعلية ، أو الاسمية ، أو يكون لعنصر من العناصر المشتركة المترددة بين الجملتين . وفيما يلي صور لحذف الألفاظ في القرآن وعلاقة هذا الحذف بالسياق اللغوي .

(١) الحذف في الجملة الفعلية

قد يحذف أحد عناصر الجملة الفعلية لتحقيق فائدة معينة يتطلبها السياق ، فإذا كانت العناية بأحد العناصر دون غيره حذفت العناصر الأخرى أو بعضها ، لتسليط الدلالة على المذكور منها أو لتحقيق فائدة معينة تنشأ عن ذلك الحذف . قال الإمام العز :
”والعرب ينظرون إلى مقصود الإفادة في هذا الباب ونحوه ، فإن كان المقصود نسبة الفعل إلى الفاعل اقتصروا عليه ، فقالوا ، فلان يعطي ويمنع ، ويصل ويقطع ، والله يحي ويميت ؛ لأنه ليس الغرض نكر المعطى والممنوع والموصول والمقطوع والمحيا والممات ، ولكن الغرض وصف الفاعل بهذه الأفعال ، وإن كان الغرض نكر المفعول لا

(١) دلائل الإعجاز ص ١٤٦ .

(٢) الإتيان في علوم القرآن ٣ / ١٧٤ وما بعدها .

غير لم يتعرضوا للفاعل ، كقوله ﴿ قَتِلَ الْحُرَّصُونَ ﴾ (الذاريات : ١٠) ، وقوله : ﴿ قُتِلَ
 الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ۗ ﴾ (عبس : ١٧) ، وقوله : ﴿ كُتِبُوا كَمَا كُتِبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾
 (المجادلة : ٥) ، وقوله : ﴿ وَاعْتُونَا بِمَا قَالُوا ﴾ (المائدة : ٦٤) ، وقوله : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا
 بِمَا كَسَبُوا ﴾ (الأنعام : ٧٠) ، ليس الغرض ههنا نكر الكابت ولا القاتل ولا اللاعن ولا
 المبسل ، وإنما الغرض في نسبة القتل واللعن والكبت والإبسال إلى المذكورين ، وإن
 تعلق الغرض بالفاعل والمفعول أتوا بهما ، كقوله : ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ (الفرقان : ٢) ،
 وقوله : ﴿ وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ (الجاثية : ٢٢) ، وقوله : ﴿ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ
 بِكُفْرِهِمْ ﴾ (البقرة : ٨٨) ، وقوله : ﴿ فِيمَا نَقُضِرُهم مِيثَقَهُم لَعْنَهُمْ ﴾ (المائدة : ١٣) ، ، (١) .

(أ) حذف الفعل

ومن ذلك حذفه في قوله تعالى : ﴿ وَإِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى
 يُؤْفَكُونَ ﴾ (الزخرف : ٨٧) . فقال عز وجل : ﴿ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ ، ولم يقل : (خلقهن
 الله) بإثبات الفعل ، كما جاء في أول هذه السورة ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَإِن سَأَلْتَهُمْ
 مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ (الزخرف : ٩) .

وإنما جاء الكلام على هذا النحو من التردد بين النكر والحذف ؛ لأن السياق في
 للموضع الثاني وجه فيه الخطاب إلى الكافرين مبرزاً قدرته عز وجل على الخلق

(١) الإشارة إلى الإيجاز ص ١٧ ، ١٨ .

والتسخير ، فهو بقدرته هذه مهد الأرض ، وجعل فيها طرقاً للناس والذواب والأنعام ، كي تسير عليها ، وأنزل الماء من السحاب ، فأخرج به الزرع من الأرض المجيبة ، كذلك فإنه خلق من كل شيء زوجين ، وسخر للناس من الفلك والأنعام ما يركبونه . قال تعالى : ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَجَعَلَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَكُونَ ﴿١٠﴾ وَالَّذِي نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَنْشَرْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا كَذَلِكَ خُزُّوجُونَ ﴿١١﴾ وَالَّذِي خَلَقَ الْأَرْوَاحَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفَلَكَ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ (الزخرف : ١٠ - ١٢) ، فنكر الفعل هنا بعد نكره في السؤال تأكيداً لقدرته هذه على الخلق ، ثم جاء بالوصفين (الْعَزِيزِ) و(الْعَلِيمِ) لتأكيد غلبته على الأشياء وقدرته على خلقها . قال البقاعي : ” ولما كان السؤال عن المبتدأ كان الجواب المطابق نكر الخبر ، فكان الجواب هنا : الله - كما في غيره من الآيات - لكنه عدل عنه إلى المطابقة المعنوية لافتاً القول عن مظهر العظمة إلى ما يفيد من الأوصاف القدرة على كل شيء ، وأنه تعالى يغلب كل شيء ، ولا يغلبه شيء مكرراً للفعل تأكيداً لاعترافهم زيادة في توبيخهم وتنبئها على عظيم غلظهم ، فقال معبراً بما هو لازم لاعترافهم له سبحانه بالتفرد والإيجاد لأنه أنسب الأشياء لمقصود السورة للإبانة التي هي مطلعها (خَلَقَهُنَّ) الذي هو موصوف (الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) أي الذي يلزم المعترف بإسناد هذا الخلق إليه أن يعترف بأنه يغلب كل شيء ولا يغلبه شيء وأن علمه محيط بكل شيء ، فيقدر على إيجاده على وجه من البداعة ثم على أكمل منه ثم أبهج منه وهلم جرا إلى ما لا نهاية له،،^(١) . ومن هنا كان نكر الفعل مناسباً لهذا المقام ؛ لتسليط الدلالة عليه ، تلك الدلالة التي تبرز قدرته عز وجل على الخلق والإبداع .

أما السياق في الموضوع الأول فكان الخطاب فيه موجهاً لمن ادعوا أنه سبحانه وتعالى اتخذ ولداً وهم اليهود والنصارى ، فجاء الخطاب منكرًا عليهم ذلك الزعم ؛ لأنه سبحانه منزّه عن هذا الأمر لا ينبغي أن يكون له ولد أو شريك في الملك ، فهو الإله الواحد في السماء والأرض له ملكهما وما بينهما . يقول تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِينَ ﴾ ﴿١﴾ سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢﴾ فَذَرَهُمْ مَخَضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ ﴿٣﴾ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ ﴿٤﴾ وَتَبَارَكَ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَمَا يَكُنْ لَهُ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٥﴾ (الزخرف ٨١ - ٨٥) . فكان من المناسب بعد التأكيد أنه هو الإله دون شريك أو ولد أن تسلط الدلالة على تلك الصفة دون غيرها من القدرة على الخلق ، فجاء لفظ الجلالة منفردًا دون الفعل إشارة إلى انفراده واستحقاقه للكهوية وحده . قال البقاعي تعليقا على جواب الكافرين عن سؤال من خلقهم : " ولم يصدقوا في جواب مثله بقولهم : (إذا سألتهم) : ﴿ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ الذي له جميع صفات الكمال هو الذي خلق الكل ليس لمن يدعوه منه شيء ، ولذلك سبب عنه قوله : فأنى أي كيف ومن أي جهة بعد أن أثبتوا له للخلق والأمر يوفكون أي يقبلون عن وجوه الأمور إلى أفئاتها من قالب ما كانتنا من كان ، فيدعون أن له شريكا تارة بالولدية ، وتارة بغيرها ، مع ما ركز في فطرم مما ثبت به أنه لا شريك له لأن له الخلق والأمر كله،، (١) .

(١) نظم الدرر ٥٩ / ٧ .

(ب) حذف الفاعل

فإذا انحصرت الدلالة على الفاعل حذف وبني الفعل لغيره ، نحو قوله تعالى :

﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِبَانِيَةٍ مِّنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا ۝ ﴿١٥﴾ ﴾ (الإنسان : ١٥) . فاستغنى

الأسلوب القرآني عن الفاعل في هذا الموضع ، ثم أثبتته في السياق نفسه بعد هذه الآية

لتعلق الدلالة به ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ

لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا ۝ ﴿١٩﴾ ﴾ (الإنسان : ١٩) ، وذلك لأن السياق في الموضع الأول يدور حول

النعيم الذي يتمتع به أهل الجنة ، ذلك النعيم الذي يحيط بهم من كل جانب ، وهو ما

تصوره الآيات التي جاءت في إثرها تلك الآية . يقول تعالى : ﴿ فَوَقَّهْمُ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ

الْيَوْمِ وَلَقَّهْمُ نَصْرَةً وَسُرُورًا ۝ ﴿٢٠﴾ وَجَزَّاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا ۝ ﴿٢١﴾ مُتَكِينِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ

لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا ۝ ﴿٢٢﴾ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلُّهَا وَذَلَّلَتْ فَجْوَها تَذِيلًا ۝ ﴿٢٣﴾ ﴾

(الإنسان : ١١ - ١٤) .

فالاهتمام هنا منصب على ما يحدث لهؤلاء من النعيم الذي من مظاهره ما يطاف

عليهم به من تلك الآنية ، فناسب أن يأتي الأسلوب القرآني بالفعل دون الفاعل . قال

الخطيب الإسكافي : ”إن القصد في الأولى إلى وصف ما يطاف به من الأواني دون

وصف الطائفين ، فلما كان المعتمد بالإفادة ذلك ، بني الفعل مقصودًا به نكر المفعول لا

الفاعل ، فقال الله تعالى : ﴿ بِبَانِيَةٍ مِّنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا ۝ ﴿١٥﴾ قَوَارِيرًا مِّنْ فِضَّةٍ ﴾

(الإنسان : ١٥ - ١٦) ، أي آلات من الفضة صفاؤها كصفاة للقوارير لا تمنع أن يرى

ما وراءها ، وقد قدرت على صفة فجامت على ما قدرت وفقًا لمنية الممتني ... وقيل

قدرت تقدير ما يسع للري ... ، وقيل قدرت على ما يريد الشارب أن يكون عليه لا زيادة

ولا نقصان ، ثم قال تعالى : ﴿ وَتُسْقَوْنَ فِيهَا ﴾ (الإنسان : ١٧) فوصف بعد الإناء الذي تسبق العين إليه ما يحويه من مشروب وطيبه ، فلذلك لم يسم فاعله وبطاف ولأنه جاء بعد قوله : ﴿ وَذَلَّلْتَ قُطُوفَهَا تَذِيلًا ﴾ ، (١) .

أما السياق في الموضع الثاني فقد انصب الاهتمام فيه على الفاعل أو الطائفتين على أهل الجنة بالآنية ؛ لذلك أظهر الأسلوب القرآني صفاتهم من كونهم كالثلولي المنثور . قال الإسكافي : ”أما الموضع الثاني الذي سمي فيه الفاعل وهو قوله : ﴿ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴾ فإن القصد فيه إلى وصف الفاعلين الذين يطوفون بهذه الآنية ، فوجب ذكرهم لتعلق الصفة بهم ، فقال تعالى : ﴿ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴾ ، (٢) . ومن هنا ناسب أن يذكر الفاعل في هذا الموضع لتسلط الدلالة عليه ، كما ناسب أن يحذف في الموضع الأول لانحصارها عنه وتسلطها على الفعل .

وقد يعمد القرآن الكريم إلى حذف الفاعل وبناء الفعل لغيره مع تعلق الغرض بالفاعل المحذوف ، وذلك في مقام التذكير والحث على التفكير . قال تعالى : ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْآيَاتِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾ ﴿ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴾ ﴿ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴾ ﴿ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴾ (الغاشية : ١٧ - ٢٠) ، ”فلو أن التعبير القرآني صرح بالفاعل في هذه الأفعال المبينة للمجهول لغات الغرض الذي هدف إليه القرآن بنكر دلائل خلق الله . وهذا الهدف هو أن يتوصلوا بالتفكير في هذه الدلائل إلى

(١) درة التنزيل ص ٢٩٢ .

(٢) السابق ص ٢٩٢ .

معرفة الله الخالق الفاعل ، فحذف الفاعل مقصود ، وذكره في هذا المقام كأنه مصادرة على المطلوب،،^(١) .

(ج) حذف المفعول

وقد يعتمد الأسلوب القرآني إلى حذف المفعول إذا لم يتعلق غرض الكلام به ، أو كان ذكره يصرف الدلالة إلى غرض آخر لا يهدف إليه السياق . قال الرازي :
''والضابط : أنه متى كانت العناية متوفرة على مجرد إثبات الفعل لا على أن يعلم المفعول . فالأولى أن يحذف المفعول،،^(٢) .

ومن هذا الحذف ما نراه في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ ﴾ (القصص : ٢٣ - ٢٤) . فحذف الأسلوب القرآني المفعول في أربعة مواضع من الآيتين السابقتين ، والمعنى : ﴿ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ ﴾ ﴿ اغنامهم أو مواشيهم ، ﴿ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ﴾ ﴿ غنمهما ، ﴿ قَالَتَا لَا نَسْقِي ﴾ ﴿ غنمنا ﴾ ﴿ فَسَقَى لَهُمَا ﴾ ﴿ غنمهما . يقول الإمام عبد القاهر مبرزاً العلاقة بين ترك المفعول في هذا الموضع والسياق الوارد فيه : ''ثم إنه لا يخفى على ذي بصر أنه ليس في ذلك كله إلا أن يترك ذكره ويؤتى بالفعل مطلقاً ، وما ذاك إلا الغرض في أن يُعلم من الناس أنه كان في تلك الحال سقي ، ومن المرأتين ذوداً ، وأنهما قالتا : لا يكون منا سقي حتى يصدر الرعاء ، وأنه كان من موسى عليه السلام من

^(١) د . محمود نحلة : لغة للقرآن الكريم في جزء عم ص ٣٩٢ .

^(٢) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ص ٢٤٠ .

بعد ذلك سقى . فأما ما كان المسقى ؟ أغنمًا أم إبلًا أم غير ذلك ، فخرج عن الغرض ، وموهم خلافه . وذلك أنه لو قيل : (وجد من دونهم امرأتين تئودان غنمهما) ، جاز أن يكون لم ينكر الذود من حيث هو نود ، بل من حيث هو نود غنم ، حتى لو كان مكان الغنم إبل لم ينكر الذود ، كما أنك إذا قلت : (مالك تمنع أخاك ؟) كنت منكرًا المنع ، لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع أخ ، فأعرفه تعلم أنك لم تجد لحذف المفعول في هذا النحو من الروعة والحسن ما وجدت ، إلا لأن في حذفه وتركه فائدة جليئة ، وإن الغرض لا يصح إلا على تركه،^(١) .

فالمفعول هنا قد حذف — كما يتضح مما قاله عبد القاهر — ؛ لأن الفعل قد عظم وتضخم حتى غطى وطفى عليه . فالسياق القرآني يصور لنا ذلك الحشد المتزاحم على السقي ، وكل منهم قد جمع دوابه وأنعامه ، وأخذ يدفع غيره بكل وسيلة ، فكلهم يريد أن يسقي دون أن يفوته شيء من ذلك السقي ، فكان الصراع والتكالب حتى يفوز كل واحد بهدفه ، ويتجه السياق في إطار هذا المنظر العام إلى تصوير حال تلك المرأتين ، فهما تحرسان غنمهما أو إبلهما ، وتدفعان بهما إلى الماء ، ولكنهما لا تسقيان ، فالدافع هنا أقوى من قوتيهما ، ففشلنا في تحقيقه ، وما عسى أن يفعل مثلهما مع هذا الحشد المتدافع من الرعاء والأغنم وما يحدثون من ضجيج وشجار وصراع ؟ إنهما ولا شك لا تقويان على فعل شيء وسط هذا الصراع ، فكان تعلق الدلالة في هذا الموضع — كما نرى — بالحدث أو الفعل .

ومما حسن فيه حذف المفعول كذلك ما نراه في قوله تعالى : ﴿ وَالصُّحَىٰ ﴾

﴿ وَالصُّحَىٰ ﴾ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿ (الضحى : ١ - ٣) . فآثر التعبير القرآني

(١) دلائل الإعجاز ص ١٦١ ، ١٦٢ .

حذف ضمير الخطاب من (قَلَى)، والأصل (قلاك). واختلف العلماء في علة هذا الحذف ، فذهب الفراء إلى أنه جاء اكتفاءً بالكاف الأولى محافظة على رؤوس الآيات^(١) ، وذهب ابن الأنباري إلى أنه للتخفيف^(٢) . ويرجع عند الزمخشري إلى أنه اختصار لفظي لظهور المحذوف^(٣) ، وكذلك أرجعه أبو حيان إلى الاختصار إذ يعلم أنه ضمير المخاطب وهو الرسول صلى الله عليه وسلم^(٤) .

ورعاية الفاصلة والتخفيف والاختصار جميعها تعليقات شكلية قد يكون لها وجه من أوجه الصحة ، ولكنها لا تنهض أن تكون مقصداً في ذاتها للبيان القرآني ؛ إذ ليس من المعقول أن يقوم على أساس لفظي محض ” وإنما الحذف لمقتضى معنوي بلاغي ، يقويه الأداء اللفظي ، دون أن يكون الملحظ الشكلي هو الأصل . ولو كان البيان القرآني يتعلق بمثل هذا ، لما عدل من رعاية الفاصلة في آخر سورة الضحى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا

تَقْهَرَ ۖ ﴿١﴾ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۖ ﴿٢﴾ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ۖ ﴿٣﴾ (الضحى : ٩ - ١١) ،

وليس في السورة كلها ثاء فاصلة ، بل ليس فيها حرف الثاء على الإطلاق ، ولم يقل تعالى : فخبِرْ لتتفق الفواصل على مذهب أصحاب الصنعة ومن يتعلقون بها . ويبقى القول بأن الحذف لدلالة ما قبله على المحذوف ، وتقتضيه حساسية معنوية مرهفة ، بالغة الدقة في اللطف والإيناس ، هي تحاشي خطابه تعالى لحبيبه المصطفى في مقام الإيناس : ما قلاك . لما في القلي من الطرد والإبعاد وشدة البغض . أما التوديع فلا شيء فيه من

(١) معاني القرآن ٣ / ٢٧٤ .

(٢) للبيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٥٢٠ .

(٣) للكشاف ٤ / ٧٦٦ .

(٤) للبحر المحيط ٨ / ٤٨١ .

ذلك . بل لعل الحس اللغوي فيه يؤذن بالفراق على كره ، مع رجاء العودة واللقاء،،^(١) . فلم يكن ليناسب في هذا المقام ذكر الضمير العائد على الرسول وإحاقه باللفظ الدال على شدة البغض ، كما لم يكن ليناسب ذكره وقد دل الكلام عليه ، ومتى أعطى السياق الدلالة المرادة مستغنياً عنه فإن ذكره يكون من الفضول والحشو المنزه عنهما أعلى بيان .

(٢) الحذف في الجملة الاسمية

(أ) حذف المبتدأ

قد يعتمد الأسلوب القرآني إلى حذف المسند إليه أو المبتدأ من الجملة الاسمية تحقيقاً لدلالة معينة يتطلبها السياق ومن ذلك ما نراه من الحذف في قوله تعالى :

﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةً سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ

سَبْعَةً وَثَامِيَهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ (الكهف : ٢٢) ؛ فحذف الأسلوب القرآني المبتدأ في ثلاثة

مواضع من هذه الآية ، والأصل هم ثلاثة ، هم خمسة ، هم سبعة ، وذلك لأن السياق في هذا الموضع يخبر عن هؤلاء الفتية من أهل الكهف الذين اختلف فيهم — كما يذكر البقاعي — أهل الكتاب ومن وافقهم^(٢) ، فلم يعرف حقيقتهم أو صفاتهم أحد منهم بدليل

قوله تعالى : ﴿ رَجْمًا بِالْغَيْبِ ﴾ ، وعلى الرغم من ذلك يمارون الرسول صلى الله عليه

وسلم فيهم بعد أن أخبرهم بقصصهم ، وليس من شيء أدل من اختلافهم فيهم وعدم معرفتهم بهم معرفة يقينية من ذلك الخلاف في عددهم الذي توضحه الآية ، فهم قوم مجهولون لهم ، حقيقتهم غائبة عن إدراكهم ، فحسُنْ مع غياب هذه الحقيقة عن إدراك ما يمارون

(١) د . عائشة عبد الرحمن : للتفسير البياني للقرآن الكريم ١ / ٣٥ والمعنيان المذكوران لكل من (قلى)

و(ودع) هما من المعاني التي تكشف عنها المعاجم لهذين للفظين ، ويمكن الرجوع إلى مفردات لفاظ

القرآن للراغب (قلى) ولسان العرب لابن منظور (ودع) .

(٢) نظم الدرر ٤ / ٤٥٩ .

فيه الرسول أن يغيب الضمير الدال عليهم عن الكلام ؛ ليتفق ذلك مع جهل القوم بهم ، ولو ذكر ذلك الضمير لأعطى إحياء بمعرفة حقيقة عددهم ، وهو ما لا يتفق مع الظاهر من مدلول السياق .

وفضلاً عما سبق فإن ذكر الضمير في هذه المواضع الثلاثة يحدث – ولا ريب – تناقضاً في تناسق الآية واضطراباً في الترابط بين أجزائها ، ولو قرأناها بنكر هذه الضمائر هكذا : (سيقولون هم ثلاثة رابعهم كلبهم ، ويقولون هم خمسة سادسهم كلبهم ، رجماً بالغيب ، ويقولون هم سبعة وثامنهم كلبهم) ، ووازننا بينها وبين الآية الصحيحة لرأينا أنها نابية في الذوق ياباها الحس اللغوي السليم .

والملاحظ أن حذف المبتدأ في القرآن يكثر في جواب الاستفهام ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَمُّ هَٰوِيَّةٌ ﴿١٠﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ ﴿١١﴾ نَارٌ حَامِيَةٌ ﴿١٢﴾ ﴾ (القارعة : ٩ – ١١) ، فحذف المبتدأ في مثل هذا الموضع وترك موضعه ، دون عنصر آخر يشغله يخلف من ورائه فراغاً يوحي بتلك الهوة التي يسقط فيها الكافرون في قاع جهنم . ولعل اختيار التعبير القرآني للفظ (هَٰوِيَّةٌ) اسماً للنار في هذا الموضع دون غيره من الأسماء يدل على تلك الهوة التي يتردى فيها هؤلاء الكافرون . يقول لزمخشري : ”وقيل (هَٰوِيَّةٌ) من أسماء النار ، وكأنها النار العميقة لهوي أهل النار فيها مهوى بعيداً ، كما روى (يهوى فيها سبعين خريفاً) أي فمأواه النار . وقيل للمأوى : لم ، على التشبيه ؛ لأن الأم مأوى الولد ومفرغه . وعن قتادة : ﴿ فَأَمُّ هَٰوِيَّةٌ ﴾ ، أي فأم رأسه هاوية في قعر جهنم ، لأنه يطرح فيها منكوساً،^(١) ، فناسب أن يحذف المبتدأ من هذا الموضع ؛ ليشعر الفراغ الناشئ عن ذلك الحذف بتلك الهوة التي يقع فيها من أراد الله به ذلك .

(١) للكشاف ٤ / ٧٩٠ .

(ب) حذف الخبر

وقد يعدم الأسلوب القرآني إلى حذف الخبر والإبقاء على المبتدأ ومن ذلك ما نراه في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَكَاِبِتٌ عَزِيزٌ ﴾ (فصلت : ٤١) ، وتقديره — كما يذكر أبو حيان في بعض الآراء — معاندون أو هالكون أو يخلدون في النار^(١) . وإنما يرجع هذا الحسن إلى أن السياق الذي وردت من خلاله هذه الآية سياق يحث على الإحسان في القول عند دعوة الناس إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . يقول تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ (فصلت : ٣٣) ، وذلك لأن حسن القول في دعوة الغير إلى أمر معين يلين قلوبهم ، ويجعلهم على استعداد أن يستجيبوا لهذه الدعوة ، فإن من كانت لديه عداوة يصير بهذا اللين في القول كالصديق الحميم ﴿ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ۗ آدْفَعِ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴾ (فصلت : ٣٤) .

وفي إطار هذه الدعوة من الله إلى عباده بالرفق في القول والمعاملة واللين مع من أساء حتى يرق قلبه نجد أنه عز وجل لا يصرح في توعده لمن عصوه بالعذاب والإلقاء في النار ، وإنما يصرف الخطاب مصرفاً آخر قد يخلو من الوعيد تماماً ، كما نرى في قوله : ﴿ فَإِنْ أَسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ قَالَ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ (فصلت : ٣٨) ، فكان من المتوقع عندما يخبر عن هؤلاء المستكبرين أن

(١) البحر المحیط ٧ / ٤٧٨ .

يتوعدهم بالعذاب إن استكبروا ، ولكننا نفاجأ بهذا الجواب ﴿ فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ ﴾ .

وقد يكون هذا الوعيد غير مباشر كما نرى في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفُونَ عَلَيْنَا أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّكُمْ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرُونَ ﴾ (فصلت : ٤٠) . فلم يخبر عز وجل عن هؤلاء الذين يكفرون بآياته أنه معذبهم أو ملقيهم في النار ، ولكنه أخبر أنهم لا يخفون عليه ، وكأنه يقول لهم إن ما تقومون به من أعمال يقع تحت علمي غير خافٍ علي ، فاحذروا من عقابي ، واجتنبوا عذابي .

ثم يأتي سبحانه وتعالى بهذا العذاب الذي يتوعدهم به في صورة مقارنة بين هؤلاء الذين كفروا عند إلقائهم في النار وهؤلاء الذين آمنوا ، إذ يأتون آمنين من عذابه يوم القيامة ، وكأنه يريد منهم أن يتصوروا موقفهم يومئذ مقارنين بينه وبين موقف المؤمنين والفرق الكبير الشاسع بين الموقنين لعلمهم يعقلون ذلك ، ويرجعون إلى رشدهم .

واستمراراً لهذا الخطاب الذي انصرف فيه الأسلوب القرآني عن التصريح بالعذاب يأتي الخطاب في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ ، إذ يعدل عز وجل عن التصريح إلى حذف الخبر الذي يمكن أن يتضمن ما يتوعدهم به تاركاً هؤلاء الكافرين يتخيلون بأنفسهم ما يمكن أن يصيبهم من ذلك العذاب الذي أعده الله لمن كفر بآياته دون أن يكون في ذلك تصريح منه ، وهو ما يتفق وما يسير عليه السياق .

(ج) تردد الحذف بين المبتدأ والخبر

وقد يكون الحذف في الجملة الاسمية محتملاً لركنيتها غير محدد في أحدهما ،
نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ بَلْ سَأَلْتُ لَكُمْ أَنْفُسَكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۗ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ ﴾
(يوسف : ١٨) . قال ابن عطية : "لصبر جميل رفع إما على حذف الابتداء وإما على
حذف الخبر : إما على تقدير : فشأنى صبر جميل ، وإما على تقدير فصبر جميل
أمثل،،^(١) . فالحذف هنا - كما يوضح صاحب مواهب الفتاح - يحتمل أن يكون من باب
حذف المسند أو الخبر ، والتقدير (لصبر جميل أمثل أو أجمل لي من الصبر غير
الجميل) ، وهو الذي تكون معه الشكايبة إلى الخلق ، فأحرى كونه أجمل من الجزع ،
ويحتمل أن يكون من حذف المسند إليه أو المبتدأ ، والتقدير (ألمري وشأنى صبر جميل)
، ويحتمل أن يكون من حذفهما معاً والتقدير (للي صبر وهو جميل)^(٢) .

وهذا التعدد في احتمالات الحذف بثري للكلام إثراء دلاليًا ، لأن العقل يذهب في
تقدير المحذوف مذاهب شتى . يقول صاحب مواهب الفتاح : "ولما كان في الحذف
احتمالات كل منها يناسب المقام والقرينة يتجه معها كل منها كان الحذف أوسع ، إذ فيه
تكرير للفائدة الحاصلة بكل من المحتملين ، بخلاف الذكر ، فإنه معين لأحدهما لتوصوفته
فيكون أضيق،،^(٣) .

ولما كان في المحذوف احتمالات متعددة تكثر معها القائدة ، فما هي تلك القائدة
الراجعة إلى ذلك ؟ لعل الإجابة عن هذا السؤال تكمن في هذه الحالة من الحزن الشديد
التي ألمت بهمقوب عليه السلام نتيجة فقد ابنه ، تلك الحالة التي جعلت الحزن يبلغ به كل

(١) المحرر الوجيز ٣ / ٢٢٧ .

(٢) ابن بطوب المغربي : مواهب الفتاح ٢ / ١٠ - ١٢ .

(٣) لسابق ٢ / ١٢ .

مبلغ إلى الدرجة التي أدت به أن تبيض عيناه . قال تعالى : ﴿ وَتَوَلَّىٰ عَنَّهُمْ وَقَالَ يَبْتَاسِئَ عَلَىٰ
يُوسُفَ وَأَبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزَنِ فَهُوَ كَظِيمٌ ۝۱۸۶ ﴾ قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ
تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ ۝۱۸۷ ﴾ قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوا بِنِيِّ وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ وَاعْلَمُوا
مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝۱۸۸ ﴾ (يوسف ٨٤ - ٨٦) . واستخدام التعبير القرآني للفظ
(بث) الدال على "أشد الحزن الذي لا يصبر عليه صاحبه حتى يبيته أي يشكوه" ،^(١) ثم
تأكيده بعطف الحزن عليه بصور بوضوح تلك الحالة التي وصل إليها ، فالرجل في حزن
شديد لفقد ابنه حزناً يكاد ينفد معه الصبر ، بل إن الصبر نفسه لا يتسع لما يشعر به من
ذلك الحزن ؛ لأن مصابه في أبنائه كان أكبر من أن يتسع له صبره وحده ، ولذلك أرفف
بقوله : ﴿ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ ﴾ ؛ لأنه تعالى وحده القادر على إبعائه وتصبيره على ما ألم
به ، ومن هنا نجد بلاغة هذا الحذف التي تكمن في تارجح المعنى بين وجود اللفظ وغيباه
من جهة واستنفاد إحساس يعقوب — عليه السلام — بالصبر ، واستنفاد الصبر نفسه من
جهة أخرى ، فلم يكن ليناسب أن يأتي الأسلوب القرآني بالمسند إليه إذا قلنا إن المذكور
هو المسند ، إذ ليس في مقدور يعقوب أن يسند إليه أو إلى حاله هذا الصبر الذي يفوق
طاقته ، كما لم يكن ليناسب أن يذكر المسند إذا قلنا إن المذكور هو المسند إليه ، إذ في
ذلك تفضيل للصبر المذكور على غيره ، وهو ما يعني أن هناك ما يشبهه من الصبر ،
وإن قل عنه في الدرجة ، والمراد أن الصبر الذي يحتاجه لا يشبهه أو يقارنه غيره .

(٣) حذف عناصر مشتركة

هناك عناصر لغوية تقع في وظائف معينة في الجملة ، يمكن حذفها من الكلام ،
لا تختص بجملة معينة اسمية أو فعلية ، وإنما هي مشتركة بين الجملتين ، كالمضاف إليه

(١) السجستاني : تفسير غريب للقرآن ص ٨٠ .

والنعت والمعطوف ، كما أن ثمة عناصر أخرى مشتركة في وظائفها تحذف أيضا من الكلام ، ولا ينظر في حذفها إلى وظائفها الأساسية ، وإنما إلى وظائف أخرى فرعية تؤديها بجانب تلك الوظائف الأساسية ، كالمضاف والمنعوت . وفيما يلي صور لتلك العناصر ، سواء أكانت واقعة في وظائف أساسية أم فرعية ومناسبة حذفها للسياق .

(أ) حذف المعطوف

قد يقتضي السياق في ظاهره وجود معطوف على أحد الألفاظ المذكورة لإتمام الكلام ، ولكننا نرى الأسلوب القرآني في بعض الأحيان يعدل عن ذكر المعطوف إلى حذفه لغرض دلالي يتطلبه السياق ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ يُوقِي الْمَلِكَ مَن نَّشَاءُ وَيَتَرَغُ الْمَلِكَ بِمَن نَّشَاءُ وَيُزِيلُ مَن نَّشَاءُ وَيُثَبِّتُ مَن نَّشَاءُ وَيُدَبِّرُ الْأُمُورَ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ٥٦ ﴾ (آل عمران : ٢٦) ، فقال عز وجل : ﴿ بِيَدِكَ الْخَيْرُ ﴾ ولم يقل والشر .

واختلف العلماء في تعليل ذلك ، فذهب الزمخشري إلى أن حذف المعطوف في هذا الموضع جاء "لأن الكلام إنما وقع في الخير الذي يسوقه إلى المؤمنين وهو الذي أنكرته الكفرة ، فقال بيدك الخير تؤيبه لوليائك على رغم من أعدائك ، ولأن كل أفعال الله تعالى من نافع وضار صادر عن الحكمة والمصلحة ، فهو خير كله كلوتاء الملك ونزعه،^(١) وذهب ابن عطية إلى أن الأصل والشر ، فحذف لإدالة أحدهما على الآخر^(٢) . وإلى مثل هذا السبب ذهب أبو حيان ، فرأى أن حذف المعطوف "جائز لفهم المعنى ، إذ أحد الضدين يفهم منه الآخر ، وهو تعالى قد ذكر إيتاء للملك ونزعه والإعزاز والإذلال ،

(١) كشاف ١ / ٣٥٠ .

(٢) المحرر الوجيز ١ / ٤١٧ .

وذلك خير لناس وشر لآخرين ، فلذلك كان التقدير (بيدك الخير والشر)،^(١). وذكر القرطبي أنه عز وجل ذكر الخير دون الشر ؛ لأنه موضع دعاء ورغبة في فضله^(٢) .

وذهب البقاعي إلى أنه عز وجل "لم يذكر الشر تعليماً لعباده الأدب في خطابه ، وترغيباً لهم في الإقبال عليه والإعراض عما سواه ، لأن العادة جارية بان الناس أسرع شيء إلى معطي النوال وباذل الأموال ، وتنبهها على أن الشر أهل للإعراض عن كل شيء من أمره حتى عن مجرد ذكره وإخطاره بالبال ، مع أن الاقتصار على الخير يملك الخير كله مستلزم لمثل ذلك في الشر ، لأنهما ضدان ، كل منهما مساوٍ لنقيض الآخر ، فأثبت أحدهما نفى للآخر ونفيه إثبات للآخر ، فلا يعطي الخير إلا وقد نفى الشر ، ولا ينزع الخير إلا وقد وضع الشر،^(٣) .

وكل هذه الآراء لها وجاهتها ، إذ تصور تصويراً متكاملًا سبب حذف المعطوف في هذه الآية . ولعل ما ذكره القرطبي أقرب إلى إبراز علاقة هذا الحذف بالسياق الوارد فيه ومناسبته له ، فالمقام مقام دعاء ورغبة ، وهما لا يكونان إلا لما يتحقق به الخير ، فكان ذكره والاقتصار عليه دون الشر أنسب لمدلول السياق وأقرب إلى غرضه .

(ب) حذف المضاف

وهو كما يذكر السيوطي كثير جدًا في القرآن ، ومنه قوله تعالى : ﴿لَحُجُّ أَشْهُرٍ﴾

(البقرة : ١٩٧) ، أي حج أشهر ، أو أشهر الحج ، وقوله : ﴿وَلَيْكِنَ الْبِرِّ مَنْ ءَامَنَ﴾ (البقرة :

^(١) البحر المحيط ٢ / ٤٣٨ .

^(٢) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ٢ / ٦٤٣ .

^(٣) نظم الدرر ٢ / ٥٥ .

(١٧٧) ، أي ذا البر أو بر من (١) ؛ ومن ذلك ما نراه في قوله تعالى : ﴿ وَسَكَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ^ط وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾ (يوسف : ٨٢) ، والتقدير - كما يذكر الزمخشري (٢) وابن عطية (٣) وأبو حيان (٤) وغيرهم من المفسرين : أسأل أهل القرية وأصحاب اللعير ، فحذف المضاف ، وحل المضاف إليه محله ، فوقع السؤال على ما يستحيل الرد منه ، فحسن في هذا الموضوع ، لأن ما قاله أخوة يوسف لأبيهم هذه المرة هو ما رلوه بالفعل ، فلم يكذبوا عليه في شيء ، إذ رأوا بأعينهم أن صواع الملك قد استخرج من وعاء أخيه ، فظنوا أنه قد سرقه بالفعل ، ولم يعلموا أنها حيلة قام بها يوسف أخوهم الذي كانوا يجهلون أمره ، وذلك ليستبقي أخاه معه ﴿ فَبَدَأُ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ (يوسف : ٧٦) ، فوقع في اعتقادهم لتيقنهم من صدقهم أنه لو سأل أي أحد أو شيء حتى ما لا يعقل لأقروا جميعا بصدقهم . قال ابن جنى : "فكانهم تضمّنوا لأبيهم عليه السلام أنه إن سأل الجمادات والجبال أنباته بصحة قولهم . وهذا تناه في تصحيح الخبر . أي لو سألتها لأنطقها الله بصدقًا ، فكيف لو سألت من عاندته الجواب،، (٥) .

هذا بخلاف للمرة الأولى التي جاعوا فيها أباهم ، فزعموا أن الذئب قد لكل يوسف وهم يعلمون علم اليقين أنهم كانوا ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِرِمِهِمْ وَاجْتَمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيْبَتِ

(١) الإتيان في علوم القرآن ٣ / ١٨٤ .

(٢) للكشاف ٢ / ٤٩٦ .

(٣) المحرر الوجيز ٣ / ٢٧١ .

(٤) البحر المحيط ٥ / ٣٣٢ .

(٥) الخصائص ٢ / ٤٤٧ .

لَجِبَ^٤ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١٥﴾ وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴿١٦﴾ قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ^٥ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴿١٧﴾ ﴿ (يوسف : ١٥ - ١٧) . فلعلمهم بكذبهم لم يطلبوا منه أن يسأل أحداً أو شيئاً ؛ لأنه سيخبره أنهم كاذبون ، وإنما قالوا مقولة هي في ذاتها دليل على كذبهم ، إذ تعكس ما يشعرون به من عدم تصديق أبيهم لهم وأنهم يدعون ما لم يحدث ، وهو ما يكشف عنه التأكيد بالباء الزائدة واستخدام الجملة الاسمية واسم الفاعل الدالين على الثبوت في نفيهم تصديقه لهم ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا ﴾ ، ثم استخدام (لو) الدال على امتناع صدقهم ، ومن هنا حسن وقوع السؤال على ما لا يعقل في الموضع الأول وتركه في الموضع الثاني .

(ج) حذف المضاف إليه

يكثر هذا الحذف - كما ينكر السيوطي - في ياء المتكلم ، نحو ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي ﴾ (الأعراف : ١٥١) ، وفي الغايات ، نحو ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ (الروم : ٤) ، أي من قبل الغلب ومن بعده ، وفي كل ، وأي ، وبعض ، وجاء في غيرهن^(١) .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ءَامِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدَقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهَ فِرْزَہَا عَلَىٰ أَدْبَارِہَا أَوْ تَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعْنَا أَصْحَابَ السَّبْتِ^٤ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ﴿٤٧﴾ ﴾ (النساء : ٤٧) . والأصل وجوهكم ، فحذف الضمير (كم) الواقع موقع المضاف إليه . قال أبو حيان كاشفاً عن العلاقة بين هذا الحذف والسياق

(١) الإتيان في علوم القرآن ٣ / ١٨٤ .

اللغوي : ”ثم ذكر هذا الوعيد البالغ ، فحذف المضاف إليه من قوله ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا ﴾ والمعنى : وجوهكم ، ثم عطف عليه قوله ﴿ أَوْ تَلْعَمَهُمْ ﴾ فأتي بضمير الغيبة ؛ لأن الخطاب حين كان الوعيد بطمس الوجوه باللعنة ليس لهم ليبقى التأنيس والهم ، والاستدعاء إلى الإيمان غير مشوب بمفاجأة الخطاب الذي يوحش السامع ويروع القلب ، ويصير أدعى إلى عدم القبول وهذا من جليل المخاطبة وبديع المجاورة ،،^(١) .

(د) حذف الصفة

قد يعمد الأسلوب القرآني في بعض الأحيان إلى حذف اللفظ الواقع صفة ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَهُمْ رَأَى الْعَيْنِ ﴾ (آل عمران : ١٣) ، والأصل فئة مؤمنة تقاتل في سبيل الله ، فحذفت الصفة لذكر لازمها وهو القتال في سبيل الله و لدلالة لفظ (كَافِرَةٌ) عليها دلالة لزوم . يقول أبو حيان في تقدير المحذوف من هذه الآية وعلة حذفه : ” أي فئة مؤمنة تقاتل في سبيل الله ، وفئة أخرى كافرة تقاتل في سبيل الشيطان ، فحذف من الأولى ما أثبت مقابله في الثانية ، ومن الثانية ما أثبت نظيره في الأولى ، فنكر في الأولى لازم الإيمان وهو القتال في سبيل الله ، ونكر في الثانية ملزوم للقتال في سبيل الشيطان وهو الكفر،^(٢) . فلما دل السياق دلالة لزوم على المحذوف من الألفاظ كان نكره من قبيل الزيادة التي يستغني عنها ، فحسن الحذف . قال ابن الأثير : ” ومن شرط المحذوف في حكم البلاغة أنه متى أظهر صار الكلام إلى شيء غث لا يناسب ما كان عليه أولاً من الطلاوة

(١) البحر المحیط ٣ / ٢٧٩ .

(٢) السلبق ٢ / ٤١١ .

والحسن ،، (١) . ولا شك أن نكر ما حذف من هذه الآية لا يعطيها ما هي عليه من الحسن بعد الحذف .

(هـ) حذف الموصوف

وكما يعدد الأسلوب القرآني إلى حذف الصفة أحياناً فإنه في أحيان أخرى قد يحذف الموصوف مبقياً على الصفة دالة عليه ، ومن ذلك قوله سبحانه : ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ عَنِّي لَلَّذِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴾ (الإسراء : ٩) ، فقال عز وجل ﴿ لَلَّذِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾ بذكر الصفة دون موصوفها .

وقد اختلف العلماء في تقدير هذا الموصوف ، فذهب الضحاك و الكلبي إلى أن المقصود شهادة التوحيد^(٢) ، وكذا ذهب الفراء^(٣) ، وذهب الزجاج كذلك إلى أن المقصود : للحالة التي أقوم ، وهي توحيد الله أي ، شهادة أن لا إله إلا الله والإيمان برسله والعمل بطاعته^(٤) . وقال مقاتل : للأوامر والنواهي^(٥) ، وذهب الزمخشري إلى أن التقدير : للحالة التي هي أقوم و أسدها أو للملة أو للطريقة^(٦) .

وهذا الاختلاف في التقدير يثري الدلالة ، ويوحى بأن المحذوف قد يشمل هذه المقدرات جميعاً ، ولو عين أحدها لانحصرت الدلالة فيه دون غيره ، وضاق المعنى عليه ،

(١) للمثل لسائر ٧٧ / ٢ .

(٢) أبو حيان : لبحر المحيط ١١ / ٦ .

(٣) ممانى القرآن ١١٧ / ٢ .

(٤) ممانى القرآن وإعرابه ٢٢٩ / ٣ .

(٥) أبو حيان : لبحر المحيط ١١ / ٦ .

(٦) للكشاف ٦٥١ / ٢ .

فأدى الحذف إلى إطلاق الخيال للعقل أن يتصور من أمور الهداية ما يتصور ، فكلها يحتملها المعنى ، وهو ما يتفق ومدلول السياق الذي يتحدث عن القرآن ، والهداية لا تقتصر فيه على أمر بعينه ، بل إنه يهدي إلى أشياء عديدة ، كالتوحيد والدين القويم وأوامر الله ونواهيه وغير ذلك ، ومن هنا كان الحذف أولى وأقرب إلى ما يهدف إليه السياق . قال الزمخشري : ”و أينما قدرت لم تجد مع الإثبات ذوق البلاغة الذي تجده مع الحذف لما في إبهام الموصوف بحذفه من فخامة تفقد مع إيضاحه،،^(١) ، وقال البقاعي : ”ولما كان صاحب الذوق السليم يجد لحذف الموصوف هزة وروعة ، لما يجد من الفخامة بإبهامه لا يجدها عند ذكره و إيضاحه ، قال : (للتي) أي للطرائق والأحوال والسنن التي (هي أقوم) من كل طريقة وسنة وحال دعا إليها كتاب من الكتب السماوية،،^(٢) .

(١) الكشاف ٢ / ٦٥١ .

(٢) نظم الدرر ٤ / ٣٦٤ .

المبحث الثالث

المناسبة بين زيادة اللفظ والسياق اللغوي

الزيادة أحد أشكال العدول عن الأصل في اللغة العربية ، فالجملة فيها لها عناصرها الأساسية وعناصرها الفرعية التي تأتي في صورة فضلات أو موسعات .

وقد تدخل على النمط التركيبي الأساسي أو الجملة عناصر لغوية غير أساسية أو فرعية يمكن أن يستغنى عنها التركيب ، ويظل صحيحاً نحويًا ودلاليًا ، وهذه العناصر هي ما يسميها النحويون الألفاظ الزائدة ، وإنما تدخل على الكلام لتسلك به مسالك أسلوبية معينة لا تتحقق إلا بها ، وغرضها الأساسي التوكيد قال ابن جني : ” وأما زيادتها فلإعادة التوكيد بها . وذلك أنه قد سبق أن الغرض في استعمالها إنما هو الإيجاز والاختصار ، والاكتفاء من الأفعال وفاعلها ، فإذا زيد ما هذه سبيله فهو تناء في التوكيد به،،^(١) . وقال الرضي مؤكداً هذا المعنى وموضحاً الفائدة المحصلة من زيادتها : ”فائدة الحرف الزائد في كلام العرب : إما معنوية ، وإما لفظية ، فالمعنوية : تأكيد المعنى ، كما تقدم في (من) الاستغرافية ، والباء في خبر (ما) و (ليس) ، فإن قيل : فيجب ألا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية ، قيل : إنما سميت زائدة ؛ لأنه لا يتغير بها أصل المعنى ، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته ، فكأنها لم تزد شيئاً لما لم تغاير فائدتها العارضة : الفائدة الحاصلة قبلها،،^(٢) . فإذا لم تكن للألفاظ الزائدة تلك الفائدة عدت حشواً وعبئاً في الكلام .

وقد اختلف العلماء في ورود الزائد في القرآن الكريم على النحو الآتي : -

(١) للخصائص ٢ / ٢٨٤ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤ / ٤٣٢ .

(١) ذهب الأكثرون إلى جواز إطلاق الزائد في القرآن نظرًا إلى أنه نزل بلسان القوم ومتعارفهم ، وهو كثير ، لأن الزيادة بازاء الحذف ، هذا للاختصار والتخفيف ، وهذا للتوكيد والتوطئة^(١).

(٢) ومنهم من لا يرى الزيادة في شيء من الكلام ، ويقول : هذه الألفاظ المحمولة على الزيادة جاءت لفوائد ومعانٍ تخصها ، فلا يقضى عليها بالزيادة ، ونُقِل هذا الرأي عن ابن درستويه^(٢).

(٣) ذهب ابن الخشاب - فيما يحكيه عنه السيوطي - أن التحقيق "إن أريد بالزيادة إثبات معنى لا حاجة إليه فباطل لأنه عبث ، فتعين أن إلينا به حاجة ؛ لكن الحاجة إلى الأشياء قد تختلف بحسب المقاصد ، فليست الحاجة إلى اللفظ الذي عدده هؤلاء زيادة كالحاجة إلى اللفظ المزيد عليه،"^(٣).

(٤) ذهب السيوطي إلى أن الحاجة إلى الزائد كالحاجة إلى ما سواه ، سواء بالنظر إلى مقتضى الفصاحة والبلاغة وأنه لو ترك كان الكلام دونه مع إفادته أصل المعنى المقصود أبتز خاليًا عن الرونق البليغ ، لا شبهة في ذلك^(٤).

والحق أن الزيادة ثابتة في القرآن ، و الحاجة إليها - كما يذهب السيوطي - في المواضع التي ورد فيها كالحاجة إلى غيرها ؛ لتحقيق دلالة معينة لا تتحقق بتركها ، وحين نصف بعض الألفاظ بأنها زائدة فليست زيادتها هذه على نص القرآن ، وإنما تنسب زيادتها إلى النحو الذي لا بد من رعايته في تحليل النص القرآني . فإن في زيادة المبني تأكيدًا للمعنى كما صرح بذلك ابن جنى والرضي في النصين السابق ذكرهما . وإذا كان النص القرآني فيه تأكيد للمعنى ، والزيادة إحدى وسائل التوكيد فلا حرج إذًا أن نقول

(١) للزركشي : البرهان في علوم القرآن ١ / ٣٨١ .

(٢) السابق ١ / ٣٨١ .

(٣) الإمتقان في علوم القرآن ٢ / ٢٦٨ .

(٤) السابق ٢ / ٢٦٨ .

بوجود ألفاظ زائدة في القرآن . قال الزركشي : "وليس المراد من الزيادة — حيث ذكرها النحويون — إهمال اللفظ ، ولا كونه لغواً فتحْتَاج إلى التَّكْبِيعِ عن التعبير بها إلى غيرها، (١) .

وحق الزيادة — كما ينكر الزركشي — أن تكون في الحروف وفي الأفعال ، وأما الأسماء فنص أكثر النحويين على أنها لا تزداد (٢) . قال ابن هشام : "والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم ، بل زيادة الاسم لم تثبت، (٣) .

وأما الأفعال فزيادتها قليلة ، ولم يذكر لهذه الزيادة سوى فعلين : (أصبح) وخرُجَ عليها قوله تعالى : ﴿ حَاطَتْ أَعْمَلُهُمْ فَأَصْبَحُوا حَسِيرِينَ ﴾ (المائدة : ٥٣) ، و(كان) ، وخرُجَ عليها قوله عز وجل : ﴿ قَالُوا كَيْفَ نَحْلَمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ (مريم : ٢٩) (٤) ، وكلا اللفظين في الآيتين يمكن حمله على عدم الزيادة ، فأما (أصبح) فقد أبرز ابن أبي الإصبع وجه احتياج السياق إليها وعدم زيادتها إذ يقول : "لفظة (اصبحوا) يحتاج الكلام إليها ، ومعناه مبني عليها وذلك أنه لما كان مدة الموت والمقام في البرزخ كالليل ، والليل محل النوم لكون الموت كالنوم ، ويؤيد ذلك قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى

الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا ﴾ (الزمر : ٤٢) ، وكان آخر ليلة من ليالي البرزخ يتمخض عن يوم القيامة ، والصبح أول كل يوم ، وأول يوم القيامة هو وقت الحساب ، ووزن الأعمال ، ونشر الصحف ، والوقت الذي ينطق فيه الكتاب ، وهناك يتبين الربح من الخسران وذلك الوقت هو صباح يوم القيامة ، وباقى ذلك اليوم ظرف

(١) البرهان في علوم القرآن ٣ / ٨١ .

(٢) السابق ٣ / ٨٢ .

(٣) مخني اللبيب ١ / ٢٠٣ .

(٤) السيوطي : معترك الأعران ١ / ٢٥٦ .

للثواب والعقاب فمن قبلت أعماله أصبح فيه رابحاً ، ومن حبطت أعماله أصبح فيه خاسراً ، ولما أخبر سبحانه عن هؤلاء الأشقياء بأنهم حبطت أعمالهم علم بالقطع أنهم أصبحوا خاسرين ، فلفظة (أصبحوا) لا يصلح غيرها في موضعها ولا يتم المعنى إلا بها،^(١) .

أما (كَانَ) في الآية الثانية فذهب ابن الأنباري إلى أنها تكون زائدة أو تامة بمعنى وقع أو حدث ، واستبعد أن تكون ناقصة . والأولى أن تحمل على عدم الزيادة فتكون تامة كما يذكر ابن الأنباري في أحد رأيه السابقين أو أن تكون ناقصة^(٢) ، وهو ما يذهب إليه الزمخشري ، ويعلل ذلك قائلاً : ” (كَانَ) لإيقاع مضمون الجملة في زمان ماضٍ مبهم يصلح لتقريبه وبعيده ، وهو ههنا لتقريبه خاصة ، والدال عليه مبنى الكلام ، وأنه مسوق للتعجب ووجه آخر : أن يكون (نكلم) حكاية حال ماضية ، أي : كيف عهد قبل عيسى أن يكلم الناس صبيًا في المهد فيما سلف من الزمان حتى نكلم هذا ،،^(٣) .

وإلى مثل هذا الرأي ذهب أبو حيان ولكنه علل الأمر تعليلاً آخر قال : ”والظاهر : أنها ناقصة فتكون بمعنى (صار) ، أو تبقى على مدلولها من اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي ، ولا يدل ذلك الانقطاع كما لم يدل في قوله : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (النساء : ١٠٠) ، وفي قوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الرِّبَاَ إِنَّهُ كَانَ فَجِشَةً ﴾

(١) بديع القرآن ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١٢٤ / ٢ ، ١٢٥ .

(٣) للكشاف ١٥ / ٣ .

(الإسراء : ٣٢) ، والمعنى كان وهو الآن على ما كان ، ولذلك عبر بعض أصحابنا عن (كَانَ) هذه بأنها ترادف لم يزل،^(١) .

وأما الحروف فهي أصل الزيادة وبابها ، كذا نكر السيوطي^(٢) ، وما يكثر زيادته منها في الكلام (إن) و(أن) و(لا) و(ما) و(من) و(الباء) و(اللام) ، يضاف إلى ذلك (الكاف) ، وتقل زيادتها^(٣) ، وكذلك هاء السكت .

وفيما يلي صور لما يزداد من الحروف السابقة في القرآن ومناسبة زيادتها لسياقها اللغوي ، الذي وردت فيه :

(١) زيادة (ما)

ذهب المالقي^(٤) والمرادي^(٥) أن (ما) هذه تزداد لمجرد التوكيد ، ولم ينكرا لها غير هذا المعنى ، ونكر ابن الأثير معنى آخر نكتسبه في بعض المواضع ، وهو التفتيح^(٦) . وقد ورد هذا الحرف زائداً في القرآن في أكثر من موضع ، ولاسيما بين الجار ومجروره ، فزيد بعد الباء في ثلاثة مواضع ، قوله تعالى : ﴿ فِيمَا رَحِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ (آل عمران : ١٥٩) ، وقوله : ﴿ فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَقَهُمْ ﴾ (النساء : ١٥٥) ، ومعهما آية المائدة ١٣ ، كما زيد بعد (عن) في قوله تعالى : ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصِيبَنَّ

(١) البحر المحيط ١٧٧ / ٦ .

(٢) معترك الأقران ١ / ٢٥٦ .

(٣) للزركشي : البرهان في علوم القرآن ٣ / ٨٥ .

(٤) رصف المباني ص ٣١٧ .

(٥) الجنى الذاتي ص ٢٢٢ .

(٦) المثل للسائر ١ / ٣٥٨ .

تُدْرِمِينَ ﴿٤٠﴾ (المؤمنون : ٤٠) ، وبعد (من) في قوله تعالى : ﴿ مِمَّا خَطَبْتُمْ أَغْرُقُوا ﴾ (نوح : ٢٥) .

ولنحاول الآن تناول إحدى هذه الآيات ؛ لإبراز مناسبة زيادة (ما) فيها للسياق اللغوي ، ولتكن الآية الأولى ، إذ سبقت في إطار الحديث عن عصيان الرماة لأوامر الرسول في غزوة أحد ، وهو ما أدى إلى أن يقتل من المسلمين ناس كثير ثم هزيمتهم في نهاية الأمر^(١) ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِمَّا بَعَدَ مَا أَرْسَلْنَاكُمْ مَّا تَحِبُّونَ ۗ مِمَّا مِّنْكُمْ مَّن يُّرِيدُ الدُّنْيَا وَمِمَّا مِّنْكُمْ مَّن يُّرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ (آل عمران : ١٥٢) .

ثم يصور القرآن موقف تلك الطائفة من المنافقين الذين كانوا يبذون الإيمان ، إذ خرجوا مع المؤمنين للقتال وهم كارهون متأسفون على خروجهم ، يظنون أن أمر الرسول باطل وأنه لن يُنصر ، ويبدون لو ظلوا في بيوتهم لا يقاتلون^(٢) ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخَفِّفُونَ فِي أَنفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ ﴾ (آل عمران : ١٥٤) .

(١) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ١٥٤ / ٣ .

(٢) السابق ١٦٢ / ٣ .

ثم يتحدث بعد ذلك عن هؤلاء الذين خرجوا مع النبي ؛ ليقاتلوا عدوهم ، ولكنهم ما لبثوا أن تولوا عن المشركين يوم أحد ، وورد عن عمر – رضي الله عنه – أنهم من هربوا إلى المدينة عند الهزيمة دون من صعدوا الجبل^(١) ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ آتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا ۗ وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ ﴾ (آل عمران : ١٥٥) .

وكل هذه مواقف تدعو إلى الغضب والغليظ وعدم اللين من الرسول صلى الله عليه وسلم مع هؤلاء ، ولكنه لم يفعل شيئاً من ذلك ، بل كان ليناً معهم رحيماً بهم ، وهذا هو ما يدل عليه قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ . يقول ابن عطية في تفسيرها : ” ومعنى الآية : التفرغ لجميع من أخل يوم أحد بمركزه ، أي كانوا يستحقون الملام منك ، والأُتلين لهم ، ولكن رحم الله جميعكم ، أنت يا محمد بأن جعلك الله على خلق عظيم ، وبعثك لنتم محاسن الأخلاق ، وهم بأن لينك لهم وجعلت بهذه الصفات لما علم تعالى في ذلك من صلاحهم وأنتك ﴿ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ﴾،،^(٢) .

وهذه الرحمة منه مع جميع ما فعلوه ليست بالرحمة العادية ، ولكنها رحمة عظيمة وهبها الله إياه حتى تتسع لما فعلوه ، ولوصفها بتلك الصفة أكدها الأسلوب القرآني بـ (ما) التي توحى بالتفخيم والتعظيم ناسباً إياها إلى الله لتأكيد هذه الصفة فيها . يقول الشريف الرضي موضعاً دلالة (ما) في هذه الآية : ” (ما) ههنا لها فائدة معلومة ، وذلك

(١) السابق ١٦٤ / ٣ .

(٢) للمحرر الوجيز ١ / ٥٣٣ .

أن معناها تفخيم قدر الرحمة التي لان بها لهم ، فكانه قال تعالى : فبرحمة عظيمة من الله
لنت لهم،^(١) .

يضاف إلى ما سبق أن حروف المد تكسب الألفاظ دلالات معينة ”فجاء هذا المد
في (ما) وصفاً لفظياً يؤكد معنى اللين ويفخمه ، وفوق ذلك فإن لهجة النطق به تشعر
بانعطاف وعناية لا يُبتدأ هذا المعنى بأحسن منهما في بلاغة السياق ، ثم كان الفصل بين
الباء الجارة ومجرورها (وهو لفظة الرحمة) مما يلفت النفس إلى تدبر المعنى وينبه الفكر
على قيمة الرحمة فيه ، وذلك كله طبعي في بلاغة الآية،^(٢) . فأدى ذلك كله إلى تحقق
المناسبة بين زيادة اللفظ في هذه الآية والسياق اللغوي .

وعلى هذا النحو من المناسبة يمكن حمل سائر الآيات التي زيدت فيها (ما) بعد
حروف الجر . وقد تزداد (ما) بعد (إذا) و(إن) الشرطيتين ، وزيادتها بعدهما كثيرة^(٣) .

ومما ورد من ذلك في القرآن قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَرَدَ عَلَيْهِمْ

سَمْعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (فصلت : ٢٠) ، وهو بخلاف ما

ورد في آيات أخر ، إذ ترك الأسلوب القرآني هذه الزيادة ، نحو قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا

جَاءُوا قَالًا كَذَّبْتُمْ بِآيَاتِي ﴾ (النمل : ٨٤) .

وفي تعليق تلك المغايرة يقول ابن جماعة مبرزاً وجه المناسبة بزيادة (ما) في

الأولى وتركها في الثانية : ”إذا أريد تحقيق جزاء الشرط لبعده من معناه أكد بـ (ما)

(١) حقائق التأويل في مشابهة للتزويل ٥ / ١٦٩ .

(٢) مصطفى صادق الرافعي : إجاز القرآن والبلاغة النبوية ص ١٩٧ .

(٣) المرادي : الجنى للداني ص ٣٣٢ .

على عاداتهم عند قصد التأكيد بزيادة الحروف ، وإذا لم يكن الجزاء بعيداً من معنى الشرط لم يحتج إلى تأكيد . ولفظ المجيء لا يعقل منه ، ولا يفهم شهادة السمع والبصر فاحتاج إلى تأكيد الشرط بـ (ما) وسؤال الخلق عند مجيئهم في القيامة مفهوم منه لعلمهم أن الحشر لذلك ، فلم يحتج إلى توكيد،،^(١) .

(٢) زيادة (من)

تأتي (من) الزائدة لنفي الجنس أو استغراق نفيه^(٢) ، نحو (ما جاء من رجل) ، والفرق بين المعنيين – على حد قول المالقي – ”أن التي لنفي الجنس يحتمل ما بعدها أن ينفي مفردة اللفظي أو جنسه المعنوي ، فيحتمل أن تريد جنس الرجال ، ويحتمل أن تريد الرجل الواحد ، والتي لاستغراقه لا تنفي إلا الجنس بكليته ولا تبقى منه شيئاً،،^(٣) . وهذا المعنى فيه تنصيص على لصوم ، وهو ما ذكره ابن هشام في مثل هذا الموضع^(٤) ، ويوضح الفرق في المعنى في نحو المثال المذكور سابقاً قبل دخولها وبعده قائلاً : ”فإنه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة ؛ ولهذا يصح أن يقال (بل رجلان) ويمتنع ذلك بعد دخول (من)،،^(٥) .

وبمقتضى هذا المعنى الذي تدل عليه (من) الزائدة يمكننا أن ندرك وجه المناسبة بينها وبين سياقها الذي وردت فيه في بعض آيات الذكر العزيز ، ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبُرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنَ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴿٥١﴾ ﴾ (الأنعام :

(١) كشف للمعاني ص ٣٢٨ .

(٢) المالقي : رصف للمباني ص ٣٢٤ .

(٣) السابق : ٣٢٤ .

(٤) مغني للبيب ١ / ٣٥٣ .

(٥) السابق ١ / ٣٥٣ .

٥٩) . فالمقام هنا مقام إبراز لقدرة الله ، فلا يعلم الغيب إلا هو ، وهو الذي يحيط علماً بما في البر وما في البحر ، ولا توجد ورقة تسقط من مكانها ولا حبة في الأرض ولا نبات رطب أو يابس إلا ويقع في إطار علمه ، فهو العالم بكل شيء لا يعزب عنه مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض . وبمقتضى هذه الإحاطة الشاملة والعلم الواسع الذي لا يخرج عنه شيء حسن أن يأتي الأسلوب القرآني في هذا الموضع بالحرف الزائد (من) الذي يدل على استغراق الجنس والتصويب على العموم ، ليستغرق الحكم بعلمه جميع أفراد الجنس الذي يقع عليه السقوط ، فيتفق في هذا المعنى مع ما يوحي به السياق من دلالة على العموم .

وعلى هذا النحو من بديع استعمال (من) الزائدة نرى قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ

مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا وَمَا كَحْمَلٍ مِنْ أُنْثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِيَّ وَمَا يَعْمُرُ مِنْ مُعَمَّرٍ إِلَّا يُنْقِصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿١١﴾ (فاطر : ١١) .

فالسباق هنا كسابقه يبرز قدرة الله المطلقة وعلمه الشامل المحصي لكل شيء ، فهو عز وجل الذي خلق الناس من تراب ثم من نطفة ، وبهذه القدرة أحاط بكل ما خلق علماً ، فما تحمل من أنثى ، ولا يزداد من عمر إنسان أو ينقص إلا ويندرج تحت علمه ، ومن هنا ناسب استعمال الأسلوب القرآني اللفظ الدال على استغراق الجنس ؛ ليتفق في هذا المعنى مع استغراق علمه عز وجل ما تحمله كل أنثى وما يزيد من العمر وينقص .

(٣) زيادة (أن)

تزداد (أن) — كما يذكر ابن هشام — في أربعة مواضع ، وذلك بعد (لما) الظرفية ، وهو الأكثر ، وبين (لو) وفعل القسم ، وبين الكاف ومخفوضها ، وهو نادر ،

وبعد (إذا) ^(١) ، وهي تدل في ذلك كله — على حد قوله — على التوكيد ^(٢) . وزعم الأخفش أنها تزداد في المواضع السابقة ، وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (البقرة : ٢٤٦) ، وذكر أنها تزداد في هذا المعنى كثيرا ، والتقدير عنده : وما لنا لا نقاتل ^(٣) . ولم يقبل ابن هشام هذا الرأي ، وذهب إلى أنها مصدرية . قال : ” والصواب قول بعضهم : إن الأصل وما لنا في أن لا نفعل كذا ، ^(٤) .

ولم تقع (أن) هذه زائدة في القرآن إلا بعد (لما) وذلك إذا أخذنا برأي ابن هشام بعدم زيادتها في المواضع التي ذكرها الأخفش وتخريجها على المصدرية ، وتنحصر تلك المواضع في آيات ثلاث : قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَنَهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ فَأَرْتَدَّ بِصِيرًا ۗ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۗ ﴾ (يوسف : ٩٦) ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَن أَرَادَ أَن يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَهُمَا قَالَ يَا مُوسَىٰ أَتُرِيدُ أَن تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالْأَمْسِ ۗ إِنَّ تُرِيدُ إِلَّا أَن تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَن تَكُونَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ (القصص : ١٩) ، وقوله عز وجل : ﴿ وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ ۗ إِنَّا مُنْجُوكَ وَاهْلِكَ إِلَّا أَمْرًا تَكُ كَانَتْ مِنْ الغَيْرِ ۗ ﴾ (العنكبوت : ٣٣) .

(١) معنى اللبيب ٤٢ / ١ .

(٢) السابق ٤٣ / ١ .

(٣) الأخفش : معاني القرآن ١ / ١٩٤ .

(٤) معنى اللبيب ٤٣ / ١ .

والناظر إلى الآيات السابقة من خلال سياقها الذي وردت فيه يجد أن الحرف الزائد فيها قد اكتسب دلالة أخرى تضاف إلى دلالاته على التوكيد التي أشار إليها ابن هشام ، وهي الدلالة على التراخي الزمني ، ففوق (أن) فاصلة بين (لما) والفعل الداخلة عليه فيه إحياء بطول الوقت ، وأن الأمر لم يحدث مباشرة . قال ابن الأثير : "إذا وردت (لما) وورد الفعل بعدها بإسقاط أن دل ذلك على الفور ، وإذا لم تسقط لم يدلنا ذلك على أن الفعل كان على الفور ، وإنما كان فيه تراخ وإبطاء،" (١).

وإذا رجعنا إلى الآيات السابقة وجدنا أن المناسبة في الأولى منها هي من قبيل المناسبة بين اللفظ وسياق الحال ، وهو ما نستدل عليه من رأي ابن الأثير في هذه الآية ، قال : "فإنه إذا نظر في قصة يوسف عليه السلام مع إخوته منذ ألقوه في الجب وإلى أن جاء البشير إلى أبيه عليه السلام وجد أنه كان ثم إبطاء بعيد ، وقد اختلف المفسرون في طول الوقت تلك المدة ، ولو لم يكن ثم مدة بعيدة وأمد متطاوّل لما جاء بـ (أن) بعد (لما) وقبل الفعل ، بل كانت تكون الآية : فلما جاء البشير ألقاه على وجهه،" (٢) . وفي هذا المعنى نفسه يقول ابن الزبير : "لما كان مجيء البشير إلى يعقوب ، عليه السلام ، بعد طول الحزن وتباعد المدة ناسب ذلك زيادة (أن) لما في مقتضى وصفها من التراخي،" (٣) .

أما الآية الثانية فقد وردت في سياق الحديث عن إرادة موسى أن يبطش بعدوه ، وهي إرادة يشوبها الخوف والتردد وعدم الرغبة في الإقبال على مثل هذا الأمر ، إذ قد سبق أن عاهد ربه ألا يفعل مثل هذه الفعلة بعد ما تقدم منه من قتل نفس بغير حق ، ثم تاب وأتاب . قال تعالى : ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ

(١) للمثل للسانر ٢ / ١٥٢ .

(٢) السابق ٢ / ١٥٣ .

(٣) ملك للتأويل ٢ / ٦٦٥ .

يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شَيْعَتِهِ، وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ^ط فَاسْتَعْتَهُ الَّذِي مِنْ شَيْعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ
 عَدُوِّهِ فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ^ط قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ ﴿١٥﴾
 قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ ^ع إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿١٦﴾ قَالَ رَبِّ بِمَا
 أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ ﴿١٧﴾ (القصص: ١٥ - ١٧) .

وهذا التردد الذي كان فيه موسى ورغبته غير الصادقة في الإقدام على أن يفعل
 شيئاً عاهد ربه ألا يفعله جعله يبطيء في البطش بعدو من يستغيث به ، يدل على ذلك
 طول الحديث الذي تحدث به الرجل إلى موسى : ﴿ قَالَ يَمُوسَى أَتُرِيدُ أَنْ تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ
 نَفْسًا بِالْأَمْسِ ^ط إِنْ تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿١٥﴾
 (القصص : ١٩) . ولو كانت نيته صادقة في البطش به خالية من التردد لفعل ، كما حدث
 منه في المرة السابقة ، إذ ضرب الذي من عدوه ، وقضى عليه بمجرد أن استغاثه من هو
 من شيعته ، والدليل على ذلك تلك الفاء التي استعملها النص القرآني في الفعلين (وكز)
 و(قضى) والتي تدل على التعقيب والسرعة دون مهلة . قال ابن الأثير : "ف قوله تعالى :
 ﴿ فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ ﴾ بتكرير (أن) مرتين دليل على أن موسى عليه السلام لم تكن
 مسارعه إلى قتل الثاني كما كانت مسارعه إلى قتل الأول ، بل كان عنده إبطاء في بسط يده
 إليه ، فعبر القرآن عن ذلك في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ ﴾ ،،^(١) . ومن هنا
 ناسب أن يأتي الأسلوب القرآني بـ (أن) الزائدة فاصلة بين (لما) والفعل ؛ لتدل على ذلك
 التراخي الزمني الذي حدث نتيجة تردد موسى .

(١) المثل للسانر ٢ / ١٥٢ .

وأما الآية الثالثة فزيدت فيها (أن) على الرغم من ترك تلك الزيادة في آية أخرى مشابهة لها ، وهي قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ يَوْمٍ وَضَاقَ يَوْمَ ذُرِّعًا وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ ﴾ (هود : ٧٧) .

وقد ذهب الكرمانى في تعليل تلك المغايرة عند حديثه في آية العنكبوت إلى أنه ” (لَمَّا) يقتضى جوابًا ، وإذا اتصل به (أن) دل على أن الجواب وقع في الحال من غير تراخ كما في هذه السورة ، وهو قوله : ﴿ سِيءَ يَوْمٍ وَضَاقَ يَوْمَ ذُرِّعًا ﴾ ومثله في يوسف : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا ﴾ وفي هود اتصل به كلام بعد كلام إلى قوله : ﴿ قَالُوا يَلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ ﴾ (هود : ٨١) . فلما طال لم يحسن دخول (أن)،،^(١) .

وإلى مثل هذا الرأي ذهب الزمخشري ، فرأى أن ” (أن) صلة أكدت وجود الفعلين مترتبًا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما ؛ كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمن ، كأنه قيل : كما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث ، خيفة عليهم من قومه،،^(٢) .

والنظرة التي ينظر بها كل من الكرمانى والزمخشري إلى ما تدل عليه (أن) في آية العنكبوت تعتمد على ما تدل عليه من ربط جواب (لَمَّا) بشرطها وسرعة حدوث ذلك الجواب ، ولم ينظرا إلى ما دل عليه ذلك الفصل الذي أحدثته بين (لَمَّا) والفعل ، وهو ما

(١) أسرار التكرار في القرآن ص ١٩٩ .

(٢) الكشاف ٣ / ٤٥٣ .

ينظر إليه ابن الأثير ، كما اتضح لنا من كلامه السابق . ولو نظرنا إلى الأمر بتلك النظرة متأملين سياق كلتا الآيتين لوجدنا أن الأمر له بُعد آخر ، فالسياق الذي وردت من خلاله آية العنكبوت ، يصور لنا ذلك الحوار الذي حدث بين إبراهيم ورسول ربه وإخبارهم له أنهم جاءوا ليهلكوا أهل قرية لوط لظلمهم ، فذكروهم أن فيها لوطا خشية منه أن يمسه سوء ، فردوا عليه بأنهم يعلمون من فيها وأنهم منجوه إلا امرأته : ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشْرَى قَالُوا إِنَّا مَهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ ﴿٣١﴾ قَالَ إِنْ فِيهَا لُوطًا ؕ قَالُوا خُذْ أَخَا لُوطِ مَعَكَ لَنَجِيْنَهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ ﴿٣٢﴾ ﴾ (العنكبوت : ٣١ - ٣٢) .

وهذا الحوار بينه وبينهم - لا ريب - استغرق وقتا ، ولو يسيرا ، فجاءت (أن) فاصلة بين (لما) والفعل في الآية التي تلت الآيتين السابقتين ، لتعبر عن ذلك الوقت الذي مكثوا فيه مع إبراهيم يجادلهم بشأن هؤلاء ؛ ولتدل على أن ذهابهم لم يكن على الفور . أما السياق الذي وردت من خلاله آية هود فلم يكن فيه ذلك الحوار بينه وبين رسل ربه بشأن قوم لوط ، وإنما اتجه حوارهم إلى ربه ، بدليل قوله تعالى : ﴿ جُنْدِلُنَا ﴾ ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبَشْرَىٰ خُجِدْنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴾ ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَعَلِيمٌ أُوّاهُ مَنِيْبٌ ﴾ ﴿ يَأْتِرِهِمْ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا إِنَّهُمْ قَدْ جَاءَ أَمْرٌ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ لَمِنَ الْغَابِرِينَ ﴾ ﴿ (هود : ٧٤ - ٧٦) . فالسياق هنا يصور موقف إبراهيم بعد انصراف رسل ربه متجهين إلى قوم لوط ، فجاءت الآية بعد ذلك خالية من (أن) ؛ لتعبر عن الانصراف بالوصول إلى قوم لوط دون مهلة أو تراخ .

من الحروف التي تكثر زيادتها في القرآن (الباء) ، وغالبًا ما تأتي مقترنة بخبر (ما) المفرد ، وتدل عندئذ على التوكيد^(١) . فإذا ما دخلت بعدها (كان) ينصب الخبر بـ (كان) هذه مفردًا غير مقترن بالباء ، وقد ورد ذلك في ستة وأربعين موضعًا ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾ (البقرة : ١٦) ، وقوله : ﴿ وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ ﴾ (الأعراف : ٧) . أما في غير هذا الأسلوب فالأكثر زيادتها ، ونرى ذلك في سبعة وثمانين موضعًا في القرآن ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ تَخْدَعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا تَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿١٠٠﴾ (البقرة : ٨ - ٩) ، وقوله عز وجل : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ ﴾ إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴿٢٣﴾ (فاطر : ٢٢ - ٢٣) .

فأما الآية الأولى فزيدت فيها الباء توكيدًا لنفي الإيمان عن هؤلاء المنافقين الذين يظهرون خلاف ما يبطنون ، فيظهرون الإيمان قولاً لا فعلاً ، فجاء الأسلوب القرآني نافيًا حقيقة ذلك الإيمان عنهم ومؤكدًا هذا النفي بالباء وأن خداعهم بهذا القول لا يتعدى خداع أنفسهم . قال الزمخشري : "فإن قلت : كيف طابق قوله : ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ قولهم : ﴿ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ والأول في ذكر شأن الفعل لا الفاعل ، والثاني في ذكر شأن الفاعل لا الفعل ؟ قلت : القصد إلى إنكار ما ادعوه ونفيه فسلك في ذلك طريقًا أدى إلى الغرض المطلوب . وفيه من التوكيد والمبالغة ما ليس في غيره ، وهو إخراج ذواتهم وأنفسهم من أن تكون طائفة من طوائف المؤمنين ، لما علم من حالهم المنافية لحال

(١) للرماني : معاني الحروف ص ٤٠ .

الداخلين في الإيمان . وإذا شهد عليهم بأنهم في أنفسهم على هذه الصفة ، فقد انطوى تحت الشهادة عليهم بذلك نفى ما انتحلوا إثباته لأنفسهم على سبيل البت والقطع،^(١) ، فحسن دخول الباء في هذا الموضع ؛ لتوكيد نفى اتصافهم بصفة الإيمان .

وأما الآية الثانية فجاءت مؤكدة للرسول — صلى الله عليه وسلم — أن هؤلاء القوم الذين ضلوا عن الحق كالموتى ، لا يسمعون وأنه ليس مطلوباً منه أن يهديهم ، وإنما يقع ذلك على الله . يقول تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ (البقرة : ٢٧٢) ، وما عليه إلا أن ينذرهم ويبلغهم بما أوحى الله إليه ، فحسن زيادة الباء في هذا الموضع تأكيداً لهذا المعنى .

ولم تتخلف هذه الباء عن الدخول في خبر (ما) النافية إلا في موضعين فقط : قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ (يوسف : ٣١) ، وقوله : ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِمَّنِ نَسَايَهُمْ مَا هُمْ أُمَّهَاتُهُمْ وَإِنِ امَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْتَهُمْ ﴾ (المجادلة : ٢) ، وإنما لنرى في كل هذه الآيات التي اقترن فيها خبر (ما) بالباء "أن المقام مقام جحد وإنكار ، ولعله قد أغنى عنها في آيتي المجادلة ويوسف ، التقرير المستفاد من القصر بعدهما : ﴿ إِنِ امَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْتَهُمْ ﴾ ﴿ إِنِ امَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْتَهُمْ ﴾ ﴿ إِنِ امَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْتَهُمْ ﴾ ﴿ إِنِ امَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْتَهُمْ ﴾ كما أغنى عنها في خبر (ما كان) أن النفي بهذا الأسلوب يفيد الجحد ، فاستغنى عن الباء،،^(٢) .

(١) لكشاف ١ / ٥٥ .

(٢) د . عائشة عبد الرحمن : الإعجاز البياني للقرآن ص ١٨٦ .

وتكثر زيادة الباء كذلك في خبر (ليس) التي لم تدخل عليها همزة الاستفهام (١) ،
وتدل أيضًا على التوكيد (٢) ، ونرى ذلك في اثني عشر موضعًا من القرآن ، منها — على
سبيل المثال — قوله تعالى : ﴿ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴾ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيكُمْ
وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿١٨٢﴾ (آل عمران : ١٨١ — ١٨٢) ، وقوله عز وجل : ﴿ وَإِذْ
قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ لَتَأْخُذُنِي وَإِنِّي إِلَهٌ مِّمَّنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحٰنَكَ
مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ ﴾ (المائدة : ١١٦) ، فحسنت زيادة الباء في الآية
الأولى من الآيتين السابقتين ؛ لأنه قد تقدمها قوله : ﴿ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيكُمْ ﴾ ،
فجاءت مؤكدة أن العذاب لا يقع على أحد إلا بسبب ما اقترفه من آثام وما تقدم من
ذنوب ، فإله لا يظلم أحدًا ، وإنما يحاسب كل إنسان بحسب ما عمل .

وأما الآية الثانية فكان الخطاب فيها موجهاً من الله إلى عيسى يسأله إن كان قد
طلب من الناس أن يتخذوه وأمه إلهين من دون الله — وهو عز وجل أعلم بما قاله — ،
فراعه وأفزره ما اتهم به ؛ لذلك كان رده قاطعًا بتتزيه الله أن يكون له شريك نافيًا أن
يكون قد قال مثل هذا القول ، فلم يكف أن ينفي هذا الزعم نفيًا عاديًا ، بل بالغ فيه مؤكدًا
إياه بالباء حتى ينفي الأمر عنه نفيًا لا شبهة فيه ، ثم أكد ذلك بقوله : ﴿ مَا قُلْتُ هُمْ إِلَّا مَا
أَمَرْتَنِي بِمَآءٍ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ (المائدة : ١١٧) .

(١) لما ليس التي تدخل عليها همزة الاستفهام فطرد دخول الباء في خبرها ، ونرى ذلك في أحد عشر موضعًا من القرآن .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤ / ٤٣٢ .

وعلى هذا النحو تأتي سائر الآيات التي زيدت فيها الباء بعد (ليس) ، ففراها مؤكدة للنفي 'ولا يستوي البيان بهذه الباء ، والاستغناء عنها في خبر (ليس) بأسلوب النفي البسيط المعتاد ، حين يقول قائل الجملة الخبرية غير مستيقن مما ينفيه ، بل يجري لسانه بهذا النفي وفي نفسه من الأمر شيء يمنع من التقرير والجحد ، كالذي في آية الرعد : ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا ۚ قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ۚ ﴾ (الرعد : ٤٣) . أو يكون المقام به حاجة إلى التثبيت قبل نفي الخبر ، كآية النساء : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَقَاتِلُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ ءَلْفَىٰ إِلَيْكُمْ االسَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيٰوةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمٌ كَثِيرَةٌ ۖ كَذَٰلِكَ كُنْتُمْ مِّن قَبْلُ فَمَنْ ءَلَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَيَسَّرُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿٩٤﴾ ﴾ (النساء : ٩٤) .

أو يغني عن تقرير النفي بالباء تعقيب على الجملة الخبرية بما ينقلها من الإخبار عن غيب لم يقع إلى ماضٍ قد تقرر وكان ، كآية هود : ﴿ وَلَئِن أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا عَجَبْنَا ۚ ءَأَلَّا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٨﴾ ﴾ (هود : ٨) ، (١) .

وليست هذه الآيات الثلاث السابقة ، فحسب هي التي استغنى فيها الأسلوب القرآني عن الباء كما تذكر د. عائشة (٢) ، وإنما هناك آية رابعة جاءت على النمط نفسه ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ ضَرَبَتْ عَلَيْهِمُ الدَّلِيلَةَ لَئِن مَّا تَقَفُوا إِلَّا حِجَابٌ مِّن لِّلَّهِ وَحَبْلٌ مِّنَ النَّاسِ

(١) د . عائشة عبد الرحمن : الإعجاز البياني للقرآن ص ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٢) السابق ص ١٨٨ .

وَبَاءُ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ۚ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ
 الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ ۚ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿١١٢﴾ لَيْسُوا سَوَاءً ۚ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَابِئَةٌ يَتْلُونَ
 آيَاتِ اللَّهِ فَإِذَا دُئِنَ اللَّيْلُ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾ (آل عمران : ١١٢ - ١١٣) . فجاء الأسلوب
 القرآني هنا مستغنياً عن الباء ؛ لأن السياق سياق مقارنة بين من باء بغضب من الله ومن
 هم قائمون يتلون كتاب الله أثناء الليل والنهار يعبدونه ويسجدون له ، والفرق بين الطائفتين
 لا يحتاج إلى توكيد ؛ لذلك جاء الأسلوب القرآني مستغنياً عنها .

(٥) زيادة (لا)

تأتي (لا) لعدة معانٍ فقد تكون نافية أو ناهية أو زائدة ^(١) ، وهذه الأخيرة تدخل
 في الكلام - كما يذكر ابن هشام - لمجرد توقيته وتوكيده ^(٢) . وقد وردت في أكثر من
 موضع من القرآن الكريم نحو قوله تعالى : ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿١﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ
 أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٥﴾ ﴾ (الفاحة : ٦ - ٧) ، فـ (لا) هنا
 - على حد قول المرادي - زائدة لتوكيد النفي ^(٣) ، فالأصل غير المغضوب
 عليهم والضالين . ولو جاء الأسلوب القرآني بهذا الأصل دون زيادة (لا) لتوهم عطف
 (الضالين) على (الذين) ، فيختل المعنى المراد . قال أبو حيان : ”وعين دخولها العطف

(١) المرادي : الجنى للداني ص ٢٩٠ .

(٢) مغني اللبيب ١ / ٢٧٥ .

(٣) الجنى للداني ص ٣٠١ .

على قوله : (الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) لمناسبة (غَيْرِ) ولئلا يتوهم بتركها عطف (الضَّالِّينَ) على (الَّذِينَ)،^(١)، ومن هنا كانت زيادتها مناسبة لرفع التوهم من السياق .

وعلى هذا النحو من الزيادة كذلك نرى قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْتُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلٰٓئِكَةِ اسْجُدُوا لِاٰدَمَ فَسَجَدُوْۤا اِلَّا اِبٰلٰسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّٰجِدِيْنَ ۗ قَالَ مَا مَنَعَكَ اِلَّا تَسْجُدَ اِذْ اُمِرْتُكَ ۗ قَالَ اَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِيْ مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِيْنٍ ۗ ﴾ (الأعراف : ١١ - ١٢) . قال أبو حيان في (لا) هنا : ”الظاهر أن (لا) زائدة تفيد التوكيد والتحقيق كهي في قوله : ﴿ اِنَّمَا يَعْلَمُ ﴾ (الحديد : ٢٩) ، أي : لأن يعلم . وكأنه قيل ليتحقق علم أهل الكتاب ، وما منعك أن تحقق السجود وتلزمه نفسك إذ أمرتك،^(٢) ، وقال المالقي : ”فما قالوا في زيادتها من الجهتين صحيح لفظاً ومعنى ، لا مدفع فيه،^(٣) . واستدل أبو حيان^(٤) وابن هشام^(٥) وغيرهما على زيادتها في هذه الآية بسقوطها في قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ اٰحْتَمُوْنَ ۗ اِلَّا اِبٰلٰسَ اَسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكٰفِرِيْنَ ۗ ﴾ قَالَ يَاۤاِبٰلٰسُ مَا مَنَعَكَ اَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِیْدِيْۗ اَسْتَكْبَرْتَ اَمْ كُنْتَ مِنَ الْعٰلِيْنَ ۗ ﴾ (ص : ٧٣ - ٧٥) .

(١) البحر المحیط ١ / ١٥٠ .

(٢) البحر المحیط ٤ / ٢٧٣ .

(٣) رصف المباني ص ٢٧٤ .

(٤) البحر المحیط ٤ / ٢٧٣ .

(٥) معنی اللیب ١ / ٢٧٥ .

وفي تعليل تلك المغايرة يقول الخطيب الإسكافي : ”اقتصاص ما مضى إذا لم يقصد به أداء الألفاظ بأعيانها وإنما المقصود ذكر المعاني ، فإن الألفاظ إذا اختلفت وأفادت المعنى المقصود كان اختلافها وانفاقها سواء . فقوله عز وجل هنا ﴿ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْنَاكَ ﴾ . وقوله في الحجر : ﴿ يَتَأْتِيهِسُ مَا لَكَ إِلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾ ﴿٣٢﴾ (الحجر : ٣٢) ، وقوله في ص : ﴿ يَتَأْتِيهِسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِدْيَٰطِهَا أَسْتَكْبِرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ ﴾ . أقوال ثلاثة في بعض ألفاظها اختلاف وفي المعنى اتفاق ، وهي ما منعك أن تسجد ، وما منعك أن لا تسجد ، وما لك ألا تكون مع الساجدين،^(١) .

وما ذكره صاحب الدرّة ما هو إلا تعليل عام لم يراع فيه علاقة اختلاف الألفاظ بالسياق الوارد فيه كل لفظ . والمتأمل في هذا السياق يرى أن آية ص قد صرح قبلها بكفر إبليس ، ومن كان فاجراً لا يستغرب منه ألا يطيع أمر الله ، ويظهر معصيته ؛ لذا لم تكن ثمة حاجة في هذا الموضع إلى تأكيد عدم سجوده بزيادة (لا) الدالة على هذا المعنى ، فكان قوله : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ﴾ .

وأما آية الأعراف فلم يصرح قبلها بلفظ الكفر أو الاستكبار ، وإنما كان التصريح بنفي كونه من الساجدين فحسب ، وعدم طاعته لأمر الله له بالسجود يعد مستغرباً منه ، خاصة أنه وصل إلى مكانة من الله لم يصل إليها كثير غيره ، فالذي تُوقَّع مع تلك المكانة أن يكون أول الطائعين ، بمجرد أن يؤمر بالسجود ، فلما جاء فعله عكس ذلك استكبر الله عليه عدم سجوده على الرغم من أمره له بذلك ، وقوله عز وجل : ﴿ إِذْ أَمَرْنَاكَ ﴾ ﴿ يوحى بأن هذا الاستكبار والتوبيخ سببهما الأساسي عدم تنفيذه لما أراد الله منه بمجرد أن يؤمر

(١) نرة للتزويل ص ٧٧ .

به ، فالاستنكار والتعجب في الأساس ينصبان على هذا الأمر ؛ لذلك جاءت (لا) الزائدة في هذا الموضع لتأكيد عدم استجابته لأمر الله ؛ على الرغم من تلك المكانة التي وصل إليها والتي كان من المتوقع أن تجعله أول من يطيع أمر الله .

(٦) زيادة الكاف

للكاف في اللغة العربية معانٍ عديدة ، منها التوكيد ، وهي الزائدة^(١) ، ولم ترد في القرآن إلا في موضعين : قوله تعالى : ﴿ فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ^ط لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ^ص وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ (الشورى : ١١) . وقوله : ﴿ وَحُورٌ عِينٌ^٥ كَأَمْثَلِ اللَّوْلُؤِ الْمَكْنُونِ ﴾ (الواقعة : ٢٢ - ٢٣) . قال ابن هشام في الآية الأولى : ” قال الأكترون : التقدير ليس شيء مثله ؛ إذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس شيء مثل مثله ، فيلزم المحال ، وهو إثبات المثل ، وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل ؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيًا ، قاله ابن جنى ، ولأنهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا : (ميتلك لا يفعل كذا) ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته ، ولكنهم إذا نفوه عن من هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه،^(٢) .

وممن قال بهذه الزيادة القاضي عبد الجبار الذي يرى أن دخولها في هذا الموضع ”يدل على نفي التشبيه ؛ لأن هذه الكاف إذا دخلت على هذا الوجه وكنت نفي للتمائل ، وهذا كقول القائل : ليس كمثل فلان أحد ، فليس لأحد أن يقول : كيف يدل على

(١) ابن هشام : مغني اللبيب ١ / ٢٠٣ .

(٢) مغني اللبيب ١ / ٢٠٣ .

ما ذكرتم ؟ ومتى حمل على حقيقته أوجب له إثبات المثل ، من حيث يفيد أنه لا مثل لمثله !،^(١) .

وذهب غيره إلى عدم زيادتها في هذا الموضع ، كالتطبيبي الذي ذهب إلى تخريج الآية السابقة على الكناية ، قال : ” وقد يظن في نحو قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ ﴾ ، أن الكاف صلة وليس هناك ، وإنما المراد نفي المثل على طريقة الكناية أي ليس شبه ذاته المستجمعة لصفات الكمال شيء ، فاستعمل مثل فيمن لا مثل له ، كما استعمل فيمن له مثل ، وهذه خاصية الكناية،^(٢) .

وجمع صاحب مواهب الفتح بين الرأيين السابقين ، فذهب إلى احتمالهما جميعاً ، ولم يرجح أحدهما على الآخر^(٣) . وكلا الرأيين لم ينظر إلى هذه الزيادة من خلال سياقها اللغوي ، ولو تأملنا هذا السياق لوجدناه يدور حول إبراز قدرة الله عز وجل على الخلق ، فهو سبحانه — كما يذكر القرطبي في تفسير الآية السابقة — الذي خلق السماوات ، وخلق للناس من أنفسهم إناناً ليسكنوا إليها ، كما خلق من الأنعام ثمانية أزواج ، وهو الذي يخلق الناس في أرحام أمهاتهم^(٤) ، والذي يفعل هذا كله ويخلقه على غير مثال سابق متفرد في قدرته ، منزّه أن يكون له مثيل في فعل ذلك ، يستحق أن يعبد وحده دون شريك أو ولي يتخذ من دونه ، ومن ثم كان استنكار الله على هؤلاء الكافرين أن يتخذوا من دونه أولياء ؛ لأنه هو الولي الحق القادر على إحياء الموتى ، لا يقدر على ذلك سواه . قال تعالى : ﴿ أَمْ آخِذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ۗ فَلِلَّهِ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ

(١) متشابه للقرآن ص ٦٠٤ .

(٢) للتبيان في البيان ص ٣٦٥ .

(٣) ابن يعقوب المغربي : مواهب للفتح ٤ / ٢٣٥ .

(٤) للجامع لأحكام القرآن ٩ / ٩ .

قَدِيرٌ ﴿١﴾ (الشورى : ٩) ، فأكد عز وجل أحقيته باتخاذهِ وليًا دون غيره أكثر من
توكيد ، كما نرى في ضمير الفصل (هُوَ) ، ثم تعريف الخبر (الْوَلِيُّ) واستخدام الجملة
الاسمية ، ثم استخدام صيغة المبالغة (قَدِيرٍ) دون (قادر) ، فكان من المناسب أن يستمر في
توكيد هذه الأحقية لما له من قدرة ليست لغيره ، فجاء قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾
مزيدًا بالكاف ؛ لتأكيد نفي وجود من يماثله في قدرته على الخلق ، ومن ثم وجود من
يستحق أن يعبد ، ويتخذ وليًا من دونه .

(٧) زيادة هاء السكت

يعرف ابن هشام هذه الهاء بأنها هي اللاحقة لبيان حركة أو حرف^(١) ، وهي من
حروف المعاني ، كذا ذكر المرادي^(٢) ، ويقول ابن يعيش : ” هذه الهاء للسكت تزداد
لبيان الحركة زيادة مطردة ، في نحو قولك : فيمهِ ولمهِ وعمهُ ، والمراد فيمٍ ولمٍ
وعمٌ ،، (٣) . ويوضح التتوخي علة مجيئها في الكلام قائلًا : ” يوتى بها لإعطاء ما قبلها
حظه من الحركة ، وإعطاء الوقت حظه من الوقوف عليها ساكنة ، فإن الحركات إذا
ظهرت كانت المعاني معها أبين،، (٤) .

وقد وردت هذه الهاء في مواضع عديدة من القرآن ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ

أَتَى كِتَابَهُ بِمِثْلِهِمْ فَيَقُولُ هَذَا مَا أَرْسَلْنَا بِهِ كِتَابِيَّةً ﴿١﴾ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةً ﴿٢﴾ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ
رَاضِيَةٍ ﴿٣﴾ فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ ﴿٤﴾ قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ ﴿٥﴾ كَلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ

(١) معني للبيب ٢ / ٤٠١ .

(٢) الجنى لدقي ص ١٥٣ .

(٣) شرح المفصل ٩ / ٤٥ .

(٤) الأقصى للقریب في علم البيان ص ٢٢ ، ٢٣ .

لِخَالِيَةٍ ﴿١﴾ وَأَمَّا مَنْ أَوْتَىٰ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَلِيَّتِي لَمْ أُوْتِ كِتَابِيَةَ ﴿٢﴾ وَلَمْ أُدْرِ مَا
 حِسَابِيَةَ ﴿٣﴾ يَلِيَّتَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ ﴿٤﴾ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَةَ ﴿٥﴾ هَلَاكَ عَنِّي سُلْطَانِيَةَ ﴿٦﴾
 (الحاقة : ١٩ - ٢٩) .

فالهاء في الآيات السابقة تعد مثالاً للربط الفني بينها ، إذ تحافظ على النسق الذي
 تسير عليه تلك الآيات ، ولو حذفنا لاختل ذلك النسق ولحدث خلل في إيقاعها ، بالإضافة
 إلى ما تحدثه من تكامل في المعنى ، إذ تصور لنا من خلال ما تتصف به من خصائص
 صوتية ذلك الموقف الذي عليه كلا الفريقين : من أوتي كتابه بيمينه ومن أوتي كتابه
 بشماله ، فالأول في حالة فرح شديد والثاني على خلافه في حالة حزن شديد وحسرة
 وندم ، وكلا الانفعالين يعمل على تقطع النفس ، فلا يكاد الإنسان وهو في هذه الحالة
 ينطق بجملة إلا ويعمل ذلك الانفعال على قطعها قبل أن يبدأ في أخرى ، فكأنه ينتهي
 نفسه مع نهاية كل جملة ، فجاءت تلك الهاء التي تتصف بأنها "صوت النفس الخالص
 الذي لا يلقي مروره اعتراضاً في الفم"،^(١) تصور ذلك الانفعال أبدع تصوير .

هذه صور للحروف التي وردت زائدة في القرآن وهناك حروف أخرى اختلفت
 في زيادتها ، والأرجح حملها على وجه آخر غير الزيادة ، نحو (إن) المكسورة المخففة
 في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِن مَكَّنَّكُمْ فِيهِ﴾ (الأحقاف : ٢٦) فقيل نافية ، وقيل
 شرطية ، وقيل زائدة^(٢) ، ورجح الزمخشري كونها نافية ، وإنما جاءت على هذه البنية
 لوجود (ما) قبلها ، واجتماع لفظين متحدين في البنية مستكره ، ورفض كونها زائدة^(٣) .
 وكذا ذهب ابن عطية إلى أنها نافية ، ورفض أن تكون شرطية ، ولم يذكر كونها زائدة

(١) د. محمود السمران : علم اللغة ص ١٧٨ .

(٢) أبو حيان : البحر المحيط ٨ / ٦٥ .

(٣) لكشاف ٤ / ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

في هذا الموضوع^(١) . وإلى مثل هذين الرأيين ذهب أبو حيان^(٢) وابن هشام^(٣) ، فنكروا أن الوجه كونها نافية ، ورفضاً أن تكون شرطية أو زائدة .

ونحو ذلك الاختلاف ما ورد في اللام في نحو قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ

اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ (الصف : ٨) . فذهب الزمخشري إلى القول بزيادتها ، ورأى أن الأصل 'يريدون أن يطفئوا كما جاء في سورة براءة ، وكان هذه اللام زائدة مع فعل الإرادة تأكيداً له ، لما فيها من معنى الإرادة في قولك : جئتك لإكرامك،،^(٤) . وإلى مثل هذا الرأي ذهب ابن عطية ، ورأى أنها دخلت للتوكيد^(٥) .

والقول بهذه الزيادة يسوي بين آيتي الصف والتوبة في معنيهما ، وينفي دور السياق في اختلاف اللفظين ، وهو ما نظر إليه صاحب الدرّة مراعيًا إياه في توضيحه الفرق بين الآيتين ، فأبقى اللام على أصلها دالة على التعليل ، وأبرز مناسبتها للسياق ، وهو ما ذكرناه بالتفصيل في الفصل الثالث من هذا البحث^(٦) .

(١) المحرر الوجيز ١٠٣ / ٥ .

(٢) البحر المحيط : ٦٥ / ٨ .

(٣) مفني اللبيب ٣٠ / ١ .

(٤) الكشاف ٥٢٥ / ٤ .

(٥) المحرر الوجيز ٣٠٣ / ٥ .

(٦) انظر للفصل الثالث ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

المبحث الرابع

المناسبة بين وضع لفظ موضع آخر والسياق اللغوي

للجملة في اللغة العربية عناصر معينة تشغل الوظائف المختلفة فيها ، وتحدد القواعد التركيبية والدلالية معاً أو إحداهما طبيعة هذه العناصر من حيث الشكل والدلالة ، فتحدد الأولى — على سبيل المثال — شكل الألفاظ ، من حيث الإظهار والإضمار ، والتعريف والتكثير ، والجمود والاشتقاق ، والتذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، والمواضع التي ينبغي أن يشغلها كل لفظ من هذه الألفاظ ، فلإظهار مواضعه ، وللإضمار مواضعه المختلفة ، وكذلك الحال فيما يخص سائر الألفاظ الأخرى ، فالمبتدأ مثلاً يجب أن يشغل موقعه لفظ معرفة ، والحال لفظ نكرة مشتق ، والتميز لفظ نكرة جامد (غير مصدر) ، والمفعول المطلق لفظ جامد (مصدر) ... إلخ .

وأما القواعد الثنائية — وتشارك معها الأولى في بعض الأحيان — فتحدد طبيعة الألفاظ من حيث الدلالة ، كالحروف والأفعال ، وذلك من حيث اختيار ألفاظ معينة تتفق في دلالتها مع السياق التركيبي للجملة .

وهذه القواعد ليست جامدة ، بحيث لا تسمح بمخالفتها ، ولكنها تتصف بالمرونة في حدود معينة تسمح بها طبيعة اللغة ، إذ قد يأتي لفظ معين في أحد المواضع التي حددت لغيره من الألفاظ ، فيخلفه في هذا الموضع ، ويؤدي الوظيفة نفسها التي كان يؤديها اللفظ الأصلي ، كوضع الظاهر موضع المضمرة واسم المصدر موضع المصدر ووضع الفعل الماضي موضع المستقبل والعكس ووضع حروف الجر موضع بعضها بعضاً ... إلخ . وفيما يلي صور لهذا الشكل من العدول ومناسبته للسياق اللغوي في القرآن .

(١) وضع الظاهر موضع المضمَر

وهذا الشكل يكثر مجيئه في القرآن الكريم . يقول العلوي في إبراز فائدته :
"واعلم أن هذا وإن كان معدودًا من علم الإعراب ، لكن له تعلق بعلم المعاني ، وذلك أن الإقصاص بإظهاره في موضع الإضمار له موقع عظيم وفائدة جزلة ، وهو تعظيم حال الأمر المظهر والعناية بحقه،" (١) .

ويذكر السيوطي فوائد عديدة بلغت عنده ست عشرة فائدة ، (٢) منها قصد التعظيم ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (البقرة : ٢٨٢) ، وقصد الإهانة والتحقير ، نحو قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَسِرُونَ ﴾ (المجادلة : ١٩) ، وإزالة اللبس حيث يوهم الضمير أنه غير الأول ، نحو : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمَلِكَ مَن تَشَاءُ ﴾ (آل عمران : ٢٦) ، ولو قال (تؤتيه) أوهم أنه الأول .

ومن بديع استعمال هذا الشكل في القرآن ما ورد في قوله تعالى : ﴿ فَأَنْطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا آتَيْتَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا فَأَبْوَأَا أَن يُضَيَّفُوهُمَا ﴾ (الكهف : ٧٧) ، فأثر الأسلوب القرآني أن يعيد الأهل بلفظ الظاهر دون المضمَر ، ويرجع ابن الحاجب سبب هذا العدول إلى أمرين أحدهما : تركيبسي ، وهو "أن (استطعما) صفة لقريّة ، فلا بد من ضمير يعود من الصفة الجمليّة إليها ، ولا يمكن عوده إلا كذلك ؛ لأنه لو قيل : استطعماهم لكان الضمير لغيرها ، ولو قيل : استطعماها لكان على التجوز ، إذ القريّة لا تُسْتَطَعَمُ حَقِيقَةً ،

(١) الطراز ص ٢٧٣ .

(٢) معترك الأقران ١ / ٢٧٤ ، ٢٧٧ .

فلما لم يكن بُدُّ من ذكر الضمير العائد إلى القرية ولا يمكن ذكره إلا وهو مضاف إليه إلا بذكر المضاف ، ولا يمكن ذكر المضاف مضمراً لتعذر إضافة المضمّر ، تعين نكرة ظاهراً . ولا يُرد عليه أن (استطعما) جواب لـ (إذا) لا صفة لقرية ؛ لأننا نقول الظاهر أنه صفة لقرية ، وإن قال هو جواب (إذا) لقوله في القصة الأخرى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ ﴾ (الكهف : ٧٤) ، فـ (قال) — ههنا — جواب إذا متعين ولا يستقيم أن يكون (فقتله) جوابه إذ الماضي الواقع في جواب (إذا) لا يكون بالفاء ، فتعين فيه (قال) . وإذا كان كذلك فالظاهر أن القصة الأخرى على هذا النمط في أن (قال) هو الجواب ؛ لأنها سبقت سياقاً واحداً،^(١) .

وبلى مثل هذا الرأي ذهب السبكي مع اختلافه في تجويز أكثر من احتمال لمحل جملة ﴿أَسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا﴾ وترجيحه للوجه الأول الذي ذهب إليه ابن الحاجب ، يقول : ”قوله استطعما أهلها متعين واجب ولا يجوز مكانه (استطعماهم) ؛ لأن (استطعما) صفة للقرية في محل خفض جارية على غير من هي له ، كقولك : أتت أهل قرية مستطعم أهلها لو حذفَت (أهلها) هنا ، وجعلت مكانه ضميراً لم يجز ، فكذاك هذا لا يسوغ من جهة العربية شيء غير ذلك إذا جعلت استطعما صفة لقرية ، وجعله صفة لـ (قرية) سائغ عربي لا ترده الصناعة ولا المعنى ، بل أقول : إن المعنى عليه . أما كون الصناعة لا ترده فلأنه ليس فيه إلا وصف نكرة بجملة ، كما توصف سائر النكرات بسائر الجمل ، والتركيب محتمل لثلاثة أعراب : أحدها هذا ، والثاني أن تكون الجملة في محل نصب صفة (لأهل) ، والثالث أن تكون الجملة جواب (إذا) ، والأعراب للممكنة منحصرة في الثلاثة لا رابع لها . وعلى الثاني والثالث يصح أن يقال : استطعماهم ،

(١) الأمالي للنحوية ١/١٠٨ .

وعلى الأول لا يصح لما قمناه . فمن لم يتأمل الآية كما تأملناها ظن أن الظاهر وقع موضع المضمر أو نحو ذلك ، وغاب عنه المقصود، (١) .

أما الأمر الثاني الذي ذهب إليه ابن الحاجب فمتعلق بالدلالة ، ويقضي بأن "الأهل لو أضمر لكان مدلوله مدلول الأول ، ومعلوم أن مدلول الأول جميع الأهل . ألا ترى أنك إذا قلت : أتيت أهل قرية كذا إنما تعني وصلت إليهم . فلا خصوصية لبعضهم دون بعض ، والاستطعام في العادة إنما يكون لمن يلي النازل بهم منهم ، وهم بعضهم ، فوجب أن يقال : ﴿ اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا ﴾ ؛ لئلا يفهم استطعموا جميع الأهل ، وليس كذلك، (٢) .

ففهم ابن الحاجب أن الإظهار هنا يدل على البعضية لا العموم ، وأخذ بهذا الرأي لبقاعي (٣) ، وهو بخلاف ما فهمه أبو حيان من هذا الإظهار ، إذ يرى "أنهما حين أتيا أهل القرية لم يأتيا جميع أهل القرية إنما أتيا بعضهم ، فلما قال : استطعما احتمل أنهما لم يستطعما إلا ذلك البعض الذي أتياه ، فجيء بلفظ أهلها ليعم جميعهم وأنهم يتبعونهم واحداً واحداً بالاستطعام ، ولو كان التركيب : استطعماهم لكان عائداً على البعض المأتي،" (٤) .

وهذا الرأي هو ما أخذ به السبكي (٥) في الوجه الثاني من وجهي تعليقه للإظهار هنا . وأياً ما كان الأمر فإن هذه الآراء مجتمعة ، بما فيها من اتفاق واختلاف وتعليقات ترجع إلى التركيب تارة وإلى الدلالة تارة أخرى ، وتبرز سر إظهار لفظ (أهل) في هذه

(١) عروس الأفراح ١ / ٤٦٠ .

(٢) الأمالي للنحوية ١ / ١٠٨ .

(٣) نظم الدرر ٤ / ٤٩٤ .

(٤) البحر المحيط ٦ / ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٥) عروس الأفراح ١ / ٤٦١ .

الآية دون إضمار ووجه مناسبة ذلك للسياق اللغوي ، سواء أكانت تلك المناسبة متعلقة
بتركيب السياق أم مدلوله .

وقد يكون وضع الظاهر موضع المضمرة بغير لفظ الأول ، فيعاد بمعناه لا
بلفظه . قال السيوطي : ”إعادة الظاهر بمعناه أحسن من إعادته بلفظه،،^(١) .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا لِلشَّرِكِينَ أَنْ
يُنزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ تَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ (البقرة : ١٠٥) .
فجاء الأسلوب القرآني بلفظ الجلالة الدال على الألوهية واضعاً إياه موضع الضمير العائد
على اللفظ الدال على الربوبية (رَبِّكُمْ) ، وذلك — على حد قول السبكي — ”لأن إنزال
الخير مناسب للربوبية ، وأعاده بلفظ (الله) ؛ لأن تخصيص الناس بالخير دون غيرهم
مناسب للإلهية،،^(٢) .

(٢) وضع اسم موصول موضع آخر

وقد يعتمد الأسلوب القرآني إلى شكل آخر من أشكال العدول ، فيضع أحد
الأسماء الموصولة موضع آخر ، نحو وضع (ما) الذي يدل على غير العاقل^(٣) موضع
(من) الذي يدل على العاقل^(٤) ، كما نرى في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي

^(١) الإتيان في علوم القرآن ٢١٩ / ٣ .

^(٢) عروس الأفراح ٤٦٠ / ١ .

^(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ١٤٥ / ٣ .

^(٤) السابق ١٤٤ / ٣ .

الَّتِي تَنبِي فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَتِلْثًا وَرَبْعًا فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ

مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ^٤ ذَلِكَ أَحَقُّ أَلَّا تَعُولُوا ﴿٦﴾ (النساء : ٣) ، فجاء الأسلوب القرآني في

هذه الآية بـ (مَا) في موضع (مَنْ) مرتين ، والكلام هنا عن النساء وهن من العقلاء ،

فكان الأصل أن يأتي باللفظ المتفق مع ذلك . قال الزمخشري في علة هذا العدول :

”وقيل (ما) ذهابًا إلى الصفة . ولأن الإناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء :

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ^٥ ﴾ ،^(١) . وقال ابن عطية : ”وقال (ما) ولم

يقل (من) لأنه لم يرد تعيين من يعقل ، وإنما أراد النوع الذي هو الطيب من جهة التحليل ،

فكانه قال : (فانكحوا الطيب) ،^(٢) ، وقال أبو حيان : ”وقيل : عبر بـ (ما) عن النساء لأن

إناث العقلاء لنقصان عقلمن يجرين مجرى غير العقلاء ، وقيل : (ما) واقعة على النوع ،

أي : فانكحوا النوع الذي طاب من النساء ، وهذا قول أصحابنا ، أن (ما) تقع على انواع

ما يعقل ،^(٣) .

ولو نظرنا إلى ما قاله ابن عطية وأبو حيان في رأيه الثاني لأدركنا السبب وراء

العدول من (مَنْ) إلى (ما) ، فالسياق في الموضع الأول من هذه الآية لا يخبر عن نساء

معينات ، وإنما أراد النوع الذي هو الطيب من جهة التحليل أو العدد الذي يباح للرجال

أن ينكحوه من النساء إذا كن أحرارًا ، وإطلاق هذا العدد في الموضع الثاني إذا كن من

ملك اليمين ، فجاء لفظ (ما) ؛ ليدل على النوع أو العدد ، ولم يقصد به تعيين أشخاص ،

فكان الأنسب في هذا الموضع .

(١) الكشاف ١ / ٤٦٧ .

(٢) المحرر الوجيز ٢ / ٧ .

(٣) البحر المحيط ٣ / ١٧٠ .

وقد يأتي الأسلوب القرآني بعكس ما سبق ، فيضع (من) موضع (ما) ، كما نرى في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ خَلَقَ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤٥﴾ ﴾ (النور : ٤٥) .

فعبر الأسلوب القرآني هنا عن بعض أجناس ما لا يعقل باللفظ الدال على العقلاء (من) على خلاف الأصل . قال الزمخشري في علة ذلك : ” ولما كان اسم الدابة موقعاً على المميز وغير المميز ، غلب المميز فأعطى ما وراءه حكمه ، كأن الدواب كلهم مميزون . فمن ثم قيل : فمنهم ، وقيل : من يمشي في الماشي على بطن والماشي على أربع قوائم،^(١) ، وقال البقاعي : ” ولما كان في سياق التعظيم ، وكان قد أتى كل نفس من الإدراك ما تعرف به منافعها ومضارها ، عبر عن الكل بأداة من يعقل وإن كانوا متفاوتين في التمييز فقال : (من يمشي على بطنه) أي من غير رجل،،^(٢) .

ولعل ما ذكره البقاعي في نصه السابق يقترب اقتراباً غير مباشر إلى إبراز وجه المناسبة بين العدول عن (ما) إلى (من) والسياق اللغوي ، ولكن ما ذكره لا يوضح هذه العلاقة توضيحاً تاماً . وإذا حاولنا الوصول إليها بتأمل السياق السابق على هذه الآية نرى أنه يخبر أن جميع من في السماوات والأرض يسبح لله ، كل منهم قد علم ما يسبح به . يقول تعالى : ﴿ الْمَدْرَ تَرَأَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرُ صَتَفَتْ كُلُّ قَدْرٍ ۗ عِلْمَ صَلَاتِهِمْ وَتَسْبِيحِهِمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴿٤١﴾ ﴾ (النور : ٤١) . فإذا كانت جميع المخلوقات تسبح لله وتصلي له ، لكل نوع منها صلاته الخاصة وتسبيحه الذي علمه الله

(١) الكشاف ٣ / ٢٤٦ .

(٢) نظم الدرر ٥ / ٢٧٤ .

إياه فإنها تنزل منزلة العقلاء من هذه الجهة ، على قدر من الإدراك والتمييز ، وإن اختلفت في درجات هذا الإدراك ، ومن هنا كان من المناسب أن يعبر عنها في هذا الموضوع باللفظ الدال على العقلاء ؛ ليتفق في دلالاته هذه مع إدراكهم لله وعلمهم بما يسبحونه به .

(٣) وضع مصدر موضع آخر

قد يؤثر التعبير القرآني في بعض الأحيان العدول عن المصدر الأساسي إلى مصدر فعل آخر أو ما يسميه النحاة في هذه الحالة اسم المصدر ، فيضعه موضعه لعله دلالية ، كما نرى في قوله تعالى : ﴿ سُبْحٰنَهُ وَتَعَالٰى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ۝ ﴾ (الإسراء : ٤٣) . فجاء الأسلوب القرآني بمصدر الفعل الثلاثي (عُلُوًّا) واضعًا إياه موضع المصدر الأساسي (تعاليا) . قال أبو حيان : ”وانتصب (علوا) على أنه مصدر على غير الصدر أي (تعاليا)“،^(١) .

فمعنى (عُلُوًّا) عنده – كما يتضح من كلامه – هو نفسه معنى (تعاليا) ، وهو ما صرح به الزمخشري قبل أبي حيان في تفسير هذا اللفظ^(٢) . ولم يزد السمين الحلبي في تفسيره على أن ”علوا مصدر واقع موقع التعالي“،^(٣) . لما البقاعي فرأى أنه ، سبحانه ، ”أتى بالمصدر المجرد في قوله تعالى : (عُلُوًّا) إيدانًا بأن الفعل مجرد في الحقيقة ، وإن أتى به على صيغة التفاعل إيدانًا بالمبالغة“،^(٤) .

(١) البحر المحيط : ٣٨ / ٦ .

(٢) الكشاف ٦٦٩ / ٢ .

(٣) الدر المصون ٣٦٢ / ٧ .

(٤) نظم الدرر ٣٨٤ / ٤ .

هذا هو مجمل ما ذكر في هذا اللفظ وعلّة وضعه موضع المصدر الأصلي ، ولم يوضح أحد من المفسرين وغيرهم السبب وراء هذا العدول وعلاقته بمدلول السياق ، ولعل هذا السبب يرجع إلى أن السياق الذي سبقت من خلاله هذه الآية يتحدث عن هؤلاء القوم من العرب الذين يزعمون — كما يذكر القرطبي — أن الملائكة بنات الله ، وكان لهم بنات أيضاً مع البنين ، فاستنكر عليهم عز وجل هذا القول أن يكون سبحانه أخلص لهم البنين دونه ، وجعل البنات مشتركة بينهم وبينه^(١) ، كما ينكر عليهم أن يدعوا بالباطل وجود شركاء له ، فكل ما يدعونه من تلك الأقاويل افتراء عظيم على الله . يقول تعالى :

﴿ أَفَأَصْفَنكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَيْنِ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنْتِهَاً إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ۝ وَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَكَّرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا ۝ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلهةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَا بُدَّوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ۝ ﴾ (الإسراء : ٤٠ - ٤٢) . فهذا الذي يدعونه من افتراءات باطل ومجانب للحق ، بعيد عنه كل البعد ، فكان الأسلوب القرآني جاء بلفظ (عُلُوًّا) في غير موضعه الأصلي مختلفاً في صيغته عن المصدر الأساسي ؛ ليشير بذلك إلى بعد هؤلاء في ما ادعوه من أكاذيب وافتراءات عن الحق وعدولهم عن الفكر القويم الذي ينبغي أن يتحلى به كل عاقل .

وفضلاً عما سبق فلن هذا اللفظ "جاء به على غير قياس فعله للدلالة على أن التعالي هو الاتصاف بالعلو بحق لا بمجرد الادعاء،،^(٢) ، ثم وُصِفَ بأنه كبير ، وهو وصف يدل — كما يذكر البقاعي — على أن هذا العلو "لا تحتل عقولكم الوقوف على حقيقته ، ولا تتركون منه أكثر من مفهوم هذا الوصف عندكم بحسب ما تتعارفونه،،^(٣) .

(١) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ٦ / ٢٩٠ .

(٢) محمد الطاهر بن عاشور : التحرير والتنوير ١٥ / ١١٣ .

(٣) نظم الدرر ٤ / ٣٨٤ .

فالمعنى على هذا — على حد قول صاحب التحرير والتوير — أنه سبحانه
 ’تعالى أكمل علو لا يشوبه شيء من جنس ما نسبوه إليه ؛ لأن المنافاة بين استحقاق ذاته
 وبين نسبة الشريك له والصاحبة والولد بلغت في قوة الظهور إلى حيث لا تحتاج إلى
 زيادة ؛ لأن وجوب الوجود والبقاء ينافي آثار الاحتياج والعجز،^(١) ، فناسب — على هذا
 — أن يأتي الأسلوب القرآني بلفظ (عُلُوًّا) في موضع المفعول المطلق في هذا الموضع ؛
 ليدل على كمال علوه عز وجل وتمازج تنزهه عن كل ما يدعون من أكاذيب .

وعلى هذا النحو من حسن وضع المصدر موضع غيره من المصادر ما ورد
 في قوله تعالى : ﴿ وَادْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ (المزمل : ٨) . فمقتضى
 الظاهر أن يأتي المصدر (تَبَتَّلًا) في موضع (تَبْتِيلًا) هنا ، ولكن الأسلوب القرآني عدل
 عن ذلك الظاهر . يقول الزمخشري في علة ذلك : ’فإن قلت : كيف قيل (تَبْتِيلًا) مكان
 (تَبَتَّلًا) ؟ قلت : لأن معنى تَبَتَّلَ بتل بنفسه ، فجاء به على معناه مراعاة لحق
 الفواصل،،^(٢) .

وإلى مثل هذا الرأي ذهب أبو حيان ، فأرجع حسن هذا العدول إلى مراعاة
 الفواصل^(٣) . أما البقاعي فأرجع حسن ذلك إلى أنه يؤدي إلى التأكيد بالمصدر المرشد
 إلى الجمع بين التفعّل والتفعل بشدة الاهتمام وصعوبة المقام^(٤) .

(١) محمد الطاهر بن عاشور : التحرير والتوير ١٥ / ١١٣ .

(٢) الكشاف ٤ / ٦٣٩ .

(٣) البحر المحيط ٨ / ٣٥٥ .

(٤) نظم الدرر ٨ / ٢٠٨ .

ولا توضح هذه التعليقات السبب الأساسي وراء هذا العدول وعلاقته بدلالة السياق ، ولعله يرجع إلى أن السياق في هذا الموضع يدور حول حث الله رسوله على قيام الليل وترتيل القرآن فيه ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَزْمُلُ ﴿ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿ نَصَفَهُ أَوْ أَنْقَضَ مِنْهُ قَلِيلًا ﴿ أَوْزِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴿ (المزمل : ١ - ٤) . وهذا الأمر فيه كثير من المشقة ، فهو يحتاج إلى صبر عليه وقوة تحمل من الرسول - صلى الله عليه وسلم - حتى يستطيع القيام به ، ولا سيما أنه يؤمر بفعل ذلك في الليل الذي تعود الناس فيه أن يخلدوا إلى الراحة . ويدل على وطأة هذا الأمر وما فيه من مشقة قوله تعالى : ﴿ إِنَّا سَتَلِقَى

عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلًا ﴿ (المزمل : ٥ - ٦) . قال الزمخشري : " ويعني بالقول الثقيل : القرآن وما فيه من الأوامر والنواهي التي هي تكاليف شاقة ثقيلة على المكلفين ، خاصة على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لأنه متحملها بنفسه ومحملها أمته ؛ فهي أثقل عليه وأبھظ له ، وأراد بهذا الاعتراض : أن ما كلفه من قيام الليل من جملة التكاليف الثقيلة الصعبة التي ورد بها القرآن ؛ لأن الليل وقت السبات والراحة والهدوء فلا بد لمن أحياه من مضادة لطبعه ومجاهدة لنفسه،، (١) .

وإنما كان أمر الله لرسوله بذلك لأجل إعداده للأمر الجلل الذي هو مقبل عليه ، وهو الدعوة إلى عبادة الله وحده ونبذ ما يعبد من دونه ؛ لذلك أمره بالصبر على أذى الكافرين له وتحمل ما يقولون وأن يمهلم حتى يعلموا أن ما جاء به هو الحق . يقول تعالى : ﴿ وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا ﴿ وَذَرْنِي وَاللَّكْذِبِينَ أُولِيَ النَّعْمَةِ وَمَهْلُومٍ قَلِيلًا ﴿ (المزمل : ١٠ - ١١) . وهذا المعنى هو ما يؤكد البقاعي بقوله : "ولما كان المراد منه - صلى الله عليه وسلم - الثبات للنبوة ومن أمته الثبات في

(١) للكشاف ٤ / ٦٣٧ ، ٦٣٨ .

الاقْتداء به في العمل والأمر والنهي ، وكان ذلك في غاية الصعوبة ، وكان الإنسان عاجزاً إلا بإعانة موله ، وكان العون النافع إنما يكون لمن صفت نفسه عن الأكدار وأشرفت بالأنوار ، وكان ذلك إنما يكون بالاجتهاد في خدمته سبحانه ، علل هذا الأمر بقوله مبيناً للقرآن الذي أمر بقراءته ما هو وما وصفه ، معلماً أن التهجد يعد للنفس من القوى ما به يعالج المشقات ، مؤكداً لأن الإتيان بما هو خارج عن جميع أشكال الكلام لا يكاد يصدق،، (١) .

ولكي يكون الصبر في الدعوة وتحمل ما فيها من مشاق عادته ودينه أمره عز وجل بقيام الليل وترتيل القرآن فيه ، ففي هذا ما يجعله يتحلى بالصبر . وإذا ما تأملنا أمره له بترتيل القرآن نجد أنه — عز وجل — يؤكد هذا الأمر بالمصدر (ترتِلاً) الذي توحى بنيته بما تتصف به من تعاقب السواكن والحركات بوجوب التوقف عند كل حرف فيه لتأمله وتدبره . قال الزمخشري في تفسير هذه الآية : ” ترتيل القرآن : قراءته على ترسل وتؤدة بتبيين الحروف وإشباع الحركات ، حتى يجيء المثلو منه شبيهاً بالثغر المرثل : وهو المفلج المشبه بنور الأفحوان وألا يهذه هذا ولا يسرده سرداً،، (٢) . ولا ريب أن في ذلك التأملي والتدبر لكل حرف من حروف القرآن تعويداً للرسول — صلى الله عليه وسلم — على الصبر والتحمل .

ثم يأتي أمره عز وجل لنبيه أن يذكره ويخلص له العبادة ، ويجتهد فيها فلا يؤديها وهو ينظر إلى نهايتها ، بل يقف عند كل حركة فيها وكل حرف متأملاً لهما ، وذلك كله في إطار تعويده — صلى الله عليه وسلم — على الصبر والتحمل والتأني ؛ كي يقوى على تحمل مشاق الدعوة . قال البقاعي : ” فقال (تَبَتَّل) أي اجتهد في قطع نفسك

(١) نظم الدرر ٢٠٦ / ٨ .

(٢) للكشاف ٦٣٧ / ٤ .

عن كل شاغل ، والإخلاص في جميع أعمالها بالتدرّج قليلاً قليلاً ، منتهياً إليه ولا تنزل على ذلك حتى يصير لك ذلك خلقاً فتكون نفسك كأنها منقطعة بغير قاطع ومقطعة تقطيعاً كثيراً بكل قاطع ، فيكون التقدير بما أرشد إليه المصدر (تبتّيلاً)،^(١) . فكان من المناسب لكي يتحقق هذا المعنى أن يأتي المصدر (تبتّيلاً) (في موضع (تبتلاً) ، وذلك لما يتصف به الأول من وجود ساكن بعد كل متحرك ، وهو ما يشير إلى وجوب الصبر والتأني والوقوف عند كل ما في العبادة من أقوال وأفعال لتدبرها وتأملها ، وهذا بخلاف اللفظ الثاني الذي لا يأتي فيه الساكن إلا بعد متحركين ، وهذه صفة لا تعطيه ما في اللفظ الأول من إحياء بالتوقف والتأني والتدبر ، ومن هنا كان عدول التعبير القرآني عن (تبتلاً) إلى (تبتّيلاً) ؛ لينفق ومدلول السياق .

(٤) وضع المصدر موضع المشتق

قد يعتمد الأسلوب القرآني في بعض الأحيان إلى وضع المصدر موضع الاسم المشتق ، وفائدة ذلك تحقيق المبالغة . يقول الموصلي : ”واعلم : أنه يقع في موضع الحال خمسة أشياء . أحدها المصدر ، وهو إما معرف ، وإما منكر نحو : جاء زيد ركضاً ، وفيه حينئذ ضمير لنيابته عن اسم الفاعل . وفائدته المبالغة،،^(٢) .

وزيد ابن جني الأمر تفصيلاً ، فيرجع وضع المصدر موضع المشتق في الوصف به إلى سببين ، أحدهما صناعي والآخر معنوي ، يقول : ”ومن تجانب الإعراب والمعنى ما جرى من المصادر وصفاً ؛ نحو قولك : (هذا رجل ذئف ، وقوم رضا ، ورجل غثل) ؛ فإن وصفته بالصفة الصريحة قلت : رجل ذئف ، وقوم مرضيون ، ورجل عادل) . هذا هو الأصل . وإنما انصرفت العرب عنه في بعض الأحوال إلى أن

^(١) نظم الدرر ٢٠٨ / ٨ .

^(٢) شرح للفية ابن معطي ٥٧٠ / ١ .

وصفت بالمصدر لأمرين : أحدهما صناعي ، والآخر معنوي . أما الصناعي فليزيدك أنسا
 بشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها ، كما أوقعت الصفة موقع المصدر ، في نحو
 قولك : (أقائمًا والناس قعود) . أي : (تقوم قيامًا والناس قعود) ونحو ذلك . وأما المعنوي
 فلأنه إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل . وذلك
 لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه، (١) .

ومن بديع ما ورد في ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾
 فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِّنْ جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ السَّمَاءِ فَتُصْبِحُ صَعِيدًا زَلَقًا
 ﴿ أَوْ يُصْبِحَ مَاءُهَا غَوْرًا فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُمْ طَلَبًا ﴾ (الكهف : ٣٩ - ٤١) . فمقتضى
 الظاهر أن يأتي الأسلوب القرآني باسم الفاعل (غائرًا) ، ولكنه أثر التعبير بالمصدر
 (غورًا) في موضعه . قال الزمخشري : ” زلقًا وغورًا كلاهما وصف بالمصدر، (٢) ، وقال
 القرطبي : ” والغور مصدر وضع موضع الاسم ، كما يقال : رجلٌ صنومٌ وفطرٌ وغدَلٌ
 ورضنا وفضلٌ وزوزٌ، (٣) . وفانتهه - كما يذكر أبو حيان - المبالغة (٤) .

ولعل ذلك العدول يرجع إلى أن المقام في هذا الموضع مقام دعاء من هذا الذي
 آمن بالله على ذلك الرجل الذي اغتر بماله ، وظن أن الساعة لن تقوم . يقول تعالى
 مصورًا موقف ذلك الكافر : ﴿ وَكَانَ لَّهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ

(١) للخصائص ٢ / ٢٥٩ .

(٢) للكشاف ٢ / ٧٢٣ .

(٣) للجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ٦ / ٤٢٥ .

(٤) للبحر المحيط ٦ / ١٢٣ .

مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴿٣٦﴾ وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا ﴿٣٧﴾
 وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً ﴿٣٨﴾ (الكهف : ٣٤ - ٣٦) . فما كان من هذا المؤمن إلا أن رد عليه
 ردًا يشعر بدعائه عليه أن تزول تلك النعمة التي يغتر بها عليه . قال البقاعي : ” ولما أقر
 هذا المؤمن بالعجز والافتقار ، في نظير ما أبدى الكافر من التقوى والافتخار ، سبب عن
 ذلك ما جرت به العادة في كل جزاء ، داعيًا بصورة التوقع فقال تعالى : ﴿ فَعَسَىٰ رَبِّيَ ﴾
 المحسن إليَّ أَنْ يُؤْتِيَنِي مِنْ خَزَائِنِ رِزْقِهِ خَيْرًا مِّنْ جَنَّتِكَ فَيُحْسِنَ إِلَيَّ بِالْغِنَى كَمَا أَحْسَنَ
 إِلَيَّ بِالْفَقْرِ الْمُقْتَرِنَ بِالتَّوْحِيدِ ، المنتج للسعادة ويُرْسَلُ عَلَيْهَا أَي جنتك حُسْبَانًا أَي مرامي من
 الصواعق والبرد الشديد،^(١) . فاشتد هذا المؤمن في دعائه عليه مبالغًا في ذلك ،
 ومظاهر هذا تبدو واضحة في تمنيه أن يصيب جنته عذاب من السماء من مطر أو
 صواعق أو غيرهما حتى تصير أرضًا لا نفع لها ولا منفعة ترجى منها ، بحيث تكون
 غير صالحة أن ينبت بها زرع أو يبقى فيها ماء أو حتى تثبت عليها قدم سائر . قال ابن
 عطية : ” (والصعيد) وجه الأرض (والزلق) الذي لا تثبت فيه قدم ، يعني أنه تذهب
 أشجاره ونباته ، ويبقى أرضًا قد ذهبت منافعها ، حتى منفعة المشي فيها ، فهي وحل لا
 تثبت ولا تثبت فيه قدم،^(٢) ، فناسب أن يأتي الأسلوب القرآني مع تلك المبالغة في الدعاء
 والشدة فيه بلفظ (زَلَقًا) في موضع المشتق ؛ ليتفق بما يتصف به من مبالغة مع تلك الشدة
 في الدعاء ، ثم يأتي بعده بالمصدر (عَوْرًا) لتحقيق الغرض نفسه ، فيتفق بذلك كل لفظ فيما
 تدل عليه بنيته مع السياق الوارد فيه .

(١) نظم الدرر ٤ / ٤٧٠ .

(٢) المحرر الوجيز ٣ / ٥١٨ .

وفضلاً عما سبق فإن قوله : ﴿ فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُمُ طَلْبًا ﴾ يدل على أن الوصول إلى هذا الماء غير مستطاع ، فهو ليس مجرد ماء غائر ، بل هو الغور نفسه ، ولو جاء الأسلوب القرآني هنا باسم الفاعل لأشعر بأنه بعيد دون نفي استطاعة الوصول إليه ، فلما كانت تلك الاستطاعة منفية كان التعبير بالمصدر أدل على المعنى وأقرب إليه . قال الأوسي : ” ﴿ فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُمُ طَلْبًا ﴾ أي للماء الغائر طلباً تحركاً وعملاً في رده وإخراجه ، والمراد نفي استطاعة الوصول إليه ، فعبّر عنه بنفي الطلب إشارة إلى أنه غير ممكن ، والعاقل لا يطلب مثله،، (١) .

وعلى هذا النحو من وضع المصدر موضع المشتق ما نراه في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ (فصلت: ١١) ، فعدل الأسلوب القرآني إلى التعبير بالمصدرين (طَوْعًا) و(كَرْهًا) واضعاً هذين اللفظين موضع المشتق ، قال ابن السجري : ” فطوعاً وكرهاً مصدران ، وضعا في وضع الحال ، كقولك : جنته ركضنا ، أي راکضنا ، وقتلته صبزاً ، أي مصبوراً،، (١) ، والمعنى — كما يذكر الزمخشري (٢) وأبو حيان (٤) — طائعتين أو مكرهتين . قال البقاعي في علة ذلك العدول : ” وضع المصدر موضع الحال مبالغة فقال (طَوْعًا أَوْ كَرْهًا)،،، (٥) .

(١) روح المعاني ١٥ / ٤٠٦ .

(٢) لمالي ابن السجري ٢ / ٤٩ .

(٣) للكشاف ٤ / ١٩٠ .

(٤) لبحر المحيط ٧ / ٤٦٦ .

(٥) نظم الدرر ٦ / ٥٥٧ .

ولعل التعبير بالمصدر هنا بدلاً من اسم الفاعل يرجع إلى أن المقام مقام خطاب من الله عز وجل إلى السماوات والأرض ، بأمرهما فيه أن يأتيا طائعتين أو مكرهتين ، ولما كانتا مسخرتين ، لا اختيار لهما ولا إرادة في تنفيذ أمر الله ، إذ أمره سبحانه للأشياء نافذ بمجرد قوله (كُن) : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (يس : ٨٢) .

فلما كان الأمر كذلك جاء هنا المصدر ؛ ليدل على طاعتها المطلقة أو إكراهها المطلق . قال الزمخشري : ”فإن قلت : ما معنى طوعاً أو كرهاً ؟ قلت هو مثل للزوم تأثير قدرته فيهما ، وأن امتناعهما من تأثير قدرته محال ؛ كما يقول الجبار لمن تحت يده : لتفعلن هذا شئت أو أبيت ، ولتفعلنه طوعاً أو كرهاً، (١) . ولو كان التعبير باسم الفاعل دون المصدر لدل ذلك على أن لهما إرادة أو اختياراً ، والأمر ليس كذلك . أما جوابهما باسم الفاعل دون المصدر ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ ، فليس معناه ثبوت الإرادة لهما ، ولكن معناه الإشعار بأن استجابتهما عن رضا تام وطاعة مطلقة ، بدليل اقتصرهما في الإجابة على اللفظ الدال على الطاعة دون اللفظ الدال على الإكراه رغم اشتغال أمر الله إليهما عليه .

(٥) وضع المصدر موضع الفعل

وقد يعتمد كذلك الأسلوب القرآني إلى وضع المصدر موضع الفعل ؛ لتحقيق المبالغة وتوكيد المعنى . قال ابن الأثير : ”ومن حذف الفعل باب يسمى باب إقامة المصدر مقام الفعل ، وإنما يفعل ذلك لضرب من المبالغة والتوكيد، (٢) .

(١) الكشاف ٤ / ١٨٩ ، ١٩٠ .

(٢) الدل السائر ٢ / ٨٩ .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ يَا رَجُلُ أَتْلَعِي مَاءَكَ وَيَسْمَأْ أَقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ

وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٤٤﴾ (هود : ٤٤) . فأتى

الأسلوب القرآني أن يأتي بالمصدر (بُعْدًا) موضع الفعل . قال السكاكي في علة ذلك :

”ثم قيل : بعدًا للقوم ، دون أن يقال : ليعبد القوم ، طلبًا للتأكيد مع الاختصار ، وهو

نزول : بعدًا ، منزلة : ليعبدوا بعدًا ، مع فائدة أخرى ، وهو استعمال اللام مع : بعدًا ،

الدال على معنى أن البعد حق لهم،،^(١) .

فأرجع هذا العدول — كما نرى — إلى سببين ، وهو نفسه ما فعله العلوي مع

اختلافه عنه في السبب الثاني ، يقول : ”وإنما اختير (بُعْدًا) ولم يقل : ليعبدوا لأمرين ،

أما أولاً فلأن في المصدر نوع تأكيد لا يؤديه الفعل لو نطق به ، وأما ثانيًا فلأنه لو وجهه

بالفعل كان مقيدًا بالزمان ، وهو إذا كان موجهاً بالمصدر كان مطلقاً من غير زمان ،

فلهذا كان أبلغ من ذكر الفعل،،^(٢) .

وعلى الرغم من حسن هذه التعليلات فإنها لا توضح علاقة هذا العدول بمدلول

السياق ، وهو ما يتضح لنا إذا تأملنا السياق العام الذي وردت من خلاله هذه الآية ، إذ

يدور حول ذلك الطوفان العظيم الذي أصاب به قوم نوح والذي بلغ من عظمه أن الله عز

وجل شبهه بالجبال . قال تعالى : ﴿ وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ ﴾ (هود : ٤٢) ،

فالماء الذي أحاط بهم بلغ من ضخامته أنه لم يأت من الأرض فقط أو من السماء

فحسب ، ولكن منهما جميعاً . ويكفي أن يكون هذا الطوفان من صنع الله ، كي يتصف

بالهول والعظمة ، إذ لا يصدر عن كل عظيم إلا ما هو كذلك . قال الزمخشري :

^(١) مفتاح العلوم ص ٤٢٠ .

^(٢) الطراز ٥١٢ .

”ومجيء أخباره على الفعل المبني للمفعول للدلالة على الجلال والكبرياء ، وأن تلك الأمور العظام لا تكون إلا بفعل فاعل قادر ، وتكوين مكون قاهر ، وأن فاعلها فاعل واحد لا يشارك في أفعاله ، فلا يذهب الوهم إلى أن يقول غيره : يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي ، ولا أن يقضي ذلك الأمر الهائل غيره ، ولا أن تستوي السفينة على متن الجودي وتستقر عليه إلا بتسويته وإقراره،^(١) . فناسب مع هذه الأحوال التي أحاطت بهؤلاء القوم أن يأتي الأسلوب القرآني بالمصدر (بُعْدًا) بدلاً من الفعل ؛ ليتفق في دلالاته على المبالغة مع تلك الأحوال التي من شأنها أن تهلك من تصيبه دون أن تدع له مجالاً للفرار منها .

وعلى هذا النحو من وضع المصدر موضع الفعل ما نراه في قوله تعالى :
﴿ وَرَوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْت لَكَ ۗ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ ۗ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ ۗ إِنَّهُمْ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴾ (يوسف : ٢٣) . فعبر الأسلوب القرآني بالمصدر (مَعَاذ) في موضع الفعل (أعوذ) . قال الزجاج : ”ثم قال : معاذ الله مصدر ، المعنى أعوذ بالله أن أفعل هذا ، تقول : عُدْتُ عِيَاذًا وَمَعَاذًا،^(٢) . فمعاذ مصدر بمعنى أعوذ ، كذا ذكر البغوي^(٣) والزمخشري^(٤) وابن عطية^(٥) وغيرهم .

وإنما كان التعبير بالمصدر هنا دون الفعل ؛ لأن المقام في هذا الموضوع مقام إغراء عظيم من امرأة العزيز ليوسف عليه السلام ، إذ تراوده عن نفسه ، فجاء التعبير

(١) الكشاف ٢ / ٣٩٨ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٠١ .

(٣) معالم التنزيل ، تفسير البغوي ٤ / ٢٢٨ .

(٤) الكشاف ٢ / ٤٥٥ .

(٥) المحرر الوجيز ٣ / ٢٣٣ .

فيه بالمصدر دالاً على ما كان فيه من موقف عصيب ، إذ كان يحتاج إلى استعاذة بالله دائمة مستمرة ؛ كي يقوى بها على الضعف البشري ، فالغواية من امرأة العزيز لها من القوة ما لها ؛ لذلك أضيفت الاستعاذة إلى الله ؛ كي تستمد هذه القوة التي يمكن أن تتجيه مما هو فيه من هم عظيم . قال الألويسي : ” وهذا اجتتاب منه عليه السلام على أتم الوجوه وإشارة إلى التعليل بأنه منكر هائل يجب أن يعاذ بالله جل وعلا للخلاص منه ، وما ذلك إلا لأنه قد علم بما أراه الله تعالى ما هو عليه في حد ذاته من غاية القبح ونهاية السوء،، (١) . ومن هنا كان العدول إلى المصدر ؛ ليتفق بما يوصف به من مبالغة لا تكون للفعل مع ذلك الموقف الصعب الذي كان فيه يوسف عليه السلام .

(٦) وضع الفعل موضع آخر

للأفعال تقسيمات عديدة في النحو العربي ، فإذا نظرنا إليها من جهة الزمان نجد أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام : ماضٍ ، ومستقبل ، وحال (٢) . وهذا التقسيم تقسيم صرفي ينظر إلى صيغها ، فدلالة الفعل من خلال هذا التقسيم على الزمن دلالاته الصرفية أو معناه الوظيفي الصرفي ، وهذه الدلالة الزمنية للأفعال قد تكون مباشرة من خلال إشارة صيغ الأفعال إلى دلالة بعينها ، فتكون صيغاً للماضي والحاضر والمستقبل ، وقد تكون دلالة غير مباشرة من خلال استخدام الأفعال في أزمنة تغاير صيغها ، كأن تستخدم صيغ الحال أو المستقبل للدلالة على الماضي والعكس ، ويتوقف تحديد دلالة هذه الصيغ على السياقات التي وردت فيها .

(١) روح المعاني ٣١٩ / ١٢ .

(٢) ابن عصفور : شرح الجمل ١ / ١٢٧ .

وقد أشار القدماء ، كالثعالبي^(١) وابن الأنباري^(٢) وغيرهما إلى هذا العدول الذي يحدث في صيغ الأفعال ، فتوضع إحداهما موضع الأخرى ، ويوضح ابن الشجري علة جواز هذا العدول قائلاً : ” ووجه استجازتهم هذا الإبدال مع تضاد الأفعال أن الأفعال جنس واحد ، وإنما خولف بين صيغها لتدل كل صيغة على زمان غير الذي تدل عليه الأخرى ، وإذا تضمن الكلام معنى يزيح الإلباس جاز وضع بعضها في موضع بعض توسعاً،،^(٣) .

هذه هي النظرة الأولى التي ينظر بها إلى الأفعال ، وإذا نظرنا إلى تقسيم آخر لها نجد أنها تنقسم إلى أفعال تدل على الإنشاء وأخرى تدل على الخبر . وكما كانت الأفعال في القسم الأول يمكن الانحراف بها عن دلالاتها الأصلية إلى دلالة أخرى ، فيستخدم الماضي دالاً على المستقبل أو العكس ، فقد اتصف هذا القسم بالأمر نفسه ، إذ يمكن أن يأتي الفعل الخبري دالاً على معنى إنشائي والعكس . وفيما يلي صور لهذا العدول في القرآن الكريم من هاتين الجهتين ومناسبة ذلك للسياق اللغوي .

(أ) وضع المستقبل موضع الماضي

يوضح ابن الأثير فائدة هذا العدول قائلاً : ” اعلم أن الفعل المستقبل إذا أتى به في حالة الإخبار عن وجود الفعل كان ذلك أبلغ من الإخبار بالفعل الماضي ، وذلك لأن الفعل المستقبل يوضح الحال التي يقع فيها ، ويستحضر تلك الصورة حتى كأن السامع يشاهدها ، وليس كذلك الفعل الماضي،،^(٤) .

(١) فقه اللغة ص ٣٦٥ .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٧٤ .

(٣) أمالي ابن الشجري ١ / ٦٨ .

(٤) للمثل للسائر ٢ / ١٢ .

ومن بديع هذا الشكل من أشكال العدول ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي

أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقَّتْهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۗ كَذَلِكَ

النُّشُورُ ﴿٩﴾ (فاطر : ٩) . فعدل الأسلوب القرآني هنا عن صيغة الماضي (أثارت)

المنفقة مع ما قبلها وما بعدها من صيغ إلى صيغة المضارع أو الحال (تنير) . قال العلوي : "فوسط قوله فتثير سحابًا ، وجاء به على جهة المضارعة والاستقبال بين فعلين ماضيين ، وهما قوله أرسل ، وسقناه ، والسر في مثل هذا ، هو أن الفعل المستقبل يوضح الحال ، ويستحضر تلك الصورة حتى كأن الإنسان يشاهدها ، وليس كذلك الفعل الماضي إذا عطف ؛ لأنه لا يعطي هذا المعنى ولا يدل عليه ، فإذا قال فتثير ، على جهة الاستقبال بعدما مضى قوله : أرسل . فإنما يكون دالاً على حكاية الحال التي تقع فيها إثارة الريح للسحاب واستحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة،^(١) ، وقال ابن هشام : "قصد بقوله سبحانه وتعالى (فَتُثِيرُ) إحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب ، تبدو أولاً قطعاً ثم تتضام متقلبة بين أطوال حتى تصير ركاماً،^(٢) .

وهذا كلام بديع لكنه لا يبرز إبرازاً واضحاً العلاقة الحقيقية بين التعبير بالمضارع أو الحال في هذا الموضع ومدلول السياق ، ولعل هذه العلاقة الوثيقة ترجع إلى أن السياق في هذا الموضع سياق إبراز لقدرة الله على الخلق ، ثم إعادته مرة أخرى ، فهو سبحانه الذي خلق الناس أول مرة من تراب ثم من نطفة ، ويعلم آجالهم وما تحمله كل أنثى منهم . يقول عز من قائل: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا

(١) الطول ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٢) مغني للبيب ٢ / ٧٩٧ .

وَمَا حَمَلٌ مِّنْ أُنْثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِي ۗ وَمَا يُعَمَّرُ مِمَّنْ مَّعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمْرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿١١﴾ (فاطر : ١١) . فإذا كان عز وجل قادراً على ذلك فهو – لا ريب – قادر على إحيائهم مرة أخرى بعد موتهم يوم البعث ، وإذا كان الأمر عجيباً مستغرباً فإنه يفعل مثله أمام أعين الناس ، إذ ينزل من السحاب ماءً على الأرض الفقير فتصبح مخضرة بقدرته ، فأراد سبحانه أن يستحضر تلك الصورة الدالة على قدرته على الإحياء في أذهان الناس ، ولاسيما المتشككين منهم في البعث ؛ كي يدركوا ويوقنوا أنه كما يفعل ذلك قادر أن يحيى الموتى ، ومن هنا كان التعبير بصيغة المضارع ؛ لاستحضار تلك الصورة الدالة على قدرته أنسب لمداول السياق ، ولو جاء التعبير القرآني بصيغة الماضي لتواترت تلك الشحنات الدلالية التي تثيرها صيغة المضارع والتي يقتضيها السياق .

(ب) وضع الماضي موضع المستقبل أو الحال

إذا كان التعبير القرآني يؤثر في بعض الأحيان العدول عن صيغة الماضي إلى صيغة المستقبل أو الحال ، فإنه قد يأتي بعكس ذلك في أحيان أخرى ، فيضع الماضي موضع الفعل المضارع الدال على زمن الاستقبال أو الحال ، وفائدة ذلك – على حد قول ابن الأثير – ”أن الفعل الماضي إذا أخبر به عن الفعل المستقبل الذي لم يوجد بعد كان ذلك أبلغ وأؤكد في تحقيق الفعل وإيجاده ؛ لأن الفعل الماضي يعطي من المعنى أنه قد كان ووجد ، وإنما يفعل ذلك إذا كان الفعل المستقبل من الأسماء العظيمة التي يستعظم وجودها . والفرق بينه وبين الإخبار بالفعل المستقبل عن الماضي أن الغرض بذلك تبيين هيئة الفعل واستحضار صورته ، ليكون السامع كأنه يشاهدها ، والغرض بهذا هو الدلالة على إيجاد الفعل الذي لم يوجد،، (١) .

(١) للمثل السائر ١٥/٢ ، ١٦ .

والملاحظ البياني الذي يبرز لنا عند تأمل هذا الشكل من أشكال العدول في النص القرآني أنه يكثر في سياق الحديث عن يوم القيامة وأحداثه المختلفة ، وذلك لتحقيق وقوعه وتأكده ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَيُّ أَمْرِ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ (النحل : ١) ، وقوله : ﴿ وَيَوْمَ نُسِئُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْتَهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾ (الكهف : ٤٧) ، وغير ذلك من الآيات .

ومن بديع هذا العدول ما نراه في قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَرَعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلُّ أَتَوَةٍ دَاخِرِينَ ﴾ (النمل : ٨٧) . فأتى التعبير القرآني أن يأتي بصيغة الماضي (فزع) دون المستقبل (يفزع) . قال الزمخشري في علة ذلك : "فإن قلت : لم قيل (فَفَزَعَ) دون فيفزع ؟ قلت : لنكتة وهي الإشعار بتحقيق الفزع وثبوته وأنه كائن لا محالة ، وقع على أهل السماوات والأرض ؛ لأن الفعل الماضي يدل على وجود للفعل وكونه مقطوعاً به . والمراد فزعهم عند النفخة الأولى حين يصعقون،" (١) ، وقال ابن عطية : "وقال تعالى : (فَفَزَعَ) وهو أمر لم يقع بعد إشعاراً بصحة وقوعه ، وهذا معنى وضع للماضي موضع المستقبل،" (٢) ، وقال البقاعي : "ولما كان ما ينشأ عنه من فزعهم مع كونه محققاً مقطوعاً به كأنه وجد ومضى ، يكون في آن واحد ، أشار إلى ذلك وسرعة كونه بالتعبير بالماضي فقال : (فَفَزَعَ) أي صعق بسبب هذا النفخ من في السماوات،" (٣) .

(١) الكشاف ٣ / ٣٨٦ .

(٢) المحرر الوجيز ٤ / ٢٧٢ .

(٣) نظم الدرر ٥ / ٤٥٤ .

وهذا كله كلام حسن يشير إشارة واضحة إلى تلك العلاقة الوثيقة بين التعبير بالماضي في هذا الموضع ومدلول السياق الذي يدور هنا حول يوم القيامة وما يقع فيه من أحداث جسام ، وهو يوم متحقق وقوعه لا محالة . قال تعالى : ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴿١﴾ لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴿٢﴾ ﴾ (الواقعة : ١ - ٢) ، وقال أيضا : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧﴾ ﴾ (التغابن : ٧) ، فأقسم عز وجل بوقوعه ، وعندما يخبر سبحانه بوقوع شيء ، بل يقسم على ذلك فهو واقع لا محالة ، فإنه متحكم في الأحداث والأزمان لا يعجزه شيء ، ومن ثم عندما يخبر عن يوم القيامة فإنه يخبر عن شيء قضى بوقوعه على الناس ، فهو في حكم ما تحقق بالفعل ، فناسب أن يأتي الأسلوب القرآني في هذا الموضع بصيغة الماضي في موضع المستقبل للدلالة على تيقن وقوع هذا اليوم وتحققه .

(ج) وضع الأمر موضع الخبر والعكس

قد يعتمد التعبير القرآني إلى شكل آخر من أشكال العدول في الأفعال تحقيقاً لدلالة معينة ، فيأتي بالفعل الدال على الأمر في الموضع الدال على الخبر . يقول ابن الأثير : ” وهذا القسم كالذي قبله في أنه ليس الانتقال فيه من صيغة إلى صيغة طلباً للتوسع في أساليب الكلام فقط ، بل لأمر وراء ذلك ، وإنما يُقصد إليه تعظيماً لحال من أجرى عليه الفعل المستقبل ، وتخييماً لأمره ، وبالعكس من ذلك فيمن أجرى عليه فعل الأمر ، (١) ، وقال العز بن عبد السلام : ” وهذا من مجاز التشبيه شبه الطلب في تأكده بخبر الصادق الذي لا بد من وقوعه وإذا شبهه بالخبر الماضي كان أكد وكذلك الدعاء ، والأمر والنهي إذا أريد تأكيدها عبر عنها بالخبر المستقبل ، فإن بالغت في التأكيد تجوزت عنها بالخبر الماضي ، (٢) .

(١) المثل السابق ١١ / ٢ .

(٢) الإشارة إلى الإيجاز ص ٢٨ .

ومما تحقق فيه الشكل الأول ، فعدل به عن الخبر إلى الأمر ما ورد في قوله تعالى : ﴿ يَهُودُ مَا جِئْنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَا عَنْ قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ . ﴾ (١) **﴿﴾** إِن نَّقُولُ إِلَّا أَعْرَابَكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ ^٢ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ **﴿﴾** (هود : ٥٣ - ٥٤) . فعدل الأسلوب القرآني عن صيغة الخبر (أشهدكم)

إلى الأمر (أشهدوا) . قال الزمخشري في علة ذلك : "فإن قلت : هلا قيل : إني أشهد الله وأشهدكم ؟ قلت : لأن إشهد الله على البراءة من الشرك إشهد صحيح ثابت في معنى تثبيت التوحيد وشد معاقده ، وأما إشهدهم فما هو إلا تهاون بدينهم ودلالة على قلة المبالاة بهم فحسب ، فعدل به عن لفظ الأول لاختلاف ما بينهما ، وجيء به على لفظ الأمر بالشهادة ، كما يقول الرجل لمن يبس الثرى بينه وبينه اشهد على أني لا أحبك ، تهكما به واستهانة بحاله، (١) . وإلى مثل هذا الرأي ذهب ابن الأثير (٢) .

وما ذهبنا إليه من تعليل لا يبرز إيرادا مباشرا علاقة هذا العدول بالسياق اللغوي ، وبالتأمل فيه نرى أنه يخبر عن استنكار قوم هود عليه ، وملاح ذلك تبو في رفضهم المطلق أن يتركوا آلهتهم ويعبدوا الله وحده وإيائهم أن يؤمنوا برسالته ، ويتبعوه استهانة منهم بأمره واستهزاء به واتهامهم له بالسفه والجنون قائلين له — على حد قول ابن كثير — "ما نظن إلا أن بعض الآلهة أصابك بجنون وخبل في عقلك بسبب نهيك عن عبادتها وعيبك لها،، (٣) .

(١) الكشاف ٢ / ٤٠٣ ، ٤٠٤ .

(٢) المثل لسائر ٢ / ١١ ، ١٢ .

(٣) تفسير القرآن العظيم ٢ / ٤٤٩ .

فجاء رده عليهم مماثلاً لقولهم وفعلهم ، فقابل استكبارهم باستعلائه على تكبرهم ، واستهزاءهم باستهانته بهم ، وإصرارهم على الكفر بتأكيد إيمانه ، وبراعته مما يشركون . ومن هنا كان استخدام التعبير القرآني للفعل الدال على الأمر على لسان هود في موضع الخبر للدلالة على تلك المعاني وتحقيق تلك المقابلة في الرد .

وأما مثال العدول عن الأمر إلى الخبر فقوله تعالى: ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُمِرَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَىٰ لِلْوَالِدِ لَهُم رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَالِدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُم بِوَالِدَيْهِ وَعَلَىٰ الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنِ تِرَاضٍ مِّمَّهَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِضُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (البقرة : ٢٣٣) .

فعبير هنا الأسلوب القرآني بلفظ الخبر (يُرْضِعْنَ) ، والمقام للأمر . قال الزمخشري ”(يُرْضِعْنَ) مثل (يتربصن) في أنه خبر في معنى الأمر المؤكد،^(١) ، ويقول في موضع آخر في فائدة هذا العدول : ” وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر ، وإشعار بأنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله،^(٢) .

(١) الكشاف ١ / ٢٧٨ .

(٢) السابق ١ / ٢٧٠ .

والزمخشري بهذا التعليل لم يوضح وجه المناسبة بين هذا العدول والسياق اللغوي ، بل لعله بَعْدَ عن المراد الحقيقي منه ، وهو ما اقترب منه إلى حد بعيد الفخر الرازي ، إذ أبرز وجه تلك المناسبة رابطاً بين هذا العدول والساق الوارد فيه . ليس هذا فحسب ، بل تعدى ذلك إلى ربطه بأيات أخرى في القرآن الكريم ، يقول : ” هذا الأمر ليس أمر إيجاب ، وبدل عليه وجهان . الأول : قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْتَرْضْنَ مِنْهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ (الطلاق : ٦) ولو وجب عليها الرضاع لما استحققت الأجرة . والثاني : أنه تعالى قال بعد ذلك : ﴿ وَإِنْ تَعَاَسَرُمْ فَامْتَضِعُوا مِنْ بَاطِنِ الْأَعْيُنِ ﴾ (الطلاق : ٦) وهذا نص صريح . ومنهم من تمسك في نفي الوجوب عليها بقوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْوَالِدِ لَهُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ ﴾ والوالدة قد تكون مطلقة ، فلم يكن وجوب رزقها على الوالد إلا بسبب الإرضاع ، فلو كان الإرضاع واجباً عليها لما وجب ذلك ، وفيه البحث الذي قدمناه ، إذا ثبت أن الإرضاع غير واجب على الأم فهذا الأمر محمول على الندب ، من حيث أن تربية الطفل بلين الأم أصلح له من سائر الألبان ، ومن حيث أن شفقة الأم عليه أتم من شفقة غيرها ، هذا إذا لم يبلغ الحال في الولد إلى حد الاضطرار بأن لا يوجد غير الأم ، أو لا يرضع الطفل إلا منها ، فواجب عليها عند ذلك أن ترضعه ، كما يجب على كل أحد مواساة المضطر في الطعام،^(١) .

فلما لم يكن الأمر على سبيل الوجوب إلا في حالات معينة — كما يذكر الرازي — ناسب أن يعدل الأسلوب القرآني عن الصيغة التي تدل على ذلك إلى صيغة الخبر التي لا توحي بذلك الوجوب .

(١) مفاتيح الغيب ٦ / ١٠٠ ، ١٠١ .

(٧) وضع حرف جر موضع آخر

تلازم الأفعال وبعض الأسماء حروف معينة تتعدى بها في سياق ما ، وحين يكون الفعل لازماً يصل إلى ضميمته من حروف الجر بواسطة حرف خاص من هذه الحروف يحدده معنى السياق ، وتسمى العلاقة بين الفعل والحرف عندئذ علاقة سياقية ، فإذا استبدلنا بحرف الجر الأساسي حرفاً آخر ، صارت الجملة غير نحوية ، أو قد ينتقل التركيب من الإبلاغ الحقيقي إلى الإبلاغ الفني ، نحو قوله تعالى : ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ (الإنسان : ٦) ، فالشرب لا يكون بالعين ، وإنما منها .

وقد رفض بعض اللغويين من القدماء وقوع ذلك الاستبدال أو ما أسموه بالإنبابة أحياناً والتعاقب أحياناً أخرى وغير ذلك من الأسماء ، ومن هؤلاء أبو هلال العسكري الذي علل رأيه بأن تلك الحروف ”إذا تعاقبت خرجت عن حقائقها ، ووقع كل واحد منها بمعنى الآخر ، فأوجب ذلك أن يكون لفظان مختلفان لهما معنى واحد ، فأبى المحققون أن يقولوا بذلك ، وقال به من لا يتحقق المعاني،^(١) . وحمل ابن جني هذا الأمر على التضمين ، فرأى ”أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدى بحرف ، والآخر بأخر ، فإن العرب قد تتسع ، فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه،،^(٢) .

وحمل لغويون آخرون هذا الأمر على الإنبابة أو وضع الحرف موضع غيره ، بشرط تقارب المعاني للحروف التي يمكن أن يحدث بينها ذلك التبادل في المواقع ، وهو ما ذهب إليه ابن السراج يقول : ”واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني ، فمن ذلك (الباء) : تقول : فلان بمكة وفي مكة ، وإنما جازا معا ؛ لأنك

(١) للفروق اللغوية ص ٣٦ .

(٢) الخصائص ٢ / ٣٠٨ .

إذا قلت : فلان بموضع كذا وكذا ، فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع ، وإذا قلت : في موضع كذا ، فقد خبرت بـ (في) على احتوائه إياه وإحاطته به . فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح للمعاقبة ، وإذا تباين معناهما لم يجز،،^(١) .

واتفق المالقي مع ابن السراج ، ولكنه كان أكثر تشدداً ، فرأى أن ”ذلك موقوف على السماع ؛ لأن الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض قياساً ، إلا إذا كان معناهما واحداً ، ومعنى الكلام الذي يدخلان فيه واحداً أو راجعاً إليه ، ولو على بعد،،^(٢) .

وإلى مثل الرأيين السابقين ذهب ابن هشام ، فقبل الإنابة ولكن ليس على إطلاقها ، فليس كل الحروف يمكن أن ينوب بعضها عن بعض عنده ، بل يجب أن يستقيم المعنى ، كي يحدث ذلك ، يقول معقّباً على رأي الكوفيين : ”قولهم (ينوب بعض حروف الجر عن بعض) وهذا أيضاً مما يتداولونه ويستدلون به وتصحيحه بإدخال (قد) على قولهم ينوب ، وحينئذ فيتعذر استدلالهم به ، إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه : لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيبابة ، ولو صح قولهم لجاز أن يقال : مررت في زيد ، ودخلت من عمرو ، وكتبت إلى القلم،،^(٣) .

والذي يميل إليه البحث أن الحروف قد تتعاقب أو تتناوب بالشرط الذي ذهب إليه كل من ابن السراج والمالقي وابن هشام ، ولكن هذا التعاقب أو التناوب لا يكون في المعنى ، ولا سيما إذا حدث ذلك في كلام فصيح ، كالقرآن الذي يختار ألفاظه بدقة فائقة ، فيضع كل لفظ في موضعه اللائق به ، فإذا جاء بحرف من حروف الجر في غير موضعه المحدد له ، فهو يهدف بذلك إلى تحقيق دلالة معينة ، لا يؤديها الحرف

(١) الأصول في النحو ١ / ٤١٤ .

(٢) رصف للمباني ص ٢٢١ .

(٣) مغني للبيب ٢ / ٧٥٥ .

الأصلي ، فالحروف فيه باقية على معانيها الأصلية ، لا تنوب عن غيرها في المعنى ، — كما يرى أبو هلال — وإنما تقع الإنابة فيها في الاستعمال ، فالغرض الذي جاءت من أجله هذه الحروف إيصال الفعل إلى ما بعدها من أسماء . قال الأخفش في تعقيبه على قوله تعالى : ﴿ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ ﴾ (إبراهيم : ٣) : ” فأوصل الفعل — (عَلَى) ، كما قالوا : (ضربوه في السيف) يريدون : (بالسيف) ؛ وذلك أن هذه الحروف يوصل بها كلها،^(١) . ويؤكد ابن السراج هذا الأمر موضحاً إياه بقوله : ” فهذه الحروف التي للجر كلها تصيف ما قبلها إلى ما بعدها ، فإذا قلت (سرت من موضع كذا) فقد أضفت السير إلى ما بعدها ، فإذا قلت : (مررت بزيد) فقد أضفت المرور إلى زيد بالباء،،^(٢) .

فإذا نظرنا إلى هذه الوظيفة للحروف ، وأخذنا برأي أبي هلال في عدم جواز تعاقبها في المعنى ، كانت إنابة حرف جر عن آخر على هذا من قبيل الإنابة فيما يقوم به الحرف من وظيفة في الكلام ، وهي إيصال الفعل أو الاسم إلى ما دخل عليه ، وبهذا نبقى على المعاني الأصلية للحروف ، وكذلك معاني الأفعال دون الحاجة إلى القول بالتضمنين .

وقد يعتمد الأسلوب القرآني إلى تلك الإنابة ، فيضع أحد حروف الجر موضع غيره ، تحقيقاً للالة معينة لا تتأتى باستعمال الحرف الأصلي . ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى : ﴿ قَالَ ءَامَنَ لِمُ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ؕ إِنَّهُ لِكَبِيرُكُمْ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَا تُقَطِّعُوا أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِمَّنْ خَلْفَ وَلَا صَلِّبِكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ وَلْتَعْلَمَنَّ إِنَّا أَشَدُّ

(١) الأخفش : معاني القرآن ٤٠٦ / ٢ .

(٢) الأصول في النحو ٤١٤ / ١ .

عَذَابًا وَأَتَقَى ﴿٧١﴾ (طه : ٧١) . فنجد في هذه الآية أن الحرف (في) الدال في أصل معناه على الظرف أو الوعاء^(١) قد وضع في موضع ليس من اختصاصه ، وإنما من اختصاص الحرف (على) الدال على الاستعلاء أو العلو^(٢) . وهذا الأمر ليس على سبيل الحقيقة ، وإنما على سبيل المجاز الذي نتج عن المفارقة المعجمية بين الفعل والحرف ، وتوفرت هنا القرينة التي تصرف الذهن عن المعنى الأصلي إلى المعنى المجازي الجديد ؛ فالظرفية — بما تقتضيه من تمكن وثبات — شبيهة بالاستعلاء الذي يقتضي التمكن والثبات أيضًا ؛ فاستعملت الظرفية مكان الحرف الدال على الاستعلاء، للتشابه المعنوي بينهما ، واستعمل الحرف الدال على الظرفية مكان الحرف الدال على الاستعلاء تبعًا لذلك ، وكل ذلك على سبيل الاستعارة ، وهي نوع من المجاز . قال الألويسي : ” وإيثار كلمة (في) للدلالة على إبقائهم عليها زمانًا مديدًا ، تشبيهاً لاستمرارهم عليها باستقرار الظرف في المظروف المشتمل عليه ... وفيه استعارة تبعية،^(٣) . والقرينة الدالة على هذا المجاز المتمثل في الاستعارة ، وجود الفعل (أصلب) ؛ إذ لا يقع الصلب في داخل الجذع بل يكون عليه .

ويعلل الفراء هذا العدول قائلاً : ” وإنما صلحت (في) لأنه يرفع في الخشبة في طولها فصلحت (في) وصلحت (على) ؛ لأنه يرفع فيها فيصير عليها،^(٤) ، وقال الزجاج : ” معناه على جنوع لنخل ، ولكنه جاز أن تقع (في) ههنا ؛ لأنه في الجذع على جهة

(١) للمالقي : رصف للمباني ص ٣٨٨ .

(٢) السابق ص ٣٧٢ .

(٣) روح المعاني ١٦ / ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

(٤) معاني القرآن ٢ / ١٨٦ .

الطول ، والجذع مشتمل عليه فقد صار فيه،^(١) ، وقال أبو حيان : ”ولما كان الجذع مقراً للمصلوب واشتمل عليه اشتمال الظرف على المظروف عدى الفعل بـ(في)التي للوعاء ، وقيل : (في) بمعنى (على)،،^(٢) .

وهذه التعليقات جميعها تنصب على أن (في) بمعنى (على) أو أن الجذع أصبح ظرفاً للمصلوب ، فتغفل بذلك عن السر الحقيقي وراء ذلك العدول وعلاقته بمدلول السياق . ولعله يكمن في أن المقام هنا مقام غضب شديد من فرعون على موسى ومن آمنوا له من السحرة ، وذلك لكفرهم وإيمانهم بموسى الذي أهاجه وأثار غضبه عليهم ؛ لذلك كان توعده لهم توعداً شديداً وعظيماً ، فلم يكتفِ بأن تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، بل أمر أيضاً أن يصلبوا إمعاناً في التوكيد بهم ، وذلك ليعلموا — على حد ظنه — أن عذابه أشد وأنكى من عذاب الله ، ومن منطلق هذه الشدة منه أمر أن يشد عليهم الوثاق إلى الدرجة التي تجعلهم كأنهم داخلون في الجذع لا مصلوبون عليه . قال الزمخشري : ”شبه تمكن المصلوب في الجذع بتمكن الشيء الموعى في وعائه ، فلذلك قيل ﴿ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾“^(٣) . ومن هنا ناسب أن يعدل الأسلوب القرآني إلى هذا الحرف ؛ ليعبر أصدق تعبير عن ذلك الغيظ الذي كان يشعر به فرعون تجاه هؤلاء الذين كفروا به ؛ ولينفق فيما يوحى به من شدة مع تلك الحالة التي كان عليها .

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٦٨ .

(٢) البحر المحيط ٦ / ٢٤٢ .

(٣) للكشاف ٣ / ٧٦ .

ومما حسن فيه كذلك وضع حرف جر موضع غيره ما نراه من وضع (عن) الذي يدل في أصل معناه على المجاوزة ^(١) موضع (من) الذي يدل على ابتداء الغاية ، وهو المعنى الغالب عليه ^(٢) في ثلاثة مواضع في النص القرآني ، جاءت جميعها مع الفعل الدال على القبول أو التقبل ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ الْمُرِيضُونَ أَنْ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ (التوبة : ١٠٤) ، وقوله : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ (الشورى : ٢٥) ، وقوله : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَعَدَّ الصِّدْقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ ﴾ (الأحقاف : ١٦) ، والأصل في هذا الفعل أن يأتي معه حرف الجر (من) ، وقد وردت مادته في القرآن الكريم ثماني عشرة مرة استخدم معه في ثلاث منها الحرف الدال على المجاوزة (عن) على غير الأصل ، وهو ما نراه في الآيات الثلاث السابقة ، وجاء معه (من) على الأصل في أحد عشر موضعاً ^(٣) ، منها قوله : ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ (البقرة : ٤٨) ، وقوله : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ (آل عمران : ٨٥) . وجاء معه حرف الباء مرة واحدة ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾ (آل

^(١) ابن هشام : مغني للبيب ١ / ١٦٨ .

^(٢) لسابق ١ / ٣٤٩ .

^(٣) وهي آيات البقرة ٤٨ ، ١٢٣ ، وآل عمران ، ٣٥ ، ٨٥ ، ٩١ ، المائدة ٣٦ ، للتوبة ٥٣ ، ٥٤ ، بالإضافة إلى آية المائدة ٢٧ التي وردت فيها مادته ثلاث مرات متتاليًا بـ (من) .

عمران : ٣٧) ، وكذلك حرف اللام وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾ (النور : ٤) . وأخيراً ورد مرتين دون أن يستخدم معه حروف جر ، وذلك في آيتي (آل عمران : ٩٠) ، (وإبراهيم : ٤٠) .

وقد ذهب المفسرون في تعليل العدول في الآيات الثلاث المذكورة أكثر من تعليل ، فذهب ابن عطية إلى أن (عن) في آية التوبة "بمعنى (من) ، وكثيراً ما يتوصل في موضع واحد بهذه وهذه ، نقول لا صدقة إلا عن غنى ومن غنى ، وفعل فلان ذلك من أشره وبطره وعن أشره وبطره،^(١) . أما الفخر الرازي فرأى أن "كلمة (عن) وكلمة (من) متقاربتان ، إلا أن كلمة عن تفيد البعد ، فإذا قيل : جلس فلان عن يمين الأمير ، أفاد أنه جلس في ذلك الجانب لكن مع ضرب من البعد فقوله (عَنْ عِبَادِمٍ) يفيد أن النائب يجب أن يعتقد في نفسه أنه صار مبعداً عن قبول الله تعالى له بسبب ذلك الذنب ، ويحصل له انكسار العبد الذي طرده مولاه ، وبعده عن حضرة نفسه ، فلفظة (عَنْ) كالتنبه على أنه لا بد من حصول هذا المعنى للنائب،^(٢) .

وما ذكره المفسرون في الآيتين الأخيرين يكاد لا يختلف عما قالوه في هذه الآية ، فأروا أن (عن) بمعنى (من) أو متقاربتان في المعنى^(٣) . وهي تعليلات جميعاً لا تبرز وجه المناسبة بين هذا العدول والسياق اللغوي . والناظر إلى تلك الآيات الثلاث يرى أنها تدور جميعاً حول التوبة من الله على عباده وقبوله الأعمال الصالحات منهم ، وهما أمران فيهما تجاوز منه عز وجل عما يفعله العباد من السيئات ، يدل على ذلك قوله

(١) المحرر الوجيز ٣ / ٧٩ .

(٢) مفاتيح الغيب ١٦ / ١٤٨ .

(٣) يمكن الرجوع في تفسير آية الشورى إلى الكشاف ٤ / ٢٢٢ ، والمحرر الوجيز ٥ / ٣٥ . وفي آية الأحقاف إلى الجامع لأحكام القرآن ٩ / ١٨٢ .

سبحانه في آية الشورى ﴿ وَيَعْفُوا عَنِ السَّيِّئَاتِ ﴾ وقوله في الأحقاف ﴿ وَتَتَجَاوَزُ عَنِ سَيِّئَاتِهِمْ ﴾ ، بل إنه عز وجل لا يعفو عن السيئات ، ويتجاوز عنها فحسب ، وإنما يبذل تلك السيئات حسنات لمن أراد ممن تاب وآمن وعمل صالحًا. يقول تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (الفرقان : ٧٠) .

ولما كان هذا شأنه مع التائبين والذين يعملون للصلحاحات ، فيتجاوز عن ذنوبهم وسيئاتهم ويقبل منهم توبتهم وصلاح أعمالهم ، ناسب أن يأتي الأسلوب القرآني في هذه المواضع بالحرف الدال على المجاوزة ؛ ليتفق في معناه هذا مع ما يدل عليه سياق تلك الآيات ، وهو بخلاف الآيات التي استعمل فيها الأسلوب القرآني الحرف الأصلي (من) ، إذ لم تدر في معانيها حول تلك المعاني التي دللت عليها الآيات السابقة ، وإنما دارت جميعًا إما حول نفي قبول الشفاعة والعدل ، كما نرى في آيتي البقرة (٤٨ ، ١٢٣) ، أو نفي دين غير الإسلام ، كما في آية آل عمران (٨٥) أو نفي قبول افتداء النفس بأي مال إذا لم تؤمن ، كما نرى في آية آل عمران (٩١) ، ومعها آية المائدة (٣٦) ، أو نفي قبول قربان معين ، كما في آية المائدة (٢٧) ، أو نفي قبول النفقة من الذين فسقوا أو كفروا ، كما نرى في آيتي التوبة (٥٣ ، ٥٤) ، وإما جاءت في إطار دعاء معين ، كما نرى في آية آل عمران (٣٥) ، أو في إطار تقرير قبول القربان من المتقين ، كما في آية المائدة . وكل هذه معانٍ لا تتطلب ما يوحي به حرف (عن) من مجاوزة ، وإنما تقتضي ما يدل عليه (من) من ابتداء الغاية ؛ لذلك جاءت جميعًا على الأصل .

المبحث الخامس

المناسبة بين نقل اللفظ عن وظيفته والسياق اللغوي

النقل هو "إحدى طرق تعدد المعنى الوظيفي ، وهو صورة من صور العدول عن الأصل فيما يتصل باستعمال البنية ومعناها في اللغة ؛ إذ تخرج البنية عن استعمالها الأصلي إلى استعمال آخر لم ينسب لها في تقسيم الكلم ، فيتعدد معناها الوظيفي،" (١) . ويقع النقل في المصادر التي تعمل عمل أفعالها بعد حذف تلك الأفعال وإنابة المصادر عنها ، وفي الجوامد التي توضع موضع المشتقات والعكس ، وفي ضمائر الرفع التي توضع موضع ضمائر الخفض أو النصب وغير ذلك من صور النقل الذي يقع في البنية . وقد تناولنا في المبحث السابق بعض هذه الصور ومناسبتها للسياق اللغوي .

وقد تخطى النحاة النقل في المباني إلى قولهم بالنقل في المعاني الوظيفية ، كالنيابة عن الفاعل وإنابة المضاف إليه عن المضاف ، والنعت عن المنعوت . وهذه الصور للنقل تقوم أساساً على حذف أحد عناصر التركيب وقيام آخر مقامه ، فينتقل من وظيفته الأساسية إلى تلك الوظيفة الجديدة ، فالحذف فيها هو الأساس ؛ لذلك جاء تناولها في المبحث الثاني من هذا الفصل ، وهو المبحث الخاص بالحذف .

وهناك شكل آخر من أشكال النقل في المعاني الوظيفية يقوم على تحويل العنصر من وظيفته إلى أخرى دون الحاجة إلى الحذف ، كما يحدث في نقل الفاعل أو المفعول إلى التمييز . ويمكن أن نضيف إلى هذا الشكل صورة أخرى ، وهي ما يعرف عند النحاة والبلاغيين بالقلب ، إذ يعد صورة من صور نقل العنصر من وظيفة إلى وظيفة أخرى داخل التركيب ، وفيه يتبادل عنصران الموقع الوظيفي الذي يشغله كل منهما ، فيقع الأول

(١) د . تمام حسان : البيان في روائع القرآن ص ١١ .

موقع الثاني والعكس . وفيما يلي صور لهذا الشكل الأخير من أشكال النقل في المعاني الوظيفية بصورتيه ومناسبته للسياق اللغوي في النص القرآني .

(١) النقل بالتحويل

يقع هذا الشكل أساساً في التمييز ، إذ ينتقل اللفظ من وظيفته الأساسية ، سواء كان فاعلاً أم مفعولاً لم مبتدأ إلى وظيفة التمييز ، وذلك — كما يذكر ابن الناظم — لقصد المبالغة ^(١) ، نحو (مَلِيءُ الإِنَاءِ زَيْتًا) ، (ونعم رجلاً زيد) . قال ابن عصفور في أصل هذين التركيبين وما حدث فيهما من تغيير : ”فكأنك قلت : مَلَأُ الإِنَاءَ الزَيْتُ ، ثم صار الزيت تمييزاً بعد أن كان فاعلاً لملاً . ولما : نعم رجلاً زيد ، فكأن الأصل : نعم الرجلُ ، ثم أضمرت الرجل وصار تمييزاً بعد أن كان فاعلاً ، فكأنه نقل،،^(٢) .

ومن بديع صور هذا الشكل في القرآن الكريم ما ورد في قوله تعالى : ﴿وَأَشْتَعَلَ

الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (مريم : ٤) . فالأصل (واشتعل شيب الرأس) ، ثم نقل الفاعل عن وظيفته الأساسية ، ونصب على التمييز ، وصار المضاف إليه فاعلاً . قال عبد القاهر موضحاً وجه الحسن في ذلك العدول : ”فإن قلت : فما السبب في أن كان (اشتعل) إذا استعير للشيب على هذا الوجه ، كان له الفضل ؟ ولم بان بالمزية من الوجه الآخر هذه البيئونة ؟ فإن السبب أنه يفيد ، مع لمعان الشيب في الرأس الذي هو أصل المعنى ، الشمول ، وأنه قد شاع فيه ، وأخذه من نواحيه ، وأنه قد استغرقه وعم جملته ، حتى لم يبق من السواد شيء ، أو لم يبق منه إلا ما لا يعتد به . وهذا ما لا يكون إذا قيل : (اشتعل شيب الرأس) ، أو الشيب في الرأس) ، بل لا يوجب اللفظ حينئذ أكثر من ظهوره فيه على الجملة . ووازن هذا أنك تقول (اشتعل البيت ناراً) ، فيكون المعنى : أن النار قد وقعت فيه وقوع

(١) شرح ألفية ابن مالك ص ٣٥١ .

(٢) شرح الجمل ٢ / ٢٨٢ .

الشمول ، وأنها قد استولت عليه وأخذت في طرفيه ووسطه . وتقول : (اشتعلت النار في البيت) ، فلا يفيد ذلك ، بل لا يقتضي أكثر من وقوعها فيه ، وإصابتها جانباً منه فأما الشمول ، وأن تكون قد استولت على البيت وابتزته ، فلا يعقل من اللفظ البتة،^(١) .

ولا يختلف من جاءوا بعد عبد القاهر ، كابن أبي الإصبع^(٢) والفخر الرازي^(٣) والعلوي^(٤) وغيرهم عما قاله ، وهو — لا شك — كلام بديع يبرز بوضوح دلالة نقل الفاعل إلى التمييز ، ولكن تبقى علاقة دلالة هذا العدول بالسياق اللغوي غير واضحة ، وهو ما نحاول الكشف عنه في السطور الآتية .

فالمتمأل في السياق الذي وردت من خلاله هذه الآية يجد أنه سياق دعاء من زكريا — عليه السلام — لربه أن يهبه ولداً ، وفي معرض هذا الدعاء يأتي بمقدمات يتمتع معها الوصول إلى النتيجة التي هي مناط دعائه ، فالأسباب لديه منقطعة من أن تكون له الذرية التي يريدها ، ولم يبقَ له سوى سبب واحد يحقق له ما يطلبه ، وهو الدعاء ، فكان مقصده . يقول تعالى : ﴿ وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾ (مريم : ٨) . قال الزمخشري : ”أي بلغت عتياً : وهو اليبس والجساوة في المفاصل والعظام كالعود القاحل . يقال : عتا العود وعسا من أجل الكبر والظعن في السن العالية . أو بلغت من مدارج الكبر ومراتبه ما يسمى عتياً،^(٥) .

(١) دلائل الإعجاز ص ١٠١ .

(٢) تحرير التحرير ص ٩٨ .

(٣) نهاية الإيجاز ص ١٨٥ ، ١٨٦ .

(٤) الطراز ص ٥٩٣ .

(٥) الكشاف ٦ / ٣ .

وإذا كان قد بلغ هذا المبلغ من الكبر إلى الحد الذي وهن معه عظمه ، فإنه بمقتضى الحال تبعاً لهذا قد سيطر عليه الشيب سيطرة تامة حتى إنه لم يترك من رأسه جزءاً إلا وقد غزاه . ومن هنا جاء الأسلوب القرآني معبراً عن هذا المعنى بقوله : ﴿ وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ (واشتعل شيب للرأس) ؛ للإفادة من تلك الخاصية الدلالية التي تؤيد بها العبارة الأولى دون الثانية والتي أوضحها عبد القاهر ، وهي العموم والشمول ، فتلتقي في دلالتها هذه مع المعنى العام الذي يدل عليه السياق ، ولو جاء الأسلوب القرآني بالكلام على أصله ، فقال : (واشتعل شيب الرأس) لعا دل ذلك على الكبر البالغ الذي أصاب زكريا والذي لم يترك له فرصة لأن تكون له ذرية .

وعلى هذا النحو من عدول اللفظ عن وظيفته إلى وظيفة التمييز يأتي قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرْوَدُ فَتَنَّا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (يوسف : ٣٠) . قال الألويسي : ”وانتصاب (حُبًّا) على التمييز وهو محول عن الفاعل إذ الأصل قد شغفها حبه كما أشير إليه،،^(١) .

ولعل السر وراء هذا العدول يرجع إلى أن امرأة العزيز لم يشغفها حب يوسف عليه السلام فحسب ، بل شغفها يوسف نفسه بشخصه وشكله وحبه وكل ما يتعلق به ، وهو ما أدى بها إلى الافتتان به ، ودعاها إلى مرادته عن نفسه . يقول تعالى : ﴿ وَرَوَدَتْهُ الْمِيَاهُ بِقَوْنٍ فَأَخَذَتْ مِنَ الْغَيْمِ هَيْئًا كَالَّذِي سَدَّهُ حَبُوبُ النَّجْمِ ﴾ (يوسف : ٢٣) . ولو كان الذي شغفها حبه فقط ما كانت عمدت إلى مثل هذا الفعل . ومن هنا جاء قول النسوة : ﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ بإسناد الشغف إلى يوسف لا إلى حب ؛ لعلمهن أن افتتانها به

^(١) روح المعاني ١٢ / ٣٤١ .

لم يقتصر على الحب فقط ؛ لذا جاء ردها عليهن بقولها : ﴿ فَذَلِكَ الَّذِي لُمْتَنِي فِيهِ ﴾ (يوسف : ٣٢) ، فلم تقل : لمتني في حبه ؛ لعلمها أن لومهن لها لم يكن على ذلك فحسب ، بل على مراودته أيضاً . ومن ثم ناسب أن يعدل الأسلوب القرآني عن أن يأتي بالعبارة على أصلها إلى ما جاء به ؛ ليدل ذلك على شمول شغفها وعمومه بيوسف ، وهو ما يتفق ومدلول السياق .

(٢) النقل بالقلب

وقد يكون نقل اللفظ من وظيفة إلى أخرى بالقلب . وهو إحدى صور الاتساع في الكلام ، قال ابن الشجري : ” وقد اتسع القلب في كلامهم حتى استعملوه في غير الشعر ، فقالوا : أدخلت القلنسوة في رأسي ، والخاتم في إصبعي،،^(١) . والقلب — كما يعرفه صاحب مواهب الفتح — ” أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر ، والآخر مكان ذلك الأحد ، على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر،،^(٢) .

وقد اختلف اللغويون والبلاغيون في وقوعه في الكلام ، ومن ثم في القرآن ، فقبله بعضهم ، ورفضه آخرون . قال أبو حيان : ” وللنحويين في القلب مذهبان . أحدهما : أنه يجوز في الكلام والشعر اتساعاً وانكلاً على فهم المعنى . والثاني : أنه لا يجوز في الكلام ويجوز في الشعر حالة الاضطرار ، وهذا هو الذي صححه أصحابنا،،^(٣) .

وممن قبله المبرد بشرط أمن اللبس ، قال : ” والكلام إذا لم يدخله لبس جاز القلب للاختصار ، قال الله عز وجل : ﴿ وَءَاتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ

(١) أمالي ابن الشجري ١٣٥ / ٢ .

(٢) ابن يعقوب المغربي : مواهب للفتح ٤٨٦ / ١ ، ٤٨٧ .

(٣) البحر المحيط : ١٨٦ ، ١٨٧ .

أُولَى الْقُوَّةِ ﴿ (القصص : ٧٦) ، والعصبة تتوء بالمفاتيح : أي تستقل بها في بَقْلٍ، (١) .
 وفصل آخرون هذا القبول — كما يذكر الزركشي — ”بين أن يتضمن اعتباراً لطيفاً ،
 فبلغ وإلا فلا ؛ ولهذا قال ابن الصانع : يجوز القلب على التأويل ، ثم قد يقرب التأويل فيصح
 في فصيح للكلام ، وقد يبعد فيختص بالشعر،، (٢) .

وممن رفضه بخلاف أبي حيان حازم القرطاجني الذي وصفه بالتعسف قائلاً في
 تعليقه على الآية السابقة التي ذكرها المبرد : ”وحمل الكلام على القلب في غير القرآن
 إذا أمكن حمله على الاستقامة تعسف شديد ، فكيف في الكتاب العزيز . والواجب أن
 تجعل الباء في قوله تعالى بالعصبة للتعدية ويكون المراد أن المفاتيح تتوء بالعصبة أي
 تميلها من ثقلها،، (٣) .

والأولى من هذا الرأي الأخير أن يؤخذ بما ذهب إليه المبرد وابن الصانع ، ففي
 هذا اتساع لأساليب البلاغة وتضمين الكلام ضرورياً تمنحه ثراءً دلاليًا يفتقد إذا رفضنا هذا
 الشكل من أشكال البلاغة .

والآية الشهيرة التي يمكن حملها على القلب في القرآن هي تلك الآية السابق
 ذكرها في نص المبرد ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ قُرُونًا كَانَتْ مِنْ قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ
 عَلَيْهِمْ ۗ وَآيَاتِنَا مِنْ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوتُوا بِالْعُصْبَةِ ۗ أُولَى الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ ۗ إِنَّ
 اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ ﴿٧٦﴾ (القصص : ٧٦) . فجاء الأسلوب القرآني بالفعل (تتوأ) مسنداً
 إلى الضمير العائد على (مفاتيح) ، والأصل أن يسند إلى (العصبة) الذين عدل بهم عن هذا

(١) الكامل ١ / ٤٧٥ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ٣ / ٣٣٤ .

(٣) منهاج البلغاء ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

الإسناد إلى الموقع الذي كان من المفترض أن يشغله المفاتيح . قال ابن عطية : ” والوجه أن يقال : إن العصبية تنوء بالمفاتيح المنقلة لها ، وكذلك قال كثير من المتأولين المراد هذا لكنه قلب كما تفعل العرب كثيراً،^(١) .

وإنما يرجع هذا العنود إلى ما يحققه من مبالغة يقتضيهما السياق ، إذ يصور ذلك الثراء البالغ الذي وهبه الله قارون ، وهو ما جعله يستعلى على قومه ، ويبغي عليهم ، وجعلهم ينيهرون بما عنده حتى إنهم تمنوا أن يكون لهم مثل ما أوتي من المال : يقول تعالى : ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَلِيتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾ (القصص : ٧٩) .

ولإبراز تلك الصورة والحالة التي وصل إليها من الغنى والزينة إلى الحد الذي جعله يبغي على قومه ، وجعلهم يتمنون مثل ما عنده جاء التعبير القرآني بلفظي (مفاتيح) و(كنوز) على الجمع وكذلك لفظ (العصبية) موصوفاً بـ (أولي القوة) تحقيقاً للمبالغة . قال البقاعي : ” وفي المبالغة بالتعبير بالكنوز والمفاتيح والنوء والعصبية الموصوفة ما يدل على أنه أوتي ما لم يؤته أحد ممن هو في عداده ، وكل ذلك مما تستبعده العقول ؛ فلذلك وقع التأكيد،،^(٢) .

واستكمالاً لتلك الصورة التي تصور ذلك الثراء الفاحش الذي كان عليه قارون والذي أغرى الناس بتمني مثله ، جاء الأسلوب القرآني بقلب الكلام عن أصله ، فأسند الفعل (تنوء) إلى غير فاعله الأصلي (العصبية) ؛ تحقيقاً لتلك المبالغة التي يدل عليها هذا الأسلوب والتي تتفق في دلالتها مع ما يصوره السياق . قال الزركشي : ” فأسند (لتنوء)

(١) المحرر الوجيز ٤ / ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(٢) نظم الدرر ٥ / ٥١٧ .

إلى (المفتاح) ، والمراد إسناده إلى العصبية ؛ لأن الباء للحال ، والعصبية مستصحية
المفتاح ، لا تستصحبها المفاتيح . وفائدته : المبالغة ، يجعل المفاتيح كأنها مستتبعة للعصبية
القوية بتقلها،^(١) .

وعلى هذا النحو من القلب يأتي قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا
يُقِيمُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ
الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۗ ﴾ (البقرة : ٢٧٥) . قال السيوطي : "كان الأصل أن
يقولوا إنما الربا مثل البيع ؛ لأن الكلام في الربا لا البيع ، فعللوا عن ذلك ، وجعلوا الربا
أصلاً ملحقاً به البيع في الجواز ؛ لأنه خليق بالحل،،^(٢) .

فجاء الكلام هنا على القلب ، إذ نقل المبتدأ إلى موقع المضاف إليه ، ثم نقل الأخير
ليصير مبتدأ . ويكشف الزمخشري عن علة ذلك قائلاً: "فإن قلت: هلا قيل إنما الربا مثل
البيع ؛ لأن الكلام في الربا لا في البيع ، فوجب أن يقال إنهم شبهوا الربا بالبيع فاستحلوه،
وكانت شبهتهم أنهم قالوا : لو اشترى الرجل ما لا يساوي إلا درهماً بدرهمين جاز ،
فكذلك إذا باع درهماً بدرهمين ؟ قلت : جيء به على طريق المبالغة ، وهو أنه قد بلغ من
اعتقادهم في حل الربا أنهم جعلوه أصلاً وقانوناً في الحل حتى شبهوا به بالبيع ،،^(٣) .
وقال الفخر الرازي : "لم يكن مقصود القوم أن يتمسكوا بنظم القياس ، بل كان
غرضهم أن الربا والبيع متماثلان من جميع الوجوه المطلوبة فكيف يجوز تخصيص أحد
المتلين بالحل والآخر بالحرمة ، وعلى هذا التقدير فأيهما قدم أو أخر جاز،،^(٤) .

(١) لبرهان في علوم القرآن ٣ / ٢٣٥ .

(٢) الإتيان في علوم القرآن ٣ / ١٣٢ .

(٣) للكشاف ١ / ٣٢٠ ، ٣٢١ .

(٤) مفاتيح الغيب ٧ / ٨٠ .

وبالنظر إلى هذين التعليلين وسياق الآية يتضح لنا وجه المناسبة بين قلب الكلام عن أصله والسياق اللغوي . فالذين يستحلون الربا إنما يستحلونه ؛ لأنهم لا يرون فيه حراماً ، فهو والبيع عندهم سواء لا يختلفان ، بل إنهم — كما يذكر الزمخشري — بلغ من اعتقادهم في حل الربا أنهم جعلوه أصلاً وقانوناً حتى شبهوا به البيع ، فلم يكن مقصودهم على هذا — كما يرى الرازي — أن يتمسكوا بالقياس المنطقي ، بل كان غرضهم أن الربا والبيع متماثلان من جميع الوجوه المطلوبة ، فكيف يجوز تخصيص أحد المثلين بالحل والثاني بالحرمة ؟ ! ومن هنا جاء القلب متفقاً مع معتقدتهم .

يضاف إلى هذا أننا إذا تأملنا سياق الآية نجدنا بالحديث عن آكلي الربا الذين يبدون كأنهم مسهم الشيطان ، فلا يقومون إلا وهم يتخبطون من هذا المس . قال ابن عطية : ” وأما ألفاظ الآية فكانت تحتمل تشبيه حال القائم بحرص وجشع إلى تجارة الربا بقيام المجنون ؛ لأن الطمع والرغبة تستفزه حتى تضطرب أعضاؤه ، وهذا كما تقول لمسرع في مشيه ، مخلط في هيئة حركاته ، إما من فزع أو غيره ، قد جُنَّ هذا،^(١) . ومن كان حاله كذلك ؛ فإنه لا يعي ما يقول ، يتخبط في قوله ، فيهذي بالكلام واضعاً بعضه موضع بعض ، ومن هنا جاء القلب في هذه الآية متفقاً ومدلول السياق .

(١) المحرر الوجيز ١ / ٣٧٢ .

المبحث السادس

المناسبة بين الالتفات والسياق اللغوي

يعد الالتفات في اللغة العربية خاصية أسلوبية تتميز بطاقتها الإيحائية ، من حيث كان بناؤه يعتمد على العدول . ويعرفه البلاغيون كابن الأثير بأنه ”ينتقل فيه عن صيغة إلى صيغة ، كالانتقال من خطاب حاضر إلى غائب ، أو من خطاب غائب إلى حاضر،^(١) ، وعرفه العلوي بأنه ”العدول من أسلوب في الكلام إلى أسلوب آخر مخالف للكول،^(٢) ، وقال السبكي ”الالتفات الانتقال من أحد الأساليب الثلاثة السابقة ، وهي التكلم والخطاب والغيبة إلى غيره،^(٣) .

ويشترط فيه شرطان ، ذكرهما السيوطي^(٤) ، أحدهما أن يكون الضمير في المنتقل إليه عائداً في الأمر نفسه إلى المنتقل عنه ، وإلا يلزم عليه أن يكون في : أنت صديقي التفات . قال أبو حيان في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ (الفاتحة : ٥) : ”وشرطه : أن يكون المدلول واحداً ، ألا ترى أن المخاطب بـ(إِيَّاكَ) هو الله تعالى،^(٥) . والثاني أن يكون في جملتين ، وإلا يلزم عليه أن يكون نوعاً غريباً .

وللالتفات فائدة عامة تشمل جميع أشكاله ، وذلك بخلاف الفوائد الخاصة التي تتعلق بكل موضع يأتي فيه ، وتتمثل — على حد قول الزمخشري — في أن ”الكلام إذا

(١) للمثل السائر ٢ / ٣ .

(٢) للطرز ص ٢٦٥ .

(٣) عروس الأفراح ١ / ٤٩٢ .

(٤) الإتيان في علوم القرآن ٣ / ٢٥٧ .

(٥) البحر للمحيط ١ / ١٤١ .

نقل من أسلوب إلى أسلوب ، كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع ، وإيقاظاً للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد،^(١) .

وحقيقة الالتفات أن يكون في الضمائر ، إذ ينتقل الأسلوب من أحدها إلى آخر ، واتسع بعضهم في ذلك ، كابن الأثير^(٢) وتبعه العلوي^(٣) وابن القيم^(٤) وغيرهم ، فأدخلوا صوراً أخرى فيه ، كالانتقال من الفعل الماضي إلى المستقبل أو من المستقبل إلى الماضي أو من الأمر إلى غيره والعكس . ولكن السيوطي لم يدخل مثل هذه الصورة في الالتفات ووصفها بأنها تقرب منه^(٥) ، وهو ما تناولناه في المبحث الرابع من هذا الفصل ، تحت عنوان وضع فعل موضع آخر .

كما أطلق السبكي ، وتبعه السيوطي في ذلك^(٦) ، الوصف نفسه على أشكال أخرى ، كنقل الكلام من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر ، وزاد على هذا الوصف نفي كونه التفاتاً ، يقول : ” وهذا القسم قريب من الالتفات ؛ لأن فيه الانتقال من أحد أساليب ثلاثة إلى آخر ، وأقسامه كالالتفات ستة وليس التفاتاً ، ”^(٧) ؛ فلذلك يقتصر البحث هنا على دراسة أشكال الالتفات المتعلقة بالضمائر في النص القرآني ومناسبتها للسياق اللغوي ، إذ لا اختلاف في كونها التفاتاً ، وتتمثل في الأشكال الآتية :

•

(١) للكشاف ١ / ١٤ .

(٢) المثال السائر ٢ / ٣ وما بعدها .

(٣) الطراز ص ٢٦٥ وما بعدها .

(٤) الفوائد المشوق ١٠٨ وما بعدها .

(٥) الإتيان في علوم القرآن ٣ / ٢٥٨ .

(٦) السابق ٣ / ٢٥٨ .

(٧) عروس الأفراح ١ / ٤٩٢ .

(١) الانتقال من الغيبة إلى الخطاب

ومن ذلك ما نراه في قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ﴾ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا ﴿١﴾ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ ﴿٢﴾ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًا ﴿٣﴾ ﴿١﴾ (مريم : ٨٨ - ٩٠) . والأصل أن يؤتى بضمير الغائب ، فيقال جاءوا ؛ ليتفق مع ما قبله ، ولكن الأسلوب القرآني عدل عن ذلك مؤثرا الالتفات إلى ضمير المخاطب ؛ لأن السياق يتحدث عن هؤلاء القوم الذين افتروا على الله افتراءً عظيماً ، فادعوا قولاً تكاد السماوات يتفطرن منه ، وتنشق الأرض ، وتهد الجبال من هولته ، وهو اتخاذه ولداً ، فجاء الخطاب لهم بهذا الأسلوب ؛ توبيخاً لهم على هذا القول العظيم ؛ لأن توبيخ الحاضر - كما ينكر ابن القيم - أبلغ في الإهانة ^(١) . يقول ابن الأثير : ” وإنما قيل : ﴿ لَقَدْ جِئْتُمْ ﴾ وهو خطاب للحاضر بعد قوله ﴿ قَالُوا ﴾ وهو خطاب للغائب لفائدة حسنة ، وهي زيادة التسجيل عليهم بالجرأة على الله تعالى ولتعرض لسخطه ، وتببيه لهم على عظم ما قالوه ، كأنه يخاطب قوماً حاضرين بين يديه منكرًا عليهم وموبخًا لهم،، ^(٢) .

(٢) الانتقال من الخطاب إلى الغيبة

ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى : ﴿ يَعْجَبُ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنتُمْ حَزُنُونَ ﴾ ﴿١﴾ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ ﴿٢﴾ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ ﴿٣﴾ يُطَافُ عَلَيْكُمْ بِصِحَافٍ مِّنْ ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ ^ط وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ ^ط وَأَنتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٤﴾ ﴿ (الزخرف : ٦٨ - ٧١) . فجرى الكلام في أول

^(١) للفوائد المشوق ص ١٠٨ .

^(٢) للمثل لسانر ٥ / ٢ .

هذه الآيات على ضمير المخاطب ، ثم انتقل إلى ضمير الغيبة ، فقال ﴿ يُطَافُ عَلَيَّمْ ﴾ .
قال السيوطي : ” والأصل (عليكم) ، ثم قال : ﴿ وَأَنْتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ فكرر
الانتقالات،،^(١) .

ولم يزد السيوطي على هذا القول ، فلم يبين علة هذا الانتقال ومناسبته للسياق ،
ولعله يرجع إلى أن الكلام كان موجهاً للعباد مباشرة ، فجاء بأسلوب النداء أولاً ، ثم
بصيغة الأمر ثانيًا ، وهما لا يكونان إلا لحاضر ، ثم انصرف بعد هذا عن ذلك الخطاب
إلى وصف حالهم في الجنة وما سيكونون عليه في هذا المقام العظيم ، إذ يطوف عليهم
ولدان مخلدون بأكواب من الذهب والفضة ، لهم فيها ما تشتهي أنفسهم ، وتلذ أعينهم ،
فكأنه أريد صرف أذهانهم إلى تصور هذه الحال التي مآلهم إليها ، فهم ما يزالون في
موقف خطاب الله إليهم ، لمّا يدخلوا الجنة ، فهي لم تزل غائبة عنهم ، لا يدركون حقيقتها
إلا تصورًا أو تخيلًا . ومن هنا كان الانتقال من ضمير المخاطب إلى ضمير الغيبة ؛ ليتفق
مع هذا المعنى ، ثم لما انصرف الكلام عن هذا التصور إلى إقرار حقيقة غير قابلة
للتصور ، وهي الخلود عاد إلى الخطاب مرة أخرى ؛ ليتفق كل ضمير بما يدل عليه مع
مدلول السياق .

(٣) الانتقال من الغيبة إلى التكلم

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ اِنِّيْ جَاعِلٌ فِي الْاَرْضِ خَلِيْفَةً ﴾
(البقرة : ٣٠) . فجاء الأسلوب القرآني في هذه الآية بفعل القول مسندًا إلى لفظ الرب الذي
يدل عليه ضمير الغائب ، ثم عدل عن ذلك في قوله : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلٰٓئِكَةِ اَسْجُدُوْا لِاٰدَمَ

^(١) الإتيان في علوم القرآن ٣ / ٢٥٥ .

فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ ﴿ (البقرة : ٣٤) ، فأسند فعل القول هذا إلى ضمير المتكلم المعظم . وإنما يرجع هذا الالتفات وعلاقته بالسياق — على حد قول أبي حيان — إلى ”أنه صدر منه الأمر للملائكة بالسجود ووجب عليهم الامتثال ، فناسب أن يكون الأمر في غاية من التعظيم ؛ لأنه متى كان كذلك كان أدعى لامتنال المأمور فعل ما أمر به من غير بطء ولا تأول لشغل خاطره بورود ما صدر من المعظم،،^(١) .

(٤) الانتقال من التكلم إلى الغيبة

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿ (الأعراف : ١٥٨) .

فقال عز وجل : ﴿ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ منتقلاً بالأسلوب من ضمير المتكلم إلى الغائب ، ولو سار الكلام على نسق واحد لقال : فأمنوا بالله ربي ، ليتفق مع قوله في صدر الآية : ﴿ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﴾ . قال الزمخشري في علة ذلك : ”فإن قلت : هلا قيل : فأمنوا بالله ربي ، بعد قوله : إني رسول الله إليكم ؟ قلت : عدل عن المضمرة إلى الاسم الظاهر لتجري عليه الصفات التي أجريت عليه ، ولما في طريقة الالتفات من مزية البلاغة ، وليعلم أن الذي وجب الإيمان به واتباعه هو هذا الشخص المستقل بأنه النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته ، كائنًا من كان ، أنا أو غيري ، إظهارًا للنصفة وتغاديًا من العصبية لنفسه،،^(٢) .

(١) البحر المحيط / ١ / ٣٠٢ .

(٢) الكشاف / ٢ / ١٦٧ .

وما ذكره في هذا التعليل كلام حسن ، غير أنه لا يبرز مناسبة هذا العدول للسياق اللغوي ، ولعلها تكمن في أن السياق الذي سبقت من خلاله هذه الآية يشير إلى أوصاف الرسول — صلى الله عليه وسلم — التي وردت في التوراة والإنجيل والتي يجب على من عرفها ووجدتها فيه من أهل هذه الكتب أن يؤمن به ويتبعه . يقول تعالى : ﴿ قَالَ

عَذَابِي أَصِيبُ بِهِم مِّنْ أَشَاءٍ ۗ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ۚ فَسَأَلْتُمَهَا لِلَّذِينَ يُتَّقُونَ أَيُّ تَوَاتُرَ
الرَّكُوعِ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ
مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَمَجْلُ لَهُمْ
الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۗ فَالَّذِينَ
آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ ۗ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾

(الأعراف : ١٥٦ — ١٥٧) .

فلما ذُكرت تلك الإشارة إلى صفات الرسول ، وكان الأمر له من الله في هذه الآية أن يدعو الناس كافة ، ومنهم أهل الكتاب أن يؤمنوا بالله وبرسوله ، ناسب أن يأتي الأسلوب القرآني بلفظ (رَسُولُهُ) بصفاته المختلفة التي سبق ذكرها في السياق المتقدم على الآية ؛ ليدل على أن هذا هو الرسول المذكور عندهم في كتبهم الذي أمروا أن يتبعوه ، ويؤمنوا به . قال أبو حيان : ” وعدل عن ضمير المتكلم إلى الظاهر — وهو الالتفات — لما في ذلك من البلاغة بأنه هو النبي السابق ذكره في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ ﴾ وأنه هو المأمور باتباعه ، الموجود بالأوصاف السابقة،،^(١) .

(١) البحر المحيط ٤ / ٤٠٤ .

(٥) الانتقال من التكلم إلى الخطاب

وهذا الشكل من أشكال الالتفات يعد من أفلها ورودًا في النص القرآني ،
وعكسه ، أي الانتقال من الخطاب إلى التكلم لم يقع في القرآن ، كذا ذكر السيوطي^(١) .

ومما انتقل فيه الأسلوب القرآني من التكلم إلى الخطاب قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ مِنْ

أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَنْقُومُ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ اتَّبِعُوا مِنْ لَّا يَسْئَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ

مُهْتَدُونَ ﴿٢١﴾ وَمَا لِي لَّا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٢﴾ أَلَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنَ

الرَّحْمَنُ بَضْرًا لَّا تَغْنِ عَنِّي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونِ ﴿٢٣﴾ لِيِّنِي إِذَا لَفِيَ ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾ لِيِّنِي

ءَامَنَتْ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونَ ﴿٢٥﴾ ﴿ (يس : ٢٠ - ٢٥) . فانقل الأسلوب القرآني في هذه الآية

من ضمير المتكلم في قوله : ﴿ وَمَا لِي لَّا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ إلى ضمير المخاطب في

﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ . قال السيوطي : ” والأصل : (وإليه أرجع) ، فالتفت من المتكلم إلى

الخطاب ،،^(٢) .

ويبرز ابن الأثير وجه مناسبة هذا الالتفات للسياق قائلاً : ” وإنما صرف الكلام

عن خطاب نفسه إلى خطابهم لأنه أبرز الكلام لهم في معرض المناصحة ، وهو يريد
مناصحتهم ليتلطف بهم ويداريهم ، لأن ذلك أدخل في إحاض النصح ، حيث لا يريد لهم

إلا ما يريد لنفسه ، وقد وضع قوله : ﴿ وَمَا لِي لَّا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ مكان قوله : وما

(١) الإتيان في علوم القرآن ٣ / ٢٥٤ .

(٢) السابق ٣ / ٢٥٣ .

لكم لا تعبدون الذي فطركم ، ألا ترى إلى قوله : ﴿وَالِيهِ تَرْجِعُونَ﴾ ولولا أنه قصد ذلك لقال : الذي فطرنى وإليه أرجع وقد ساقه ذلك المساق إلى أن قال : ﴿إِنِّي ءَامَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمِعُونِ﴾ ،، (١) .

وهكذا نرى أن أي تغيير في النظام التركيبي للجملة يترتب عليه بالضرورة تغيير الدلالة وانتقالها من مستوى إلى مستوى آخر . والأسلوب القرآني لا يعمد إلى العدول عن أصل التركيب ، إلا لتحقيق دلالة معينة يقتضيها السياق ، لا تتحقق بمجىء التركيب على أصله المفترض .

(١) للمثل للسائر ٧ / ٢ .

الفصل الخامس

المناسبة بين المغايرة اللفظية والسياق اللغوي

للمغايرة بين الألفاظ في القرآن الكريم صور عديدة ، وقد تناولنا في الفصول السابقة معظم هذه الصور تحت عناوين مختلفة تبعاً لطبيعة كل لفظ وموضعه في التركيب ، من حيث معناه المعجمي أو صفاته أو معناه الوظيفي أو العدول به عن الأصل التركيبي .

وتبقى أشكال ثلاثة للمغايرة بين الألفاظ لا تندرج تحت ما سبق ، أثرت جمعها في هذا الفصل ؛ لإتمام الحديث عن جميع أشكال المغايرة ، ولؤل هذه الأشكال : المغايرة في الترتيب أو تقديم اللفظ في موضع وتأخيره في آخر ، والثاني : المغايرة بين ترك اللفظ ونكره ، والثالث : المغايرة بين إظهار اللفظ وإضماره .

وهذا الشكل الأخير يتصل بمعنى اللفظ الصرفي في أحد شقيه ، وهو الإضمار ، ويخرج عنه في الشق الثاني ، وهو الإظهار ، فهو لا يندرج تحت هذا المعنى اندراجاً كاملاً ؛ لذلك أثرت تناوله في هذا الفصل لا في الفصل المتعلق بالمعنى الوظيفي للفظ .

كما أن هذه الأشكال الثلاثة تشبه في الظاهر بعض أشكال العدول النحوي ، ولكننا لا نستطيع القول بأية حال من الأحوال إنها كذلك ، فالمغايرة في الترتيب تشبه التقديم والتأخير ، والمغايرة بين الترك والذكر تشبه الحذف ، والمغايرة بين إظهار اللفظ وإضماره تشبه وضع الظاهر موضع المضمّر ، والفرق بينها واضح ، فالأشكال التي نحن بصدها الآن لا تعد عدولاً عن أصل ، فليس تقديم النفع على الضرّ الأصل في نحو : ﴿ قُلْ

لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ (الأعراف : ١٨٨) ، وتأخيره عنه الفرع

نحو : ﴿ قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ (يونس : ٤٩) أو العكس .

والأمر نفسه ينطبق على نكر اللفظ في موضع وتركه في آخر ، أو إظهاره في أحد المواضع وإضماره في الآخر ، إلا إذا قلنا إن العدول هنا عدول دلالي لا تركيبى ، كتقديم الآخرة على الأولى في نحو قوله : ﴿ فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَىٰ ﴾ (النجم : ٢٥) . فالأصل الذي يقتضيه المدلول الزمني أن يتقدم لفظ (الْأُولَىٰ) على (الْآخِرَةُ) ، ولكنه جاء متأخرًا ، فالعدول في هذه الحالة عدول من حيث الدلالة لا من حيث التركيب . أما تقديم المفعول على الفاعل أو شبه الجملة على الخبر أو الخبر على المبتدأ فهو عدول عن الأصل التركيبى ، يقول التتوخي موضحًا : ”ومن البيان التقديم والتأخير لا لمرجح لفظي ، بل لمرجح معنوي ، والمرجح اللفظي قد سبق نكره ، وهو من متعلقات النحو ، وهذا مما ليس يتكلم فيه من جهة النحو . والمعاني المرجحات كثيرة ، يعسر حصرها ، وفي ذكر بعضها ما يدل على ما لم يذكر ، كالأشرف والأعظم والأقدم في الزمان والأكثر والراجح في شيء ما . وقد يكون في المؤخر ترجيح ما ، ويقدم عليه رعاية لترجيح آخر ، إما من غرض المتكلم ، أو لكون المظنة أولى به،^(١) . كذلك الحال إذا تحدثنا في حذف أحد عناصر التركيب ، كالخبر أو الفاعل أو المبتدأ أو غيرها أو وضع اللفظ الظاهر موضع المضمرة .

والقرآن عندما يغاير بين لفظين فإن ذلك ليس مجرد التفتن في الفصاحة أو مراعاة الفواصل أو غير ذلك من الأسباب الشكلية ، وإن كان الأمر لا يخلو من مراعاتها في بعض الأحيان مع عدم الجور على المعنى ، وإنما يعمد القرآن الحكيم إلى مثل هذه المغايرة لدواعٍ دلالية يقتضيتها السياق ، وهو ما يشير إليه الزركشي في تعليل المغايرة بين قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ ﴾ (البقرة : ٤٨) وقوله : ﴿ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَعَةٌ ﴾ (البقرة : ١٢٣) ، يقول : ”فغاير بين اللفظين ، فهل ذلك لمعنى يترتب عليه ، أو من

(١) الأقصى القريب في علم البيان ص ٨١

باب التوسع في الكلام ، والتنقل من أسلوب إلى آخر كما جرت عادة العرب ؟ والجواب :
أن القرآن الحكيم وإن اشتمل على النقل من أسلوب إلى آخر لكنه يشتمل مع ذلك على
فائدة وحكمة ، قال الله تعالى : ﴿ كِتَابٌ أَحْكَمْتُ آيَاتُهُ ثُمَّ فَضَّلْتُ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾
(هود : ١) ولم يقل (من رحمن ولا رحيم) ، للتصيص على أنه لا بد من الحكمة^(١) .

وهكذا شأن الكلام الفصيح ، لا يغير بين الألفاظ إلا لفائدة وحكمة ، كما أن من
شأنه أن يأتي بالألفاظ في المواضع التي تليق بها ، فلا يقدم ما يحسن تأخيره ولا يذكر
ما يحسن تركه ، ولا يظهر اللفظ إذا كان إضماره يتفق مع السياق والعكس . يقول
أبو هلال : ” وحسن الرصف أن توضع الألفاظ في مواضعها ، وتكمن في أماكنها ، ولا
يستعمل فيها التقديم والتأخير والحذف والزيادة إلا حذفاً لا يفسد الكلام ، ولا يعنى
المعنى ، ويضم كل لفظة منها إلى شكلها ، وتضاف إلى لفظها ، وسوء الرصف تقديم ما
ينبغي تأخيره منها^(٢) . فالمغايرة بين الألفاظ في القرآن تعني اختلاف المعنى واقتضاء
السياق لها . وفيما يلي صور لهذه المغايرة الثلاث التي يتناولها هذا الفصل ومناسبتها
للسياق اللغوي .

(١) البرهان في علوم القرآن ١ / ١٥٩ .

(٢) الصناعتين ١٧٩ .

المبحث الأول

المناسبة بين المغايرة في الترتيب والسياق اللغوي

تتقدم الألفاظ في الكلام بحسب معانيها وما يتقدم من تلك المعاني في العقل ، ويحدد السهيلي خمسة أشياء تتقدم بها المعاني قائلاً : ” ما تقدم من الكلام فتقدمه في اللسان على حسب تقدم المعاني في الجنان ، والمعاني تتقدم بأحد خمسة أشياء : إما بالزمان ، وإما بالطبع ، وإما بالرتبة ، وإما بالسبب ، وإما بالفضل والكمال . فإذا سبق معنى من المعاني إلى الخلد والفكر بأحد هذه الأسباب الخمسة أو بأكثرها سبق اللفظ الدال على ذلك المعنى السابق ، وكان ترتيب الألفاظ بحسب ذلك . نعم ، وربما كان ترتيب الألفاظ بحسب الخفة والنقل لا بحسب المعنى ، كقوله : (ربيعة ومضر) وكان تقديم مضر أولى من جهة الفضل ، ولكنهم أثروا الخفة ، لأنك لو قدمت (مضر) في اللفظ كثرت الحركات وتوالت ، فلما أخرت وقف عليها بالسكون، (١) .

وقد تراعى هذه المعاني في الترتيب ، وقد يعدل عنها إذا ما كان ذلك يحقق المناسبة بين اللفظ المتقدم والسياق ، وهو ما يوضحه ابن الأثير بقوله : ” واعلم أنه إذا كان مطلع الكلام في معنى من المعاني ثم يجيء بعده ذكر شيئين أحدهما أفضل من الآخر ، وكان المعنى المفضول مناسباً لمطلع الكلام ، فأنت بالخيار في تقديم أيهما شئت ؛ لأنك إن قدمت الأفضل فهو في موضعه من التقديم ، وإن قدمت المفضول فلأن الكلام يناسبه ، وذكر الشيء مع ما يناسبه أيضاً وارد في موضعه، (٢) .

والقرآن الحكيم عندما يعمد إلى هذه المغايرة ، فإنما يعمد إليها لأجل تلك المناسبة . يقول السيوطي : ” قد يقدم لفظ في موضع ويؤخر في آخر ، ونكتة ذلك إما لكون السياق

(١) نتائج الفكر في النحو ص ٢٠٩ .

(٢) المثل السائر ٢ / ٤٤ .

في كل موضع يقتضي ما وقع فيه كما تقدمت الإشارة إليه ، ولما لقصد البدأة والختم به للاعتناء بشأنه ، كما يقول في قوله : ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ... ﴾ (ال عمران : ١٠٦) الآيات ، ولما لقصد التفنن في الفصاحة وإخراج الكلام على عدة أساليب ، كما في قوله : ﴿ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾ (البقرة : ٥٨) ، وقوله : ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾ (الأعراف : ١٦١) ، وقوله : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ﴾ (المائدة : ٤٤) ، وقال في الأنعام : ﴿ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ ﴾ (الأنعام: ٩١) ، (١) .

وعلى الرغم من أن السيوطي يذكر سببين آخرين للمغايرة غير المناسبة ، فإنها تبدو السبب الأساسي ، بل لعنا لا نتجاوز إذا قلنا إنها السبب الوحيد في تلك المغايرة إذا تأملنا مواضعها المختلفة في القرآن الكريم ، وهو ما يشير إليه ابن الزبير بقوله : " فإنه لا يتقدم اللفظ في الكتاب العزيز ذكرًا أو يتأخر إلا لموجب" (٢) . وهذا ما سيوضح من تحليلنا لبعض هذه المواضع في الصفحات الآتية .

فمن الألفاظ التي حدثت بينها المغايرة في الترتيب في النظم القرآني لفظا (السماء) و (الأرض) . وحين نتتبع ورودهما معطوفاً أحدهما على الآخر في النظم القرآني ، نجد ما يربو على مائتي موضع تقدمت فيه السماء على الأرض ، جرياً على الأصل الدلالي من تقديم الأشرف والأدل على قدرته تعالى وعجائب صنعه ، وتقدمت الأرض على السماء في ثلاثة عشر موضعاً .

(١) الإتيان في علوم القرآن ٣ / ٤١ .

(٢) ملاك التأويل ١ / ٤٤٥ .

فمن المواضع التي تقدمت فيها السماء على الأرض قوله تعالى : ﴿ عِلْمِ الْغَيْبِ لَا يَعْرُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ (سبأ : ٣) ، وقال بعد ذلك في السورة نفسها : ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ وَمَا لَهُمْ مِنْهُمْ مِنْ ظَاهِرٍ ﴾ (سبأ : ٢٢) . فقدم الأسلوب القرآني لفظ (السماء) على لفظ (الأرض) في هذين الموضعين وأخره عنه في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۗ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ (يونس : ٦١) .

وقد أرجع السهيلي تقديم السماوات على الأرض في نحو الآية الأولى وما يماثلها إلى الرتبة والفضل والشرف^(١) ، ولم يتعرض بصلة ذلك بالسياق ، وهو ما يكشف عنه الخطيب الإسكافي ، إذ يرى أن ذلك التقديم يرجع إلى أن ”هذه الآية مبنية على مفتتح السورة وهو ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ ﴾ (سبأ : ١) فقدم ذكر السماوات ؛ لأن ملكها أعظم شأنًا وأكبر سلطانًا ، وكذلك الآية التي بعدها في سورتها^(٢) .

(١) نتائج الفكر في النحو ص ٢١٢ .

(٢) برة للتزليل ص ٢١٥ .

فجاء تقديم السماوات هنا بما تدل عليه في خلقها من عظيم القدرة وعجيب الصنعة متفقاً مع ملكه ، عز وجل ، لما في السماوات وما في الأرض . وهو ما يتفق معه العلوي ، ولكن من منظور آخر فرأى أنه ، عز وجل ، أراد في هذه الآية ”نكر إحاطة علمه وشموله لكل المعلومات للجزئية والكلية ، فلا جرم صدر بالسماوات قبل الأرض لاشتمالها على لطائف الحكمة وعجائب الصنعة ومحكم التأليف وكثرة المعلومات كما قال تعالى :

﴿ وَكَذَلِكَ نُرَىٰ إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمٰوٰتِ ﴾ (الأنعام : ٧٥) ،^(١) .

على أن الزركشي لم يكن له مثل هذا الرأي ، إذ رأى أن هذه الآية ”منتظمة في سياق علم الغيب”^(٢) . وهذا التعليل لا يتصل بالسياق بقدر ما يتصل بما يتبادر إلى العقل من تعلق الغيب بالسماوات ، إذ بها من أموره ما لا يعلمه الإنسان ، بخلاف الأرض التي يعلم الكثير عنها ، أما تقديم الأرض في آية يونس فلأنها – على حد قول صاحب الدرّة – ”جاءت عقيب قوله : ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتَّوَأ مِنهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِن عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ (يونس : ٦١) . فكان القصد إلى نكر علمه بما يتصرف فيه العباد من خير أو شر ، وذلك في الأرض ، فأتته بقوله : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ ﴾ واستوعب جميع ما في الأرض ثم أتبعه نكر السماء ؛ لأن الابتداء وقع بما يتعلق بها ، وما يعمل العباد فيها ، فلذلك قدمت الأرض عليها”^(٣) .

(١) للطراز ص ٢٣٩ .

(٢) للبرهان في علوم القرآن ٣ / ٢٩٩ .

(٣) الإسكافي : درة للتزويل ص ٢١٥ .

وعلى هذا النحو يأتي تقديم السماء على الأرض في القرآن تارة وتأخيرها عنها تارة أخرى ، فعندما يتعلق الأمر بإبراز قدرة الله المطلقة لو اتساع علمه أو ملكه لو غير ذلك من الأمور الخاصة به وحده ، يأتي تقديم السماء للدلالة على عظيم قدرته وعجيب صنعته ، نحو قوله تعالى في الدلالة على اتساع ملكه : ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ (البقرة : ٢٥٥) ، وقوله في الدلالة على مطلق القدرة : ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَيَّءٍ ﴾ (الزمر : ٥) ، وقوله في الدلالة على اتساع علمه : ﴿ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُسَبِّرُونَ وَمَا تُعَلِّنُونَ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ۝ ﴾ (التغابن : ٤) . وعندما يتعلق الأمر بالأرض أو بشيء يتصل بها ، يقدم لفظها ، نحو قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّا أَعْتَدْنَا لَكَ تَعْلَمَ مَا خَفِيَ وَمَا نُعِينُ ۗ وَمَا نَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ۝ ﴾ (إبراهيم : ٣٨) ، فتقدمت الأرض هنا ؛ لأن الخطاب من إبراهيم لربه ، ومن الطبيعي أن يبدأ كلامه بما فيه حياته ومعاشه لا بما ليس له به علم ، فهو — عليه السلام — ”حين ورد على لسانه هذا الدعاء واكبت ترتيب اللفظ على لسانه ترتيب المعاني في جنانه يادنا بالأرض ، وهي ما خفي عن علمها على الإنسان دون ما خفي عليه من علم السماء” (١) ومن ثم جاء تقديم الأرض على السماء في هذا الموضوع ، ولعل هذا هو ما يشير إليه الألويسي بقوله : ”وتقديم الأرض على السماء مع توسيط (لا) بينهما باعتبار القرب والبعد منا المستعدين للتفاوت بالنسبة إلى علومنا” (٢).

(١) د . محمد الأمين الخضري : من لسرار المغايرة في نسق الفاصلة القرآنية ص ١٤ .

(٢) روح المعاني ١٣ / ٣٤٩ .

وعلى هذا النحو يأتي تقديم اللفظ نفسه في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أُنشِرُ بِمُعْجِزَاتِنَا فِي

الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَمَا لَكُمْ مِنْ نُورٍ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿٢٢﴾ ﴾ (العنكبوت : ٢٢) ،

فالخطاب هنا موجه لأهل الأرض ينفي فيه كونهم معجزين ، فلما كان الخطاب لهم ، ومعاشهم وما يقومون به لا يكون إلا في الأرض ، تقدم لفظها لاتصالهم المباشر بها ؛ كي ينفي كونهم معجزين فيها ، ثم يترقى في هذا النفي بذكر السماء بعدها مبالغة فيه ، وأنهم مهما وصلوا من علم يتصل بالأرض أو بالسماء غير معجزين .

أما إذا كان الأمر في نفي الإعجاز متعلقاً بالله ، ينفي فيه وجود ما يعجزه إثباتاً لطلاقة قدرته ، فإن التقدم يكون للسماء ؛ لأنها أدل على بديع خلقه وعظيم قدرته ، كما نرى في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ

عَلِيمًا قَدِيرًا ﴿٤٤﴾ ﴾ (فاطر : ٤٤) . وعلى هذا النهج يأتي تقديم الأرض على السماء في

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٩﴾ ﴾ (البقرة : ٢٩) ، وقوله : ﴿ قُلْ

أَيْنُكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُمُ أَندَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿١٠﴾

وَجَعَلَ فِيهَا رُوسًا مِنْ فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَامًا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴿١١﴾ ثُمَّ أَسْتَوَى

إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ آتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴿١١﴾ ﴾ (فصلت : ٩ - ١١) ، ثم عكس

هذا الترتيب ، فتقدمت السماء على الأرض في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ

بَنَيْنَاهَا ﴿١٠﴾ رَفَعَ سَمَكَهَا فَسَوَّيْنَاهَا ﴿١١﴾ وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا ﴿١٢﴾ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ

دَحَلْنَاهَا ﴿١٣﴾ أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا ﴿١٤﴾ ﴾ (النازعات : ٢٧ - ٣١) ، فغاير القرآن الحكيم

في الأسلوب منتقلاً من تقديم خلق الأرض في الآيتين الأولىين إلى تأخيرها في الآية الثالثة

؛ لأن السياق في آيتي البقرة وفصلت سياق امتنان من الله ، عز وجل ، على عباده بأنه قدر لهم معاشهم وأقواتهم في الأرض قبل خلقهم ، فكان من المناسب أن يتقدم ما يظهر فيه أشكال نعمه عليهم . أما السياق في آية النازعات فهو سياق إبراز لقدرة الله المطلقة على الخلق ، وأنه خلق ما هو أكبر من الإنسان ممثلاً في السماء ؛ لذلك كان تقديمها أولى ، إذ هي أدل على تمام قدرته .

وهذه المعاني هي ما يكشف عنه الأوسي في تعليقه سر تلك المغايرة ، إذ يقول :
 "ولعل ذلك لأن المقام في الأولين مقام الامتنان ، فمقتضاه تقديم ما هو نعمه نظراً إلى المخاطبين ، فكأنه قال سبحانه وتعالى : هو الذي دبر أمركم قبل خلق السماء ثم خلق السماء ، والمقام في الثالثة مقام بيان كمال القدرة فمقتضاها تقديم ما هو أدل على كمالها" (١) .

ومن الألفاظ التي وقعت بينها المغايرة تقديمًا وتأخيرًا في القرآن لفظا (اللعب) و(اللهو) ، وحين نتتبع ورودهما في القرآن معطوفاً أحدهما على الآخر نجد أن الأول منهما وقع مقدماً في أربعة مواضع ، وتقدم الثاني في آيتين . ولو أردنا أن نستنتق المعاجم بحثاً عن معنى هذين اللفظيين للوقوف على السر وراء تقديم أحدهما في موضع والآخر في غيره لوجدنا أن اللعب من لعب ، يلعب ، لعباً ، "ولعب فلان" : إذا كان فعله غير قاصدٍ به مقصوداً صحيحاً (٢) ، كذا قال الراغب ، وقال ابن منظور : "ويقال لكل من عمل عملاً لا يجدي عليه نفعاً : إنما أنت لاعب" (٣) .

(١) روح المعاني ١ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

(٢) الراغب الأصفهاني : مفردات لفظ القرآن (لعب) .

(٣) لسان العرب (لعب) .

وأما اللهو فهو - على حد قول الراغب - "ما يشغل الإنسان عما يعنيه وبهمه . يقال : لهوت بكذا ، ولهيت عن كذا : اشتغلتُ عنه بَلَهْوٍ" (١) ، وقال صاحب اللسان : "اللهو ما لهوتَ بِهِ ولعيتَ به وشغلكَ من هوى وطربٍ ونحوهما" (٢) .

وبتأمل هذه المعاني وسياق الآيات الذي ورد فيه كلا اللفظيين مقدماً أحدهما تارة ومتأخراً تارة أخرى يمكننا أن ندرك سر تلك المغايرة . فأما الموطنان الأول والثاني اللذان تقدم فيهما اللعب على اللهو فهما قوله تعالى : ﴿ وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ

وَاللِّدَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّالَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ (الأنعام : ٣٢) ، وقوله : ﴿ وَذَرِ

الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَعَرَاهُمْ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا ﴾ (الأنعام : ٧٠) ، قال ابن الزبير

في علة هذا التقديم : "فوجه تقديم اللعب في الأنعام أنه المتقدم في الوجود الدنياوي على للهو ، ولأن أول ابتداء تعقل الإنسان وميزه حاله حال اللعب وهو المطابق لسن الابتداء فإذا استمر ألهى عن التدبر والاعتبار وشغل تماميه عن التفكير فيما به النجاة والفوز ، وقد ينضاف إلى اللعب شاغل غيره أو يعاقبه فيحصل بالمجموع الغفلة عن النظر في الآيات فيعقب الهلاك ، قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ ﴾ (الأعراف :

١٧٩) ، فلما لم يبرح هؤلاء عن الجري على مهيع الصم البكم الذين لا يعقلون جرى الإخبار عنهم في الآية الثانية من الأنعام بمقتضى أحوالهم في أعمارهم التي لم تخرج عن أحوال البهائم ، فأول أعمارهم لعب وعقب ذلك للهو ، فورد الإخبار على حسب جري الأعمار ، وأنهم اعتمدوا البقاء مع مقتضى الطبع الإنساني إذ لم يصغ المكلف إلى داعٍ ولا تكلف الخروج عن مقتضى هواه ، ولا جنح إلى مفارقة مألوف الطباع" (٣) .

(١) مفردات لفظ القرآن (لهي) .

(٢) لسان العرب (لهاء) .

(٣) ملك للتأويل : ١ / ٤٤٥ ، ٤٤٦ .

وهو كلام حسن بيد أنه أقرب إلى مراعاة سياق الحال ، غير كاشف عن العلاقة بين تقديم اللعب والسياق اللغوي ، فأين تكمن هذه العلاقة ؟ إن المتأمل في السياق السابق على الآية الأولى يرى أنه يتحدث عن إعراض هؤلاء الكافرين عن سماع كلام الله وتكذيبهم به ووصفهم إياه بأنه أساطير الأولين ثم تماديبهم في هذا الغي وتكذيبهم بالبعث ، يقول تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ تُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأُولِينَ ﴿٢٥﴾ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْهَوْنَ عَنْهُ وَإِنْ يُهْلِكُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾

(الأنعام : ٢٥ - ٢٦) ثم يقول بعد ذلك : ﴿ وَقَالُوا إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ

بِمَبْعُوثِينَ ﴿٢٧﴾ ﴾ (الأنعام : ٢٩) ، وهذا الذي فعلوه وقالوه ما هو إلا تغيير لوجه الحقائق وفعل لا يقصد به إلا الباطل ، يبتعد كل البعد عن المقصد الصحيح ، ولا يجلب عليهم إلا غضب الله وعقابه الشديد ، فليس من وراء فعلهم هذا أي نفع ، بل وراءه الضرر ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يُهْلِكُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ . وهذه المعاني هي ما يدل عليه لفظ اللعب لا اللهو ، فجاء تقديمه ليتصل بما يدل عليه أقرب إلى مدلول السياق وأنسب لمعناه .

وكذلك الحال في الآية الثانية فإنها - على حد قول الخطيب الإسكافي - "في قوم من الكفار كانوا إذا سمعوا آيات الله هزلوا عندها واستهزئوا بها ، فهذا اتخاذهم دين الله لعباً ولهواً ، وهو كما قال في آية أخرى : ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى تَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِمْ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ ﴾ (النساء : ١٤٠) ، فقله عز وجل : ﴿ وَذَرِ الَّذِينَ أَخَذُوا دِيْنَهُمْ

لَعِبًا وَلَهْوًا ﴿ كقوله: ﴿ فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ ﴾ فهؤلاء قوم حضروا النبي - صلى الله عليه وسلم - وسمعوا القرآن وعبثوا عند سماعه وتلاعبوا بآياته وأجروها مجري أفعال يستروح إليها ولا نفع في عقابها ، ثم شغلوا بديهاهم عن تدبرها وألهتهم بحلاوتها عن الفكر في صحتها ، فأول أفعالهم لعب وثانيتها لهو ، واللعب فعل في طاعة الجهل تتعجل منه مسرة ، واللهو قال فيه صاحب العين : (ما شغل الإنسان من هوي وطرب) فهؤلاء لما فعلوا عند سماع القرآن من الاستهزاء والعبث أطلق على فعلهم اسم اللعب ، ثم لما شغلوا عنه باستحلاء الدنيا كان هذا لهواً منهم بعد اللعب ، وكان أول دينهم لعباً وما بعده لهواً ؛ فلذلك قدم لعب على لهو في هذه الآية ، (١) .

وعلى هذا النحو يأتي تقديم اللعب على اللهو في الموضعين الثالث والرابع ، وهما قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجْرَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ ﴾ (محمد : ٣٦) ، وقوله : ﴿ أَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَهَوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ ﴾ (الحديد : ٢٠) . قال للكرمانى : ” إنما قدم اللعب في الأكثر ؛ لأن اللعب زمانه الصبا ، واللهو زمانه الشباب ، وزمان الصبا مقدم على زمان الشباب ، يبينه ما ذكر في الحديد : ﴿ أَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ ﴾ كلعب الصبيان ، وهواكلهو الشباب ، وزينة كزينة النسوان ، وتفأخر كتفاخر الأخوان ، وتكاثر كتكاثر السلطان ، (٢) .

(١) درة للتزويل ص ٦٥ ، ٦٦ .

(٢) أسرار التكرار في القرآن ص ١٠٧ ، ١٠٨ .

وهذا الذي نكره ليس من شأنه إبراز وجه المناسبة بين تقديم اللعب والسياق اللغوي ، وإنما هو أقرب إلى مراعاة سياق الحال ، ولو رجعنا إلى السياق الذي وردت من خلاله هاتان الآيتان نحاول أن نتأمله لوجدنا أنه في الآية الأولى سياق إخبار عن هؤلاء الذين كفروا ، وصدوا عن سبيل الله ، وعصوا الرسول ، وأصرروا على كفرهم وعصيانهم حتى ماتوا على ما هم عليه ، فهؤلاء لن يضرروا الله شيئاً ، وسيحبط أعمالهم ، ولا يغفر لهم . يقول تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَشَاقُوا الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ لَن يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا وَسَيُحِبِّطُ أَعْمَالَهُمْ ۝ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ۝ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ۝ ﴾ (محمد : ٣٢ - ٣٤) .

وأما السياق المتقدم على الآية الثانية فهو سياق إخبار عن المنافقين الذين فتتوا أنفسهم ، وأهلكوها بالنفاق ، وتربصوا بالمؤمنين الدوائر ، وغرتهم الأمانى من طول الأمل والطمع في امتداد الأعمار حتى جاء أمر الله وهو الموت ، وغرهم الشيطان بأن الله لن يعذبهم ، يقول تعالى : ﴿ يَوْمَ يَقُولُ الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا انظُرُونَا نَقْتِسِمَ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِن قِبَلِهِ الْعَذَابُ ۝ يُنَادُوهُمْ أَلَمْ نَكُن مَعَكُمْ قَالُوا بَلَىٰ وَلَئِن كُنَّا فِتْنَةً أَنفُسِكُمْ وَرَبِّصْمْ وَأَرْبَبْتُمْ ۝ وَغَرَّبْنَاكُمُ الْأَمْثَالَ حَتَّىٰ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ وَغَرَّبَكُمْ بِاللَّهِ الْغُرُورُ ۝ فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ۚ مَأْوَانُكُمْ النَّارُ هِيَ مَوْلَانُكُمْ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ۝ ﴾ (الحديد : ١٣ - ١٥) ، فكلا الفريقين من كافرين ومنافقين قد ضل عن سواء السبيل ، واتبع طريق الباطل ، وقصد

مقصداً غير صحيح ، فكان مأواه النار جزاءً وفاقاً ، كما يقول عز وجل : ﴿ فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ۚ مَأْوَانُكُمْ النَّارُ هِيَ مَوْلَانُكُمْ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴿٥١﴾ ، فلم ينفذ هؤلاء نفاقهم ، ولم يغن عن أولئك كفرهم ، ولم يجلب عليهم ما اتبعوه من باطل إلا الحسرة والخسران وسوء العقاب ، وهذه معانٍ تكمن في الشحنات الدلالية التي يحملها لفظ (اللعب) فكان تقديمه لتسليط الدلالة عليه أولى وأقرب لمندلول السياق .

وأما الموضعان اللذان تقدم فيهما لفظ الله على اللعب فأولهما قوله تعالى :
﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَلْفِضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا :
إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿٥١﴾ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا وَغَرَّتَهُمُ الْحَيَاةُ
الدُّنْيَا فَالْيَوْمَ نَنسَهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا أَجْحَادُونَ ﴿٥٢﴾ ﴾
(الأعراف : ٥٠ - ٥١) . قال الخطيب الإسكافي في علة هذا التقديم : ” وتقديم الله على اللعب في هذه الآية ، فلأن الكافرين هنا لعامة الكفار غير مختص لمن سمع الآيات ، فقد فعل أكثرهم على فعل أقلهم وهم الذين شغلتهم الدنيا وحلاوتها والولادة وعادتها واستحلالها ما مرت عليه طباعها وهذا هو الله ، و ثم كانت أفعالهم التي اقتنوا فيها بأبائهم لما طبأت لهم ولم يجدوا في العاقبة نفعاً عليهم كاللعب الذي ينطوي على أفعال تبطل في الأجل وإن سرت في العاجل ، وهذا بعد الأول ، وأكثر الكفار دلوهم للهو ، وإن شغلهم الحال التي استصحبوها عن الفكر فيما يطرأ عليها ، فوجب هنا تقديم ذكر الله لوجهين : لتقدمه على ما هو كاللعب ، ولأنه فعل أكثرهم، (١) .

(١) درة للتزليل ص ٦٦ .

وهذا التعليل الذي ذكره يكشف عن وجه المناسبة بين تقديم اللعب والسياق اللغوي من منظور ، يعتمد فيه على ما يدل عليه لفظ (الكافرين) هنا من العموم ، ويكشف ابن جماعة عن وجه آخر أكثر صلة بمدلول السياق اللغوي ، يرى فيه أن تقديم (اللهو) لأنه ”جاء في الأعراف بعد قوله : ﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ ﴾ (الأعراف : ٤٨) ، وهو نهم لهم بالإعراض عن اتباع الحق وإهماله ؛ ولذلك قال بعده : ﴿ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا ﴾ (١) .

فهو ينظر بذلك إلى مدلول السياق من جهة وما يدل عليه لفظ اللهو من الانشغال والإعراض والإهمال من جهة أخرى ، فالأول ذكر من صفات الكافرين اغترارهم بالحياة الدنيا بملاذاتها ومتعتها ، فانشغلوا بها حتى نسوا لقاء ربهم ، وهذا الانشغال الذي ينسى ما يجب أن يتذكره الإنسان مما يدل عليه لفظ اللهو لا اللعب ، فكان تقديمه ليتصل بما يتفق معه من دلالات أنسب لما يدل عليه السياق .

أما الآية الثانية التي تقدم فيها اللهو على اللعب فنلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا هَذِهِ

الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿١﴾ (العنكبوت : ٦٤) . قال الخطيب الإسكافي : ” وإنما قدم اللهو هنا على اللعب ؛ لأن الأزمنة التي يقصرها اللهو أكثر من الأزمنة التي يقصرها اللعب لأن التشاغل به أكثر ، فلما كانت معظم ما يستقصر وجب تقديم ما يكثر على ما هو دونه في الكثرة ، لأن ذلك أخذ بالشبه وأبلغ في وصف المشبه ، ولا خلاف أن الناس أزمانتهم المشغولة باللهو ، أكثر من أزمانتهم المشغولة باللعب ، وأن طيبها لهم يخيل قصرها إليهم ويتفاوت طيبها على

(١) كشف المعاني ص ١٧٥ ، ١٧٦ .

حسب تفاوت ميل النفس إلى محبوبها ، فمعظم ما ترى الزمان الطويل قصير زمان اللهو بالنساء ، وهو الذي نشأت منه فتنة الرجال وهلاك أهل الحب،، (١) .

وهذا التعليل يفتقر إلى إبراز العلاقة بين تقديم اللهو هنا والسياق اللغوي ، وهو ما حاول ابن الزبير الكشف عنه قائلاً : ”وأما آية العنكبوت فإنها تقدم قبلها قوله تعالى : ﴿ وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مِّنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لِيَقُولَنَّ اللَّهُ ﴾ (العنكبوت : ٦١) ، ولا يسأل عن هذا ويجب إلا من جاوز سن اللعب وبلغ السن التي فيها يتعلق التكليف بالمخاطب ، ويصح خطابه وعتابه على تفريطه . فناسب ذلك من ذكر الحياة الدنيا تقديم ما يساوق تلك السن ، فقدم ذكر اللهو والتالي اللعب ليناسب ، وليحصل نكر مانعهم من الاستجابة وتكمل النظر المخلص لهم ، وأخر ذكر اللعب الذي لا يساوق مع أنه متبوع اللهو لزوماً لمن لم تسبق له سابقة السعادة،، (٢) .

وليس ما ذكره ابن الزبير هنا بأفضل مما ذكره الإسكافي ، إذ يعتمد في تعليقه هذا على علاقة اللهو بسن الشباب واللعب بالصبا ، ولو نظر إلى المعنى المعجمي لهما الذي تقدم ذكره لكان أولى . فإذا نظرنا إلى هذا المعنى رابطتين بينه وبين سياق الآية لوجدنا أنه سياق إخبار من الله عز وجل لعباده كافة أن الحياة الدنيا ما هي إلا متاع زائل وأن الحياة الباقية الدائمة التي لا زوال لها هي الحياة الآخرة، وهذا التذكير منه عز وجل لعباده لا يكون في المقام الأول لمن أنكر وجود الآخرة وكفر بها بقدر ما هو تذكير لمن انشغل عنها بما في الحياة الدنيا من لذات وشهوات ومتع زائلة أنسته ما ينبغى أن يهتم ويشغل به ، فكان تقديم اللهو الذي تكمن فيه هذه الدلالات أولى من تقديم اللعب ؛ لترتب الألفاظ وفقاً لترتب المعاني كما تفهم من مدلول السياق .

(١) برة للتزويل ص ٦٧ .

(٢) ملك للتأويل ١ / ٤٤٧ ، ٤٤٨ .

ويغير الأسلوب القرآني ترتيب الصفات في مشتبه النظم الحكيم ، فيقدم صفة ما على أخرى في موضع ، ويقدم الأخرى في موضع آخر ، وكلتا الصفتين تحقق تناسب الفواصل تقدمت أو تأخرت ، مثل : العليم الحكيم ، فهما من روى واحد ، هو الميم المسبوقة بياء المد ، ولا تتغير الفاصلة بتغيير ترتيبها ، وقد اجتمعت هاتان الصفتان في القرآن ستاً وثلاثين مرة ، تقدمت العليم في تسع وعشرين منها ، وتقدمت الحكيم في سبعة مواضع ، وحين نتأمل كل موضع في سياقه نجد من دواعي النظم ما يوجب تقدم المقدم ، وأي محاولة لعكس الترتيب إنما تذهب ببلاغة النظم وسر إعجازه .

ولنأخذ مثلاً من مواضع تقديم العليم ، قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ﴿٣١﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ (البقرة : ٣١ - ٣٢) . فالسياق سياق تسليم من الملائكة لله عز وجل بالعلم وأنهم لا علم لهم إلا ما علمهم إياه ، ذلك العلم الذي منح بعضه آدم من دون الملائكة ، فرفع به قدره حتى يتبينوا ما خفي عليهم من استخلاف الله له في الأرض ، فكان تقديم صفة العلم أنسب لمدلول هذا السياق ، ثم جاءت صفة الحكمة بعدها لتشير إلى تسليم الملائكة بعلمه المطلق وحكمته البالغة باستخلاف آدم من بعد تعجبهم واندهاشهم من ذلك الاستخلاف .

وقد أحسن أبو حيان الكشف عن علة هذا الترتيب ، إذ يقول : "وناسب تقديم الوصف بالعلم على الوصف بالحكمة ؛ لأنه المتصل به في قوله : (وَعَلَّمَ) (أَنْبِئُونِي) (لَا) عِلْمَ لَنَا) فالذي ظهرت به المزية لآدم والفضيلة هو العلم ، فناسب ذكره متصلاً به ؛ ولأن الحكمة إنما هي آثار العلم وناشئة عنه ؛ ولذلك أكثر ما جاء في القرآن تقديم الوصف بالعلم على الوصف بالحكمة ؛ ولأن يكون آخر مقالهم مخالفاً لأوله حتى يبين رجوعهم

عن قولهم : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا ﴾ (البقرة : ٣٠) ، (١) . وقال الألويسي محسناً التعليل كذلك :
 "ولمّا نفوا العلم عن أنفسهم أثبتوه لله تعالى على أكمل أوصافه ، وأردفوه بالوصف
 بالحكمة لما تبين لهم ما تبين" ، (٢) .

وهذا قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ
 يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ (النساء :
 ١٧) ، يخبر فيه عز وجل أنه أوجب التوبة على نفسه لعباده الذين يقترفون المعاصي
 بجهالة ، أي عن قصد أو غير قصد . قال ابن كثير : "قال مجاهد وغير واحد : كل من
 عصى الله خطأ أو عمداً فهو جاهل حتى ينزع عن الذنب ، وقال قتادة عن أبي العالية :
 إنه كان يحدث أن أصحاب رسول الله (ص) كانوا يقولون : كل ذنب أصابه عبد فهو
 جهالة رواه ابن جرير . وقال عبد الرازق أخبرنا معمر عن قتادة قال : اجتمع أصحاب
 رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ، فرأوا أن كل شيء عصى الله به فهو جهالة عمداً
 كان أو غيره" ، (٣) .

ولا يحدد النية في ارتكاب الفعل إن كان عن قصد أم غيره إلا من يعلم خاتمة
 الأعين وما تخفى الصدور ، ولا يقبل التوبة من العباد إلا من كان يعلم بصدقها
 والإخلاص فيها ، فجاء السياق قائماً على العلم ، فتقدمت صفته ، ثم أردفت بصفة الحكمة
 ؛ تنبيهاً على أنه سبحانه لا يغلّق أبواب توبته في وجه عباده حتى لا يبأسوا من رَوْحِهِ ،
 فيتمادوا في غيهم ، وليعلموا أن رحمته متسعة لمن تاب ، وأناب إليه ، وهو ما يشير إليه

(١) للبحر المحيط ١ / ٢٩٧ ، ٢٩٨ .

(٢) روح المعاني ١ / ٣٦١ .

(٣) تفسير القرآن العظيم ١ / ٤٦٣ .

أبو حيان في تفسير هاتين الصفتين بقوله : ”أي عليماً بمن يطيع ، ويعصى ، حكيماً أي : يضع الأشياء مواضعها ، فيقبل توبة من أناب إليه،،(١) .

ثم لنتأمل كيف يعلم سبحانه ما يجول في نفوس عباده ، ويتوجسون منه خيفة حين يشرع لهم تشريعاً ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ۖ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِن شَاءَ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٨﴾ (التوبة : ٢٨) . فعلم سبحانه ما خاف منه بعض المؤمنين من فوات الرزق إذا ما قطعوا صلّتهم بالمشركين ، فبادر إلى طمئننتهم بأنه هو الذي يغنيهم من فضله إن شاء ، فتقدمت صفة العلم ؛ لاتفاقها بما تدل عليه من علمه بما يجول في خاطر بعض المؤمنين مع مدلول السياق .ثم جاء الوصف بالحكيم ؛ ليبين أن علمه تحيطه الحكمة وأنه سبحانه لا يشرع تشريعاً إلا ويراعي فيه ما يصلح شأن المؤمنين ، ويعود عليهم بالفائدة والنفع . قال الزمخشري في إشارة منه إلى هذا المعنى : ”إن الله عليم بأحوالك ، حكيم لا يعطى ولا يمنع إلا عن حكمة وصواب،،(٢) .

أما المواضع التي تقدم فيها وصف الحكيم ، فإنها جميعاً تدل على إطلاق مشيئته في أفعاله ، مما يخفى معه وجه الحكمة على خلقه ، فكان تقديم ما يدل على وصفه بالحكمة المطلقة دعوة للعقل إلى تفويض الأمر لمن خلق فيما يعجز عن إدراكه ، وتغيب عنه حكمته ، فهذه إرادته المطلقة التي تتحكم في الخلق إحياء وإماتة ، قبضاً وبسطاً ، هداية وإضلالاً ، عزاً وذلاً ، وتتحكم كذلك في عقابه من يشاء وعفوه عن يشاء ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا نَمَعَشَرَ لَيْلٍ قَدِ اسْتَكْرَمُوا مِنَ الْإِنْسِ ۗ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا

(١) البحر المحيط ٢٠٩ / ٣ .

(٢) الكشاف ٢٦٢ / ٢ .

أَسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَوَلَعْنَا أَعْجُنًا الَّذِي أَجَلَّتْ لَنَا قَالِ النَّارُ مَثُونَكُمْ خَلِيلِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٥﴾ (الأنعام : ١٢٨) . فهل يمكن أن يقدم وصف العليم في تعليل أفعال خفي فيها وجه الحكمة من عقاب بعض العاصيين وترك بعضهم ؟ . إن المناسب في هذا المقام أن نتقدم صفة الحكمة ثم تعقبها صفة العلم ؛ لتشير إلى أن حكمته عز وجل تأتي عن علم بأحوال عباده وما يفعلونه من معاصٍ تستحق العقاب ومعاصٍ أخرى لا تستوجب ذلك العقاب .

ويكشف البقاعى عن هذه المعاني قائلاً : ” ولما كان السياق — في مثل هذه المقالة في مجمع الحكم — للحكمة واللعلم ، وكان النظر إلى الحكمة في تنزيل كل شيء منزلة أعظم ، قدم وصفها فقال : (حَكِيم) أي فلا يعذب للمخلص ويترك المشرك ، ولا يعذب بعض من أشرك ويترك بعضًا (عَلِيم) أي بدقائق الأمور وجلائلها من الفريقين ، فلا يخفى عليه عمل أحد فيهمله لذلك ،، (١) .

وهذه حكمته تتجلى في عدم اتخاذه ولذا ، إذ لا حاجة به إلى هذا الأمر ، وهو سبحانه رب السموات والأرض يملك مقاليدهما ، وهو الإله الأوحد فيهما ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِينَ ﴾ ﴿٥﴾ سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٦﴾ فَذَرَهُمْ مَخَضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ ﴿٧﴾ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ ۗ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ ﴿٨﴾ (الزخرف : ٨١ — ٨٤) فهل يمكن وهو رب كل شيء ومليكه ورب العرش العظيم وإله جميع الخلق أن يتخذ ولداً . إن الحكمة تقتضي بأن

(١) نظم للبرر ٢ / ٧١٦ .

يتنزهه الإله عن الميل والهوى والنقص والافتقار إلى غيره . ومن يتخذ ولذا يتصف بهذه الصفات , والله منزّه عن كل عيب سبحانه وتعالى عما يصفون , فجاء الوصف بالحكيم في تقدمه مواكباً لحكمته سبحانه من عدم اتخاذ ولد , ثم أعقبه الوصف بالعليم بما يدل عليه من علمه بطبائع خلقه متفقاً مع مقتضيات العقل الذي يأبى أن يعبد إلهاً لا تتحقق فيه كل صفات الكمال .

وإذا كان سبحانه قد ذكر أنه هو الإله في السماء والأرض , فإن الإله لا يصلح أن يكون كذلك إلا إذا اتصف بالحكمة , بحيث يضع كل شيء في موضعه عن علم مطلق محيط بجميع الأشياء . قال البقاعي : ” ولما كان الإله لا يصلح للكوهية إلا إذا كان يضع الأشياء في محالها بحيث لا يتطرق إليها فساد , ولا يضرها إفساد مفسد , وكان لا يكون كذلك إلا بالغ العلم . قال : ﴿ وَهُوَ الْحَكِيمُ ﴾ أي البليغ الحكمة , وهي العلم الذي لأجله وجب الحكم من قوام من أمر المحكوم عليه في عاجلته وآجلته . ولما كانت الحكمة العلم بما لأجله وجب الحكم , قال تعالى : (الْعَلِيم) أي البالغ في علمه إلى حد لا يدخل في عقل العقلاء أكثر من وصفه به على طريق المبالغة , ولو وسعوا أفكارهم وأطالوا أنظارهم لأنه ليس كمثل شيء في ذاته ولا صفة من صفاته ليقاس به , وكل من ادعى فيه أنه شريك له لا يقدر من أشرك به أن يدعيه ما وصف به من الإجماع على ألوهيته ومن كمال علمه وحكمه , فثبت قطعاً ببطلان الشرك بوجه يفهمه كل أحد , فلا خلاص حينئذ إن خالف كائناتاً من كان^(١) .

وفي قصة رسل إبراهيم حين بشره بإسحاق , وجوابهم لامرأته حين تعجبت من أن تلد وهي عجوز عقيم , مثل واضح لبلاغة النظم الحكيم في ترتيب الألفاظ وفقاً

(١) نظم الدرر ٧ / ٥٧ .

لحركتي النفس والعقل في استقبالهما للمعاني وتصورهما . قال تعالى : ﴿ وَشَرُّهُ يُعْلَمُ عِلْمًا ﴾
﴿ فَأَقْبَلَتْ أَمْرَاتُهُ فِي صَبْرٍ فَصَكَتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴾^(١) قَالُوا كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ إِنَّهُ هُوَ
الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ ﴿ ﴾ (الذاريات : ٢٨ - ٣٠) . لقد جاء السياق هنا بصور دهشة سارة وما
تملكها من الذهول والحيرة ، إذا بشرتها الملائكة بإسحاق ، هذه الدهشة التي "كانت
استعظامًا للحدث على ما جرت به العادة ، لا استعظامه على المحدث التقدير ، فاكتفي
الملائكة برد هذا الحدث العظيم إلى المحدث الأعظم ﴿ قَالُوا كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ ﴾ وكانهم
أرادوا أن يفيقوها من دهشتها ، وينقلوها من عظمة الحدث إلى عظمة المحدث ، وهذا
كأنفٍ لذهاب حيرتها وتعجبها . أما لماذا كان هذا بعد هذه السن وآفة العقم اللتين يستحيل
بهما في دنيا الناس أن يكون ما كان ، فذلك مقتضى الحكمة التي نفوض أمرها إلى الله
فيما لا تطوله العقول . فالوصف بالحكيم حين يتقدم في هذا الموضع إنما يواكب حركة
النفس والعقل في تطلعهما إلى الإجابة عما يجول في النفس ، ويدور به الخاطر، (١) .

(١) د . محمد الأمين الخضري : من أسرار المغايرة في نسق للفاصلة للقرآنية ص ٤٨ ، ٤٩ .

المبحث الثاني

المناسبة بين ذكر اللفظ أو تركه والسياق اللغوي

قد يعتمد الأسلوب القرآني إلى المغايرة بين الألفاظ نكرًا وتركًا ، فينكر أحدها في موضع ، ثم يعود فيترك اللفظ نفسه في موضع آخر مشابه ، تبعًا لمقتضيات السياق ، إذ لا تذكر كلمة في القرآن إلا إذا اقتضاهما السياق ، وتطلبها النظم ، ولا تترك كلمة في القرآن إلا وتركها أبلغ وأنسب ، وأكثر ترابطًا في الأسلوب ، وأحكم للصياغة الفنية المعجزة . فالألفاظ في النظم الحكيم تتداعى تداعيًا طبيعيًا حسبما تتطلبه المعاني ، وتقتضيه الأفكار وتتحد في سهولة ويسر ، حتى تتماسك في مواضعها التي هيئت لها . فللذكر مجاله في الصياغة القرآنية . وللحذف أو الترك مجاله هو الآخر ، ووراء كل منهما من المعاني الإضافية ما يؤكد دقة الأسلوب القرآني في اختيار الألفاظ وتوظيفها تبعًا للسياق .

ومما يصور لنا هذه الدقة البالغة في اختيار الألفاظ وتوظيفها التوظيف اللائق بها في النظم القرآني ما نراه من ذكر صفة المصدر المحذوف (رَغَدًا) في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَاَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتِكُمْ^٤ وَسَتَرِدُ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ (البقرة : ٥٨) ثم يعود النظم الحكيم ، فيترك اللفظ نفسه في موضع آخر مع تشابه الموضعين ، وذلك في قوله : ﴿ وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَاَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتِكُمْ^٥ سَتَرِدُ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٦١﴾ (الأعراف : ١٦١) .

ولعل تلك المغايرة ترجع _ على حد قول الإسكافي _ إلى أنه سبحانه ”لما أسند الفعل إلى نفسه تعالى كان اللفظ الأشرف للأكرم . فنكر معه الإنعام الأجسم ، وهو أن يأكلوا رغداً ، ولما لم يسند الفعل في سورة الأعراف إلى نفسه ، لم يكن مثل الفعل الذي في سورة البقرة ، فلم يذكر معه ما نكر فيها من الإكرام الأوفر ، وإذا تقدم اسم المنعم الكريم اقتضى نكر نعمته الكريمة، (١) . وإلى مثل هذا الرأي ذهب الفخر الرازي (٢) .

أما ابن جماعة فقد نظر إلى الأمر نظرة مختلفة تجاوز فيها الآية إلى السياق السابق عليها رابطاً بين نكر اللفظ الدال على الإنعام وما أخبر به عز وجل عن نعمه التي أنعم بها على بنى إسرائيل ، يقول : ”أما آية البقرة : فلما افتتح نكر بنى إسرائيل بذكر نعمه عليهم بقوله تعالى : ﴿ يَنْبَغِي إِسْرَائِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ﴾ (البقرة : ٤٧) ، ناسب ذلك نسبة القول إليه ، وناسب قوله (رَغَدًا) لأن النعم به أتم، (٣) . وكل من ابن جماعة والإسكافي قد نظرا إلى وجه المناسبة من منظور مختلف ، ولو أخذنا برأيهما معاً لكان ذلك أدخل إلى إبراز وجه المناسبة بين مدلول السياق وذكر اللفظ في الآية الأولى وتركه في الثانية .

ومما حسن من تلك المغايرة ما ورد من نكر الفاء في قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَنْقُومِرْ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ ۗ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ۗ مَنْ نَكُوتُ لِمَ عَنِقَبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴿١٣٥﴾ (الأنعام : ١٣٥) ، وقوله : ﴿ قُلْ يَنْقُومِرْ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي

(١) درة للتزليل ص ٨ .

(٢) مفاتيح الغيب ٢ / ٨٦ ، ٨٧ .

(٣) كشف المعاني ص ٩٧ .

عَمِلٌ ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٤٠﴾ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ مُّخِزٌّ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٤١﴾ (الزمر : ٣٩ - ٤٠) ، ثم يعود الأسلوب القرآني فيؤثر ترك هذه الفاء في موضع آخر مشابه ، وذلك قوله تعالى : ﴿ وَيَقَوْمٍ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَمِلٌ ۗ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ مُّخِزٌّ وَمَنْ هُوَ كَذِبٌ ﴾ (هود : ٩٣) .

وقد أرجع ابن الأثير هذه المغايرة إلى سبب شكلي لا يتعلق بمدلول السياق ، وهو التفتن في البلاغة ^(١) . فهل يقتصر الأمر على هذا السبب دون النظر إلى مقتضيات السياق في كل آية وما يتطلبه من ذكر الفاء في الآيتين الأوليين وتركها في الآية الثالثة ؟ .

إن المتأمل في سياق آيتي الأنعام والزمر يلحظ أن الخطاب فيهما من الله لرسوله إن يأمر قومه بما ينبغي عليهم أن يفعلوه ، فلما كان الخطاب منه عز وجل ، وهو الذي يعلم عواقب الأمور ، ويتصرف فيها كيف يشاء ، فإذا ما توعد أحداً ، فإن توعد محقق لا محالة سريع المجيء ، حتى كأنه قد حدث بالفعل ، وهو ما يدل عليه قوله قبل آية الأنعام : ﴿ إِنَّا مَا نُوْعِدُونَ ۗ لَأَتَيْنَاكَ ۗ وَمَا أَنتَ بِمُعْجِزٍ ﴾ ﴿٤١﴾ (الأنعام : ١٣٤) ، فأكد وعده لهم بأكثر من تأكيد ، كما نرى في (إن) و(اللام) واسم الفاعل (آت) الدال على الثبوت والجملة الاسمية ؛ للدلالة على تحقق وعده أو وعيده وثبوت ذلك دون ريب ، ثم كان إرداف ذلك بقوله : ﴿ وَمَا أَنتَ بِمُعْجِزٍ ﴾ ﴿٤٢﴾ للإشعار بأنه سبحانه لا يعجزه شيء وأن ما يعد به لا يستطيع أحد رده ، فلما كان ذلك كله جاء إثبات الفاء في هاتين الآيتين متسقاً مع صدق وعده أو وعيده وسرعة مجيئه دون أن يرده شيء .

(١) المثل السائر ٢ / ٧٩ .

أما السياق في آية هود فجاء حكاية عن شعيب — عليه السلام — ، يأمر قومه أن يعملوا على مكانتهم ، ولم يكن الأمر من الله مباشرة ، فكان أمر شعيب لهم بما يمتلكه من الوعيد دون تحديد وقت هذا الوعيد ، إذ هو من علم الله دون غيره ، والإسراع به أو الإبطاء أمر خاص بالله وحده ، ومن هنا لم يأت الأسلوب القرآني بالفاء التي تدل على السرعة في حدوث الشيء ، كما جاء بها في آيتي الأنعام والزمر .

وقد حاول الإسكافي إبراز وجه تلك المناسبة قائلًا : ”أمر الله عبده — صلى الله عليه وسلم — في سورة الأنعام بأن يخاطب الكفار على سبيل الوعيد اعملوا على طريقكم وجهتكم ، أو على تمكنكم ، فسوف تعلمون أنكم أسأتم إلى أنفسكم ، والعمل سبب للجزاء الذي عبر عنه بقوله : ﴿ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ فالفاء متعلقة بقوله اعملوا ، أو التقدير اعملوا فسوف تعلمون أنني عامل فسوف أعلم ، فحذف للعلم به ، وكذلك ما في سورة الزمر من خطاب إلى الله تعالى للنبي — صلى الله عليه وسلم — على هذا الوجه ، وأما في سورة هود فإنه حكاية عن شعيب عليه السلام لما تجاهل قومه عليه فقالوا له : ﴿ يَشْعِبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا ۖ وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَحَمْتِكَ ۗ وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ ﴿٩١﴾ ﴾ (هود : ٩١) ، فقال لهم : اعملوا على مكانتهم إني عامل سوف تعلمون وتعرفون عملي ، وإن قلتم إنا لا نفقه أكثر ما نقوله ، فجعل ﴿ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ مكان الوصف لقوله (عامل) فلم يصح على هذا المعنى دخول الفاء ، وقصد هذا المعنى لما أظهروا من جهلهم به وأنهم لا يعرفون ما يقوله لهم ، فقال لهم إني عامل سوف تعلمون عملي وتعرفونه بعدما أنكرتموه، (١) .

(١) نرة للتزويل ص ٧٢ .

وهذا الذي ذكره الإسكافي ليس من شأنه أن يوضح وجه المناسبة بين السياق اللغوي وإثبات الفاء في الآيتين الأوليين وتركها في الآية الثالثة ، إذ يبقى التساؤل قائماً : لماذا كان تركها في آية هود وحدها وجعل جملة ﴿ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ في موضع الصفة لـ (عامل) ، ولم يكن ذلك في الآيتين الأخريين ، ولماذا دخلت الفاء على هذه الجملة في هاتين الآيتين ، فجعلت بمثابة الجزاء لما قبلها ؟ . لعل الرد على تلك التساؤلات يكمن فيما ذكرته لا فيما ذكره الإسكافي .

وبمثل هذا الحسن من ذكر اللفظ في موضع ثم تركه في موضع آخر ننظر إلى ورود (اللام) الدال على التوكيد في قوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كَحَرْتُونَ ﴾ ﴿ ٦٣ ﴾ وَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُمْ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنَّ الزَّرْعُونَ ﴿ ٦٤ ﴾ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَبًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿ ٦٥ ﴾ (الواقعة : ٦٣ - ٦٥) ، ثم تركها بعد ذلك مباشرة في قوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ ﴿ ٦٦ ﴾ وَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ حَسِبْتُمُ الْمُنْزِلُونَ ﴿ ٦٧ ﴾ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ﴿ ٦٨ ﴾ ﴾ (الواقعة : ٦٨ - ٧٠) .

وقد أرجع الزمخشري علة هذه المغايرة إلى أمرين يتعلق أحدهما بالاستعمال اللغوي ، ويرى فيه أن ” (لَوْ) لما كانت داخلة على جملتين معلقة ثانيتهما بالأولى تعلق الجزاء بالشرط ؛ ولم تكن مخصصة للشرط كـ (إن) ، ولا عاملة مثلها ، وإنما سرى فيها معنى الشرط اتفاقاً من حيث إفادتها في مضموني جملتيها أن الثاني امتنع لامتناع الأول : افتقرت في جوابها إلى ما ينصب علماً على هذا التعلق ، فزيدت هذه اللام لتكون علماً على ذلك ، فإذا حذف بعد ما صارت علماً مشهوراً مكانه ، فلأن الشيء إذا علم

وشهر موقعه وصار مألوفًا ومأنوسًا به لم يبالَ بإسقاطه عن اللفظ ، استغناءً بمعرفة السامع^(١) .

وأما الثاني فيتعلق بسياق الحال ويرى فيه أن ”هذه اللام مفيدة معنى التوكيد لا محالة ، فأدخلت في آية المطعوم دون آية المشروب ، للدلالة على أن أمر المطعوم مقدم على أمر المشروب ، وأن الوعيد بفقده أشد وأصعب ، من قبل أن المشروب إنما يحتاج إليه تبعًا للمطعوم^(٢) .

وذهب ابن الأثير في تعليل تلك المغايرة مذهبًا آخر يختلف عما ذهب إليه الزمخشري ، وإن كان يتعلق بسياق الحال ، فرأى أن اللام دخلت في الموضع الأول وتركت في الثاني ”لأن جعل الماء العذب مِلْحًا أسهل إمكانًا في العرف والعادة والموجود من الماء الملح أكثر من الماء العذب ، وكثيرًا ما إذا جرت المياه العذبة على الأراضي المتغيرة التربة أحوالها إلى الملوحة ، فلم يحتج في جعل الماء العذب مِلْحًا إلى زيادة تأكيد ، فلذلك لم تدخل عليه لام التأكيد المفيدة زيادة التحقيق ، وأما المطعوم فإن جعله حطامًا من الأشياء الخارجة عن المعتاد ، وإذا وقع فلا يكون إلا عن سخط من الله شديد ، فلذلك قرن بلام للتأكيد زيادة في تحقيق أمره وتقريره^(٣) .

فتوجهت نظرة الزمخشري في رأيه الأول إلى السياق اللغوي ، لكنه لم يبرز وجه المناسبة فيه ، أما نظرته في رأيه الثاني ، يضاف إليها ما ذكره ابن الأثير فقد توجهت إلى سياق الحال .

(١) للكشاف ٤ / ٤٦٦ .

(٢) للمسابق ٤ / ٤٦٧ .

(٣) للمثل للمعجم ٢ / ٥٢ .

ولعل ما ذهب إليه ابن أبي الإصبع أولى مما ذكرناه وأقرب إلى إبراز وجه المناسبة بين السياق اللغوي وذكر اللام في الموضع الأول وتركها في الثاني ، ليس هذا فحسب ، بل يتضمن رأيه مراعاة سياق الحال كذلك ، إذ يرى أن ”الزرع ونباته وجفافه بعد النضارة حتى يعود حطامًا مما يحتمل أن يتوهم أنه من فعل الزارع ، ولهذا قال سبحانه : ﴿ ءَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُمْ أَمْ حَخْنُ الزَّرْعُونَ ﴾ أو يتوهم أن خصبه من سقي الماء وأن جفافه من حرارة الشمس وعدم السقي ، أو تواتر مزور الإعصار ، فأخبر سبحانه أنه الفاعل لذلك كله على الحقيقة ، وأنه قادر على جعله لو شاء حطامًا في حالة نموه وزمن شبابه ونضارته ، فلما كان هذا التوهم محتملاً أوجبت البلاغة تأكيد فعل الجعل فيه ، وإسناده لزارعه على الحقيقة ومنشئه لرفع هذا التوهم ، ولما كان إنزال الماء من السماء محالاً بما لا يتطرق احتمال توهم متوهم أن أحدًا من جميع الخلق قادر عليه لم يحتج إلى تأكيد الفعل في جعله أجابًا ، فإنه لا يمكن أن يتوهم أحد أن أحدًا ينزل الماء من السماء أجابًا ولا عذبًا الذي هو أسهل من الأول وأهون،^(١) .

فنظرته إلى ما يحدث من توهم في الموضع الأول إذا لم تدخل اللام ورفع هذا التوهم بدخولها إنما هي نظرة لمدلول السياق اللغوي ، وأما نظرته لما يمكن أن يعتقده بعض الناس من وجود دور فعال لهم في إيجاد الزرع وانتقاء هذا الدور في إنزال الماء فما هي إلا نظرة إلى سياق الحال .

ثم لننظر أخيرًا إلى إثبات حرف الجر (مِن) الدال في أحد معانيه على التبويض^(٢) في بعض الآيات التي تخبر عن غفران الله لذنوب عباده وتركه في مواضع أخرى ، تدل على المعنى نفسه . فأما المواضع التي ثبت فيها الحرف فهي ثلاثة ، وذلك في آيات :

(١) بديع القرآن ص ٦٩ .

(٢) ابن هشام : مغني اللبيب ١ / ٣٤٩ .

(إبراهيم : ١٠) ﴿ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَيِّئٍ ﴾ ،
 (الاحقاف : ٣١) ﴿ يَقَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ ، (نوح :
 ٤) ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَيِّئٍ ﴾ .

وأما المواضع التي خلت من هذا الحرف ، وكان يمكن إثباتها فهي ستة ، وذلك
 في آيات : (آل عمران : ١٦) ﴿ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّا أَمْنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا ﴾ ، (آل
 عمران : ٣١) ﴿ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ ، (آل عمران : ١٤٧) ﴿ وَمَا كَانَ
 قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا ﴾ ، (آل عمران : ١٩٣) ﴿ رَبَّنَا فَارْحَمْنَا ذُنُوبَنَا
 وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا ﴾ ، (الأحزاب : ٧١) ﴿ يُصَلِّحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ ،
 (الصف : ١٢) ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾

وقد ذهب أبو عبيدة في تعليقه على آية (إبراهيم) أن (مِن) زائدة^(١) ، وكذلك
 ذهب الأخفش فيما ينقله عنه أبو حيان^(٢) ، ويقاس عليها الآيتان الأخريان ، ثم علق على
 هذا الرأي قائلاً : ” وجمهور البصريين لا يجوز زيادتها في الواجب ، ولا إذا جرت
 المعرفة^(٣) . ورأى الفخر الرلزي أن (مِن) إذا لم تكن زائدة ، ففي هذا وجهان ” أحدهما
 أنه ذكر البعض ههنا وأريد به الجميع توسعاً ، والثاني : أن (مِن) ههنا للبدل والمعنى

(١) مجاز القرآن ١ / ٣٣٦ .

(٢) البحر المحيط ٥ / ٣٩٩ .

(٣) السابق ٥ / ٣٩٩ .

لتكون المغفرة بدلاً من الذنوب ، فدخلت (مِنْ) لتضمن المغفرة معنى البديل من السيئة. (١) .

وذهب الزمخشري في تعليل دخول (مِنْ) في نحو الآيات الثلاث الأولى وتركها فيما سواها إلى أن النظم الحكيم بهذه المغايرة يفرق بين خطاب الكافر وخطاب المؤمن ، يقول معلقاً على آية إبراهيم : ” ما علمته جاء هكذا إلا في خطاب الكافرين ، كقوله : ﴿ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا ۖ يَغْفِرَ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ ، ﴿ يَقَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ ، وقال في خطاب المؤمنين : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ إلى أن قال : ﴿ يَغْفِرَ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ ، وغير ذلك مما يفك عليه الاستقراء ، وكان ذلك للترفة بين الخطابين ، ولثلا يسوي بين الفريقين في الميعاد. (٢) .

والزمخشري بما ذكره يضع يده على ملاحظة مهمة ، وهي أن ذكر (مِنْ) جاء في الآيات التي توجه الخطاب فيها إلى الكفار ، ولما تركها فقد جاء في الآيات التي كان الخطاب فيها موجهاً للمؤمنين ، ولكنه على الرغم من هذا لم يشر إلى العلاقة بين مدلول السياق اللغوي وذكر الحرف أو تركه . ولعل تلك العلاقة تكمن في أن الكافر إذا ما خرج من دائرة الكفر إلى الإيمان ، فإن إيمانه هذا يغفر ما كان عليه من كفر ، ولكن تبقى ذنوب أخرى بعضها متعلق بالله ، فلا تغفر إلا بالتوبة والاستغفار وبعضها متعلق بالعباد ، لا يغفر إلا بعفو هؤلاء ، ومن ثم جاء استخدام الحرف الدال على التبعية في خطاب الكافرين ؛ ليبدل على أن إيمانهم لا يغفر إلا ما تعلق بكفرهم ، أما ما سوى ذلك من

(١) مفاتيح الغيب ٧٤ / ١٩ .

(٢) للكشاف ٥٤٣ / ٢ .

ذنوب فيغفر بأشياء أخرى . قال أبو حيان : ” وبطريق آخر يصح التبعض ، وهو أن الإسلام يَجِبُ ما قبله ، ويبقى ما يستأنف بعد الإيمان من الذنوب مسكوتاً عنه ، فهو في المشيئة ، والوعد إنما هو بغفران ما تقدم لا بغفران ما يستأنف، (١) ، وقال البقاعي : ” ولما كان الكافر إنما يدعى أولاً إلى الإيمان ، وكان الإيمان إنما يَجِبُ ما كان قبله من الذنوب التي معهم بينهم وبينه دون المظالم ، قال : (مِن ذُنُوبِكُمْ) ، ولو عم بالغفران لأفهم ذلك أنهم لا يدعون بعد الإيمان إلى عمل أصلاً، (٢) .

وأما المؤمنون الذين خرجوا من دائرة الكفر أو لم يدخلوها في الأصل ، فعندما يؤمرون بالتقوى والجهد والتوبة والإيمان وغير ذلك ، فإنما يؤمرون بأشياء تحقق لهم وعده سبحانه في قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ (النساء : ٤٨) ، بل تحقق لهم ما هو أبعد من ذلك ، وهو وعده لهم أن يبذل سيئاتهم حسنات . يقول تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (الفرقان : ٧٠) .

فالإيمان لم يبق لهؤلاء إلا ذنوباً يغفرها الله إن شاء بما يقومون به من صالح الأعمال . فجاء ترك الحرف للدال على التبعض في خطاب المؤمنين ، سواء أكان موجهاً إليهم أم منهم مناسباً لما يفهم من السياق من عموم المغفرة وشمولها .

وقد أحسن السهيلي إبراز وجه هذه المناسبة قائلاً في تعليقه على آيتي الأحقاف ونوح : ” فإن قلت : فقد قال : ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا ﴾ ، وقال في سورة الصف : ﴿ يَغْفِرْ

(١) البحر المحيط ٥ / ٣٣٩ .

(٢) نظم الدرر ٤ / ١٧٥ .

لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ . فما الحكمة في سقوطها ههنا ، وما الفرق ؟ . فالجواب : أن هذا إخبار عن المؤمنين الذين قد سبق لهم الإنقاذ من ذنوب الكفر بإيمانهم ، ثم وعدوا على الجهاد بغفران ما اكتسبوا في الإسلام من الذنوب ، وهي غير محيطة بهم كإحاطة الكفر المهلك بالكافر ، فلم يتضمن الغفران معنى الاستنقاذ ، إذ ليس ثم الإحاطة من الذنب بالمنذب ، وإنما تضمن معنى الإذهاب والإبطال للذنوب ؛ لأن الحسنات يذهبن السيئات ، بخلاف الآيتين المتقدمتين فإنهما خطاب للمشركين وأمر لهم بما ينقذهم ويخلصهم مما أحاط بهم وهو الكفر ، وأما المؤمنون فقد أنقذوا،^(١) .

(١) نتائج الفكر في النحو ص ٢٥٨ .

المبحث الثالث

المناسبة بين إظهار اللفظ أو إضماره والسياق اللغوي

ليس بالأمر الجديد إذا قلنا إن القرآن الحكيم يختار ألفاظه بعناية ودقة فائقتين ، فلا يظهر لفظاً إلا إذا كان السياق يتطلب ذلك ويقتضيه ، ولا يضممه إلا إذا كان إضماره أحسن من إظهاره وأنسب للمعنى وأكثر ترابطاً في الأسلوب ، وأحكم للصياغة الفنية المعجزة ، فلكل مقام فيه مقال وما يناسبه من النظم والألفاظ التي تعبر أحسن ما يكون للتعبير عن هذا المقام ، بحيث تتداعى الألفاظ تداعياً طبيعياً حسبما تتطلبه المعاني ، حتى تتماسك في مواضعها التي هيئت لها ، فلإظهار مواضعه في الصياغة القرآنية وللإضمار مواضعه المختلفة ، وراء كل منهما من المعاني الإضافية وحسن النظم وبديعه ما يؤكد دقة الأسلوب القرآني في اختيار ألفاظه ووضعها في المواضيع التي تليق بها .

ومما حسن فيه ذلك ما نراه من إظهار لفظ الجلالة في قوله تعالى : ﴿ وَرَسُولًا إِلَىٰ

بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِرَأْيٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ

فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبَشِّرُكُمْ بِمَا

تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ ۗ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُمْ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٤٩﴾ (آل عمران

: ٤٩) ، ثم عاد الأسلوب القرآني فأضمر اللفظ نفسه في صورة ضمير المتكلم ، وذلك

في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ خَلَقْنَا مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِ فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي ۗ وَتُبْرِئُ

الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي ۗ وَإِذْ نُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِي ۗ ﴾ (المائدة : ١١٠) .

وإنما جاء الأسلوب القرآني باللفظ الظاهر في آية آل عمران – كما يرى الكرمانى – ”لأن ما في هذه السورة كلام عيسى ، فما يتصور أن يكون من فعل البشر أضافه إلى نفسه ، وهو الخلق الذي معناه التقدير ، والنفخ الذي هو إخراج الريح من الفم . وما يتصور إضافته إلى الله تعالى أضافه إليه وهو قوله : ﴿ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأَبْرِيءُ الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ ﴾ بما يكون في طوق البشر ، فإن الأكمة عند بعض المفسرين : الأعمش ، وعند بعضهم : الأعشى ، وعند بعضهم الذي يولد أعمى ، وإحياء الموتى من فعل الله فأضافه إليه . وما في المائدة من كلام الله سبحانه وتعالى فأضاف جميع ذلك إلى صنعه إظهاراً لعجز البشر ، ولأن فعل العبد مخلوق لله تعالى.. (١) .

فالاختلاف في الآيتين بين الإظهار والإضمار – كما يفهم من السياق وكما يشير الكرمانى – إنما يرجع إلى الاختلاف بين الخطابين ، فالخطاب في الآية الأولى جاء على لسان عيسى – عليه السلام – ، والمقام مقام إبراز للمعجزات التي أيده الله بها ، فجاء إظهار لفظ الجلالة بما يتصف به من الألوهية الدالة على مطلق القدرة موافقاً لإبراز قدرة الله سبحانه على الخلق والإبداع اللذين لا يكونان إلا له وحده ، وأن ما جاء به عيسى إنما هو من الله لا منه . كما أن الإضمار في هذا الموضع قد يتوهم معه أن الضمير يعود على عيسى لا على الله عز وجل ، فجاءت الإضافة إلى الاسم الظاهر رافعة لهذا التوهم .

أما الخطابي في آية المائدة فجاء من الله مباشرة لا على لسان عيسى ، فكان من المناسب عندما يتكلم سبحانه أن يضيف ما أيد به رسوله من معجزات إلى نفسه ، ومن ثم جاء بضمير المتكلم العائد عليه .

(١) أسرار التكرار في القرآن ص ٩٠ .

وعلى هذا النحو من المغايرة يأتي إضمار لفظ الجلالة في قوله تعالى : ﴿ قُلْ

أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشَفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴾ (الإسراء :

٥٦) ، ثم إظهاره في موضع آخر مشابه ، وذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ

مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا هُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ

وَمَا لَهُمْ بِهِمْ مِنْ ظَهِيرٍ ﴾ (سبا : ٢٢) .

ويذهب الإسكافي في تعليل هذه المغايرة إلى أنه ”إنما اختير الإضمار في سورة

بني إسرائيل لقوة الذكر قبل ، ألا ترى أنه يكون في عشرة مواضع مضمراً ومظهراً

لقوله : ﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنْ يَشَأْ يُرْحَمَكُمُ أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ ﴾ (الإسراء : ٥٤) فربكم

واحد ، وفي أعلم ضميره ، وقوله : ﴿ أَوْ إِنْ يَشَأْ ﴾ فيه ضمير فاعل ، ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ

(الإسراء : ٥٤) النون والالف نكر له تعالى ، ﴿ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ ﴾ (الإسراء : ٥٥) اسمان

﴿ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا ﴾ (الإسراء : ٥٥) قوله : (نا) اسمه ، وكذلك ﴿ وَءَاتَيْنَا دَاوُدَ زُورًا ﴾ (الإسراء

: ٥٥) فكان الإضمار تلو الإضمارات أولى بهذا المكان ، فلذلك قال : ﴿ قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ

زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ ﴾ . وأما في سورة سبا فإن الذي تقدمه ﴿ وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ

إِلَّا لِيَتَلَمَّ مَنْ يُؤْمِنُ بِالْآخِرَةِ مِمَّنْ هُوَ مِنْهَا فِي شَكٍّ وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ ﴾ (سبا :

٢١) . فالنكر تقدم في ثلاثة مواضع وهناك في أكثر من عشرة مواضع ، فحسن الإظهار

هنا وقوي الإضمار هناك ، فلذلك اختلفا،^(١) .

(١) درة للتزويل ص ٢١٦ .

وإلى جانب ما ذهب إليه الإسكافي في رأيه السابق يمكن النظر إلى الأمر من جهة أخرى لا تتعلق بنسق السياق كما فعل ، وإنما تتعلق بمطلوه ، فالموضع الأول الذي أضمر فيه اللفظ يتضمن أمرين : أحدهما يتصل بقضية الإيمان والتوحيد ، وهو أن الله عز وجل يجب أن يعبد وحده دون أن يشرك به أحد ، والثاني يتصل بإحدى نعمه على عباده ، وهي قدرته على كشف الضر عنهم ، والأول من هذين الأمرين يتعلق بصفة الألوهية ، والثاني يتعلق بصفة الربوبية ، فجاء الإضمار في هذا الموضع أولى من الإظهار وأنسب للمعنى لإمكانية دلالاته على الصفتين معاً ، ولو جاء بإحدى الصفتين دون الأخرى لقصر ذلك عن أداء ما يقتضيه السياق .

وأما الموضع الثاني فاتصل الأمر فيه بقضية الوجدانية دون غيرها ، فهو سبحانه المستحق للعبادة وحده ؛ لأنه المالك لكل شيء ، فما من مقال ذرة ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا يقع في ملكه ، فكان المقام مقام الألوهية ، فناسب إظهار اللفظ الدال على ذلك .

وعلى هذا النحو من المغايرة بين الإظهار والإضمار ننظر إلى إضمار لفظ (النَّاسِ) في قوله تعالى : ﴿ وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتُرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَنُوفِضِلْ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ ۝ ﴾ (يونس : ٦٠) ، ثم إظهار اللفظ نفسه في قوله سبحانه : ﴿ اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا ۗ إِنَّ اللَّهَ لَنُوفِضِلْ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ۝ ﴾ (عافر : ٦١) .

ويعمل الإسكافي هذه المغايرة قائلاً : ”فأما قوله في سورة المؤمن : ﴿ وَلَئِنَّا

أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ بعد قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ ﴾ ولو قال :

ولكن أكثرهم لا يشكرون لقرب الذكر لكان من الجائز الحسن ، فإنه محمول على الآيات

التي قبله وهي قوله : ﴿ لَطَّقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَئِنَّا أَكْثَرَ النَّاسِ

لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (غافر : ٥٧) ، وقال بعده : ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ لَأْتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَلَئِنَّا أَكْثَرَ

النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (غافر : ٥٩) ، ثم جاء ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَئِنَّا

أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ فأظهر نكر الناس كما أظهر في الآيتين قبلها للمشاكلة

والملاءمة ، وليس كذلك الأمر في سورة يونس — عليه السلام — لأن الكلام هناك بني

على الإضمار في الآية المتقدمة ، ألا ترى أنه قال تعالى مخبراً عن من يدخل من الظالمين

النار : ﴿ ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ ﴾

(يونس : ٥٢) ، فانقضى هذا الكلام واستونف خير عن القوم الذين بعث الله رسوله —

صلى الله عليه وسلم — إليهم وقال : ﴿ وَيَسْتَبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلُوبِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا

أُتِرَ بِمُعْجِزَاتِي ﴾ (يونس : ٥٣) فأضمر نكره في قوله : ﴿ وَيَسْتَبِئُونَكَ أَحَقُّ ﴾ ، ثم

قال بعده : ﴿ أَلَا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَئِنَّا أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (يونس : ٥٥) ، فأضمر

ما أضاف إليه (أكثر) ، ثم انتهى إلى قوله بعده : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ

وَلَئِنَّا أَكْثَرُهُمْ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ فاقترض ما بني عليه الكلام في هذه الآية أن يكون ما بعد

الشرط بلفظ الإضمار كما كان ما تقدمه ، فاختلاف الموضعين في الإظهار والإضمار لما ذكرنا،^(١) .

إن الإسكافي يعتمد — كما يتضح من نصه السابق — في إبراز وجه المناسبة على بنية السياق ، ولو نظر إلى مدلوله لاكتمل إبراز هذه المناسبة . والمتأمل في كلتا الآيتين يمكنه أن يلحظ العلاقة بين ما يدل عليه السياق وإظهار لفظ الناس أو إضماره . فالسياق في الآية الثانية سياق تكبير ببعض النعم التي من الله سبحانه على الناس من جعل الليل سكناً يرتاحون فيه ، وجعل النهار مضيئاً ليعملوا فيه سعياً وراء رزقهم ، ومن يدرك هذه النعم ويعلم أنها من الله ، ثم لا يشكره عليها ، فإنما يستحق التوبيخ والاستنكار ، ومن ثم جاء إظهار لفظ (الناس) في هذه الآية ؛ لأن الإظهار أدخل إلى التوبيخ وأقرب إلى الإنكار من الإضمار بما يحققه من تخصيص للفظ الدال على من يراد توبيخهم وحصر الأمر فيهم دون غيرهم . يقول الزمخشري : ” فإن قلت : فلو قيل : ولكن أكثرهم ، فلا يتكرر ذكر الناس ؟ قلت : في هذا التكرير تخصيص لكفران النعمة بهم ، وأنهم هم الذين يكفرون فضل الله ولا يشكرونه،^(٢) .

أما آية يونس فلم يكن الأمر فيها كذلك ، بل جاءت توعداً من الله لمن حرم ما أحله سبحانه أو أحل ما حرم بمجرد الآراء والأهواء التي لا مستند لها ولا دليل عليها ، مفترين على الله الكذب ومدعين ما لم يقل . قال تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَلًا قُلْ إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تَقْتُلُوا ۗ ﴾ (يونس : ٥٩) . فلم يكن هناك من التوبيخ ما كان في آية غافر ، ومن ثم لم يحتج إلى الإظهار ، فكان من المناسب أن يسير الكلام على النسق الأصلي له من إضمار اللفظ بعد إظهاره .

(١) درة التنزيل ص ٢٢٢ .

(٢) الكشاف / ٤ / ١٧٦ .

وأخيراً فلننظر إلى إظهار الاسم الموصول مع صلته (الَّذِينَ كَفَرُوا) في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ يَمِينِكَ فَصَلِّ لهُمْ وَخَلِّ عَلَىٰ ذُنُوبِهِمْ لَمْ يَكْفُرُوا إِلَّا هُمْ وَأَسَدَثَا أُولَٰئِكَ الَّذِينَ أُكْفِرُوا بِذُنُوبِهِمْ وَالْكَافِرِينَ ﴾ (الأنبياء : ٣٦) ، ثم إضماره في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ مِنْ يَمِينِكَ فَصَلِّ لَّهُمْ وَلَا تُصَلِّ لِمَنْ كَفَرَ مِنْ قَوْمِكَ وَلَا لِمَنْ كَفَرَ مِنْ دِينِكَ وَلَا لِلَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينًا مِثْلَ مَا اتَّخَذَ الْكُفْرُ الْأُولَىٰ ﴾ (الفرقان : ٤١) .

إن المتأمل في سياق هاتين الآيتين يدرك أن المغايرة بينهما إظهاراً وإضماراً إنما ترجع — على حد قول ابن الزبير — إلى ”أن الكفار المعاصرين لرسول الله — صلى الله عليه وسلم — لم يتقدم قبل آية الأنبياء أو فيما يليها من آي السورة أو يقرب منها خطاب يعنيهم ويخصهم من غيرهم ، إنما تقدم قبلها قوله تعالى : ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا ۗ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (الأنبياء : ٣٠) . وهذا يتناول كل كافر مكلف ذي عقل كان من العرب أو من غيرهم معاصر أو غير معاصر ، ثم لم يقع بعد هذه الآية ما يعارض عمومها ، فلهذا تعين إظهار الفاعل في قوله : ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (الأنبياء : ٣٦) . إذ لو قيل وإذا رأوك ، لما كان يمكن رجوعه إلا للمذكورين قبل في قوله : ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ، وليس خاصاً بالمعاصرين ، فلم يكن ليناسب .

أما آية الفرقان فإن قبلها قوله تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ (الفرقان : ٣٢) ، والمنزل عليه القرآن معلوم — صلى الله عليه وسلم — فالقائلون معاصرون وهم الذين عنوا على القطع بقوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ ، فلما تقدم ذكرهم غير متناول غيرهم ، وعنوا بالذكر ، واحتج بعد (إلى) الإخبار عنهم ، أتى بضميرهم ، إذ هو أوجز وقد علم ، فقيل: ﴿وَإِذَا رَأََاكَ﴾ ، ولم يكن الإضمار ليناسب في آية الأنبياء ، ولم يمكن الإظهار هنا ، فورد كل على ما يجب ويناسب، (١) .

ومن هذا العرض لبعض أشكال المغايرة والسر وراءها يبرز لنا أن النظم الحكيم لا يغير بين الألفاظ لمجرد التنغن في الفصاحة ، أو إعادة القصة الواحدة بأكثر من لفظ ، أو مراعاة للفواصل القرآنية ، وإنما يكون ذلك على الأغلب لمقتضيات السياق الدلالية ، فلا يغير بين الألفاظ تقديمًا وتأخيرًا ، أو ذكرًا وتركًا ، أو إظهارًا وإضمارًا ، أو غير ذلك من أشكال المغايرة إلا لهذا الغرض أو لتحقيق نسق معين لا يتعارض مع المعنى .

(١) ملك التأويل ٢ / ٨٣٤ ، ٨٣٥ .

وبعد ... فقد طوف بنا هذا البحث بين جنبات علوم اللغة والبلاغة والتفسير ،
سعيًا وراء إبراز العلاقة بين اللفظ والسياق اللغوي في النظم القرآني ، وقد تعرضنا أثناء
ذلك إلى العديد من قضايا هذه العلوم وأبحاثها المختلفة ، وقد هدف البحث من هذه الرحلة
إلى إبراز العلاقة بين اللفظ بجوانبه المختلفة ، من حيث معناه المعجمي أو الوظيفي أو
صفاته أو العدول به عن الأصل التركيبي المفترض أو المغايرة بينه وبين غيره من
الألفاظ في السياقات المتشابهة من جهة والسياق اللغوي ، من حيث مدلوله أو نسقه من
جهة أخرى .

ويمكننا في نهاية هذه الدراسة المستفيضة الخروج بنتائج عديدة من أهمها ما يلي :

- (١) للمناسبة في القرآن الكريم أنواع عدة ، منها ما يكون بين السور أو الآيات ،
ومنها ما يكون بين اللفظ والسياق ، ومنها ما يكون بين لفظ ولفظ أو صوت وآخر .
- (٢) تختلف أشكال المناسبة بين اللفظ والسياق في القرآن ؛ باختلاف النظر إلى
اللفظ من جهة والسياق من جهة أخرى :

(أ) من حيث اللفظ

فإذا اتجهت النظرة إلى اللفظ ، فإنها تتعلق به من جهتين : إما من جهة كونه مفردًا
(غير جملة) ، وذلك من حيث معناه المعجمي أو صفته أو معناه الوظيفي الصرفي أو
النحوي أو العدول به عن الأصل داخل التركيب أو مغايرته لغيره من الألفاظ ، من حيث
الترتيب أو الذكر أو الترك أو الإظهار أو الإضمار ، وإما تتعلق النظرة به من جهة كونه
مركبًا ، أي جملة ، فتكون المناسبة في هذه الحالة متعلقة بنوع الجملة : اسمية أو فعلية .

(ب) من حيث السياق

وإذا اتجهت النظرة إلى السياق ، فإنها تتعلق به من جهتين كذلك : إما من جهة نوعه ، سواء أكان سياقاً لغوياً أم سياقاً اجتماعياً (سياق الحال) ، وإما تتعلق به - ولاسيما الأول - من جهة مدلوله أو نسقه .

(٣) تعد المناسبة ، سواء أكانت بين السور والآيات أم بين اللفظ والسياق نظرة كلية إلى النص القرآني ، إذ ينظر من خلالها إلى النص بوصفه وحدة متكاملة متماسكة ، متجاوزة بذلك النظرة الجزئية التي تقسم النص إلى أجزاء صغيرة لا يتعلق بعضها ببعض ، وذلك على مستويين : دلالي وشكلي ، ويتضح الأول في إبرازها للتماسك الدلالي بين السور أو الآيات أو بين اللفظ ومدلول السياق ، ويتضح الثاني في ما تبرزه من العلاقة بين اللفظ وبنية السياق أو نسقه ، كما نرى في الفواصل القرآنية أو ما تبرزه من الترابط النحوي ، وذلك باختيار ألفاظ معينة في مواضعها لعلة نحوية . وهذا نفسه هو ما يهتم به علم النص ، إذ ينظر إلى أي نص من النصوص نظرة كلية ، من خلال إبراز ما به من تماسك دلالي أو ترابط نحوي .

(٤) توضح المناسبة بعضاً من فكر علماء العربية من مفسرين وبلاغيين ولغويين ، إذ نظر معظمهم أو بعضهم من خلال هذه الفكرة إلى القرآن على أنه وحدة متماسكة ، ترتبط أجزاءها بعضها ببعض ، إما على المستوى الدلالي ، وإما على المستوى الشكلي ، وهو نفسه ما ينادي به المحدثون من المهتمين بعلم النص ، إذ ينظرون إليه ، أي للنص نظرة كلية ، إما من حيث ما به من تماسك دلالي أو من حيث ما يتحقق فيه من ترابط شكلي أو نحوي .

(٥) يختار النظم القرآني ألفاظه بعناية فائقة ، فيأتي بكل لفظ في الموضع اللائق به ، مراعيًا حال هذا اللفظ ، من حيث معناه المعجمي أو صفاته أو بنيته أو موقعه داخل التركيب أو العنود به عن الأصل التركيبي ، رابطاً بينه وبين سياقه اللغوي دلاليًا أو

نسخيًا ، بحيث يأتي اللفظ مستقرًا في موضعه ، غير قلق ولا نافر ، ولو أردنا أن نستبدل به غيره لما أمكن ذلك ، ولحدث خلل في المعنى وتنافر في النسق السياقي .

(٦) قد يراعي النظم الحكيم المناسبة اللفظية بين الألفاظ في بعض الأحيان ، دون أن يخل ذلك بالمعنى ، فإن تعارضت هذه المناسبة مع المعنى ، أو كان هناك من الألفاظ ما هو أنسب لمثلول السياق ، عدل النظم القرآني عن هذه المناسبة ، تحقيقًا للمناسبة المعنوية .

(٧) لا يغير النظم الحكيم بين الألفاظ لمجرد التفتن في الفصاحة ، أو إعادة القصة الواحدة بأكثر من لفظ ، أو مراعاة للفواصل القرآنية ، وإنما يكون ذلك على الأغلب لمقتضيات السياق الدلالية ، فلا يغير بين الألفاظ تقديمًا وتأخيرًا ، أو ذكرًا وتركًا ، أو إظهارًا وإضمارًا ، أو غير ذلك من أشكال المغايرة إلا لهذا الغرض أو لتحقيق نسق معين لا يتعارض مع المعنى .

(٨) لا تأتي مراعاة الفواصل في النظم القرآني على حساب المعنى ، بل تأتي وفقًا له في المقام الأول ، فإن تحقق بمراعاتها النسق الشكلي الذي يحقق التناغم الموسيقي بين الألفاظ بعد مراعاة المعنى ، جاء النظم القرآني محافظًا عليها ، فإن لم يتحقق ذلك ، كانت الأولوية للمعنى دون الشكل .

(٩) لا يعمد الأسلوب القرآني إلى العدول عن أصل التركيب ، إلا لتحقيق دلالة معينة يقتضيتها السياق ، لا لتحقيق بمجيء التركيب على أصله المفترض .

(١٠) جاء اهتمام العلماء مفسريهم وبلاغيينهم ولغويهم بالمناسبة بين اللفظ والسياق اللغوي من ناحية المغايرة بين الألفاظ في المواضع المتشابهة ، ولم يهتموا ، إلا فيما قل ، بإبراز وجه تلك المناسبة في غير ذلك من المواضع ، مكتفين في بعض الأحيان بالإشارة إلى ما يدل عليه اللفظ في تلك الحالة التي جاء عليها في السياق ، كما نرى

في الألفاظ ذات الخصائص الصوتية المعينة ، أو تلك التي تقع في مواقع وظيفية معينة ، كان من الممكن في الظاهر أن تقع في غيرها ، أو تلك التي يعدل بها عن الأصل التركيبي ، كأن تحذف ، أو توضع موضع غيرها أو تزداد على أصل تركيبى ، أو تنقل من وظيفتها إلى وظيفة أخرى .

(١١) جاء اهتمام العلماء بالمناسبة بين اللفظ والسياق اللغوي أكثر ما جاء في كتب المشابه ، كدرة التنزيل للإسكافي ، وأسرار التكرار للكرمانى ، وملاك التأويل لابن الزبير ، وكشف المعاني لابن جماعة . ثم في بعض كتب التفسير ، كالكشاف للزمخشري ، والبحر المحيط لأبي حيان ، وغرائب القرآن للنيسابوري ، ونظم الدرر للبقاعي ، ثم في كتب البلاغة ، كبدیع القرآن وتحرير التعبير لابن أبي الإصبع ، والمثل السائر لابن الأثير ، والطراز للعلوي ، ثم في كتب الإعجاز ، كدلائل الإعجاز لعبد القاهر ، ونهاية الإيجاز للفخر الرازي ، ثم في كتب علوم القرآن كالبرهان للزركشي ، والإتقان للسيوطي .

ثبت المصادر والمراجع

أولاً : المصادر والمراجع العربية

د . إبراهيم أنيس :-

١- الأصوات اللغوية : دار الطباعة الحديثة — مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ٥ ، ١٩٧٩ م .

٢- دلالة الألفاظ : مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ٦ ، ١٩٩١ م .

ابن الأثير الموصلی : أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد لكریم (ت ٦٣٧ هـ)

-:

٣- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة

العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤١١ هـ — ١٩٩٠ م .

د . أحمد أحمد بدوي :-

٤- من بلاغة القرآن : مطبعة نهضة مصر ، ط ٢ ، ١٣٧٠ هـ — ١٩٥٠ م .

د . أحمد مختار عمر :-

٥- دراسة الصوت اللغوي : عالم الكتب ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٠٥ هـ — ١٩٨٥ م .

٦- علم الدلالة : عالم الكتب ، القاهرة ، ط ٤ ، ١٩٩٣ م .

الأخفش الأوسط : أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥ هـ) :-

٧- معاني القرآن : تحقيق د . هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ،

١٤١١ هـ — ١٩٩٠ م .

الاسترأبازي النحوي : رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦ هـ) :-

٨- شرح الرضي على الكافية : تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار
يونس ، بنغازي ، ط ٢ ، ١٩٩٦ م .

٩- شرح شافية ابن الحاجب : تحقيق محمد نور الحسن ، محمد الزقراق ، محمد محيي
الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

الإسكافي : أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالخطيب الإسكافي (ت ٤٢٠ هـ) :-
١٠- درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز : دار
الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .

ابن أبي الإصبع المصري : أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر بن
عبد الله بن محمد المصري (٥٨٥ هـ - ٦٥٤ هـ) :-

١١- بديع القرآن : تحقيق د. حفني محمد شرف ، نهضة مصر ، د . ت .
١٢- تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن : تحقيق د. حفني محمد
شرف ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .

الأعلم السنتمري : أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت ٤٧٦ هـ) :-
١٣- شرح حماسة أبي تمام : تحقيق علي المفضل حمودان ، دار الفكر المعاصر ، دار
الفكر ، بيروت ، دمشق ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

الألوسي : أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (ت ١٢٧٠ هـ) :
١٤- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : تصحيح محمد حسين لعرب ،
إشراف هيئة البحوث والدراسات في دل الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

ابن الأنباري : كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن مصعب بن
أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧ هـ) :-

١٥- البيان في غريب إعراب القرآن : تحقيق د. طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠ هـ — ١٩٨٠ م .

د . بسيوني عبد الفتاح بسيوني :-

١٦- علم المعاني : دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني ، مكتبة وهبة ، ١٤٠٦ هـ — ١٩٨٧ م .

البغوي : أبو محمد الحسين بن مسعود (ت ٥١٦ هـ) :-

١٧- معالم التنزيل — تفسير البغوي : تحقيق محمد عبد الله العمر ، عثمان جمعة خميرية ، سليمان مسلم الحرش ، دار طيبة ، ط ٣ ، ١٤١٦ هـ — ١٩٩٥ م .

البقاعي : برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر (ت ٨٨٥ هـ) :-

١٨- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور : خرج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه عبد الرازق غالب المهدي ، دار لكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ — ١٩٩٥ م .

د . تمام حسان :-

١٩- الأصول : دراسة ايستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي ، النحو ، فقه اللغة ، البلاغة ، الشركة الجديدة ، دار الثقافة ، ط ١٤١١ هـ — ١٩٩١ م .

٢٠- البيان في رواتع القرآن : دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ — ١٩٩٣ م .

٢١- اللغة العربية معناها ومبناها : عالم الكتب ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤١٨ هـ — ١٩٩٨ م .

٢٢- مناهج البحث في اللغة : دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٦ م .

التلوخي : الإمام زين الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرو (ق ٧ هـ) :-

٢٣- الأقصى القريب في علم البيان : مطبعة السعادة ، القاهرة ، ط١ ، ١٣٢٧ هـ .

الثعالبي : أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت ٤٣٠ هـ) :-

٢٤- فقه اللغة وأسرار العربية : تحقيق د. ياسين الأيوبي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .

الجاحظ : أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥ هـ) :-

٢٥- البيان والتبيين : تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٥ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

ابن الجزري : الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت ٨٣٣ هـ) :-

٢٦- النشر في القراءات العشر : تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع ، دار الفكر ، د. ت .

ابن جماعة : بدر الدين محمد بن إبراهيم (ت ٧٣٣ هـ) :-

٢٧- كشف المعاني في المتشابه من المثاني : تحقيق د. عبد الجواد خلف ، دار الوفاء ، المنصورة ، ط١ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

ابن جني : أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ) :-

٢٨- الخصائص : تحقيق محمد علي النجار ، مطبعة دار الهدى ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، د. ت .

٢٩- سر صناعة الإعراب : تحقيق د. حسن هندلوي ، دار القلم ، دمشق ، ط٢ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

ابن الجوزي : عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧ هـ) :-

٣٠- منتخب قرة العيون - النواظر في الوجوه والنظائر في القرآن الكريم : تحقيق محمد السيد الصفتاوي ، د. فؤاد عبد المنعم أحمد ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، د. ت .

الجوهري : إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣ هـ) :-

٣١- الصحاح - تاج اللغة وصحاح العربية : تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط٤ ، ١٩٩٠ م .

ابن الحاجب : جمال الدين أبو عمرو بن عمر (٥٧٠ هـ - ٦٤٦ هـ) :-

٣٢- الأملاني النحوية : تحقيق هادي حسن حمودي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط ١ ، ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م .

حازم القرطاجني : أبو الحسن حازم بن محمد بن حسن الأوسي (٦٠٨ هـ - ٦٨٤ هـ) :-

٣٣- منهاج البلاغ وسراج الأدباء : تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة ، دار الكتب الشرقية ، ١٩٦٤ م .

د. حلمي خليل :-

٣٤- العربية والغموض - دراسة لغوية في دلالة المبنى على المعنى : دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ط١ ، ١٩٨٨ م .

٣٥- الكلمة - دراسة لغوية معجمية : دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ط٢ ، ١٩٩٣ م .

أبو حيان : أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي
الفرناطي الجباني (٦٥٤ هـ - ٧٤٥ هـ) :-

٣٦- البحر المحيط : تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ علي محمد معوض ، د . زكريا عبد المجيد النوني ، د. أحمد النجولي الجمل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

الخازن : علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي للصوفي المعروف بالخازن (ت ٧٤١ هـ) :-

٣٧- لباب التأويل في معاني التنزيل : المكتبة التجارية الكبرى ، مطبعة الاستقامة ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .

الخطابي : أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (٣١٩ هـ - ٣٨٨ هـ) :-
٣٨- بيان إعجاز القرآن - ثلاث رسائل في إعجاز القرآن : تحقيق محمد خلف الله ،
د. محمد زغلول سلام ، دار المعارف ، مصر ، ط٢ ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م .

ابن دريد : أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري (ت ٣٢١ هـ) :-
٣٩- جمهرة اللغة : مكتبة الثقافة الدينية ، د . ت .

الرازي : فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي
الشافعي (٥٤٤ هـ - ٦٠٤ هـ) :-
٤٠- مفاتيح الغيب : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
٤١- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز : تحقيق د. أحمد حجازي السقا ، المكتب الثقافي ،
الأزهر ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٩ م .

الرازي : محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت ٦٦٦ هـ) :-
٤٢- مسائل الرازي وأجوبتها - من غرائب آي التنزيل : تحقيق إبراهيم عطوة عوض ،
مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط١ ، ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .

الراغب الأصفهاني : أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل (ت ٥٠٢ هـ) :-
٤٣- مفردات ألفاظ القرآن : تحقيق صفوان عدنان داوودي ، دار القلم ، دمشق ، الدار
الشامية ، بيروت ، ط٢ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

ابن رشيقي : أبو الحسن بن رشيقي القيرواني الأزدي (ت ٤٦٣ هـ) :-

٤٤- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار
الرشاد الحديثة ، الدار البيضاء ، ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٤ م .

الرماني النحوي : أبو الحسن علي بن عيسى (٢٩٦ هـ - ٣٨٤ هـ) :-

٤٥- معاني الحروف : تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار النهضة ، مصر ، د.ت .

٤٦- النكت في إعجاز القرآن - ثلاث رسائل في إعجاز القرآن : تحقيق محمد خلف الله ،

د. محمد زغلول سلام ، دار المعارف ، مصر ، ط٢ ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م .

د. رمضان عبد التواب :-

٤٧- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ،

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

الزبيدي : السيد محمد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥ هـ) :-

٤٨- تاج العروس من جواهر القاموس : تحقيق عبد العليم الطحاوي ، مراجعة محمد

بهجة الأثري ، عبد الستار أحمد فراج ، دار الجليل ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٣٨٧ هـ -

١٩٦٨ م .

ابن الزبير : أحمد بن إبراهيم بن الزبير النقي العاصمي الغرناطي (ت ٧٠٨ هـ) :-

٤٩- ملك التأويل - القاطع بنوي الإحد والتعطيل - في توجيهه متشابه للفظ من آي التنزيل :

تحقيق سعيد الفلاح ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

الزجاج : أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١ هـ) :-

٥٠- معاني القرآن وإعرابه : تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي ، خرج لأحاديثه أ . علي

جمال الدين محمد ، دار الحديث ، ط٢ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

الزركشي : بدر الدين محمد بن عبد الله (ت ٧٩٤ هـ) :-

٥١- البرهان في علوم القرآن : خرج أحاديثه وقدم له وعلق عليه مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ — ١٩٨٨ م .

الزمخشري : أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ) :-

٥٢- أساس البلاغة : الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ط٣ ، ١٩٨٥ م .

٥٣- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : ضبطه وصححه ورتبه مصطفى حسين أحمد ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط٣ ، ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٧ م .

السبكي : أبو حامد بهاء الدين أحمد بن علي (ت ٧٦٣ هـ) :-

٥٤- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح — شروح التلخيص : دار لكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، د . ت .

السجستاني : أبو بكر محمد بن عزيز (ت ٣٣٠ هـ) :-

٥٥- تفسير غريب القرآن : دار التراث ، القاهرة ، ١٩٩٠ م .

ابن السراج : أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦ هـ) :-

٥٦- الأصول في النحو : تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٧ م .

أبو السعود : محمد بن أحمد العمادي (ت ٩٥١ هـ) :-

٥٧- تفسير أبي السعود — المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٨٣ م .

السكاكي : أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي (ت ٦٢٦ هـ) :-

٥٨- مفتاح العلوم : ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه : نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٧ م .

السمين الحلبي : أحمد بن يوسف بن عبد الدايم الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) :-

٥٩- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : تحقيق د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم دمشق ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ — ١٩٨٦ م .

٦٠- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ : تحقيق عبد السلام أحمد التونجي الحلبي ، تنفيذ مكتب الإعلام والبحوث والنشر بجمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، ط١ ، ١٩٩٥ م .

ابن سنان الخفاجي : أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (ت ٤٦٦ هـ) :-
٦١- سر الفصاحة : تحقيق علي فودة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤١٤ هـ — ١٩٩٤ م .

السهيلي : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨١ هـ) :-

٦٢- نتائج الفكر في النحو : تحقيق الشيخ : عادل أحمد عبد الموجود — للشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٢ هـ — ١٩٩٢ م .

سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) :-

٦٣- الكتاب : كتاب سيبويه : تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الهيئة المصرية للعلمة للكتاب ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٧٧ م .

السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) :-

٦٤- الإتقان في علوم القرآن : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة المصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤١٨ هـ — ١٩٩٧ م .

٦٥- المزهري في علوم اللغة وأنواعها : شرحه وصححه محمد أحمد جاد المولى ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، علي محمد البجاوي ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ط٣ ، د.ت .

٦٦- معترك الأقران في إعجاز القرآن : ضبطه وصححه وكتب فهارسه أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ — ١٩٨٨ م .

ابن الشجري : هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (٤٥٠ هـ — ٥٤٢ هـ) :-
٦٧- أمالي ابن الشجري : تحقيق د . محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٣ هـ — ١٩٩٢ م .

الشريف الرضي : أبو الحسن محمد بن أحمد (ت ٤٠٦ هـ) :-

٦٨- حقائق التأويل في متشابه التنزيل : شرح الأستاذ / محمد الرضا آل كاشف الغطاء ، دار المهاجر ، بيروت ، لبنان ، ١٣٥٥ هـ .

د. صلاح فضل :-

٦٩- بلاغة الخطاب وعلم النص : الشركة المصرية العالمية ، لونجمان ، ط١ ، ١٩٩٦ م .

د. طاهر سليمان حمودة :-

٧٠- دراسة المعنى عند الأصوليين — علماء أصول الفقه : دار الجيل ، ١٩٩٨ م .

الطبري : أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ) :-

٧١- جامع البيان في تفسير القرآن — تفسير الطبري : دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٧ م .

الطبيبي : شرف الدين الحسين بن عبد الله بن محمد (ت ٧٤٣ هـ) :-

٧٢- التبيان في البيان : تحقيق د . عبد الستار حسين زموط ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

د. عائشة عبد الرحمن :-

٧٣- الإعجاز البياتي للقرآن ومسائل ابن الأرقم - دراسة قرآنية لغوية وبياتية : دار المعارف ، ط٢ ، د . ت .

٧٤- التفسير البياتي للقرآن الكريم : دار المعارف ، القاهرة ، ط٧ ، ١٩٨٠ م .

عبد الجبار : القاضي أبو الحسن عبد الجبار الأسد آبادي (ت ٤١٥ هـ) :-

٧٥- متشابه القرآن : تحقيق د. عدنان محمد زرزور ، دار التراث ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٦٩ م .

٧٦- المغني في أبواب التوحيد والعدل : تحقيق أمين الخولي ، الشركة العربية للطباعة والنشر ، مطبعة دار الكتب ، ط١ ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .

د. عبد الرحمن أيوب :-

٧٧- أصوات اللغة : مطبعة الكيلاني ، ط٢ ، ١٩٦٨ م .

د. عبد الفتاح لاشين :-

٧٨- المعاني في ضوء أساليب القرآن : دار المعارف ، مصر ، ط١ ، ١٩٧٦ م .

عبد القاهر الجرجاني : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (٤٠٠ هـ - ٤٧١ هـ أو ٤٧٤ هـ) :-

٧٩- أسرار البلاغة : قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، دار
المدني ، جدة ، ط١ ، ١٤١٢ هـ — ١٩٩١ م .

٨٠- دلائل الإعجاز : قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ،
١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م .

عبد المتعال الصعيدي :-

٨١- البلاغة العالية — علم المعاني : قدم له وراجعته وأعد فهارسه د . عبد القادر حسين ،
مكتبة الآداب ، ط٣ ، ١٤٢٣ هـ — ٢٠٠٢ م .

عبد النعيم عبد السلام خليل :-

٨٢- نظرية السياق بين القدماء والمحدثين : دراسة لنيل درجة الدكتوراه في الآداب ،
إشراف د. حلمي خليل ، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ، قسم اللغة العربية واللغات
الشرقية ، ١٩٩١ م .

أبو عبيدة : معمر بن المثنى التيمي (ت ٢١٠ هـ) :-

٨٣- مجاز القرآن : عارضه بأصوله وعلق عليه محمد فؤاد سزكين ، مؤسسة الرسالة ،
بيروت ، ط٢ ، ١٤٠١ هـ — ١٩٨١ م .

عز الدين بن عبد السلام : الإمام أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام الشافعي
(٥٧٨ هـ — ٦٦٠ هـ) :-

٨٤- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز : دار الحديث ، القاهرة ، د . ت .

العسقلاني : الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر (٧٧٣ هـ - ٨٥٢ هـ) :-

٨٥- فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري : تحقيق محب الدين الخطيب ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الريان للتراث ، ط ٣ ، ١٤٠٧ هـ .

ابن عصفور الإشبيلي : أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي (٥٩٧ هـ - ٦٦٩ هـ) :-

٨٦- شرح جمل الزجاجي : تحقيق د. صاحب أبو جناح ، الموصل ، العراق ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

ابن عطية : القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦ هـ) :-

٨٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

العلوي : يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني (٦٦٩ هـ - ٧٤٩ هـ) :-

٨٨- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز : راجعه وضبطه ودققه محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

ابن فارس : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ) :-

٨٩- مقاييس اللغة : تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط ٢ ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

د. فاضل مصطفى الساقى :-

٩٠- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

د. فتحي أحمد عامر :-

٩١- فكرة النظم بين وجوه الإعجاز في القرآن الكريم : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
- لجنة القرآن والسنة ، القاهرة ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

الفراء : أبو زكرياء يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ) :-

٩٢- معاني القرآن : ج١ تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ، ج٢ تحقيق
محمد علي النجار ، ج٣ تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مراجعة الأستاذ علي النجدي
ناصر ، دار السرور ، بيروت ، لبنان ، ١٩٥٥ م .

الفيروز آبادي : مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧ هـ) :-

٩٣- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز : تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ،
المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان ، د . ت .

٩٤- القاموس المحيط : تحقيق مكتب تحقيق التراث ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤٠٧ هـ
- ١٩٨٧ م .

قدامة : أبو الفرج قدامة بن جعفر (٢٦٠ هـ - ٣٣٧ هـ) :-

٩٥- نقد الشعر: تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ،
ط١ ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

القرطبي : أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١ هـ) :-

٩٦- الجامع لأحكام القرآن الكريم - تفسير القرطبي : تحقيق إبراهيم محمد الجمل ، دار
القلم للتراث ، د . ت .

القزويني: جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني (ت ٧٣٩ هـ):-

٩٧- الإيضاح في علوم البلاغة - المعاني والبيان البديع : تحقيق د. عبد القادر حسين ،
مكتبة الآداب ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

٩٨- تلخيص المفتاح في المعاني والبيان البديع : مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .

ابن القيم : الإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (٦٩١ هـ - ٧٥١ هـ) :-
٩٩- الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان : تحقيق د. محمد عثمان الخشن ، مكتبة القرآن ، القاهرة ، د . ت .

ابن كثير : الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي النمشقي (ت ٧٧٤ هـ) :-
١٠٠- تفسير القرآن العظيم : مكتبة دار التراث ، القاهرة ، د . ت .

الكرماني : برهان الدين أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر الكرماني (ت ٥٠٥ هـ) :-
١٠١- أسرار التكرار في القرآن - المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان : تحقيق عبد القادر أحمد عطا ، مراجعة أحمد عبد التواب عوض ، دار الفضيلة ، د . ت .

د. كمال الدين عبد الغني المرسي :-

١٠٢- فواصل الآيات القرآنية : المكتب الجامعي الحديث : الإسكندرية ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

د. كمال محمد بشر :-

١٠٣- علم الأصوات : دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠٠ م .

المالقي : أحمد بن عبد النور (٧٠٢ هـ) :-

١٠٤- رصف المباني في شرح حروف المعاني : تحقيق أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد (٢١٠ هـ - ٢٨٥ هـ) :-

١٠٥- الكامل في اللغة والأدب : حققه وعلق عليه ووضع فهرسه د. محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤١٣ هـ — ١٩٩٣ م .

١٠٦- المقتضب : تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٤١٥ هـ — ١٩٩٤ م .

ابن مجاهد : أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي (٢٤٥ هـ — ٣٢٤ هـ) :-

١٠٧- السبعة في القراءات : تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٨٨ م .

د. محمد الأمين الخضري :-

١٠٨- من أسرار المغيرة في نسق الفاصلة القرآنية : ١٤١٤ هـ — ١٩٩٤ م .

محمد الطاهر بن عاشور :-

١٠٩- تفسير التحرير والتلوين : دار سحنون ، تونس ، ١٩٩٧ م .

د. محمد حماسة عبد اللطيف :-

١١٠- النحو والدلالة — مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي : دار الشروق ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ — ٢٠٠٠ م .

د. محمد زكي العشماوي :-

١١١- قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٨ م .

د. محمد عبد المطلب :-

١١٢- البلاغة والأسلوبية : دار نوبار ، القاهرة ، الشركة المصرية العالمية ، لونجمان ، ط١ ، ١٩٩٤ م .

د. محمد على الخولي :-

١١٣- معجم علم اللغة النظري : مكتبة لبنان ، لبنان ، ١٩٩١ م .

د. محمود أحمد نحلة :-

١١٤- لغة القرآن الكريم في جزء عمّ : دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨١ م .

د. محمود السعران :-

١١٥- علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي : دار الفكر العربي ، الإسكندرية ، ١٤١٢ هـ -

١٩٩٢ م .

المرادي : الحسن بن قاسم (ت ٧٤٩ هـ) :-

١١٦- الجنى الدائي في حروف المعاني : تحقيق د. فخر الدين قباوة ، أ. محمد نديم

فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

مصطفى صادق الرافعي :-

١١٧- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية : تحقيق عبد الله المنشاوي ، مكتبة الإيمان ،

لمنصورة ، ط١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

مصطفى عبد الرحمن نمر :-

١١٨- قرينة التضام في القرآن الكريم - دراسة بلاغية - أطروحة دكتوراه : إشراف أ.

د. مصطفى الصاوي الجويني ، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

ابن منظور : أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي لمصري (ت ٧١١ هـ) :-

١١٩- لسان العرب : دار المعارف ، د . ت .

الموصلى : عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد بن عزيز القواس الموصلى
(ت ٦٩٦ هـ) :-

١٢٠- شرح ألفية ابن معطي : تحقيق د. علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ،
الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

ابن الناظم : أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) :-
١٢١- شرح ألفية ابن مالك : تحقيق . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ،
بيروت ، لبنان ، د . ت .

النيسابوري : نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين التمي (ت ٧٢٨ هـ) :-
١٢٢- غرائب القرآن ورغائب الفرقان : تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، مطبعة مصطفى
الباي الحلبي ، مصر ، ط ١ ، ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م .

ابن هشام : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام
الأنصاري المصري (ت ٧٦١ هـ) :-

١٢٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار
لجل ، بيروت ، لبنان ، ط ٥ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

١٢٤- مقني اللبيب عن كتب الأعراب : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة
العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

أبو هلال : الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت ٣٩٥ هـ) :-
١٢٥- الصناعتين - الكتابة والشعر : تحقيق د. مفيد قميحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،
لبنان ، ط ٢ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

١٢٦- الفروق اللغوية : علق عليه ووضع حواشيه محمد باسل عيون السود ، منشورات
محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

ابن وهب الكاتب : أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان (ق ٤ هـ) :-
١٢٧- البرهان في وجوه البيان : تحقيق د. حفني محمد شرف ، مطبعة الرسالة ، ١٩٦٩ م

ابن يعقوب المغربي (ت ١١١٠ هـ) :-
١٢٨- مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح - شروح التلخيص : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، د . ت .

ابن يعيش : أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا الأسدي الحلبي
النحوي (ت ٦٤٣ هـ) :-
١٢٩- شرح المفصل : عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، د . ت .
ثانياً : الدواوين

امرؤ القيس : بن حجر بن الحارث الكندي (٨٠ ق . هـ - ٥٤٥ م)
١٣٠- ديوان امرئ القيس : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط ٥ ،
١٩٩٠ م .

زهير بن أبي سلمى : ربيعة بن رياح المزني (ت ١٣ ق . هـ - ٦٠٩ م)
١٣١- ديوان زهير بن أبي سلمى : شرح الأعلام الشنتمري ، جمعه ورتبه وصححه السيد
محمد بدر الدين أبو فراس النعاني الحلبي ، مطبعة التوفيق الأدبية ، د . ت .

المتنبي : أبو الطيب أحمد بن الحسين (ت ٣٥٤ هـ)
١٣٢- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري - المسمى بالثبيان في شرح
الديوان : ضبطه وصححه ووضع فهرسه مصطفى السقا ، إبراهيم الإبياري ، عبد الحفيظ
شلبي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

ثالثاً : المترجمات

جون لاينز :-

١٣٣- اللغة والمعنى والسياق : ترجمة د. عباس صادق الروهاب ، مراجعة ديونيل عزيز ، دار الشئون الثقافية العامة ، بغداد ، ط١ ، ١٩٨٧ م .

ستيفن أولمان :-

١٣٤- دور الكلمة في اللغة : ترجمة د. كمال محمد بشر ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٦٢ م .

فولفجانج هانية من وديتر فيهنجر :-

١٣٥- مدخل إلى علم اللغة النصي : ترجمة د. فالح بن شبيب العجمي ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .

لاسلى أبر كرمبى :-

١٣٦- قواعد النقد الأدبي : ترجمة د. محمد عوض محمد ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٣٦ م .

Jean Aitchison :-

137- Linguistics - An Introduction , Hodder & Stoughton , London , 1995 .

John Lyons :-

138 - Linguistics and Semantics – An Introduction , Cambridge University Press , 1995 .

Keith Allan :-

139- Linguistic Meaning , Routledge & Kegan Paul , London & New York 1986 .

Mils Erik Enkrist , John Spencer and J . Gregory :-

140 - Linguistics and Style , Oxford University Press , 1978 .

R . K. Hartmann & F.C. Stork :

141- Dictionary of Language and Linguistics , Science publishers LTD . London,1973.

Robert De Beaugrande and Wolfgang Dressler :-

142- Introduction to Text Linguistics , Longman Group Limited , 1981.

فهرس الموضوعات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٣	مقدمة
١١	تمهيد
١١	السياق وأنواعه
٢٣	فصاحة اللفظ وعلاقتها بالسياق اللغوي
٣٦	المناسبة وأنواعها في القرآن الكريم
	الفصل الأول :
٥٥	المناسبة بين معنى اللفظ المعجمي والسياق اللغوي
٦١	المبحث الأول : المناسبة بين الألفاظ المتقاربة المعاني والسياق اللغوي
٧٩	المبحث الثاني : المناسبة بين الألفاظ التي يظن فيها الترادف والسياق اللغوي
٩٢	المبحث الثالث : المناسبة بين الألفاظ المتباعدة المعاني والسياق اللغوي
	الفصل الثاني :
١٠٧	المناسبة بين صفة اللفظ والسياق اللغوي
١٠٩	المبحث الأول : المناسبة بين صفة اللفظ العرفية والسياق اللغوي
١٣٢	المبحث الثاني : المناسبة بين صفة اللفظ الصوتية والسياق اللغوي
	الفصل الثالث :
١٥٩	المناسبة بين معنى اللفظ الوظيفي والسياق اللغوي
١٦٧	المبحث الأول : المناسبة بين الأسماء والسياق اللغوي
١٦٧	أولاً : المعنى الوظيفي لبنية الاسم (المعنى الصرفي)
٢٠٢	ثانياً : المعنى الوظيفي لموقع الاسم (المعنى النحوي)



المبحث الثاني : المناسبة بين الأفعال والسياق اللغوي ٢٣٨

أولاً : صيغ الأفعال من حيث دلالتها على الزمن ٢٣٨

ثانياً : صيغ الأفعال من حيث التجرد والزيادة ٢٣٩

المبحث الثالث : المناسبة بين حروف المعاني والسياق اللغوي ٢٥٤

الفصل الرابع :

المناسبة بين عدول اللفظ عن الأصل التركيبي والسياق اللغوي ٢٧٧

المبحث الأول : المناسبة بين التقديم والتأخير والسياق اللغوي ٢٧٩

المبحث الثاني : المناسبة بين حذف اللفظ والسياق اللغوي ٣٠٠

المبحث الثالث : المناسبة بين زيادة اللفظ والسياق اللغوي ٣٢٣

المبحث الرابع : المناسبة بين وضع لفظ موضع آخر والسياق اللغوي ٣٥٠

المبحث الخامس : المناسبة بين نقل اللفظ عن وظيفته والسياق اللغوي ... ٣٨٦

المبحث السادس : المناسبة بين الالتفات والسياق اللغوي ٣٩٥

الفصل الخامس :

المناسبة بين المغايرة اللفظية والسياق اللغوي .. ٤٠٣

المبحث الأول : المناسبة بين المغايرة في الترتيب والسياق اللغوي ٤٠٦

المبحث الثاني : المناسبة بين ذكر اللفظ أو تركه والسياق اللغوي ٤٢٦

المبحث الثالث : المناسبة بين إظهار اللفظ أو إخضاره والسياق اللغوي ... ٤٣٧

خاتمة ٤٤٥

ثبت المصادر والمراجع ٤٤٩

فهرس الموضوعات ٤٧١

المناسبات في القرآن

دراسة لغوية أسلوبية
للعلاقة بين اللفظ والسياق اللغوي

دكتور
مصطفى شعبان عبد الحميد
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية



22

مساكن سوتير امام سرامنيكا كليوباترا
عمارة (5) مدخل 2 الأزاريطة - الإسكندرية
تليفاكس: 00203/4865277 - 002034843879